فعاليات وحوارات

لها تاريـــــــــــــــــخ!

الدكتور علي السلمي

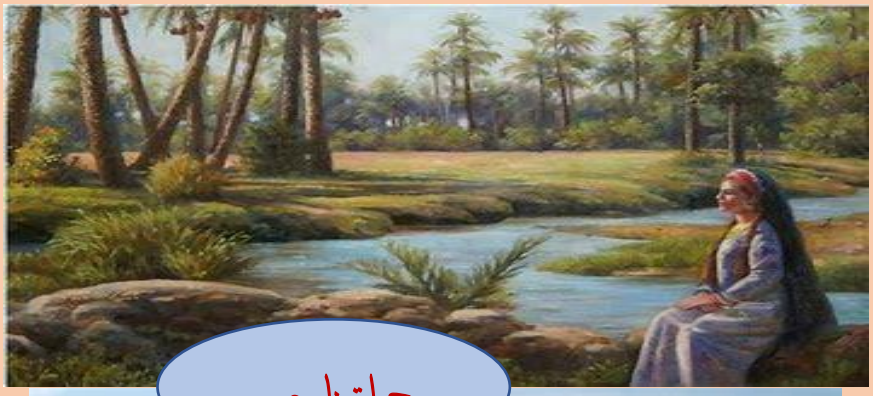

جميلة يا مصر

الإسكندرية الجميلة

ديسمبر 2022

أيام الثورة 2011

https://youtu.be/KwPF598dNQc

https://youtu.be/YGEaBUxs9aY

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الموضوعات

رقم الفصل	محتوى الفصل	الصفحة
	تمهيـــــــــــــد	5
الأول	مشاغبات سياسيـــــــــــــــة!!	12
الثاني	رحلتي مع السيـــــــــــــــاسة	105
الثالث	فعاليات حزبيـــــــــــــــة	303
الرابع	وثيقة المبادئ الدستوريـــــــــــــة	385
الخامس	حوارات لها تاريـــــــــــــخ	396

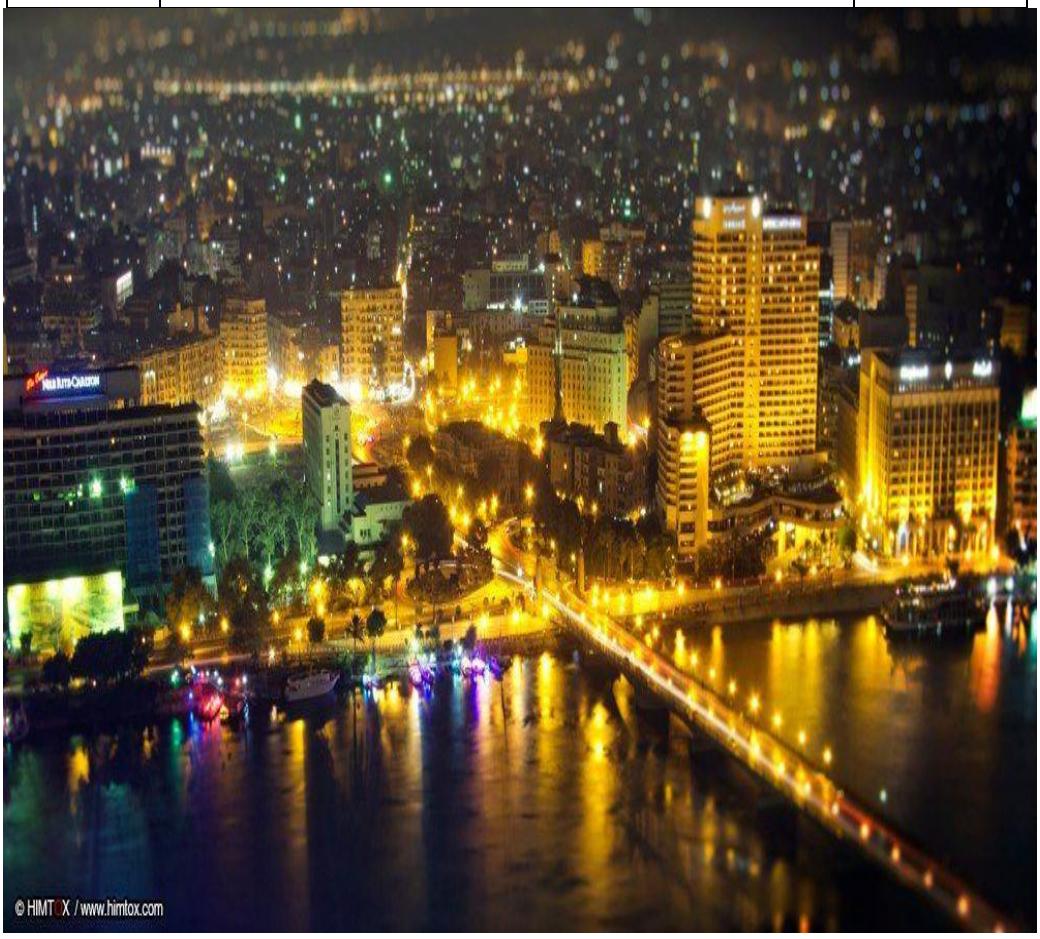

مصر جميلة

تمهيد

حصرت في كتابي الأخير "رحلة العمر.. مشوار حياة وعمل في حب مصر" عدد الكتب التي أصدرتها في مشوار التدريس الجامعي والتدريب الإداري والعمل العام والانشغال بقضايا مصر الغالية الإدارية والسياسية على مدى ما يقرب من أربعة وخمسين عاما، ووجدت أنها بلغت أكثر من مئة [100] كتاب ما بين كتب ورقية منشورة Paper Books، وكتب إليكترونية E-Books، ناهيك عن العروض التوضيحية PowerPoint Presentations، والفعاليات الحزبية والحوارات الصحفية واللقاءات التلفزيونية التي رفعت أغلبها على موقعي وقد وجهت الدعوة التالية للزملاء والأصدقاء لزيارة الموقع:

دعوة لزيارة موقعي على الإنترنت

www.alisalmi.com

التعريف بالموقع وصاحبه

يضم هذا الموقع "حصاد العمر" متمثلا في مشواري في التدريس وما أصدرته من كتب واهتماماتي بالتدريب الإداري والاستشارات الإدارية في مصر ومعظم دول الوطن العربي، وبعد تنظيم وحضور العديد من الندوات والمؤتمرات في موضوعات الإدارة والتنمية الإدارية التي كانت "الجمعية العربية للإدارة" رائدة ولها دور رئيس فيها بعد تأسيسها في العام 1993 وكان لي شرف رئاستها لسنين طويلة.

وكانت البداية حين عدت من البعثة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصلت من الماجستير والدكتوراه في الإدارة عامي 1964 و1967 على التوالي، وتم تعييني مدرساً في قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة القاهرة زميلا لأساتذة أفاضل كانوا دعائم ترسيخ علم "إدارة الأعمال" في مصر منذ الخمسينات كان في مقدمتهم أ.د. حسن أحمد توفيق رئيس القسم في ذلك الوقت، وأ.د. علي عبد المجيد عبدة وكيل الكلية حينئذ، وأ.د. عاطف محمد عبيد وكان فاعلا رئيساً في مجال التدريب والاستشارات الإدارية بصفته المستشار العلمي لمركز "أراك" الذي كان تابعاً لمؤسسة دار المعارف.

وقد انشغلت لسنوات في العمل الإداري نائباً لرئيس جامعة القاهرة [1986-1994] ومن قبلها رئيساً لمركز "بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي DRTPC"، ومن قبلهما مديراً لمركز "البحوث والدراسات التجارية".

كما انشغلت فترة في ممارسة العمل الإداري عضواً في مجالس الإدارة لبعض الشركات والبنوك، ورئيساً للجنة العليا للتعمير، ورئيساً للجنة الدائمة للعلوم التجارية بالمجلس الأعلى للجامعات.

وكان للعمل السياسي نصيب من "حصاد العمر" فقد عُينت وزيراً للتنمية الإدارية في الفترة من أكتوبر 1977 حتى فبراير 1979 وبهذه الصفة توليت رئاسة مجلس إدارة المعهد القومي للإدارة العليا الذي كنت باحثاً فيه وقت إنشاءه عام 1957 ! وشاركت في تأسيس حزب "الجبهة الديموقراطية" ثم انضممت إلى "حزب الوفد" وأصبحت نائباً لرئيس الحزب ورئيساً لـ"لحكومة الظل" به وهي أول مرة في تاريخ الأحزاب المصرية التي تشكل فيها حكومة ظل حزبية لتكون موازية للحكومة الفعلية !

وكنت كأي مصري سعد بثورة 25 يناير 2011 وشارك في فعالياتها ، وكان لي شرف الانضمام إلى حكومة دكتور عصام شرف نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً لقطاع الأعمال العام منذ 22 يوليو 2011 حتى تقدمت الحكومة باستقالتها في 22 نوفمبر 2011 احتجاجاً على التعامل المفرط في القسوة من جانب قوى الأمن [الشرطة والشرطة العسكرية] ضد الشباب المحتجين على إخلاء موقع أس الشهداء من أمام مبنى المجمع بالتحرير بالقوة، وكان ذلك يوم 19 نوفمبر 2011 مما أثار تظاهرات تطورت إلى "أحداث محمد محمود الأولى" !

وكانت الكتابة في الصحف جانباً مهما من نشاطي السياسي والإداري معا فقد نُشر لي أكثر من خمسمائة مقال في صحف "الوفد"، و"المصري اليوم"، و"الوطن" على مدار السنوات منذ 2006 حتى 2018 . كما يضم "حصاد العمر" العديد من اللقاءات التلفزيونية وأفلام الفيديو التي تم إجراؤها في مناسبات عدة على مدى سنوات الحصاد .

كنت في جميع ما أفعل وأكتب وأعلنه من آراء ومقترحات وما أتحمس له من مشروعات إصلاحية سواء في مجالات الإدارة أو السياسة لا أبتغي سوى الحق وتأكيد كل ما هو في صالح الوطن والمواطنين. فقد حرصت منذ اليوم الأول للتدريس في كلية تجارة القاهرة على تقديم الجديد في العلم الإداري بتشجيع من الزميل الراحل أ .د. حسن توفيق إذ كان لي شرف تقديم أول منهج في "العلوم السلوكية" وكان من الإضافات الجديدة في عالم التعليم الإداري والممارسة الإدارية المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصدرت أول كتاب في هذا الموضوع بعنوان "مقدمة في العلوم السلوكية" وقد نشرته دار المعارف في العام 1969/1986 .

كما أصدرت كتاباً مشتركاً مع أستاذي البروفسور ل. لهرت في جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "سياسات واستراتيجيات الإدارة في الدول النامية" وقد نشرته دار المعارف عام 1973 .

وكان من أبرز اهتماماتي الفكرية والسياسية موضوع "التنمية الإدارية" وقد حاولت أثناء فترة شغلي لمنصب وزير الدولة للتنمية الإدارية تفعيل دعوة الرئيس السادات بإطلاق "الثورة الإدارية" من ناحية، ومن ناحية ثانية، كان اهتمامي بتحرير قطاع الأعمال العام وإطلاق طاقاته في خدمة الاقتصاد القومي والتنمية الشاملة في مصر . واستمر

ذلك الاهتمام جزءاً رئيساً من تفكيري وكتاباتي ومحاضراتي في الندوات والمؤتمرات ومقالاتي في الصحف ولقاءاتي التليفزيونية وحتى أثناء شغلي لمنصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير قطاع الأعمال العام سنة 2011 وما بعدها حتى كتابة هذا "الكتاب". من ناحية أخرى، تم رصد ما حفلت به آلية YOU TUBE من موضوعات تكمل حصيلة "المشوار"، ويمكن زيارة القناة الخاصة بي وعنوانها Ali Elsalmi – YouTube

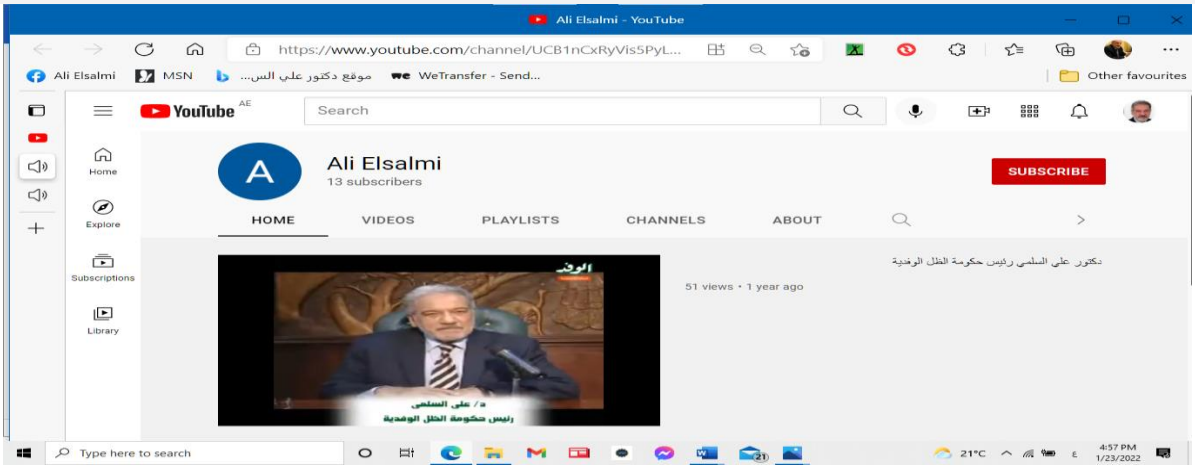

كما يمكن استخدام الرابط التالي

https://www.youtube.com/channel/UCB1nCxRyVis5PyLCqF1YBNw/

ثم الضغط على عنوان Videos

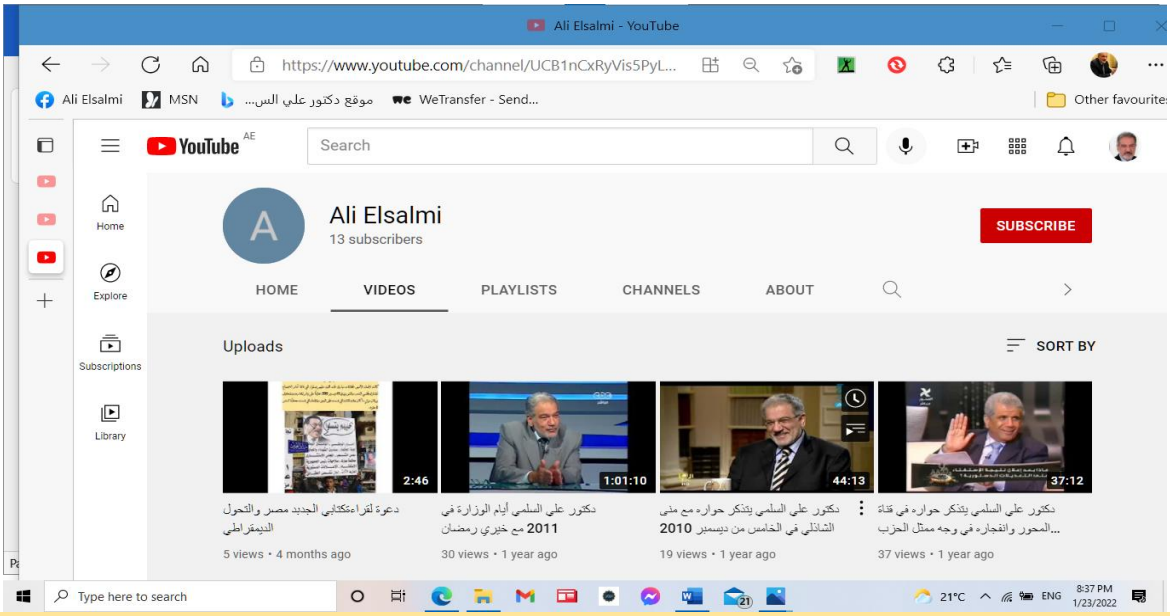

وقد حاولت في هذا الكتاب تجميع أغلب ما رصدته آلية البحث Google على الإنترنت عن حصيلة "المشوار" من دون تدخل مني أو تغيير لما أوردته Google نقلاً عمن جاءت الآراء – سلباً أو إيجاباً، قدحاً أو مدحاً – لما كتبته أو نشرته أو صرحت به. ولفتح صفحات الانترنت الخاصة بي يتم الضغط على الرابط التالي:

دكتور علي السلمي – Search (bing.com)

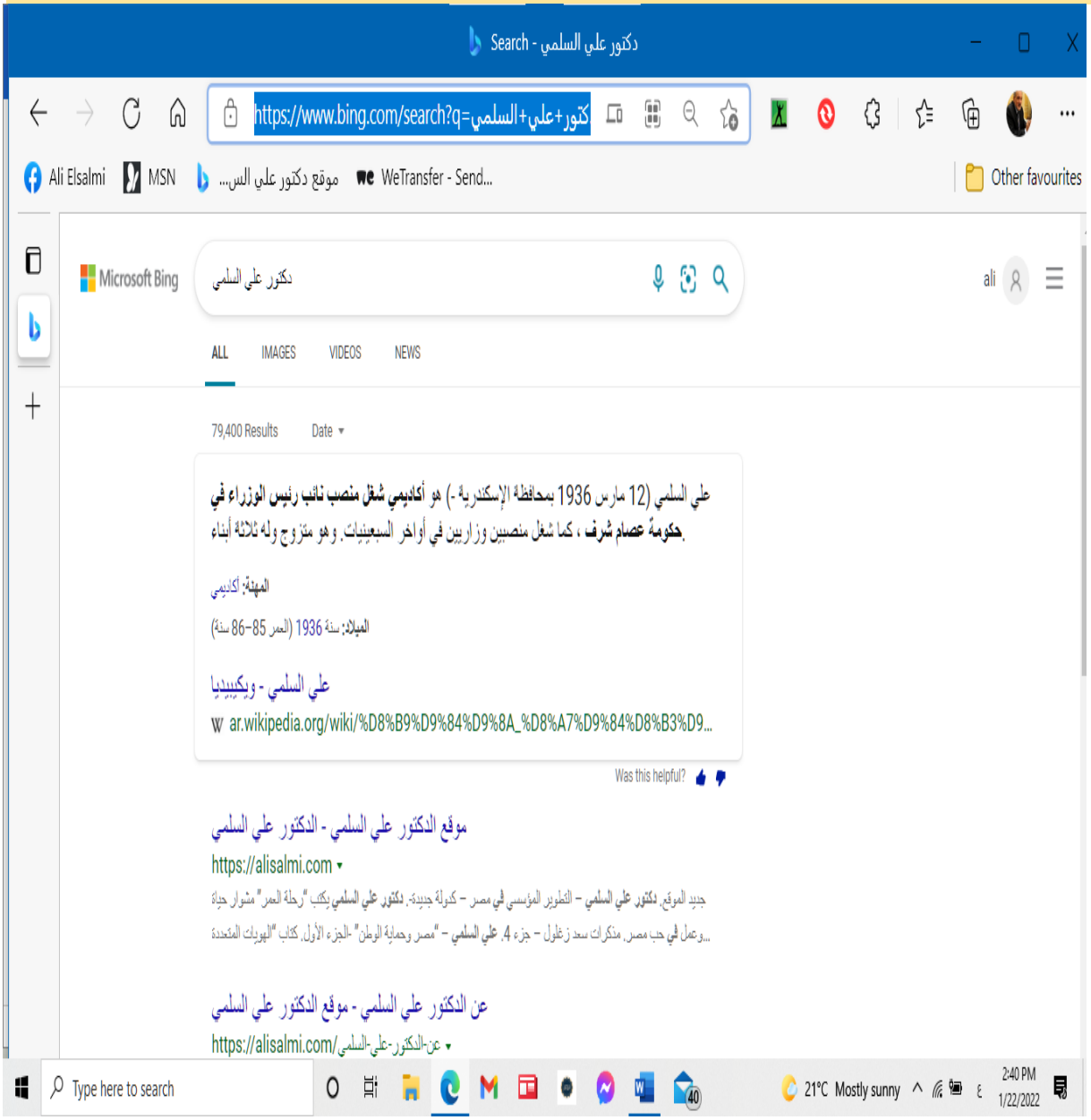

وقد بلغ عدد الصفحات التي تضمنت معلومات عني واحد وثلاثون [31] صفحة مع ملاحظة وجود بعض الملفات التي لا تخصني نظراً لتشابه الأسماء فيرجى الإحاطة.

جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية التجارة
FACULTY OF COMMERCE

الكلية التي تخرجت منها 1956

علامات لها تاريخ في مسيرة العمل الإداري والسياسي

لفتح الملفات يرجى الضغط على الرابط بعد عنوان كل ملف:

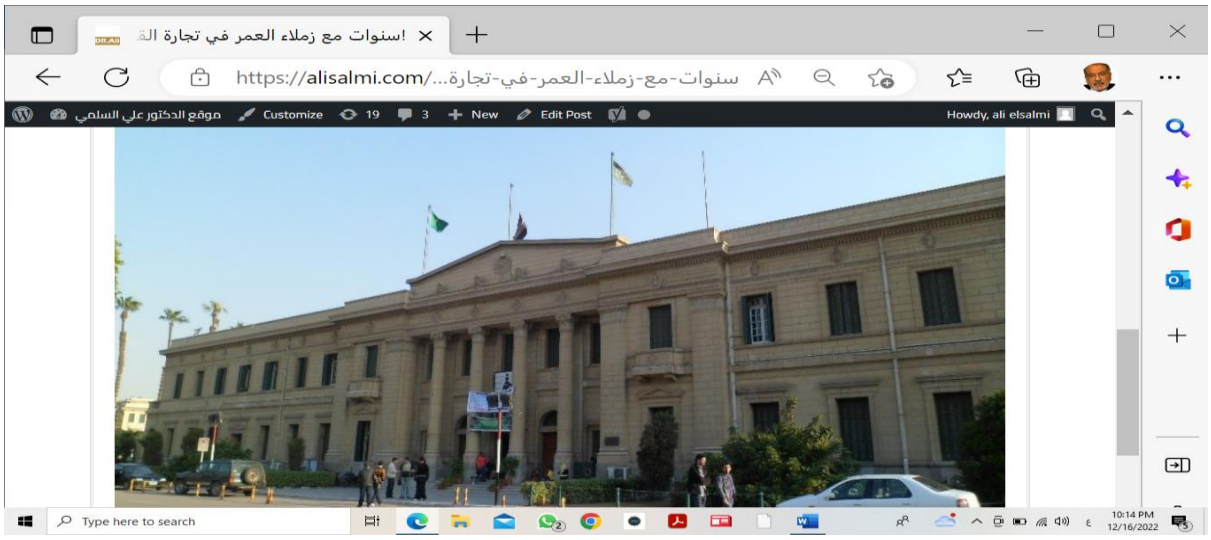

سنوات مع زملاء العمر في تجارة القاهرة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

تجربة حياة ورؤية مستقبلية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

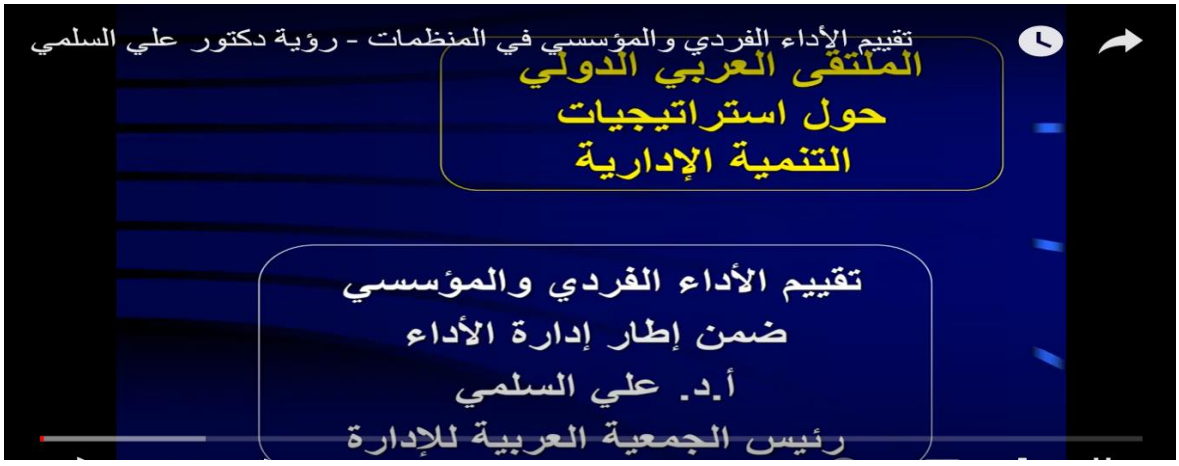

https://youtu.be/r6WiLjeKAs0

https://youtu.be/hEk0OdilYrk

https://youtu.be/t2174zq4oM0

https://youtu.be/2jKs8LqqtJI

15/8/2014

https://youtu.be/KzrdWc82HzM

https://youtu.be/iWgp2z4eEKo

ومع قرب ختام "المسيرة" حين يأذن الله مصداقاً لقوله عز من قائل في سورة لقمان آية 3

ولنستمع إلى الآية الكريمة

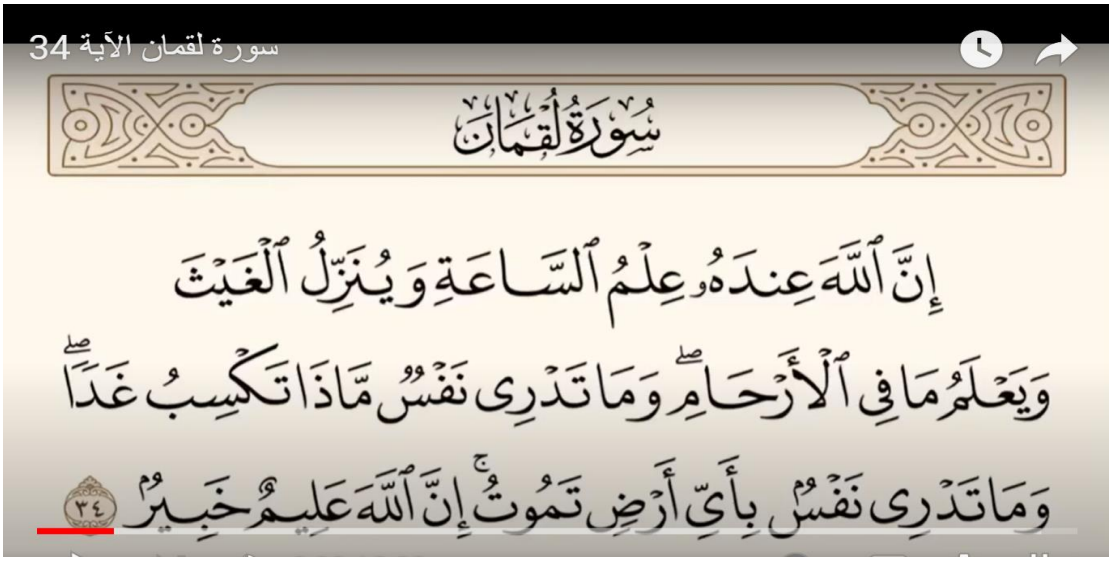

https://youtu.be/IK8GrAZqyVQ

أقدم ما استطعت حصـــره وتسجيله من "حصاد المسيرة " لعله يكون شفيعاً لي عند الله وأن يكون ختام "المسيرة" مقبولاً منه سبحانه وتعالى.

مع تحياتي أ.د. علي السلمي - ديسمبر 2022

الفصل الأول

مشاغبات سياسية ! !

وعود الساسة – أكثرها مشاغبات !

مصر ليست للسياسيين . . مصر لكل المصريين

1

"السلمي" في رسالة لـ "الوطن": معتز بالله كان شريكاً في اختيار وزراء حكومة شرف![1]

في رسالة بعث بها لـ " الوطن" معلقاً على حوار "عبد الفتاح"، قال الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق:

طالعت حوار الدكتور معتز بالله في جريدة الوطن" الغراء بتاريخ 12 سبتمبر 2012 وأحب إبداء الملاحظات التالية:

1.

أول ما أريد التعقيب عليه هو ما جاء في العنوان أسفل صفحة 8؛ حيث قال الدكتور معتز: "شكوت لـ" عنان" من سوء تشكيل حكومة "شرف" الثانية فقال لي: أنا زيي زيك وهبلغ"، مع العلم أن دكتور معتز كان مشاركاً في مشاورات تشكيل تلك الحكومة بصفته مستشاراً سياسياً لرئيس الوزراء الدكتور عصام شرف، وكان دكتور معتز عضوا في فريق عُهِد إليه تقديم الترشيحات لشغل المناصب الوزارية الشاغرة.

[1] "السلمي" في رسالة لـ "الوطن": معتز بالله كان شريكاً في اختيار وزراء حكومة شرف - - الوطن(elwatannews.com) 18 سبتمبر 2012

كما كان شريكاً في كل اختيارات أعضاء الحكومة ومتابعاً لمواقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشأن الترشيحات، وكان محيطاً بتفاصيل اعتراض المجلس على أحد المرشحين وشارك في توضيح الأمر له. ولا شك أن المقولة التي نسبها الدكتور معتز إلى الفريق سامي عنان، وكذلك باقي العبارات التي حفلها الحوار، تحتاج إلى توثيق.

.2

ثانية ملاحظاتي على الحوار ما جاء في العنوان المقابل من قول دكتور معتز: "المشير اختار شرف والعيسوي لأنه يميل للشخصيات اللينة، والإخوان ابتعدوا عن الحكومة خوفاً من تكرار سيناريو الجزائر"، وهذا القول يفتقر إلى الدقة العلمية، فهل هو رأي دكتور معتز نفسه، أم هو منسوب إلى المشير؟ وعلى حد علمي فقد كان المشير يحترم د. شرف ويقدر له دوره الوطني في قيادة الحكومة في فترة من أسوأ مراحل الفترة الانتقالية التي عانى خلالها د. شرف ووزراء حكومته تباطؤ قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتردده في اتخاذ مواقف حاسمة كانت تحتمها ضرورات تحقيق أهداف الثورة والاستجابة إلى مطالب الثوار.

أما الادعاء بأن " الإخوان ابتعدوا عن الحكومة خوفاً من تكرار سيناريو الجزائر" فهو قول يجافي الحقيقة المعروفة للكافة، وهي أن الجماعة تفتقر إلى الكوادر والكفاءات المتخصصة والقادرة على تحمل مسئوليات المشاركة في إدارة شئون البلاد، وهي الحقيقة التي وضحت بكل جلاء من تراجع الجماعة عن الإصرار على سحب الثقة من حكومة د. الجنزوري وتعثر تشكيل أول حكومة بعد الانتخابات الرئاسية، مع تناقص عدد الوزارات التي كان حزب الجماعة قد أعلن مراراً أنها ستشغل بوزراء من الحزب والجماعة!

.3

وجاء في عنوان آخر في الصفحة ذاتها (8) قول دكتور معتز: " الإخوان" و" العسكري" كانا لا يرغبان في تولي البرادعي رئاسة الحكومة لأنه لا تنطبق عليه شروط "شرف" . . والبلد كانت ماشية بـ "اليومية"، ولا شك أن مثل هذه التصريحات غير الموثقة وغير المحددة قائلها تثير من التساؤلات أكثر مما تقدم من حقائق موضوعية، وكنت أتمنى على الأخ الدكتور معتز، وهو أستاذ العلوم السياسية، أن ينحى عن الحوار مثل تلك التعابير والتعميمات غير المنضبطة!

.4

ثم كان العنوان المثير في قمة الصفحة 9 للذي نسب فيه دكتور معتز إلى اللواء (الفريق أول الآن) عبد الفتاح السيسي قوله له: "وثيقة السلمي غلطة، وأنتقد تأخر تغيير عصام شرف"، وكنت أرجو من دكتور معتز أن يبين السياق الذي

ذكر فيه الفريق أول هذا الرأي، وهل تم في لقاء خاص معه أم على مشهد من آخرين. وللعلم فإن موضوع وثيقة المبادئ الأساسية للدستور كان من اختصاص الفريق عنان ولم يتم في أي اجتماعات حضرتُها بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن عرض الفريق أول السيسي وجهة نظر مخالفة بشأن أهمية الوثيقة في الوصول إلى جمعية تأسيسية متوازنة لا يسيطر عليها فصيل سياسي أو تيار ديني وينفرد بصياغة دستور لا يستجيب لمطالب الأمة في دعم الدولة المدنية التي وصفها الفريق عنان بأنها خط أحمر!

وبالنسبة لمقولة تأخر تغيير د. عصام شرف أذكر للتاريخ أن المشير طنطاوي والفريق عنان استمرا قرابة الساعتين صباح الثاني والعشرين من نوفمبر 2011 في محاولة مشكورة منهما لإثناء د. شرف عن قرار استقالة الحكومة احتجاجاً على التعامل الأمني العنيف مع المعتصمين من الشباب وأسر شهداء الثورة في أحداث شارع محمد محمود، وكنت شاهداً على هذا الموقف أنا والدكتور حازم الببلاوي وحضر جانباً من الاجتماع الأستاذ أسامة هيكل.

5.

وأخيراً فإن دكتور معتز في حواره تبنى وجهة نظر الإخوان عن وثيقة المبادئ الأساسية للدستور بمقولة إنهم رفضوا تلك الوثيقة التي كانت "تهدف إلى وضع مميز للمجلس العسكري". فالإخوان المسلمون يعلمون قبل غيرهم أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أكد، على لسان المشير طنطاوي، أن وضع القوات المسلحة في الدستور الجديد لن يتغير عما كان في الدساتير السابقة، وأن غاية الإخوان المسلمين من معارضتهم لوثيقة المبادئ الدستورية وإثارة الحملة الشعواء مستثمرين صياغة مبدئية للمادتين التاسعة والعاشرة كانت مطروحة للحوار، إنما كانت إعاقة إقرار معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية انتظاراً لفوزهم المتوقع بأغلبية مقاعد مجلسي الشعب والشورى لينفردوا بتشكيل الجمعية ومن ثم الانفراد بوضع الدستور.!

https://youtu.be/lEzhZB6QKiU

2.

د. على السلمي: "العسكري ضحى بمستقبل مصر من أجل تفادى الصدام مع الإخوان"[2]

محمود مسلم

الثلاثاء 11 سبتمبر 2012

يمثل الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء السابق، أهمية خاصة في رصد ملف العلاقة بين الإخوان والمجلس العسكري؛ نظرا لعلاقته الوثيقة بالطرفين خلال جميع المراحل، التي كان فيها شاهدا ومراصدا للمواقف التي تبدلت والظروف التي غيرت الأشخاص وحولتهم من منطقة الضعف إلى منطقة القوة والعكس، ويرصد السلمى في حواره مع "الوطن" علاقة "الإخوان" بالمجلس العسكري في اجتماعين كان حاضرا خلالهما الفريق سامى عنان والدكتور محمد مرسى، الأول في 9 يوليو 2011، وكان عنان هو الطرف الأقوى، والثاني في 7 سبتمبر وانعكس الحال وأصبح مرسى هو الطرف الأقوى. وإلى الحوار:

? كيف تصف علاقة المجلس العسكري و"الإخوان" خلال المرحلة الانتقالية: صفقات، أم ندية، أم تفاهم وتواؤم؟

- القضية هنا أن "العسكري" عندما تصدى أو للأدق عندما أوكلت إليه إدارة شئون البلاد، كان همه الأساس ليس الوصول بالثورة إلى طريقها الطبيعي، ولكن منع مشروع التوريث وقطع الطريق عليه، التزاما بأن الحكم لا تخرج من المؤسسة العسكرية، وتوأكب هذا الهدف مع أهداف للإخوان والتقى الطرفان على هدف أساسي هو مساعدة "العسكري" من قبل الإخوان على تنظيم الأمور وإدارتها.

? تقصد أن الاثنين اجتمعا على إجهاض الثورة؟

- هدف إجهاض الثورة لم يكن واضحا أو معلنا، لكن توافقت الإرادتان على تجنب العمل الثوري.

? بمعنى أنهما منعا العمل الثوري في ظل الصراع على الحكم؟

---

2. د. على السلمي: "العسكري" ضحى بمستقبل مصر من أجل تفادى الصدام مع "الإخوان" - - الوطن (elwatannews.com)

نعم، في ظل توافق المصالح بين الجماعة التي تريد الوصول إلى الحكم بعد 84 سنة سجونا . . . إلخ، و"العسكري" بدوره لم يهتم بموضوع التحول الديمقراطي، وكانت رغبته في إنهاء المرحلة الانتقالية بأخف ضرر ممكن للطرفين، ومن أجل هذا استجابوا لنصيحة المستشار طارق البشري، وعينوا بديلا للجنة التي كان يترأسها المستشار سري صيام، واستجابوا للنصيحة التي أوغلت مصر في النهلكة وهي أن الانتخابات تأتي أولا والدستور يؤجّل، وامتدت المرحلة الانتقالية بعد أن كانت الانتخابات منصوصا عليها في مادة من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس أنه في نهاية سبتمبر 2011 تتم الانتخابات وتم التأجيل وامتدت المرحلة الانتقالية من 6 شهور إلى سنة ونصف السنة ولم يعجل بانتهائها إلا بأحداث محمد محمود، والشاهد أن الإخوان قدموا أنفسهم كجماعة تنظيمية دعوية قادرة على حشد الجماهير والتأثير في المجتمع، أما الثورة فدخلوها وخرجوا منها كيفما شاءوا بالاتفاق مع مصالحهم ونظموا مليونيات حيثما كانت مصلحتهم تقتضي هذا، وامتنعوا عن مؤازرة الثوار في مواقف شديدة الخطورة عندما اقتضت مصلحتهم هذا، وهو ما يتفق وما قاله الأستاذ كمال الهلباوي من أن الإخوان آخر من دخل الميدان وأول من خرج منه.

? هل ترى أن العلاقة بينهما كانت عبر حوارات مباشرة أو من خلال وسطاء، أم أن الأمر تعدى ذلك وكل طرف يعرف ما يريده الآخر وينفذه؟

الثلاثة، هناك حوارات مباشرة وجلسوا كجماعة من قبل أن يتولى المجلس العسكري شئون البلاد مع عمر سليمان في 8 فبراير قبل التنحي كان هناك اجتماعان لممثلي الأحزاب والقوى السياسية في مجلس الوزراء، وكان في مقدمة الحضور الكتاتني ومرسي.

? قيل إن هناك لقاء منفردا قبلها؟

اللقاء العام حضرته ورأيتهم رأي العين، وكانوا أقرب الناس إلى الجلوس في المكان المخصص بجوار السيد/ عمر سليمان والسيد البدوي ونجيب ساويرس ومحمد مرسي وسعد الكتاتني أو العكس.

? هل كانوا في هذه الفترة يميلون للخروج من الميدان؟

في يوم 8 فبراير لم يكن للإخوان وجود في الميدان بدليل أنه في يومي 2 و3 فبراير (موقعة الجمل) لم يظهروا إلا في نهاية الموقعة.

? لكنهم يقولون إنهم تصدوا لموقعة الجمل!

كل واحد بيقول اللي هو عايزه، لكن المؤكد أن الثوار خُذلوا خُذلانا مؤكداً من قبل الإخوان الأحزاب السياسية و"العسكرى" فيما بعد.

? رأيك أن علاقتهم بـ "العسكري" بدأت قبل التنحي؟

قبل التنحي وبعد التنحي وبعد تولى "العسكري" شئون البلاد وكان التنسيق على أشده فيما بين "العسكري" وجموع القوى السياسية باستبعاد القوى الثورية، كانت الأحزاب ممثلة في لقاءات متعددة مع "العسكري" وكان الإخوان مشاركين وفاعلين في اللقاءات "العسكري" قد عدل في قانون الانتخابات وفي قانون مباشرة الحقوق السياسية وأنتج قانون انتخابات مجلس الشعب وأعاد تعديله مرة أخرى، في كل هذا المصلحة كانت تصب في خانة الإخوان.

? لو أردنا تقسيم المرحلة الانتقالية إلى 3 فترات، الأولى قبل توليك الحكومة، ثم فترة الحكومة، وأخيرا فترة ما بعد الحكومة.. نبدأ بالفترة الأولى أنت كنت من قيادات "الوفد" وتلتقي والقيادات العسكرية، هل رصدت علاقة خاصة بين "الإخوان" و"العسكري"؟

كانت هناك مقابلة حضرتها مع السيد البدوي ومحمد مرسى يوم 9 يوليو، وكانت هناك انتفاضة واعتصام 9 يونيو وكانت هناك منصة للإخوان وأخرى لـ "الوفد" طلب البدوي اللقاء مع "العسكري" لتوضيح المطالب التي يعبر عنها الثوار والمعتصمون في الميدان، وضم اللقاء البدوي ومرسى وأنا، وحضر الفريق سامي عنان واللواء محمد العصار واللواء ممدوح شاهين، وكان حديثا صريحا تمثل في المطالبة بتحقيق أهداف الثورة والمعتصمين، وده أول لقاء مع نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

? كان أول لقاء بين الفريق سامي عنان والقوى السياسية؟

لا، كان اللقاء معي أنا شخصيا، لكن كانت لقاءات متعددة سابقة مع القيادات الحزبية وبالذات قيادات الإخوان و"الحرية والعدالة" بعد إنشاء الحزب والصورة التي جمعتها أن الخلاف خلال المرحلة أنه كانت هناك علاقات متكررة ولقاءات متكررة واتصالات مفتوحة بين "الإخوان" و"العسكري" كما كانت هناك لقاءات واتصالات أقل في التكرار مع الأحزاب الأخرى، وبالذات كانت هناك لقاءات وعلاقة واضحة بين "العسكري" و"الوفد".

? تقدر تقول إن "العسكري" كان أكثر قوى يلتقي بها هي "الإخوان".

- بحكم النتائج العامة نقدر نقول إن هذا النمط من العلاقة كان واضحا وكانت آراء الإخوان ومطالبهم تؤخذ مأخذ الجد.

? هل كنت ترى العلاقة ندية في هذا الوقت بين مرسى وعنان؟

- في البداية كان الفريق عنان في موقف أكثر قوة وأكثر قدرة على التأثير فيما بعد ذلك وفي مراحل أخرى انقلب الحال، وكانت الجماعة والحزب هما الأكثر تأثيرا.

? في اجتماع 9 يوليو، هل شعرت أن عنان ومرسى بينهما تجاوب ومساحات مشتركة كبيرة؟

- لا لم تحدث، كان الوفد المشكل من البدوي ومرسى على قدم المساواة في علاقته بـ "العسكري" ولم أشعر أن هناك ميزة خاصة أو علاقة خاصة بين مرسى وعنان.

? هل رصدت أن تشكيل لجنة التعديلات الدستورية تم على هوى "الإخوان"؟

- الشواهد تدل على هذا باعتبار أن اللجنة الأولى كانت مشكلة من قمم القانون الدستوري: سرى صيام وأحمد كمال أبو المجد وإبراهيم درويش، كانت لجنة يشار إليها بأنها لجنة فقه دستوري صحيح لم يدم لها الحال إلا أياما معدودة، فقد شُكلت لجنة على قمتها رجل قانوني معروف لكنه ليس قانونيا دستوريا، وضمت كلا من صبحي صالح، عضو الجماعة، وهو محام غير دستوري، وأيضا الدكتور عاطف البنا محسوب على "الوفد" تاريخيا، لكن انتماءه الإخواني معروف وهو لا ينكر هذا واللجنة خرجت على المجتمع المصري، وخرجت بالتأكيد على أن تكون الانتخابات أولا.

? واضح أنها توصية على هوى "الإخوان".

- نعم، بدليل أن الإخوان والسلفيين استثمروا استفتاء مارس باستغلال ديني وقلبوا الموضوع من استفتاء على قانون إلى استفتاء على حلال وحرام.

? ما سر الحملة التي شنها "الإخوان" على الدكتور يحيى الجمل؟

- أنه اتخذ مواقف معارضة لفكر الإخوان، كانوا غير راغبين في إثارة موضوع الدستور، وهو يريد الدستور أولا، كانوا غير راغبين في طرح مواضيع عن التحول الديمقراطي ومسار الثورة وكان هو قد بدأ بالحوار الوطني ثم انتقل إلى مؤتمر الوفاق القومي على غير رغبتهم، ولذا تعرض لحملة شرسة.

? الإخوان لم يخصوا المؤتمرين؟

لا، حضروا الحوار الذي ترأسه الدكتور عبد العزيز حجازي وكانوا مصدر شغب في الجلسة الأولى التي حضرتها وامتنعوا امتناعا كاملا عن حضور مؤتمر الوفاق القومي – إلا من الصحفي صلاح عبد المقصود وقد شاهدته في إحدى جلسات المؤتمر والذي أصبح وزيرا للإعلام في وزارة الإخوان بعد تولي محمد مرسي الرئاسة –، وأثاروا قضايا تتعلق بالدكتور يحيى الجمل وأقاويل واتهامات وبلاغا للنائب العام للتحقيق مع الجمل وهو نائب رئيس الوزراء في مقولة قالها في أحد البرامج الحوارية.

? هل ترى أنهم في هذه الفترة بدأوا يرفعون أيديهم من القوى السياسية على أساس وجود تفاهمات مع "العسكري" لا يريدون تعطيلها ؟

- ابتعدوا عن القوى السياسية لاستراتيجية تخصهم، وجدوا المجال مفتوحا للفوز بالانتخابات البرلمانية، وأدركوا ترحيب "العسكري" بهم، قابليتهم للتعامل مع القوى السياسية وفي مقدمتها حزب " الوفد" أثارت نوعا من التلاعب والدليل أنهم أقدموا بترحيب شديد للتحالف مع الوفد ورحبوا جدا ووقعوا وثيقة التحالف ونكثوا على أعقابهم فيما يتعلق بالتنسيق الانتخابي وفشلوا أو أفشلوا التنسيق الانتخابي وعادوا عن وعدهم بأنه مشاركة لا مغالبة إلى مغالبة لا مشاركة.

? نريد رصد الفترة الأولى.. هل كانوا يذهبون إلى لقاءات "العسكري" ولا تحضرون لقاءات القوى السياسية؟

- لا، حضروا لقاءات كثيرة مع "الوفد".

? لكن عندما تعقد الحكومة أو الدكتور الجمل حوارا أو وفاقا ولا تحضرونه هل معنى هذا أن الحكومة بالنسبة لهم "العسكري".

- هذا صحيح.

? وهم يجدون تفاهما أكثر من "العسكري" عن الحكومة؟

- أدركوا أن "العسكري" صاحب القرار فقرروا أن يتعاملوا معه مباشرة والوسطاء يمشون.

? عندما دخلت الوزارة ألم تخش أن تلاقي نفس مصير يحيى الجمل؟

- لا.. كانت علاقتي بهم من خلال وضعي كنائب رئيس "الوفد" ومن خلال التعامل في قضية التحالف الديمقراطي بها ندية ورغبة في العمل المشترك من الطرفين، بدليل أنه في بداية الحديث عن وثيقة المبادئ الأساسية للدستور كانت علاقتي وثيقة مع "الحرية والعدالة" ومرسي والكتاتني وحضر مرسي اجتماعا أساسيا بحضور

البدوي وصِغت الوثيقة في الإطار الذي يرضى "الحرية والعدالة" في مكتبي وكانت مطالب الحزب غير إلزامية وأن تكون الوثيقة استرشادية وعدم ذكر مدنية الدولة.

? رحبوا بك في البداية؟

- رحبوا بي وعلاقتي بهم كانت سوية.

? زاروك في المكتب؟

- المجاملات المكتبية لم تكن الأساس، والعلاقة كانت سوية على أساس أنها امتداد لعلاقة مهنية على أساس حزب "الوفد"، كانوا مرحبين بي، وكان في شهر رمضان 2011 كانت لي زيارة والبدوي لمنزل مرسى في وجود الكتاتني وكانت زيارة ودية عادية راغبة في خدمة الوطن.

? الزيارة كان قبلها مشاكل؟

- لا، كانت لتأكيد العمل المشترك بين "الوفد" والجماعة والحكومة، وسبقتها محاولة من جانبي لتخفيف التوتر بين د. الجمل عندما كان في الحكومة و"الإخوان" ورتبت لقاء زار فيه الجمل مقر الكتلة البرلمانية للإخوان في المنيل، وكان في استقباله وهو نائب رئيس الوزراء محمد مرسى والعريان والبلتاجي وكانت زيارة ودية وتم تبادل الكلمات المرتحة من الطرفين.

? كلمات ودودة، لكن بعدها انقلبوا عليه أيضاً؟

- لا، بعدها لم يستكمل، أتذكر في افتتاح مقر "الحرية والعدالة" التُقطت صور تتحدث عن العلاقة الودودة في العمل المشترك لخدمة الوطن، وعندما ذهبت لمنزل مرسى استقبلنا استقبالا حافلا لا ينفصل عن السياق العام، من منطلق العمل والخدمة وانتهت الزيارة أن تعاهد البدوي وأنا ومرسى على العمل المشترك من أجل مصر.

? قرأتم الفاتحة يعنى؟

- أيوه وأكلنا كنافة وكنا في رمضان، حصل بعد اللقاء أنني سافرت دبي وحصلت لي الحالة المرضية واستغرقنا فيها شهر ديسمبر 2011.

? وماذا حدث معهم بعد عودتك من رحلة العلاج؟

- أثناء العلاج في لندن كلمني العريان ومرسى وطلبني المرشد وكلهم تمنوا لي الشفاء بكلمات طيبة، وفي رمضان قبل الزيارة دي كان فيه إفطار رمضاني في مقر الإخوان بالمقطم وطلبوا منى إلقاء كلمة وقلت كلمة أكدت أنا بصدد إصدار مشروع للتحول الديمقراطي وكانت الأمور " سمن على عسل" وفي مكالمة بعد العودة من

لندن مرسى قالي أنا هادعي وانت أمن، في المكالمة بقى هو يقول وأنا أقول آمين، كل المشاعر الطيبة والعلاقة الودودة والتفاهم انطلاقا من مصلحة مصر والتصور أنه إحنا بنعمل حاجة لمصر، ومع الدعوة لمؤتمر الأول من نوفمبر، الذي تم فيه الحوار على الوثيقة بدار الأوبرا ، طلبت مرسى هاتفياً ولم يرد ثم طلبت الكتاتني ووجهت له دعوة لحضور المؤتمر، فقال لي إن الدكتور مرسى قاله إن الدعوة وصلت وهم مشغولين في الانتخابات، قلت له الأمر عاجل لازم ننتهي من الجمعية التأسيسية قبل الانتخابات، ووعدني بالحضور ولم يحضر، هم أصروا على عدم الحضور، كل ده قبل ما يطّلعوا على نصوص الوثيقة والمادتين 9 و10 الخاصتين بالجيش.

? هذا معناه أنهم كانوا معترضين على المبدأ وليس على نصوص الجيش؛ لأنهم لا يريدون أي شيء قبل الانتخابات، لإدراكهم أنهم سيحصلون على أغلبية ويشكلون الجمعية بر غبتهم؟

- هم قرروا عدم المشاركة وامتنعوا عن الحضور دون الاطلاع على الوثيقة؛ لأن الوثيقة المعدلة وزعت صباح أول نوفمبر على الحاضرين في دار الأوبرا وهم لم يكونوا موجودين، وده تفسيري الوحيد لمقاومتهم لفكرة الوثيقة لدرجة أنهم أنكروا توقيعهم على وثيقة التحالف التي لم تختلف عن وثيقة المبادئ الدستورية إلا في مادتي القوات المسلحة.

? رغم أنك أظهرت ورقا بأن الكتاتني وقع؟

- نعم، وكان خطابا موجها من سعد الكتاتني إلى محيي الجمل نائب رئيس الوزراء يبشره أنهم توصلوا إلى حل لمشكلة الدستور أولا بعمل إطار لمبادئ حاكمة، هو استخدم كلمة حاكمة. وكان الخطاب موجه من الدكتور محمد سعد الكتاتني، أمين عام حزب الحرية والعدالة، إلى الدكتور محيي الجمل، نائب رئيس الوزراء الأسبق، يوم 28يونيو 2011، يشير فيه إلى أن "التحالف الديمقراطي" انتهى إلى الاتفاق على وثيقة للمبادئ الحاكمة للدستور، بما يمكن اعتباره تجاوزاً لأزمة "الدستور أم الانتخابات أولاً".

https://youtu.be/LzEEaXpuAIQ

"السلمي" يكشف عن خطاب لـ "الكتاتني"

يؤكد الاتفاق على وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور[3]

الثلاثاء 20-12-2011 | كتب: محمد مسلم، عادل الدرجلي |

كشف الدكتور علي السلمي عن الخطاب الذي بعث به د. سعد الكتاتني إلى الدكتور يحيى الجمل ذكر فيه "عبارة المبادئ الحاكمة".

صورة ضوئية من خطاب الكتاتني – من أسف إن هذه هي الصورة الوحيدة المتاحة لذلك الخطاب!

وأشار "السلمى"، في الحلقة الثانية من حواره مع " المصري اليوم"، إلى أن وثيقة المبادئ الدستورية كانت نتاج اجتماع تم في مقر الكتلة البرلمانية لحزب " الحرية والعدالة"، وحضره عدد من الأحزاب، وتم الاتفاق على استكمال الحوار بشأن وضع المعايير الخاصة بأمر التشيق الانتخابي بين أحزاب التحالف، والمعايير الخاصة بضوابط اختيار الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، ما يدل على أن حزب "الحرية والعدالة " مشارك منذ البداية ومقر

[3] " السلمي" يكشف عن خطاب لـ«الكتاتنى» يؤكد الاتفاق على وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور(almasryalyoum.com)

ومعترف وموقع على وثيقة المبادئ، وسماها " المبادئ الحاكمة" ،وقد أكد خطاب الكتاتني هذه العبارة . وقال السلمي "في حين أنى لم أستخدم تعبير "الحاكمة"، واستخدمت مصطلح المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة، موضحاً أن الأحزاب الموقعة على الخطاب هي: الوفد، والحرية والعدالة، والناصري، والتكافل، والغد، والفضيلة، والكرامة، والخضر، والعمل، والتوحيد العربي، والجيل، والشعب، وشباب الثورة، والحضارة، ومصر العربي الاشتراكي، والأحرار، وفرسان المستقبل، وجبهة أحزاب الثورة، والتكنولوجيا . واعترف نائب رئيس الوزراء السابق بأن الإخوان اعتبروه وسيلة لإرهاب المجلس العسكري، مؤكداً أن الغرور أصابهم بعد الثورة، وأن ممارساتهم تتناقض مع كلامهم المعسول، وأن تصريحاتهم المنضارية عبارة عن توزيع أدوار فيما بينهم.

وحول الخلاف على الوثيقة المعروفة باسم " وثيقة السلمي" قال إن الخلاف الأساسي كان على كلمتي "مدنية" و "استرشادية"، وآخر كلام قاله الممثلون عن حزب "الحرية والعدالة" إنهم يؤمنون بأن كل المؤسسات والمحاولات تجب أن تكون وثائقها استرشادية، وإنهم يهتمون بوثيقة الأزهر لأنها استرشادية، والأكثر من هذا أنهم رفضوا التوقيع على وثيقة المبادئ، عندما قلنا إنها ستكون استرشادية ولا تلزم إلا من وقع عليها .

وأضاف: "صدمت من الإخوان في الممارسة وفي لغة الخطاب، فهي لغة لا تعبر عن مضمون إسلامي في السماحة، والاقتداء بالحكمة والموعظة الحسنة، "وجادلهم بالتي هي أحسن"، فهم نسوا هذا الكلام، واتجهوا إلى الاستعلاء والتكبر، ومحاولة في تحطيم إنسان كل ما جناه أنه حاول تقديم فكرة للوطن.

? وبعدها اعترضوا على كلمة حاكمة وفوق دستورية؟

- تنصلوا من الفكرة، ويوم 6 سبتمبر بعد إجازة عيد الفطر كان لي لقاء مع عنان وكان من المفروض أن تحضر معانا البدوي ومرسى . ولم تحضر البدوي لأسباب خاصة، وحضر مرسى وممدوح شاهين وتكلمنا في موضوع الوثيقة والمعايير في اختيار الجمعية التأسيسية، وكان هناك رفض تام لفكرة المعايير، الوثيقة كلام عام، لكن المعايير هي الملزمة، كان فيه رفض بات وقاطع لمجرد الحديث عن المعايير وكانت الحجة أنها التفاف على الاستفتاء وسحب سلطة مجلس الشعب القادم في حين أنه حسب تعديلات البشرى الدستورية فإن مجلسي الشعب والشورى هما المعنيان بالاختيار التي عدلت إلى الانتخاب في الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس . وانتهى الاجتماع إلى خلاف وعدم الوصول إلى توافق.

? وما موقف الفريق سامي عنان وقتها ؟

- كان تحاول إقناع مرسى لكن الرفض والامتناع والصوت العالي مؤشر على اختلاف نمط العلاقة.

? أنا هنا أريد التمييز بين اجتماع 9 يوليو واجتماع 6 سبتمبر.. أريد أن ترصد الاختلاف بينهما ؟

- 9 يوليو كانت العناصر الثورية موجودة على الساحة لم ينر تلوينها بادعاء البلطجة والتمويل الخارجي والأجندات الخارجية، كل الكلام ده حصل في أكتوبر ونوفمبر، بيان الفنجري وصابع الفنجري كان أول بادرة للحديث عن جماعة 6 أبريل واتهامات الرويني لهم بالعمالة، كان الموقف وقتها إن فيه عناصر ثورية ما زالت على الساحة وما زالت لديها قدرة التأثير، والإخوان لم تكن لهم القدرة على السيطرة أو التأثير أو الحديث بصوت عال، وكانوا يتقدموا بمطالب شأنهم شأن "الوفد" وكان الفريق سامى عنان تحدد الموقف كالآتي: إنه يعنب على الوفد إنه له منصة وفيه أفراد من "الوفد" يعتلون المنصة للهجوم على المجلس العسكري فكان الرد منى ومن البدوي ومن مرسى أنه لا بد أن يقدم للثوار مقدمات توحى لهم بتحقيق المطالب، قلنا للفريق سامى إدينا حاجة نرجع بيها الميدان وإن المجلس الأعلى استجاب لهذه المطالب، أحد المطالب التي ذُكرت في الاجتماع كانت الرغبة في تأكيد صلاحيات عصام شرف وأن العسكري يعلن مساندته الكاملة لعصام شرف، وده طلب حقيقي أنا قلته، وأنا قلت إلها حكومة وطنية اختارها الميدان، الموقف اتضح للناس جميعا أن العسكري لا يساند ولا يدعم، وقال الفريق إن د. عصام سيأتي للمجلس غدا وسنعطيه كل الصلاحيات قلت له يا سيادة الفريق رجاء ابتعدوا عن التويتر والفيس بوك وعليكم إعلان هذا الدعم للحكومة في مؤتمر صحفي حضرتك أو المشير تعلنان أن الحكومة عندها كل الصلاحية ووعد أن يتم هذا، وبالفعل عملوا الاجتماع مع عصام شرف بس الإعلان في مؤتمر صحفي لم يتم.

? أنتم كان مطلبكم دعم حكومة عصام شرف.. ماذا كان مطلب "الإخوان"؟

- طالبوا بنفس المطلب لكن الغريب أن ممثلا حزب "الوفد" و"الإخوان" يتحدثان بنفس اللهجة والمطالب والقوة.

? وكان الفريق عنان هو من يقود الجلسة؟

- نعم وبأدب شديد.

? لكن بحسم وقوة؟

- بأدب شديد والتزام شديد واستماع جيد لكن كنت أشعر أننا في الطرف الأقل قوة وليس الأضعف، الأقل قوة نسبيا، المجلس العسكري يملكون القرار وعندهم سلطة تشريع وتنفيذ وعندهم قدرة على الفعل وإحنا كنا في موقف المطالب.

? نفس الموقف تكرر بعد شهرين؟

- تكرر حرفيا بعد شهرين، في 6 سبتمبر كان الموقف اختلفت المطالب كنت أنا والفريق سامي عنان نطالب بإعمال الوثيقة والرفض كان من الطرف الذي أصبح أقوى.

? رغم أن الانتخابات لم تكن قد تمت؟

- الانتخابات تمت في 28 نوفمبر، لكن استشعار القوة واستشعار الفرصة المناحة لحزب "الحرية والعدالة" ومن يسانده من أحزاب التيار الإسلامي وكانت بعض المؤشرات الدالة على قبول " العسكري" بفوز أو ترحيبه بإمكانية أو احتمالية فوز الإخوان في المجلس.

? هل كان المجلس "العسكري" مرحبا بفوز "الإخوان"؟

- لم يكن هناك على الساحة غيرهم إلا حزب "الوفد" والأمل أنه سيحقق نتيجة أفضل، كانت إشارات دالة على أنه استجابة من "العسكري" لرغبات الحرية والعدالة تحديدا وقوى سياسية أخرى محمية بالحرية والعدالة متمثلة في قبول "العسكري" تعديل قانون مجلس الشعب.

? لا أريد أن أترك الاجتماع الذي أدركت فيه أن ميزان القوى اختلف وأن الحكومة و"العسكري" أقل من "الإخوان"؟

- الأمر اللي كان في الاجتماع هو تقبل "الإخوان" لفكرة المبادئ الأساسية للدستور.

? هل هدد الفريق سامي عنان بإجراء إعلان دستوري مكمل؟

- كان الكلام هذا في غير وجود د. مرسى، وكنا نفاهم وكانت الرغبة الأكيدة من جانب مجلس الوزراء باستثناء وزيرين.

? كان منهما هشام قنديل؟

- نعم، ود. صلاح يوسف وزير الزراعة الأسبق، وكان هناك توافق تام وقرار من مجلس الوزراء، عدا هذين الوزيرين، بمناشدة المجلس "العسكري" إصدار إعلان دستوري ملزم وليس مكمل.

? رجعت من اجتماع سبتمبر وذكرتهم بموضوع موافقة الحكومة على إصدار الإعلان الدستوري المكمل؟

- هذا الكلام كان في 6 أكتوبر وقابلت الفريق سامي عنان في حضور المشير، وجلسنا لمدة 20 دقيقة وكان حديثا كله تمنيات بالعودة إلى المشهد والفريق سامي والمشير هما من ذكراني باستكمال قضية الوثيقة والمعايير

وكانت الفترة من 6 أكتوبر إلى أول نوفمبر فترة إعداد جانبية بين كل المجموعة المكونة من سمير مرقص وتهاني الجبالي ود. محمد محسوب وفريق كبير مشكل للوصول إلى الصيغة المناسبة للوثيقة متضمنة في المعايير.

? وكان د. محسوب موافقا على هذا؟

- نعم وكان يقوم بدور الوساطة بيننا وبين السلفيين، لكن بعد ما صدر الهجوم الإعلامي على الوثيقة جاء خبر في الصحف أن محمد محسوب صرح بأن "وثيقة السلمي" المدعاة لم تأت في التوقيت السليم ويناشد "العسكري" سحب الوثيقة.

? عندما جلست مع المشير والفريق وطلبا منك أن تستكمل الوثيقة.. هل تحدثنا عن الإعلان الدستوري؟

- كان الاقتراح المطروح مني ومن ممدوح شاهين أن الإعلان الدستوري جاهز وأعده اللواء ممدوح شاهين، وكان يحتوي على 3 مواد الأولى تُشكل الجمعية التأسيسية من نواب وغير نواب بنسبة 20% نوابا والخارج 80%.. والثانية إذا مرت فترة الـ 6 شهور لإنجاز الدستور ولم تنته الجمعية من إعداد الدستور جاز للعسكري أن يصدر قرارا بتشكيل لجنة أخرى، والثالثة لو جاءت في الدستور أي مادة تتناقض أو تختلف مع الإطار المرجعي والمبادئ الأساسية للدساتير يكون من حق "العسكري" الرجوع إلى التأسيسية لتعديل هذا إذا لم تستجب خلال 15 يوما جاز للعسكري أن يشكل لجنة أخرى بموافقة مجلس الشعب.. وإذا احتوى الدستور على مواد خلافية يرجع إلى المحكمة الدستورية.

? فيه أجزاء يعني من الإعلان المكمل؟

- نعم الأجزاء التي جاءت في الإعلان المكمل مأخوذة من مشروع اللواء ممدوح شاهين.

? هل كان اجتماعك مع المشير وعنان في 6 أكتوبر وديا أم تطرقتم للجمعية التأسيسية رغم أنهم يعرفون أن "الحرية والعدالة" رافضون؟

- على أمل إنهم يوافقوا، فاستخدمنا شهر أكتوبر لإعادة الصياغة وترتيب الأمور وجاء الطلب بعقد مؤتمر 1 نوفمبر من الفريق سامي عنان قال لي الآن ينبغي أن نحسم المواقف فيه ناس موافقة وناس مش موافقة، فجعلها اختبار أخير، كان رأيي إنه لا داعي لمزيد من المؤتمرات، بل نتجه إلى إصدار الإعلان الملزم لأنه كان فيه قبول عام لفكرته من مختلف الأطراف باستثناء حزب "الحرية والعدالة". وكان رأي الفريق نعمل محاولة أخرى ونعقد المؤتمر ونصفي الموقف.

? من 6 سبتمبر إلى 1 نوفمبر هل حدثت أي اتصالات مباشرة بين "العسكري" و"الإخوان"؟

- حدث في غيابي نتيجة عدم الرغبة في قطع الاتصالات كانت المبادرة من عصام شرف، شكل مجموعة عمل من عماد أبو غازي وعمرو حلمي وأشركوا في بعض اللقاءات محمد عطية والتقوا بجميع الأحزاب القائمة في ذلك الوقت وكانت النتيجة حسب ما ذكره الأخ عماد أبو غازي في بعض التقارير أن القبول العام بفكرة المعايير وإلزام المجتمع بمعايير واضحة لتأسيس الجمعية التأسيسية مقبول من الكافة عدا "الحرية والعدالة" والعملية دي أستغرقت حتى سبتمبر.

? عن طريق د. عصام شرف؟

- نعم فتجددت اللقاءات الفعلية في أكتوبر بتكليف من المشير والفريق في عيد الأضحى عقب مؤتمر 1 نوفمبر وعقد اجتماع مشترك بين "العسكري" ومجلس الوزراء وكان مخصصا للنظر في قضية الوثيقة والمعايير.

? بالطبع الوقت لم يسمح بمناقشة الوثيقة؟

- نعم الوقت كان ضيقا، قبل إجازة عيد الأضحى فكان الوعد على لسان المشير أننا نعود من الإجازة ونخصص اجتماعا للوثيقة فقلت له يا سيادة المشير كنا عملنا المؤتمر بتاع 1 نوفمبر، تأجيل النظر في هذا الموضوع إلى ما بعد إجازة العيد أسبوعا تقريبا فلا يجوز أن نترك الساحة خالية، وطلبت الموافقة على عقد مؤتمر صحفي في هذا اليوم لتوضيح الأفكار والمعاني التي وردت في الوثيقة خصوص مجمل الوثيقة والمادتين 9و10، ونظرا للوقت الضيق اعتذرت للمشير عن عدم استكمال الجلسة وغادرت إلى مكتبي وفي الطريق اقترحت على الأخ منير فخري عبد النور نخص معا وهو وافق.

? لم يعترض وقتها على انسحاب الإخوان ورفضهم الاجتماع؟

- كانت معي مجموعة من الأوراق المأخوذة من الإنترنت أطلعته على الهجمة الشرسة في موضوع الوثيقة، فقال لي سأتكلم معك في هذا الموضوع بعد العيد، لم يكن مستريحا ولا موافقا، لكن قرار اللجنة كان منتظرا أن يعلن صيغة الإعلان الملزم، ولكنه كان متباطئا فيها.

? وهل اعترض على "الإخوان"؟

- اعترض على الأسلوب عامة، بعد العيد اتصلت بسامي عنان لتحديد موعد، فكان يوم الجمعة وقال لي تعال نتكلم ونصل الجمعة مع بعض، في هذا اليوم كان هناك اتفاق أكيد أن يصدر "العسكري" إعلانا ملزما بمعايير اختيار الجمعية التأسيسية.

? اتفقت مع الفريق سامي عنان على ذلك؟

- نعم وكان حاسما .

? ماذا قال عن موقف الإخوان وقتها ؟

- أداها بلطف، الكلام ده كان يوم الجمعة 11 نوفمبر، وكان التهديد بعقد مليونية 18 نوفمبر قائما على قدم وساق وكان من ضمن ما قلته إظهار مظهر قوة لإصدار الإعلان الدستوري الملزم ومنع هذا النوع من الفوضى ولوى الذراع، وكان شاهين حاضرا جزءا من اللقاء وبعد الصلاة عدنا إلى المكتب وكان هناك مزيد من الاتفاق على الخط ده في يوم 17 نوفمبر، وفت في هذا الأسبوع الاتصالات بيننا كحكومة أنا ومنير فخري عبدالنور وعماد أبو غازي مع وحيد عبدالمجيد بصفته منسق التحالف وصولا إلى سعد الكتاتني ومحمد مرسي، والاجتماع حضره أسامة ياسين وحاتم عزام وراجعنا الإطار العام للمبادئ والمعايير وتم تخفيف اللهجة الخاصة بالمادتين 9 و10 وصلنا إلى ما يشبه اقتناعهم بأنهما ليسنا على سبيل حماية "العسكري" بل على سبيل حماية القوات المسلحة وحماية معلومات القوات المسلحة واستشهدت بقانون الموازنة الذي جاء فيه استثناء "القوات المسلحة" من دراسة ميزانيتها تفصيليا في مجلس الشعب.

? من 11 إلى 16 نوفمبر؟

- الاتصالات جارية لكن بتلكؤ واضح من قبل مجموعة "الإخوان" و"الحرية والعدالة" ودعوات للمليونية وهجوم شرس على شخصي، وكدنا نصل لاتفاق لكن يوم 16 نوفمبر عقد اجتماع عام في مقر "الحرية والعدالة" حضره كل مرشحي الرئاسة ومدعين وإلخ.

? مرشحو الرئاسة وقتها كانوا يخطبون ود "الإخوان" على أساس أنهم لن يتقدموا بمرشح كما قالوا ؟

- اختلط الحابل بالنابل وبالغوا وتسيدوا في الهجوم على شخصي وعلى الوثيقة وعلى "العسكري" ويوم الخميس 17 نوفمبر كان فيه اجتماع مع سامي عنان وأبلغني أنه تم الرجوع عن 9و10 وبالتالي انتهت المشكلة مع القوى الليبرالية.

? تبقى مشكلة الإخوان في إلزامية الوثيقة؟

- ومدنية الدولة أيضاً، وأبلغني الفريق عنان أنه سيكون هناك اجتماع مع عصام شرف والدكتور محمد مرسي والشيخ محمد عبد المقصود الساعة 2 وطلب مني ومن منير فخري أن نخض، منير رفض لأنه شعر كما شعرت أنه خروج عن اتفاقنا مع المجلس والعودة إلى تنازل غير مبرر.

? لكنك شعرت بهذا وذهبت؟

- شعرت بعدم الرضا، وصارحت الفريق سامي عنان "كيف يتأتى يا سيادة الفريق أن تتنازل عن مادة قبلوها هم في البيان الذي صدر في 16 نوفمبر أن القوات المسلحة لها خصوصية ومعاملة خاصة فقلت له اعترفوا بخصوصية القوات المسلحة وبنوع من الخصوصية وأن ميزانية "القوات المسلحة" لا تناقش علنا إنما تناقش في مجلس الدفاع الوطني كيف نتنازل عنها طواعية؟". وكانت إجابة الفريق، رغبة في عدم الصدام. وكان رأي أنه لا يمكن لهذا الاتجاه أن يحقق المرجو منه لمنع المليونية، وتمت اتصالات مع "العسكري" وقيادة "الحرية والعدالة" متمثلة في محمد مرسى لمنع المليونية باعتبار أنه تم الاتفاق، وجاء الرفض مغلفا بالأدب على أساس أن الدعوة للمليونية تمت ومن الصعب صرف الناس. هذا الكلام كان يوم الخميس.

? هنا تحول ثالث في العلاقة.. نحن بدأنا في 9 يوليو كان الإخوان أقل قوة، وفي 6 سبتمبر كانوا أكثر قوة، وفي 18 نوفمبر كانوا قوة مشاهية وكان هناك تراجع من ناحية المجلس "العسكري"؟

- نعم، كان هذا التراجع غير مبرر إلا بمقولة الرغبة في عدم الصدام ومقولة إن القوى الأخرى غير منظمة أو قادرة على الوقوف في وجه المليونيات.

? والكلام الذي اتفقتم عليه يوم 11 نوفمبر حول إصدار الإعلان المكمل؟

- النتائج تدل على الأسباب، لم أعاتبه، وكانت إجابة السؤال "لا" نحن لا نريد الصدام.

? حضرت الاجتماع مع مرسى وعبد المقصود وعصام شرف؟

- نعم، كانت القضية محسومة ومنتهية عند مرسى وعند عبد المقصود.

? لكن هل حصل بينك وبين د. مرسى عتاب بسبب الطريقة التي تعاملوا بها؟

- لا، أبديت له تذمري واحتجاجي على مقولة صدرت من البلتاجي وأبو بركة وآخرين، وكان دفاعا أو تبريرا أو شبه اعتذار عن المقولة دي، وللأمانة لم يصدر عن مرسى بذاته أو نسب إليه أقوال.. المطلب كان يوم 17 نوفمبر كان مطالبة مجلس الوزراء بإصدار بيان ينشر قبل المغرب في هذا اليوم ويوضح أنه تم الاتفاق على موضوع المشروع والمعايير، وكرر عصام شرف مطلب الفريق عنان للدكتور مرسى أنه طالما اتفقنا لا داعي للمليونيات، نفس الرد أن المليونية ستكون للتأييد وليس للهجوم، قلت له يا د. مرسى فيه 3 قضايا لا بد من حسمها؛

- الأولى: أن الوثيقة ملزمة أدبيا لمن يوقعها،
- الثانية: قال لي نحن كإخوان أو حرية وعدالة معندناش مشكلة في مدنية الدولة لكن السلفيين رافضين،

- الثالثة: نصت الوثيقة أن المبادئ الواردة فيها لا تجوز لأي جهة تغييرها ولا تجوز لأي كائن أن يلجأ إلى القضاء للاعتراض على أي شيء يمسها، وهو ما قوبل برفض تام، وكان ذلك مبدأ أقرته المحكمة الدستورية العليا في حكم سابق. وقد خففت هذه المادة إلى سطرين هلاميين لا يدلوا على شيء.

? ولماذا الاعتراض؟

- أفكرك أن هذه المادة مثار خلاف الآن في الجمعية التأسيسية للدستور، هناك مادة مقترحة من قبل التيار الديني إنه تضاف إلى الباب الخاص بالسلطة التشريعية، تقول إنه لا تجوز إصدار أي تشريع يخالف الشريعة الإسلامية، كنوع من الالتفاف على مبادئ الشريعة في المادة الثانية.

? ماذا عن موقف الشيخ محمد عبد المقصود؟

- رفض تام لمدنية الدولة، والرجوع إلى الإخوة في الهيئة الشرعية لعرض الأمر عليهم، وكان رد شرف مقنع وحازم إن الوثيقة شارك في صنعها أطراف عدة منها الأحزاب السياسية والقوى الأخرى والتيار الإسلامي من غير اللياقة أننا نتفق مع "الحرية والعدالة" فقط على تعديلها دون موافقة الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، فاستدعاهم إلى لقاء آخر، وفرصة أخرى مقدمة من الحرية والعدالة؛ كان يوم السبت اجتماع المجلس الأعلى للصحافة الأول والأخير، انتهزت الفرصة لتعميم المشروع المقدم من "الحرية والعدالة" وأعلنت صراحة أنه مشروع مقدم من "الحرية والعدالة" وعلينا الرجوع لباقي الأطراف، وأعلنت ده ونشرته، وكان أول حضور لرئيس تحرير جريدة "الحرية والعدالة" فأبلغ فورا مرسى فكلمني مرسى على تليفوني وقالي يعتبر هذا خروج على الاتفاق، قلت له لا الاتفاق كما هو لكن التزاما منا بالشفافية فالأمر ده سيعرض على باقي الفرقاء، وانتهينا على كده وكانت قمة الفجوة والهوة، وأعلن مرسى في الصحف انتهاء الاتفاق الذى تم، يعتبر خرجنا عنه ويعتبر غير قائم.

? يعنى رجعت الأمور تاني؟

- هذا الكلام كان في 19 نوفمبر وبعدها استقالت الحكومة.

? هل في الفترة من 6 أكتوبر حتى 18 نوفمبر شعرت بأن فيه لقاءات مباشرة بين العسكري والإخوان في غيابك؟

- شعرت، لكن ليس لدى معلومات أكيدة، شعرت أن هناك اتصالات، والدليل إن الفريق عنان في يوم 17 نوفمبر أخبرني أنه تم الاتفاق مع الإخوان.

? وهل عرف عصام شرف بالاجتماع؟

- نعم، طلب منى حضوره.

? وهذا الاتفاق كان بعيد عن اتفاق 11 نوفمبر؟

- كان بعيداً كل البعد.

? قلت من قبل إن "العسكري" هو من قدم مقترح المادتين 9 و10؟

- قدم الاقتراح هاتين المادتين، لكن كما قلت تمت إضافة المادتين باقتناع منى.

? هل كان الإخوان لديهم مشكلة في أن "العسكري" تحمى الشرعية الدستورية؟

- نعم، هم وغيرهم، أول ما أعلنا المبادئ الأساسية للدستور كان فيه اجتماع اعترضوا هم وغيرهم على فكرة حماية الشرعية، خوفا من تكرار نموذج تركيا أن كل ما الجيش يرى أمورا لا تعجبه يتدخل بحجة حماية الشرعية، وكان اتفاق الفريق القائم على إعداد الوثيقة رفع هذا التعبير.

? بعد مرور 9 شهور على هذه الأزمة، هل ترى أن " العسكري "ضحى بك في أزمة الوثيقة؟

- هو ضحى بفرصة إقرار الوثيقة، لم يضحِ بشخصي لأنه لم يترتب على عدم إقرار الوثيقة مساس بوضعي في الوزارة، وقرار استقالة الوزارة هو الذي عجل بالخروج.

? هل ترى أن المجلس "العسكري" ضحى بمصير مصر من أجل عدم الصدام مع "الإخوان"؟

- على الأقل ضحى بفرص لتصويب مسار الثورة، وضحى بفرص التحول الديمقراطي الحقيقي، في مقابل إيه مش عارف.

? ألا تعرف المقابل حتى الآن؟

- أحتفظ لنفسي بالإجابة، مقولة عدم الصدام تترجم إلى توافق على المخطط العام، حين أرغب في عدم الصدام معاك لا بد أن تكون هناك مصالح مشتركة وتجب ألا تتعرض المصالح المشتركة لمشكلة بالصدام.

? ما المصالح المشتركة؟

- عبر عنها "الإخوان" وأول من عبر عنها منهم محمود غزلان في نشر فكرة الخروج الآمن لأعضاء "العسكري" ويومها كتبت مقال قلت فيه إن الخروج الآمن معناه أن "القوات المسلحة" ارتكبت جرائم يعاقب عليها وتريد أن تخرج منها دون عقاب، وفي هذا إساءة إلى قوات مصر المسلحة.

? لم يردوا ولم يعلقوا؟

- لم تحدث الرد أو التعليق.

? لكنهم ضحوا بالتحول الديمقراطي وتصحيح مسار الثورة من أجل الخروج الآمن؟

- يمكن أن يقال هذا.

? قانون الانتخابات كل طلبات "الإخوان" أجيبت، حتى لو كانت مخالفة للدستور؟

- نعم، مع العلم أن "العسكري" كان يعلم علم اليقين والمحكمة الدستورية أبلغته ذلك أن الخروج عن 50 – 50 فردي وقوائم محل شك في المحكمة الدستورية، وقبل فاروق سلطان الفكرة على مضض لأنه جائز القبول بها، وتم إصدار المشروع الأول للقانون 50 – 50، ثم أعيد النص إلى ثلث وثلثين قوائم وفردي، وأعيد القانون بعد ذلك بناء على طلب الإخوان وعدد من الأحزاب الأخرى منها "الوفد" لإجازة ترشح الأحزاب على مقاعد الفردي، وكان هذا خطأ بيناً وكان "العسكري" ومستشاره القانوني يعلمان.

? هل فعلوا ذلك لكي يضمنوا حل المجلس أم لأنهم لا يريدون رفض طلب للإخوان؟

- تفسيري أنه المضي قدما مع رغبات الفريق الفصيل الأساسي الذي يعتمد عليه "العسكري" في تسيير الأمور.

? في الانتخابات لبوا كل المطالب، هل كانوا متوقعين نتيجة الانتخابات؟

- كانوا متوقعين، وأكثر من هذا كان احتمال فوز "الإخوان" أقرب من قبولهم بمعنى رضاهم من القوى الأخرى.

? هم كمجلس عسكري كانوا متوافقين ولا كان بينهم خلاف أو ميل تجاه تيار "الإخوان"؟

- لم يصرح أحد في أي اجتماع حضرته بانتماء أو هوية أو رغبة تجاه أي فصيل سياسي، بالأمانة لم يرد على أحد أعضاء "العسكري" مظهر لتفضيل "الإخوان".

? باستثناء واقعة واحدة يعني؟

- واقعة غير موثقة، الواقعة حصلت أمامي وطرف فيها أساسي منير فخري عبد النور، لكن لا أدعي القدرة على توثيق هذه الواقعة.

? لكنها حدثت أمامك وسمعتها، هل كانت تعاطفاً أم رؤية أنهم فصيل مضطهد قبل الثورة؟

- لا، دون توضيح قيلت الجملة كالتالي عند الحديث عن سيطرة "الإخوان": "هذه الديمقراطية يأخذوا 5 سنين في المجلس القادم لو فشلوا يتغيروا لو نجحوا يستمروا"، كان هذا القول من جانب قائل تلك الجملة وهو اللواء محمد سعيد العصار تعبيراً عن الاستعداد لقبولهم.

? الحوار كان بمناسبة إيه؟

- اجتماع مع الفريق عنان لمواصلة الحديث عن ترتيبات ١ نوفمبر بيني وبين منير فخري مع الفريق، ولكن قبل وصول الفريق الاجتماع، فكانت الجلسة ودية غير موثقة مع اللواء محمد سعيد العصار[4] عضو المجلس "العسكري" الذي كان يسأل منير توقعاتك إيه بالنسبة للانتخابات القادمة، فمنير فاجأه بقوله لا تتدهشوا إذا علمتم أن "الإخوان" سيحققون فوزاً كبيراً، وكان تعقيبي إن في هذا الفوز أخطار كبيرة ومنيت عدم فوز ذلك الفصيل، وجاء التعليق الأخير من اللواء العصار بقوله إن الديمقراطية تقضي تقبل نتائج الصندوق ونديهم فرصة.

? هل كنت تتوقع النهاية التي انتهى بها طنطاوي وعنان؟

- لم أكن أتوقعها بهذا الشكل، وكان التوقع أنه قبل حل مجلس الشعب وفوز "الإخوان" وإجراء مشروع الانتخابات الرئاسية، ومخطط أن نعيد الانتخابات الرئاسية، كنت أتمنى أن يصير تسليم السلطة من العسكري إلى الرئيس المنتخب أيا ما كان وقبل أن تزدحم الأمور بالمعطيات الجديدة عرضت على الفريق مشروعاً لتوثيق كل ما عمله العسكري خلال سنة ونصف السنة من قوانين لمعاهدات وتوضع في كتاب للتاريخ بما فيه من أخطاء وحسنات، وكان مقرراً عند عودتي من الرحلة الأخيرة في دبي، بعد نجاح الدكتور مرسي، أن أتصل به لتنفيذ المشروع وكان مرحبا بالفكرة، وجاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، وعملت محاضرة في الأكاديمية قلت فيها إن تنفيذ السلطة مش تسليم مفتاح ده تسليم كل الوثائق التي قدمها.

? لما عرفت إنهم خرجوا بهذه الطريقة ماذا كان رأيك؟

- لم أوافق عليها، كان خروجا غير كريم لناس مهما كانوا تحملوا مسئولية وكانوا معرضين لفشل الثورة لو نجحت مبارك من استعادة السلطة، كانوا يعدموا لو فشلت الثورة.

? هل ترى إنهم دفعوا ثمن إنهم آمنوا للإخوان؟

---

[4] توفي اللواء العصار يوم 6 يوليو 2020

- دفعوا ثمن الوثوق زيادة على الحد في الإخوان والطبطبة التي تمادوا فيها على الإخوان، والتغاضي عن أمور كان من الممكن أن يكسبوا فيها تعاطف الشعب في الوقوف أمام قوة آتية تريد السيطرة على الدولة.

? هشام قنديل كانت مواقفه إيه في الحكومة غير رفضه الإعلان المكمل؟

- مواقف عادية ودون العادية.

? في الخلافات السياسية كان يعبر عن "الإخوان"؟

- أي كلام يتعلق ببنيان الإسلام السياسي كان موقفه مؤيدا ومدافعا عن أفكارهم.

? المادتان الخاصتان بالقوات المسلحة من أعدهما ؟

- ممدوح شاهين أعدهما بناء على اتفاق مع المشير والفريق.

? هل حذرت المشير أو عنان من فكرة تخاذلهما أمام "الإخوان"؟

- في مرات عديدة مناسبة ومع الرفض القاطع للوثيقة كان التحذير منكرر إن عدم المواجهة يفوت فرص على مصر في الوصول إلى دستور متوازن، وهي نقطة الفصل في دستور أو لا دستور وبناء ديمقراطي حقيقي أو لا، وكل الفرص المتاحة حتى الآن في موضوع الجمعية التأسيسية محاطة بعلامات استفهام، والسبب فيه رجوع "العسكري" عن قرار إصدار الدستور الملزم، وكانت فرصة كبيرة لصالح مصر.

? وماذا كان ردهم؟

- عدم الصدام وعدم قدرة القوى الأخرى على الحشد والتأثير.

? ما الذي جاء في خاطرك عندما سمعت خبر إقالة المشير وعنان؟

- كان الخاطر الأول أن المشير أضاع فرصة الخروج الكريم بقبوله التعيين في حكومة قنديل، كان يمكنه في 30 يونيو الخروج بكرامة وعزة ورفض التعيين في موقع وزير الدفاع والاكتفاء برئاسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأداء مهامه المكلف بها وفقا للإعلان الدستوري المكمل.

? ألم تفكر في أي شيء وقلت لو سمعوا كلامي؟

- كل المعاني دي قلتها، كانت هناك فرصة أكيدة لتحول ديمقراطي حقيقي لو كانوا سمعوا كلامي.

د. علي السلمي نائب رئيس الوزراء الأسبق تخرج عن صمته أيها السادة المحترمون – video Dailymotion

الصندوق الأسود للمرحلة الانتقالية.. د. علي السلمي – video Dailymotion

#لازم_نفهم | video Dailymotion – الحلقة الكاملة 24 نوفمبر 2015 | لقاء مع نائب رئيس الوزراء الأسبق د. علي السلمي

https://youtu.be/4TB1mlybu60

.3

د. علي السلمي يكشف حقيقة الصراع حول الوثيقة الدستورية

(حقيقة الاخوان) ![5]!

وسط عتمة ظلمة الخوف من المجهول ولدت وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور لتكون شعلة نور تهتدي على أثرها القوي السياسية الأحزاب في بناء دستور جديد يرقي لدولة ديمقراطية وعصرية ومتطورة.

ومضت الخطوات على الطريق بوقع جاد.. لم تتعارض فيه المصالح وظل المشروع الوطني.. الهدف والغاية.. حتى منتصف الطريق.. نقطة فارقة عندها اصطدمت المصالح وباتت الوثيقة التي جمعت شتات القوي السياسية الأحزاب في لحظة ما.. باتت الازمة التي تضعف بنيان المجتمع وتدفع به صوب حافة المجهول.

وفجأة أحاط صراع قوي بالقابض على الوثيقة الدكتور علي السلمي نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون السياسية والتحول الديمقراطي وقتها.. أدارته وحركت كل خيوطه جماعة الاخوان المسلمين وأكمل مسيرته حزب الحرية والعدالة.. ربما تأتي الرياح بما تشتهي السفن ويواري الثري الوثيقة المقترحة.. اتهامات عديدة ولوم شديد تحمله في سبيل خروج الوثيقة الي النور وتصبح واقعا يسبر اغوار التعديلات الدستورية التي مضت في الاتجاه المعاكس.. صمت كثيرا انتظارا لوقت مناسب يبوح فيه بتفاصيل الوثيقة الأزمة..

في هذا الحوار يبوح الدكتور علي السلمي بكل الحقائق.

? وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور خرجت برؤية خاصة اعتنقتها وسعيت لجعلها أمرا واقعا ؟

- هناك خلفيات للوثيقة تعود للأيام الأخيرة من عمر النظام السياسي السابق واللقاءات التي عقدها اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية وقتها مع القوي الأحزاب السياسية لإيجاد صيغة مشتركة لتدارك خطر المرحلة الراهنة ووضع حزب الوفد رؤيته المتكاملة لدفع القوي الأحزاب السياسية للالتفاف حول هدف وطني نعمل من أجل انجازه ولاقي ذلك قبولا واسعا. وعندما سقط النظام توقف الحديث عن وثيقة المبادئ الدستورية وعاد وتجدد مع الاتجاه لتكوين الائتلاف الوطني للتغيير بمبادرة من حزب الوفد وضم في عضويته 41 حزبا ومنها جماعة الإخوان المسلمين وادارت حلقات نقاشية واسعة لبلورة محتوي ومضمون الوثيقة وسارت الأمور على

د. علي السلمي يكشف حقيقة الصراع حول الوثيقة الدستورية (حقيقة الاخوان!) - الصفحة 1(gem-flash.com)

دون لم يطف فوق سطحه بوادر أزمة وتم الاتفاق على رؤية محددة وتلاقي الجميع عند نقطة واحدة. كنا نعمل وقتها علي قلب رجل واحد لم تظهر نيات سيئة تنذر بمحاولات تيار سياسي العبث بالوثيقة والمحتوي الذي جاء فيها . . لكن بمرور الأيام وتلاحق الأحداث بدأت كثير من الأمور تتكشف وتأخذ وضعا مختلفا لم يكن سائدا وقت طرح الرؤي حول الوثيقة.

? هل تلقي بكامل المسئولية على عاتق تيار سياسي بذاته صوب افساد الوثيقة الحاكمة للدستور؟

+ الأمور في بداياتها كانت تصب في مجري واحد من أجل بناء مجتمع مغاير يقوم على ترسيخ التجربة الديمقراطية التي تعبر عن آمال ثورة 52 يناير وكنا نملك في تلك الأثناء مشروعا وطنيا خالصا للوطن وفجأة انسلخت جماعة الإخوان المسلمين وتكشفت نيات مغايرة للمشروع الوطني الذي نسعى إلى تحقيقه على أرض الواقع رغم أن صناعة المبادئ الحاكمة خرجت من بين بنات أفكار الإخوان . . لكن كل ذلك تم الحنث به وطرح جانبا وبدأ الحديث عن الوثيقة يأخذ شكلا آخر لم يكن مطروحا على القوي الأحزاب السياسية المشاركة في صياغتها . فإن قيادة دفة الأمور حدث فيها خلل وهذا الخلل أحدثه موقف جماعة الإخوان المسلمين من الوثيقة بكل محتواها وبدأ الحديث عنها يأخذ شكلا فيه نوع من فرض وجهات النظر دون مراعاة للتيارات السياسية الأخرى ومصلحة المجتمع.

? قيل بإن رؤيتك للوثيقة لم تكن تتضمن مشروعا وطنيا وإثر ذلك تصدي لها الاخوان المسلمون؟

+ جماعة الإخوان المسلمين لم تكن بمنأى من المحتوي والطرح الذي جاء في الوثيقة. فقادتها منذ الوهلة الأولي عايشوا الموقف وساهموا في تكوين صورته . . حتى وصلنا إلى رؤية كاملة نتفق عليها جميعا بدليل أن الأمور في بداياتها لم تكن تبعث على بوادر أزمة تلوح في الأفق . . المشكلة أن المتغيرات السياسية المتلاحقة في الفترة القليلة الماضية دفعت الإخوان المسلمين إلى الاحساس بأنهم الأقدر على إدارة المرحلة الراهنة وكان طبيعيا في خضم التصور العالق بأذهانهم أن يحاولوا تصدر المشهد السياسي. الوثيقة لم تخرج من بين بنات أفكاري، ولكنها نتاج حوار سياسي علي مستوي الأحزاب والقوي السياسية . . نحن عبر حزب الوفد طرحنا الفكرة والصياغة والمحتوي ليس لشخص أو تيار سياسي بذاته وإنما ضمانة لكل أطياف المجتمع.

? الإخوان المسلمون كان لديهم تحفظات على بعض محتويات الوثيقة الدستورية ولم تستجب لها؟

+ عندما تم استئناف الحوار السياسي حول الوثيقة بعد أن توليت مسئولية نائب رئيس الوزراء للشئون السياسية والتحول الديمقراطي، كان الهدف هو الخروج برؤية سياسية توافقية حول المعايير الاساسية لاختيار اعضاء

الجمعية التأسيسية للدستور، وعلى مدي 96 ساعة خلال 30 اجتماعا حضرها كل الطوائف السياسية في المجتمع واتفق الجميع على النقاط الأساسية من منطلق تحقيق المصلحة الوطنية. وفجأة قفز حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين وحدد مطلبا أساسيا بإلغاء كلمة مدنية من الإطار الحاكم لوثيقة المبادئ الدستورية وكان ذلك أمرا يصعب تحقيقه فقد هبت التيارات السياسية الأخرى رافضة ذلك المطلب ولم يكن بوسعي في ذلك الحين الانحياز الي طرف على حساب طرف آخر وحاولت على مدي الوقت القريب في وجهات النظر للوصول الي صيغة ملائمة ترضي كافة القوي السياسية.. لكني لم أتمكن من تحقيق هذا التوافق بعدما وجدت صلفا من قيادات حزب الحرية والعدالة ممثلا في الموقف الذي اتخذه الدكتور محمد مرسي رئيس الحزب والدكتور سعد الكتاتني أمينه العام، وسارت الأمور نحو طريق مسدود إثر التمسك بحذف كلمة مدنية.. تحول غريب في مواقف قيادات حزب الحرية والعدالة، ولكنه يكشف عن نيات مسبقة أثارت قلقا مجتمعيا لدي الأحزاب والقوي السياسية الأخرى وأيقنت أن التيار الإسلامي يريد دفع المجتمع نحو منعطف جديد.

? كان هناك توافق كامل من كافة التيارات السياسية بما فيها الحرية والعدالة على وثيقة الأزهر ورغم ذلك لم تنحاز إليها واخترت التعامل على وثيقة بذاتها ؟

- تقدمت جهات عديدة وشخصيات عامة بأفكار متنوعة حول الوثيقة الدستورية وتم بلورتها في وثيقة واحدة ارتضتها جميع الأطراف بما فيها الحرية والعدالة وتم التوقيع عليها ولم تكن الافكار المقدمة بعيدة عن بعضها البعض.. الروح فيها واحدة ولا اختلافات جذرية في مضمونها.. الوثيقة التي تم استخلاصها تحتوي على إطار منهجي تحدد القواعد التي يبني عليها الدستور الجديد.. فنحن ننشئ دستورا للمستقبل والاجيال القادمة ولا يعقل انشاؤه لخدمة تيار سياسي بذاته. كانت وثيقة الأزهر رائعة ولا تختلف في محتواها مع الوثيقة الأساسية التي تم استخلاصها من مجموعة الوثائق التي طرحت على الحوار الوطني في هذا الشأن.. لكنها لا تضع القواعد الاساسية والأطر التي يتعين في ضوئها بناء الدستور كما يغيب عنها معايير اختيار اعضاء الجمعية التأسيسية للدستور.

? لدي بعض التيارات السياسية يقين بأن تعاملك مع الوثيقة اختلف وأصبح يثير الشك عندما توليت المسئولية كنائب لرئيس الوزراء ؟

- منذ اللحظة الأولي التي ولدت فيها الوثيقة قبل سقوط النظام وبعده وهناك منهج محدد اتعامل وفقه.. لم أحد عنه ولو للحظة واحده.. فكرة الوثيقة خرجت حتى لا تطغى مصالح التيارات السياسية على المصلحة الوطنية

وينشطر المجتمع وتنفسخ أوصاله على خلفية تلك الصراعات.. قضية الوثيقة أبعد وأعمق مما يردده البعض.. ليست هناك مصلحة أتكئ عليها حتى تتغير وجهة نظري في محتوي الوثيقة وأسعى الي تبديله وتغييره..

? لكنك غيرت محتوي الوثيقة عدة مرات ولامك البعض على ادخال تعديلات بعد الاتفاق على ما جاء فيها ؟

كل ما تم الاتفاق عليه بحضور الجميع وبقناعة منهم لم يتغير قيد أنملة.. نحن نتحدث عن مشروع يتعلق بأخطر ما في المجتمع، وهو الدستور الذي يضع القواعد والأسس الحاكمة لبناء كافة المؤسسات.. فكيف يمكن تغيير ما يتم الاتفاق عليه. لدي التزام أخلاقي لم أتجاوزه في جعل الوثيقة صورة واقعية تري فيها الأحزاب والقوي السياسية والمجتمع بكل فئاته مشارف المستقبل..

? الوثيقة أدخل بالفعل عليها تعديلات في المادتين 9 و10 المعنيتين بوضع القوات المسلحة في الدستور واعتبره البعض خرقا للمحتوي المتفق عليه؟

عندما أضيفت المادتان 9 و10 على محتوي الوثيقة.. الإضافة لم تكن نابعة بمبادرة شخصية أو من أي تيار سياسي، وانما جاءت وفق رؤية المجلس العسكري باعتباره قوة أساسية في المجتمع لها الحق في عرض رؤيتها عن وضعها في الدستور ولا أحد يلومه على ذلك.. المجلس العسكري لم يفرض وجهة نظره في إضافة المادتين وانما عبر عن رغبته في تحديد وضعه وطرحه للنقاش والحوار المجتمعي مع القوي والتيارات السياسية.

? قيل إنك جاملت المجلس العسكري ووقفت في صفه تؤيده ؟

البعض يزايد وتلك المشكلة التي سادت وسيطرت على من حاولوا الترويج لها.. المجلس العسكري عندما طرح وجهة نظره عن وضع القوات المسلحة.. طرحها وفق تقديره الخاص.. لكنه لم يفرضها وعندما أطلع عليها بعض القوي السياسية والأحزاب لم يبد منهم أحد امتعاضه وغضبه.. والبعض الآخر اعترض ولم يكن حزب الحرية والعدالة قد اطلع على المادتين ليبدي موقفه تجاههما وتمت الاستجابة بإدخال تعديلات جوهرية عليهما وقبلها كثيرون.. المشكلة الأساسية في تلك الأزمة أن البعض لديه رغبة في الهجوم على المجلس العسكري وليس لديهم الشجاعة الكافية في تحقيق ذلك.. فوجهوا الهجوم إليه في شخصي. ما لا يعلمه البعض أن القوات المسلحة عندما أضافت المادتين (9 و10) في الوثيقة.. لم تكن تضع قواعد جديدة لتحدد عبرها وضعها في البلاد كقوة أساسية.. فقد كان ما وضعته معمولا به من قبل..

? لم تستطع اقناع حكومة شرف بتبني الوثيقة الدستورية وتنج عن ذلك ضعف لموقفك؟

- أود التأكيد على حقيقة مفادها أن الحكومة اعتبرت الوثيقة مشروعا قوميا ينعين على المجتمع بأسره السعي لإقراره، وإذا كانت الحكومة قد تدخلت في لحظة ما فإن تدخلها جاء محاولة لتوفيق الأوضاع وتقريب وجهات النظر والتصدي لعدم توسيع الهوة بين التيارات السياسية وجاهدت في سبيل ذلك قدر المستطاع.. لكنها لم تكن منصدرة للمشهد.. صحيح أنه كان هناك اتفاق كامل بين اعضاء مجلس الوزراء بأهمية وجود هذه الوثيقة باستثناء وزيرين لا أود ذكرهما احتراما لرؤيتهما.

? التيار الإسلامي اعتبر الوثيقة التفافا على ارادة الشعب الذي حدد المسار في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس الماضي؟

- أتصور أن ذلك حق يراد به باطل. الاستفتاء كان على قواعد عامة دون الدخول في تفاصيل وهذا يتطلب إدارة حوار مجتمعي بين القوي السياسية الأحزاب لمناقشة ما ينعين اجراؤه ولا يوجد ما يمنع ذلك.. التيار الإسلامي الوحيد الذي يتصدى لهذا الاتجاه.. لأنه المستفيد الوحيد من وجوده ولعلي لا أذيع سرا بأن التعديلات الدستورية خدمت الإخوان بشكل مطلق وسارت في الاتجاه الذي تخدم مصالحهم بعيدا عن مراعاة تحقيق التوازن السياسي لتجاوز عقبات المرحلة الراهنة.

? تتصور أن لجنة التعديلات الدستورية التي تشكلت برئاسة المستشار طارق البشري دفعت لإغراق الحياة السياسية في غمار تلك الأزمة؟

- تصدى المستشار البشري للوثيقة وظل مناهضا لها على غير هدى كونه اعتمد على قراءة صماء لها ولم ينظر الي عمق الموقف واساء لي شخصيا وألقى في وجهي بتهم ما كان يجب عليه القول بها، وإني أجد فيما طرحه في التعديلات الدستورية بداية الطريق الي الأزمة الراهنة.. فقد قاد المجتمع نحو وضع خاطئ عندما فتح المجال أمام تحديد بداية خريطة الطريق.. هناك مسلمات بديهية تقضي بأن الدستور أولا لكنه أطاح بذلك من الطريق وانحاز إلى وضع يفرز في حقيقته مصلحة للتيار الإسلامي.

? تتحمل المسئولية في انهيار الحوار السياسي حول الوثيقة الدستورية مع التيار الإسلامي؟

- حاولت كثيرا الدفع بالتيار الإسلامي صوب الحوار باعتباره اللغة التي يجب أن تسود بين التيارات السياسية بعد ثورة25 يناير.. دون جدوى فالنية مبيتة لرفضه.. لأن الوثيقة على النحو الذي خرجت عليه باتت تهدد طموحهم السياسي وتكشفت النيات بأنهم لن يقبلوا بها إلا إذا كانت استرشادية وغير ملزمة. لقد أعيتني

المحاولات خلال الفترة الأخيرة حتى أقنع قيادات التيار الإسلامي بالجلوس على مائدة المفاوضات.. لكنهم أغلقوا كل النوافذ واعتبروا ذلك مضيعة للوقت ومجرد تحصيل حاصل.

? الأزمة التي فجرتها الوثيقة قادت حكومة شرف نحو الرحيل المفاجئ؟

كلام على غير الحقيقة.. الحكومة ليس لها أدنى علاقة بالأزمة السياسية التي خلقتها الوثيقة.. الحكومة استقالت إثر الأحداث الدامية التي وقعت في شارع محمد محمود والتي يتحمل التيار الإسلامي كامل المسئولية نحو وقوعها.

? في تقديرك الوثيقة الدستورية ذهبت إلى المجهول ولن تعود مرة أخرى للحوار؟

الوثيقة مطلب قومي ولابد من الوصول إلى اتفاق جاد عليها والعمل بمحتواها على النحو الذي خرجت عليه ويقيني بأن الأوضاع السياسية لن تستقيم إلا في وجودها إذا كنا نريد بالفعل مجتمعا ديمقراطيا لا يسيطر عليه تيار سياسي بذاته ونعود لنعيش في معاناة الماضي أثناء سيطرة الحزب الوطني على مقاليد الأمور وأطالب كافة التيارات السياسية في المجتمع بالاضطلاع بدورها وتحمل المسئولية في الحفاظ على مكتسبات ثورة 25 يناير تجنبا لصدام وشيك بين التيارات السياسية المناوئة للتيار الإسلامي. الوثيقة باتت مكتملة الملامح وتحظى بتأييد كافة القوي السياسية والأحزاب ما عدا التيار الإسلامي ووضعت تحت تصرف المجلس العسكري وأتصور أنه لا مناص من العمل بها.

حسبي الله ونعم الوكيل في الإخوان، هؤلاء الناس يتميزون بالنفاق إلى أقصى درجة ويبطنون غير ما يظهرون فكيف يوافقوا على أي وثيقة لا تخدم اهوائهم الشيطانية وللأسف الشديد يعتمدون على قاعدة من الذين يسخرونهم لنشر أكاذيبهم وكلها باسم الدين.

https://youtu.be/qpGJTlBXvfc

.4
دكتور علي السلمي في جماعة الإدارة العليا: السكان هم ثروة مصر[6]

افتتح د. عمرو موسى – المدير التنفيذي لجماعة الإدارة العليا في مصر – الصالون الثقافي للجماعة مساء الأحد الخامس من شهر يونيو 2011؛ بطرحه تساؤلات حول رؤية الإدارة المصرية بعد ثورة يناير 2011، وتحدث عن أهمية هذه الرؤية، ثم قدم د. على السلمي عضو مجلس إدارة الجماعة ليلقي محاضرة حول هذا الموضوع أمام كوكبة من أعضاء جماعة الإدارة العليا في مقر الجماعة بوسط القاهرة.

بدأ د. السلمي محاضرته بتوضيح مفهوم الرؤية، وبالتأكيد على ضرورة استحضار دروس الماضي لنبني على الصحيح منها ونقوم الأخطاء. وأوضح الحاجة إلى وجود دولة مدنية تفصل بين الدين والدولة وتحترم الأديان. كما أكد على ضرورة سيادة القانون، وعلى أهمية تحقيق المواطنة بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق.

كما شدد السلمي على حق العلاج للجميع، وعلى استقلالية القرار الوطني، وعلى ضرورة أن يكون العلم والبحث العلمي والتقنية الحديثة والمعلومات الصحيحة هم أسس القرار في الدولة، وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة مراجعة مشروع ممر التنمية قبل الشروع في تطبيقه. واختتم السلمي محاضرته؛ بالتأكيد على وجوب إلغاء الكلام عن وجود مشكلة سكانية في مصر؛ حيث إنها ثروة بشرية وهي أساس التطور، وبالتأكيد على ضرورة أن تكون رؤيتنا رؤية إيجابية لمصر، وعلى أن المصريون يستطيعون تحقيق هذه الرؤية.

ثم دارت المناقشات بين أعضاء جماعة الإدارة العليا حول عدة أفكار لتوفير الملايين والمليارات لمصر، مثل تعمير الصحاري، وإحلال شركات وطنية للقمامة بدلا من الشركات الأجنبية، وإعادة قانون الخدمة العامة في مصر. كما أكد عبد العظيم حماد رئيس تحرير الأهرام والذي حضر الصالون الثقافي للجماعة على استمرار الصحافة المطبوعة لسنوات مقبلة؛ بسبب التحديات التي تواجه الصحافة الإلكترونية.

واختتم الصالون فعالياته؛ بحديث السلمي عن أن المصريين يملكون كفاءات في جميع التخصصات، وعن أن هذه الكفاءات تلعب دورا هاما في مختلف دول العالم سواء دول الخليج العربي أو أوروبا أو أمريكا.

---

[6] د. على السلمي في جماعة الإدارة العليا: السكان هم ثروة مصر – The Executives Forum

صور من فعاليات الندوة

تدشين المؤتمر السنوي الـ 52 لجماعة الإدارة العليا

بفندق توليب بالإسكندرية أكتوبر 29، 2017

افتتح المؤتمر السنوي الـ52 لجماعة الإدارة العليا بعنوان دور المديرين في التنمية المستدامة لمناقشة التنمية المستدامة ومكافحة الفساد ويهدف المؤتمر الى رؤية المديرين التنفيذيين بكل القطاعات وخاصة القطاع الاقتصادي لتفعيل وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة للدولة مع اهمية مشاركة المجتمع المدني لها. كما هدف لمؤتمر إلى التعرف على النماذج العالمية في ادارة خطة التنمية المستدامة لمكافحة الفساد وتدور محاور المؤتمر حول نقاط مهمة منها: تحديات التنمية المستدامة في مصر وأثر الثورة الرابعة والمنظمات غير النمطية للتنمية المستدامة.

https://youtu.be/18jb5405rG8

5.

د. السلمي: المنظمات العربية تتعامل مع التدريب بوصفه مصروفات تقليدية لا تدر عائداً[7]

اعتبر الدكتور علي السلمي وزير التنمية الإدارية الأسبق في مصر ورئيس الجمعية العربية للإدارة انفصال التدريب عن عناصر ومكونات منظومة تنمية الموارد البشرية وتعاطي التدريب في جزئيات منفصلة ومتباعدة وعدم تكامله في ذاته كمنظومة، من أهم اسباب تواضع نتائجه وآثاره.

وأوضح السلمي في محاضرة بعنوان "متطلبات تطوير الكفاءة وتحسين العائد على الاستثمار في التدريب" نظمتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في العشرين من شهر فبراير الحالي أن جانباً مهماً من اشكالية التدريب يعود إلى غياب "المنهج الاستراتيجي" في التعامل مع قضاياه والانطلاق في انشطته دون وجود معايير وتوجيهات استراتيجية الموارد البشرية من جانب آخر، مضيفاً ان ثمة بعد آخر لإشكالية التدريب يتمثل في افتقاد العلاقة بين التدريب ومبدأ "التمكين" الذي يتيح للمتدرب نقل خبرته ومدى استفادته من التدريب إلى مجال العمل ويترجمه في شكل أداء فعلي أفضل مما كان قبل التدريب.

وأشار السلمي إلى أنه يمكن القول إجمالا أن لب إشكالية التدريب يتمحور في حقيقة أساسية هي اعتباره نشاطاً تكميلياً وتجميلياً وليس باعتباره ركناً جوهرياً في البناء الإداري الاستراتيجي للمنظمة.

وأكد السلمي أن التدريب جانب لإدارة الجودة الشاملة من عدة جوانب أهمها تطور المفهوم حيث يتطبق في حالتي إدارة الجودة الشاملة، والتدريب بمعنى أن النتائج المستهدفة من أيهما (مخرجات) لا تتحقق إلا من خلال سلسلة من الأعمال (الأنشطة) يستخدم فيها موارد مختلفة (مدخلات).

وذكر السلمي أن التدريب وباعتباره نظاماً مقترحاً، فانه يحصل على المدخلات من المناخ الداخلي والخارجي في صورة معلومات تستخدم لتشيط وتحريك سلسلة مهمة من العمليات التي توفر مجمل الخدمات التدريبية لعملاء النظام بمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وتتضمن تلك العمليات دراسة وتحليل المناخ الخارجي وتبين الفرص والمهددات للنشاط التدريبي. ودراسة وتحليل المناخ الداخلي للمنظمة وتبين الامكانات المساندة للتدريب والمعوقات بالإضافة إلى

---

[7] جريدة الرياض | د. السلمي: المنظمات العربية تتعامل مع التدريب بوصفه مصروفات تقليدية لا تدر عائداً(alriyadh.com)

تحديد الاستراتيجية العامة للتدريب في ضوء استراتيجية إدارة الموارد البشرية بالمنظمة واعداد خطة التدريب العامة وتفصيلاتها التنفيذية، وكذلك تطوير المنتجات التدريبية وتخطيط وتصميم وتوقيت الفعاليات والموارد التدريبية.

وشدد السلمي على أهمية دراسة وتحليل المناخ الداخلي للمنظمة حيث انه يتيح التعرف على مجمل الظروف والأوضاع التنظيمية، الإنتاجية، التكنولوجية، والمالية السائدة في المنظمة، وما يتوفر لها من امكانات مادية وبشرية كماً ونوعاً، وطبيعة وتوجهات الثقافة التنظيمية السائدة، وكذلك التعرف على أهداف وسياسات الإدارة العليا التي توجه مجمل عمليات وفعاليات المنظمة ومنها التدريب، وذلك بغرض معرفة الامكانات الذاتية المتاحة للمنظمة والتي يمكن الاعتماد عليها في إدارة التدريب، وما يقيد استخدام تلك الامكانات من قيود أو معوقات تنظيمية أو بشرية أو تقنية، كذلك التعرف على الثغرات أو المشكلات والاختناقات التي تعاني منها العمليات، لتحديد الاحتياجات التدريبية.

وعرج السلمي في محاضرته إلى أهداف التدريب حيث ذكر انها تتركز في ثلاثة، الأول: الأهداف الاقتصادية وتتمثل في زيادة الإنتاج، تحسين الإنتاجية، تخفيض الفاقد والضائع، زيادة المبيعات، تنمية الحصة السوقية، زيادة معدلات النمو، وتأكيد المركز التنافسي والثاني : الأهداف التقنية وتدور حول تحسين استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، وسرعة وتعميق استيعاب التقنيات الجديدة وحل مشكلات ادماجها في الحزمة التقنية بالمنظمة، اما الثالثة فهي الأهداف السلوكية وتهتم بتعديل اتجاهات ودوافع العاملين وتنمية رغباتهم في الاداء الأحسن، وتنمية روح الفريق بينهم. وتعميق الاحساس بمفهوم خدمة العملاء.

وأشار السلمي إلى المنطق الذي تتعامل به الإدارة في المنظمات العربية بشكل عام وهو ما يعتبر الانفاق على التدريب نوعاً من المصروفات التقليدية التي لا تدر عائداً وتعتبر مستغرقة بمجرد انفاقها، بينما ينجه المنطق الحديث في التدريب إلى اعتباره نوعاً من "الاستثمار" ينبغي أن يتحقق عنه عائد يمكن قياسه "العائد على الاستثمار" ويكون عنصراً مهماً في تحديد حجم ومدى الانفاق التدريبي مقدماً، مؤكداً ان التعامل مع التدريب على انه استثمار سيؤدي إلى تغيير جذري في منطق وتوجهات وآليات إدارات الموارد البشرية ونظم تخطيط وتقويم التدريب.

وحول تطبيق مفهوم العائد من الاستثمار في مجال التدريب اعتبر السلمي استخدام "مفهوم العائد على الاستثمار" تحولا جديداً في فكر القائمين على إدارة الموارد البشرية يهدف بالأساس إلى قياس كفاءة الأنشطة التدريبية

وتبرير الاستمرار فيها، وان كان يمثل أيضاً وسيلة لتوجيه التخطيط التدريبي نحو الأخذ بمفهوم "النتائج" وتقديرها مسبقاً كأساس للاختيار والمفاضلة بين التدخلات التدريبية المختلفة.

وبحسب السلمي فإن تطبيق مفهوم "العائد على الاستثمار" في التدريب تحقق هدفين:

الأول

هدف تخطيطي، إذ يعتبر وسيلة للمقارنة بين أنشطة وفعاليات التدريب المختلفة واختيار تلك التي تعد بعائد أعلى (أي بنتائج أفضل من حيث استجابتها للاحتياجات التدريبية للمنظمة)

والثاني

هدف تقويمي، إذ يستخدم معيار "العائد على الاستثمار" للحكم على كفاءة النشاط التدريبي وتقرير مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي كانت اساساً في الالتجاء اليه.

وتناول السلمي في محاضرته الخطوات التي تمر بها عملية قياس العائد على الاستثمار في التدريب واعتبر حصر وقياس نفقات التدريب الخطوة الأولى يتبعها حصر وقياس العائد من التدريب ومن ثم الخطوة التالية وهي تقدير العائد على الاستثمار.

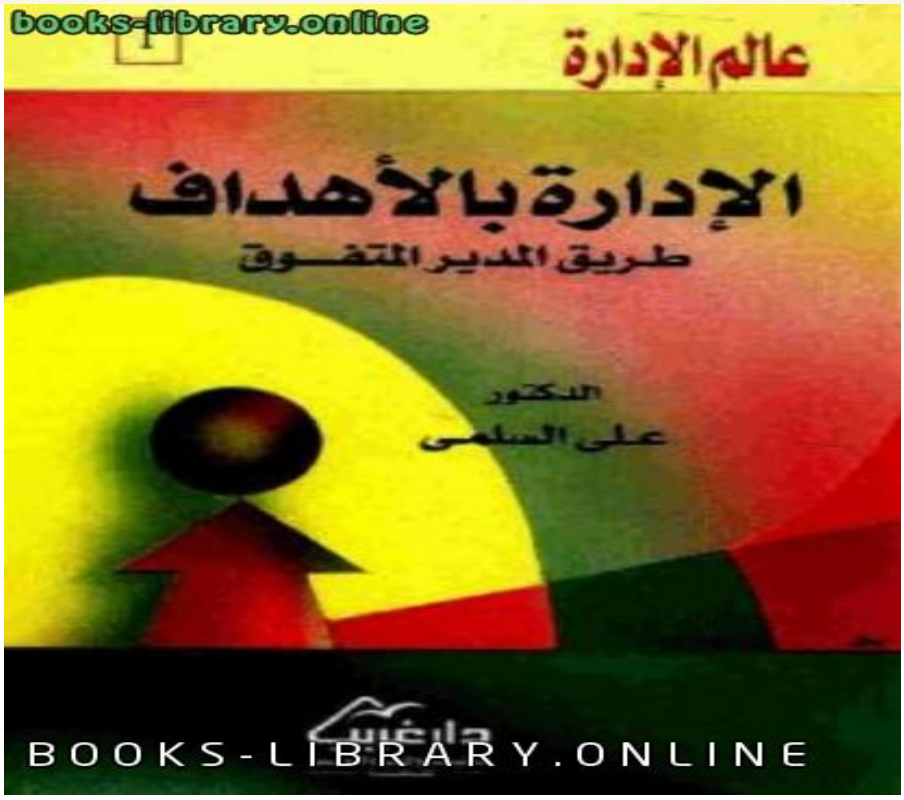

لقراءة وتحميل الكتاب اضغط الرابط التالي:

الإدارة بالأهداف – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

.6

السلمي: سأمارس عملي عقب أداء اليمين الدستورية[8]

قال الدكتور على السلمي المرشح نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير الاستثمار، إن لديه خطة لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الفترة القادمة، إلا أنه لن يكشف عنها إلا بعد تشكيل الحكومة الجديدة وأداء اليمين الدستورية أمام المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة القائد الأعلى للقوات المسلحة، مضيفاً أن أولويات المواطن المصري ستكون دائماً نصب أعيننا وسنتفادى ما تسببت فيه الخصخصة من دمار للاقتصاد الوطني.

وأكد السلمي في تصريحات خاصة لـ " اليوم السابع"، أنه سيعمل على خدمة المواطن المصري من خلال المنصبين الجديدين، كما أنه سوف يضع خطط جديدة واستكمال لما سبق الاتفاق عليه لزيادة الاستثمارات، مما تحقق فرص عمل إضافية لشباب ثورة 25 يناير لما قاموا به من إنجازات. وحول بدء عمله كوزير للاستثمار بداية الأسبوع، أوضح الدكتور السلمي، أنه لن يذهب يوم الأحد القادم لمقر الوزارة إلا بعد أداء اليمين الدستورية، معبراً عن سعادته باختياره لإدارة هذه الوزارة في الظروف الحساسة التي تمر بها مصر في الفترة الحالية.

https://youtu.be/9AupGesvpBU

---

[8] السلمي: سأمارس عملي عقب أداء اليمين الدستورية | عرب نت 5 (arabnet5.com)

.7

المصريين الأحرار: نرفض الضغوط على "السلمي" وإرهابه والمطالبة بإقالته[9]

السبت، 05 نوفمبر، 2011

أكد أحمد خيري، عضو المكتب السياسي لحزب المصريين الأحرار، أن الحزب في حالة نقاش حول التعديلات التي تمت على وثيقة السلمي، وخاصة ما يتعلق بالمادة التاسعة، مشيرا إلى أن الحزب مع ترسيخ مفهوم مدنية الدولة، بحيث لا تكون دينية ولا عسكرية، لكي يعيش المواطن بحرية دون تقيد وفي "جو" ديمقراطي.

وأكد خيري، أن الحزب يرفض بشدة ما يمارس على الدكتور على السلمي من ضغوط من قبل التيارات الرافضة للوثيقة، وحالة الإرهاب التي تمارس عليه، والاتهامات بالتخوين والتلويح بإقالته من المجلس.

كما انتقد خيري تصرفات حزب النور السلفي حول الوثيقة، وتهديده بالاحتجاج السلمي ثم تصعيد الموقف، قائلا: ما المقصود بالتصعيد؟ هل تريد هذه الأحزاب الرجوع إلى العنف؟

مع الشكر للأخ الكريم أحمد خيري

[9] المصريين الأحرار: نرفض الضغوط على"السلمي "وإرهابه والمطالبة بإقالته | عرب نت 5

.8

د. علي السلمي: صمود أعضاء القضائية والنيابة العامة موقف تاريخي[10]

18ديسمبر، 2012

أشاد الدكتور علي السلمي عضو المجلس الرئاسي لحزب الجبهة الديموقراطية بموقف قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة مؤكدا أن الحزب بجميع قياداته وأعضاءه يحيون وقفة الصمود الصلبة لأعضاء الهيئات القضائية والنيابة العامة دفاعاً عن كرامة القضاء وانتصاراً لسدنة العدالة ومصدر الأمن والأمان للمواطنين في مصر

أشاد الدكتور علي السلمي عضو المجلس الرئاسي لحزب الجبهة الديموقراطية بموقف قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة مؤكدا أن الحزب بجميع قياداته وأعضاءه يحيون وقفة الصمود الصلبة لأعضاء الهيئات القضائية والنيابة العامة دفاعاً عن كرامة القضاء وانتصاراً لسدنة العدالة ومصدر الأمن والأمان للمواطنين في مصر، منددا في ذات الوقت بما شهدته البلاد خلال الأسابيع الماضية من تغول على القانون ورجاله، ومن محاولة تحطيم الديموقراطية الوليدة، ومن ترويع المواطنين وإطلاق الفرص لعناصر البلطجة وميليشيات المنظمات والأحزاب المتخفية وراء الإسلام، والإسلام منهم بريئ ، وتحمل رئيس الجمهورية مسئولية دماء الشهداء والمصابين من المواطنين الشرفاء ورجال الإعلام والمؤسسات الصحفية والحزبية التي تطاردها تلك العناصر غير المسئولة.

وقال السلمي، كانت وقفة القضاة في الجمعية العمومية لناديهم حين أعلنوا رفضهم القاطع للإعلان غير الدستوري الذي صدر بليل ليجمع به رئيس الجمهورية إلى جانب سلطاته التنفيذية السلطة التشريعية ويعطل السلطة القضائية بتحصين إعلاناته الدستورية وقراراته السابقة واللاحقة، ويقيل النائب العام ويعين آخر عن غير الطريق الذي رسمه الدستور والقانون.

وما كان أمام رئيس الجمهورية إزاء موقف القضاة الناريخي إلا الانصياع، ولو ظاهريا، ويلغي الإعلان الدستوري الباطل، ويستبدل به آخر، مع الاحتفاظ بآثار الإعلان الأول نافذة ! إلا أن أعضاء النيابة العامة كانوا بالمرصاد للافتات على الشرعية والتغول على القانون، وأصروا على استقالة النائب العام وكان لهم ما أرادوا قبل أن يتم شهراً في منصبه. وكان موقف الهيئات القضائية رائعا في دفاعهم عن المحكمة الدستورية وقضاتها ورفضهم اليات

[10] د. علي السلمي: صمود أعضاء الهيئات القضائية والنيابة العامة موقف تاريخي – وطني(watanine.com)

المشاركة في الإشراف على الاستفتاء، على الدستور المرفوض شعبياً، قبل أن ينفض الاعتصام الهمجي حول مبنى المحكمة ويتوقف المشهد العبثي وغير القانوني بمنع قضاتها من الدخول ومزاولة أعمالهم في خدمة الوطن وإعلاء كلمة الحق بالقانون.

كما دعا الحزب كل المواطنين الشرفاء أن يصوتوا ب "لا" في الجولة الثانية من الاستفتاء على دستور يقسم الوطن ويؤسس لمرحلة ظلامية تعادي الدولة المدنية وتقوض سيادة القانون وتهدم قيم المواطنة في مصر.

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

عام من الإخفاق – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

«المصري» تحاور سعد الكتاتني - video Dailymotion

.9

السلمي ورافضو وثيقته يجتمعون صباح اليوم للوصول لصيغة توافقية[11]

الثلاثاء، 15 نوفمبر، 2011

يعقد الدكتور على السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا صباح اليوم مع القوى السياسية الرافضة لوثيقة المبادئ الدستورية. وأكد الدكتور وحيد عبد المجيد، رئيس لجنة متابعة القوى الرافضة لوثيقة السلمي، أن الاجتماع يهدف إلى الوصول لصيغة توافقية للمبادئ الدستورية، بعد أن أثارت الوثيقة التي أعلنها السلمي كثيرا من القوى السياسية، موضحاً أن لجنة المتابعة لديها صيغة سنعرضها اليوم خلال الاجتماع وكذلك السلمي، على أن تحدث خلال الاجتماع وضع صيغة توافقية تنهى الجدال حول هذه الوثيقة والتفرغ لخوض الانتخابات البرلمانية.وقال عبد المجيد، إن اللقاء سيشارك فيه أعضاء لجنة المتابعة وهم الدكتور أسامة ياسين، والدكتور حاتم عزام، والدكتور أحمد شكري، فيما اعتذر الآخرون من أعضاء اللجنة لسفرهم خارج مصر، ومنهم الدكتور طارق الزمر.

https://youtu.be/9YIW6kFYERO

[11] السلمي ورافضو وثيقته يجتمعون صباح اليوم للوصول لصيغة توافقية | عرب نت 5(arabnet5.com)

.10

الدكتور على السلمي: دعوة مرسي للاستفتاء على الدستور "باطلة" (حوار)[12]

وصف الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء الأسبق، دعوة الرئيس محمد مرسى للاستفتاء على الدستور بـ "الباطلة" لأنه أخل بتعهده بأنه لن يطرح الدستور للاستفتاء قبل حدوث توافق مجتمعي عليه.

وقال "السلمي"، في حواره لـ "المصري اليوم"، إن ما حدث معه ووثيقته الدستورية المعروفة إعلامياً باسم "وثيقة السلمي" كان إحدى صور الخداع من جماعة الإخوان المسلمين ومن معهم، مشيراً إلى أنهم رفضوها وصدروا للإعلام أنها تعطى صلاحيات للقوات المسلحة فوق مؤسسات الدولة، وإلى نص الحوار:

? ما رأيك في دعوة الرئيس للاستفتاء على الدستور في 15 ديسمبر؟

- باطلة، لأن الدستور لم يتم التوافق عليه حسبما وعد رئيس الجمهورية، بأنه لن يدعو للاستفتاء إلا إذا تم التوافق عليه، وقد أكدت جميع القوى السياسية التي التقت مرسى الشهر الماضي أن التوافق لم يتم، وأن هناك مسائل أساسية ومحورية تمثل إشكالية غير ديمقراطية في صلب هذا الدستور.

? ما هذه النقاط؟

- مثلاً المادة الأخيرة في مسودة الدستور ألغت جميع الإعلانات الدستورية الصادرة من 11 فبراير العام الماضي، حتى إقرار الدستور، مع الإبقاء على آثارها نافذة وملزمة، ولا يجوز الطعن عليها بأي شكل من الأشكال، فضلاً عن النصوص الخاصة بجواز حل النقابات، والنص الخاص بالمحكمة الدستورية، جميعها قنابل توشك على الانفجار.

? ماذا عن المواد الخلافية بين القوى السياسية؟

- هناك محاولة من الجماعة ومن معها لإظهار المعارضين أو الرافضين للدستور على أنهم أعداء الشريعة، وكل هذا لا يسمى إلا بـ "الكلام الهزلي".

? ما رأيك في مليونية الإسلاميين أمس الأول، التي كانت تحت عنوان "الشرعية والشريعة"؟

---

[12] الدكتور على السلمي: دعوة مرسي للاستفتاء على الدستور «باطلة» (حوار)(almasryalyoum.com)

- الحشد أمام جامعة القاهرة محاولة لتزييف الواقع وتصويره على أنه دفاع عن الشرعية والشريعة، وفي الواقع المصريون جميعاً، مسلمين وأقباطاً، تحترمون الشريعة، وقواعدها التي أتت بالرئيس عبر صناديق الانتخاب، لكنهم يرفضون الإعلان غير الدستوري ومحاولة الرئيس تحصين قراراته، وما يمكن أن يترتب من آثار على هذا التحصين الذي يؤسس لديكتاتورية جديدة.

? ما تقييمك لطريقة التصويت على مسودة الدستور؟

- التصويت الذي تم على مواد الدستور يعد هزلاً وعبثاً لا يرقى إلى مستوى أمة وحضارة مثل مصر، بالإضافة إلى أنه تم الإسراع في تمرير المسودة المرفوضة شعبياً دون إتاحة أي فرص لأعضاء الجمعية التأسيسية للدستور أنفسهم لمناقشتها، فإن إدارة الجمعية، على الرغم مما تدعيه من أنها تنتج دستوراً ديمقراطياً، كانت غير ديمقراطية.

? هل تؤيد الاتهامات التي يوجهها البعض لأعضاء الجمعية بـ "سلق الدستور"؟

- نعم، الدستور تم سلقه فعلاً، وهذا الأمر كان مخططاً له بداية من رفض الجماعة وحزبها والسلفيين الوثيقة التي أعدتها، حتى يتجنبوا الالتزام بمعايير اختيار الجمعية للوصول إلى هدفهم بالانفراد بصياغة دستور على هواهم يمثل اتجاهاتهم ولا يعبر عن الشعب المصري بجميع أطيافه.

? ماذا سيكون موقف القوى السياسية من الاستفتاء على الدستور؟

- ما سيحدث يتوقف على وعي المصريين، والقوى السياسية عليها دور مهم لتوعية الشعب بألغام هذا الدستور، حتى يستطيعوا مواجهة الحشد الذي تعتمد عليه القوى الأخرى بالدعاوى الدينية وخلط الدين بالسياسة، وتصوير الأمر على أن الموافقة على الدستور نوع من الالتزام بالشريعة، ومعارضتها تعني الخروج عن الشريعة كما كان الأمر في استفتاء 19 مارس العام الماضي.

? الإخوان رفضوا "وثيقة السلمي" بسبب السلطات الممنوحة للقوات المسلحة، فما رأيك في النصوص التي تخص القوات المسلحة في الدستور الجديد؟

- صورة من صور الخداع، فالإخوان رفضوا وثيقتي تجنباً للالتزام بمعايير التأسيسية وتصديرها للإعلام على أنها تعطي صلاحيات للقوات المسلحة فوق مؤسسات الدولة، ولكن ما خرج منهم في الدستور الجديد يزيد عما قدمته أنا بكثير.

? هل يمكن لم شمل القوى السياسية مرة أخرى، وهل ترى أن الهدف من الإعلان الدستوري إلهاء المصريين لتمرير دستور ذي صبغة إخوانية؟

- الدعوة للاستفتاء تزيد الفرقة والخلاف بين جميع المصريين، والانقسام بينهم في أمور محورية لا يقبل المصريون تمريرها بسهولة، وأنا مقتنع بأن الهدف من الإعلان هو محاولة إلهاء المصريين عن الدستور، وإعطاء الفرصة للجمعية لإلهاء المسودة حسبما يرضى الفصيل المسيطر عليها والإسراع بالمسودة حتى دون الاستفادة من الشهرين اللذين نص عليهما الإعلان.

? في أي اتجاه تسير مصر؟

- إننا نسير في اتجاه مزيد من الانقسام والفتنة، وأطالب "الرئيس المنتخب" بإرجاء الاستفتاء لحين إحداث التوافق، وحتى لا تتفجر جموع الشعب، فإنني أرفض أن يتم عزل الرئيس إلا بصندوق الانتخاب، وعليه أيضاً أن يحترم هذا الصندوق ومن انتخبوه.

https://youtu.be/5tZ3Zu-lpb4

https://youtu.be/M20j70ft5FM

.11

علي السلمي: "مجلس الشعب" غير مختص بوضع الدستور.. وانفراد فصيل معين كارثة (حوار)[13]

قال الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، "إن الدستور الجديد سيعبر عن آراء صانعيه فقط لو تم بالتشكيل الحالي للجمعية التأسيسية للدستور، موضحاً أن المصلحة الإخوانية تفرض نفسها وتحكم عملهم، والإقصاء هو أسلوب الإخوان كما كان أسلوب الحزب الوطني في الماضي، لافتا إلى أن مجلس الشعب لا يستطيع سحب الثقة من الحكومة فكيف يمكنه وضع دستور، وكل ما بُنى على باطل فهو باطل".

وأكد خلال حواره مع "المصري اليوم" أن تشكيل الجمعية التأسيسية خطأ بكل المقاييس ومخالف لكل القيم والمعايير والأطروحات الديمقراطية، ودعا "السلمي" جميع الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني لإعلان موقفها الرافض للسيطرة الإسلامية بصراحة وألا تشارك في الجمعية التأسيسية لأن انفراد فصيل ما بكتابة الدستور يؤدى إلى كوارث، وقال: "من الوارد في ظل عدم اكتمال الثورة الأولى قيام الثورة الثانية".[14]

وإلى نص الحوار..

? كيف ترى الجمعية التأسيسية للدستور في تشكيلها الحالي بـ 50% من النواب والباقي من خارجه؟

- خطأ بكل المعايير ومخالف لكل القيم والمعايير والأطروحات الديمقراطية، فنسبة 50% من مقاعد الجمعية التأسيسية تم تخصيصها لأقل من 500 شخص وهم نواب البرلمان، و50% الباقية لـ85 مليون مواطن ويشارك فيها أيضا من ينبعون الحرية والعدالة ذوو الميول أو المحسوبون على الإسلام السياسي، كل هذا تختلف تماما عما كنا طرحناه عن شكل الجمعية التأسيسية، فقد كان أول مقترح لتشكيلها في شهر أغسطس الماضي اختيار أعضائها بالكامل من خارج البرلمان، ثم بالتفاوض والأخذ والرد وصلنا إلى أن يكون 25% من داخل البرلمان والباقي من الخارج.

? مع من كان هذا الاتفاق؟

- مع القوى السياسية والأحزاب خلال الحوارات التي أجريت خلال أغسطس 2011.

? بما فيها حزبا الحرية والعدالة والنور؟

---

[13] الدكتور على السلمي: دعوة مرسي للاستفتاء على الدستور «باطلة» (حوار) | المصري اليوم(almasryalyoum.com)

[14] قد تحقق ما قلت وقامت ثورة 30 يونيو 2013 وتم عزل محمد مرسي.

- الحرية والعدالة ناوأ بأنفسهم عن الدخول في موضوع المعايير، وكان تركيزهم على مقاومة المبادئ الأساسية للدستور وهي 21 مبدأ، وحدث الخلاف وقتها، وكانت المعايير تمت مناقشتها مع جميع القوى الحزبية وشباب الثورة، وكان هناك شبه اتفاق على أن تكون نسبة النواب أقل في الجمعية التأسيسية، وكل حديث عن المعايير كان للدفاع عن الاستثناء والالتفاف على المكتسبات الشعبية، وكل هذا كان محاولة لتويت فرصة إقرار وثيقة المبادئ الدستورية.

? كيف ترى سيطرة تيار معين على الجمعية التأسيسية؟

- الخطورة ليست في وصف المسيطر سواء كان إسلامياً أو غير إسلامي، وإنما في انفراد فصيل معين بالتحكم في الجمعية التأسيسية وفي فرض رؤاه وفكره وعقائده الحزبية والسياسية على صنع الدستور، وما كنا ننبه إليه ونحذر منه هو عدم انفراد فصيل معين، أياً كان، بوضع الدستور، لكن هذا الأمر فات ميعاده فالأحزاب التي فازت في مجلسي الشعب والشورى اعتمدت على الأغلبية ونسيت موضوع التوافق، رغم أنه كان العهد والوعد من جانب الأحزاب المشاركة في التحالف الديمقراطي، وما أعلنه حزب الحرية والعدالة في مؤتمر 13 نوفمبر بمقر الكتلة البرلمانية للإخوان بالمنيل، وحضره عدد من مرشحي الرئاسة واللجنة التنسيقية لأحزاب التحالف، وقال فيه الدكتور سعد الكتاتني، خلال إلقائه البيان: إن الوثيقة المسماة إعلاميا وثيقة السلمى مرفوضة وأن الدستور سيأتي بالتوافق وإننا نتعهد بأن الجمعية التأسيسية ستكون ممثلة لجميع أطياف المجتمع.

https://youtu.be/8uJZJR4dfY0

https://youtu.be/iw4aTblmWgs

? هل ترى تعارضاً بين تلك النصوص وما تحدث الآن؟

+ هذا السؤال يوجه للكتاتني، وهو: ما الذي تقومون به الآن؟ فهل التوافق معناه أن الأغلبية البرلمانية تستأثر بـ 50% من الجمعية التأسيسية وأرى أن الإشكال الرئيسي أن مجلس الشعب بمقتضى الإعلان الدستوري للمادة 33 ينحصر دوره في الجانب التشريعي، وليس من اختصاصاته كبرلمان صنع دستور، فالدستور لا يصنع بمجلس الشعب، فالمهمة الرئيسية المسندة له هي التشريع وليس وضع الدستور، والدليل أن مجلس الشعب الحالي غير قادر على سحب الثقة من الحكومة، والإعلان الدستوري هو الذي يقول هذا، فكيف لبرلمان لا يستطيع سحب الثقة من حكومة أن يضع دستوراً؟ فهذا أمر لا يستوي، وهو غير مقبول بكل المعايير، واستئثار المجلسين بالأغلبية الحزبية يشوبه عدم دستورية، فالأساس أن الجميع سواء أمام القانون، ووفقا للمادة 60 من الإعلان الدستوري المهمة الرئيسية والأولى هي انتخاب 100 يكونون أعضاء للجمعية التأسيسية وليس من بينهم نواب.

? ولكنك ذكرت سابقاً "نسبة من النواب"؟

+ تكون نسبة بسيطة تجاوزاً، بالإضافة إلى أن مجلس الشعب مطعون في دستوريته طبقا للمادة 5 من الإعلان الدستوري، فكيف يعين أعضاء من هذا المجلس في وضع دستور والمجلس مهدد بالبطلان.

? كيف سيكون وضع الدستور في حال صدور حكم المحكمة الدستورية العليا؟

+ كل ما بني على باطل فهو باطل، والأساس أن التشكيل المقترح الآن غير متوازن أو عادل، وحتى نجنب أنفسنا مزيداً من الصراع والشقاء، على الحرية والعدالة والنور أن يتقوا الله وينجهوا إلى إعمال العقل، وقد سمعت ما نسب لعمرو حمزاوي، "من أنه مطمئن إلى أن "الحرية والعدالة" سيُعمل العقل وينخلى عن السيطرة"، وهي مسألة ليست طوعية، فالحوار الوطني أساسه إصدار دستور متوازن.

? كيف ترى مطالب بعض القوى السياسية بمقاطعة الجمعية التأسيسية للدستور في ظل السيطرة الإسلامية عليها؟

+ أدعو جميع الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن يعلنوا هذا صراحة وينخذوا موقف الرافض لهذا الأمر، وكفانا التبسط في المسائل القومية المهمة، وهذا الموقف إما أن نكون أو لا نكون ليس لسيطرة إسلاميين وإنما لأن انفراد فصيل ما بصنع الدستور يؤدي إلى كوارث، لأن هذا الدستور لن يعبر إلا عن أفكار ومصالح هذا الفصيل.

? هل غياب هذه القوى يمكن أن يسبب أزمة في وضع الدستور أم أن التيار الإسلامي مسيطر في وضعه؟

- توقعي أن هذا التيار سيكمل بنفس الطريقة التي اعتدناها من الحرية والعدالة، فقد سبق أن أعلنوا أنهم لن ينافسوا إلا على 35% من الانتخابات البرلمانية وأن أسلوبهم مشاركة وليس مغالبة، واتضح أنهم رشحوا على جميع الدوائر وحصلوا على نسبة 47% من المقاعد، وكذلك تشكيل اللجان في مجلس النواب قرروا نفس المسألة، وهو نفس الأمر في الجمعية التأسيسية، وعلى غرار هذه النصرفات، أقول إن المصالح هي التي تحكم عملهم والمصلحة الإخوانية تفرض نفسها، والإقصاء هو أسلوبهم كما كان أسلوب الحزب الوطني.

? ما المطلوب من القوى السياسية فيما تخص الجمعية التأسيسية للدستور؟

- لابد أن تبرز القوى السياسية والمجتمعية مواقفها وتنص على الرفض وإعلان رفض الأسلوب التسلطي الإخواني الذي يفقدهم التعاطف الشعبي، فهذا التعاطف وجد كثيراً من الآمال في العهد الجديد لم تتحقق.

? هل تدخل مجالس النواب في العالم طرفا في وضع الدستور؟

- على حد علمي وكما قال فقهاء الدستور، في جميع الدول الديمقراطية، لا يتدخل مجلس النواب في صياغة الدستور، لكن في بعض الحالات التي لها برلمانات تشبه برلماننا الحالي قد تحدث ذلك، وفي مصر لم يتدخل البرلمان طرفا في وضع الدستور وكان دستور 23 وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة، ولم يكن لها علاقة بالبرلمان، وكذلك دستور 54.

? كيف ترى الدستور الجديد في ظل الأغلبية التي تحدثنا عنها؟

- سيخرج الدستور الجديد، إذا كان هذا التشكيل وهذه المعطيات، غير معبر إلا عن آراء صانعيه، وهناك مقولة لمحمود أباظة وهي أن الانتخابات تعبر عن إرادة من تجريها، فعندما يكون صانع الدستور فصيلاً واحداً مهما كان ما يتمتع به من العلم والخبرة والتجرد، فإن ذلك الدستور سيعبر عن رؤية من وضعه، وجمعية الدستور لو جاءت معبرة عن جميع الطوائف والتيارات سيكون الدستور معبرا عن كل هؤلاء ومتوازناً ومستقراً.

? هل سيكون الدستور سليماً؟

- بالمعطيات الحالية من المتوقع وجود ضغوط من أجل إبطال ذلك الدستور، ومع الرفض المجتمعي له لن يتحقق الاستقرار المنشود، فالدستور كان الأمل في إحداث استقرار، لكن بالطريقة التي يتبعها معدو الدستور يصبح الأمل في الاستقرار ضعيف جدا.

? هناك شبه اتفاق على أن الأبواب الأربعة الأولى من دستور 71 جيدة . . . كيف ترى هذا؟

- بعض من روجوا لهذه الفكرة لهم مصلحة في الإسراع بوضع الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية، ومجموعة من المرشحين المحتملين روجوا لهذه الفكرة، وهذا الكلام غير مقبول.

? لماذا ؟

- لأن الدستور كيان كامل متناغم لا يصح أن نقوم بترقيعه، كما أن البنود الخاصة بالحريات العامة مذيلة بجملة "وفقا لما تحدده القانون" وتلك عبارة قد تكون من نوع الحق الذي يراد به الباطل ! ! !

? وهل القانون هو الذي يحكم الدستور أم العكس ؟

- كلمة "وفقا للقانون" قد تكون وسيلة للتهرب من المعنى والإلزام الدستوري وتعطيل الدستور، لأن القوانين قد تحتوي على مواد تخالف مقاصد الدستور وبالتالي يصبح كعدمه، بالإضافة إلى أن الدستور أبو القانون.

? إذن، كيف يتم تفعيل عمله أو إيقافه بقوانين ؟

- هذا كلام غير مقبول، فالدستور يتضمن المبادئ الرئيسية التي تنظم شؤون المجتمع كافة بما فيها القانون.

? هل الأزمة في "مواد" القوانين أم في التنفيذ ؟

- الاثنين معا، فقد عشنا فترة طويلة دون دستور قوى ملزم للحاكم، والآن وُجدت فرصة لوضع دستور جديد متوازن يعطى الشعب حقوقه ويحملة واجباته ويفصل بين السلطات، إذن لا نخشى من تسلط القانون لأن المحكمة الدستورية العليا تنظر في مشروعية القوانين، ومدى ملاءمتها وهذه وظيفة المحكمة.

? أي الأنظمة أفضل لمصر: برلماني أم رئاسي أم مختلط ؟

- كنت في الماضي أميل إلى النظام البرلماني، نتيجة للممارسة السيئة لكل من شغل منصب رئيس الجمهورية في ظل النظام الرئاسي في مصر، لكن في ظل الممارسات السيئة الآن من مجلس النواب أعتقد أن النظام الرئاسي الممزوج بقيم برلمانية يكون أفضل لمصر، وتقاسم السلطات وتوازنها.

? ما المدة التي تحتاجها مجلس النواب لوضع الدستور ؟

- اتفقنا أن مجلس النواب غير مختص بوضع الدستور، ولكن من يضع الدستور في الدول الديمقراطية هي جمعية تأسيسية منتخبة.

? هل تتوقع أن يتم وضع الدستور قبل الرئاسة ؟

- حسب خطة " الحرية والعدالة" فإن وضع الدستور يكون في شهر، والتصويت عليه يكون في اليوم التالي، ويحتمل أن يتم هذا كله قبل انتخابات الرئاسة.

? هل تعتقد أن يتم تعطيل وضع الدستور حتى معرفة الرئيس القادم؟

- بمعنى أن يكون "دستور تفصيل" . . . هذا كلام فارغ، ويعد شخصنة للدستور، وهذا غير مقبول.

? هل أنت متفائل؟

- الأمل في الله كبير، ولكن كل المعطيات تؤدى للتشاؤم، ولكن نحن مأمورون بألا نيأس من رحمة الله فكلما ساءت الأمور لا يعتمد الإنسان إلا على الله.

? هل تتوقع قيام ثورة أخرى؟

- هذا وارد جدًا في ظل عدم اكتمال الثورة الأولى، لسببين هما أن الثورة الأولى لم تحقق أهدافها ولم تحقق الإنجازات المتوقعة من قوى المجتمع، والثاني الممارسة الخاطئة لحزبي الأغلبية الحرية والعدالة والنور، والصورة السيئة والأداء البرلماني والدستور الجديد إذا سار على نفس النهج فأبشر بثورة ثانية.

? وما المطلوب لتدارك هذا الأمر؟

- الدستور الجديد لابد أن يتم وضعه بعناية، وكل الفئات والخبرات تشارك فيه، فالمفروض أن يتم تعديل الجمعية التأسيسية المنتخبة على أن يكون الانتخاب على درجتين، من خلال المجتمع المدني وكل المنظمات التي تقوم بإرسال ترشيحاتها إلى مجلس الشعب وبعدها تقوم الهيئة المعنية بالاختيار، وتنتقى الترشيحات وصوغها وفقا للمعايير وتنتهي إلى قائمة مختصرة وتطرح على الشعب لانتخابهم وتتم في عملية بسيطة.

? وأين المجلس العسكري؟

- أطالبه بتصحيح الخطأ الذي وقع فيه باعتماد مقترح البدء بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد للبلاد، وأطالبه بأن يُعمل القانون الدستوري الصحيح ويرسل لمجلسي الشعب والشورى بأن يقتصر دورهما على الانتخاب دون المشاركة في عضوية الجمعية التأسيسية للدستور.

? هل ترى أن هناك صفقة بين "العسكري" والإخوان؟

- لا أحب الحديث عن صفقة، ولكن هناك تقارباً.

https://youtu.be/qteU9kQayFs

https://youtu.be/__ERgOHQ-Ds

https://youtu.be/9zN6Bq18YtM

.12

علي السلمي رئيس "حكومة الظل": مصر مقبلة على 5 سنوات "عجاف".[15]

لا تحمل الحديث مع د. علي السلمي وجه الخبير الهادئ المنتمي لصفوف المعارضة فقط، أو وجه وزير الدولة للتنمية الإدارية الأسبق وحسب، ولكنه تحمل وجها آخر أضافه في الأيام الماضية حينما أعلن تشكيل حكومة ظل حزب الوفد برئاسته وعضوية 44 وزيرا. في خطوة وصفها البعض بتحدي النظام المصري بعدما حدث في الانتخابات الماضية، للتدليل على فشل حكوماته على مدار عقود متتالية، ووصفها آخرون بأنها محاولة للإبقاء على الروح التي بها حزب الوفد في الشارع المصري منذ إجراء انتخابات رئاسته، ونظر لها فريق ثالث نظرة تجمع بين التعجب وعدم اليقين مما يمكن أن تقوم به، ولذا وجب الحوار مع الدكتور علي السلمي. عند ذهابنا لم يكن قد انتهى بعد من اجتماع حكومته لوضع خطط شاملة في جميع الوزارات وتحديد أولوياتها. بعدها سُمح لنا بلقائه في مكتبه المتواضع، يزيح من أمامه كوب الشاي من أجل التصوير، ثم يبتسم قائلا: "سأتركه ليرى الناس رئيس الوزارة يشرب الشاي"، ثم يدخل في الحوار مباشرة دون سؤال قائلا: "مصر جميلة ويمكن أن يكون واقعها أجمل أضعاف المرات فقط لو صدقت النية وخلص العمل"، وهكذا بدأ حوار "المصري اليوم" معه، فإلى نصه:

? لماذا إعلان حكومة الظل الآن؟

- لأنه لم يعد في الإمكان تحمل المزيد من الإخفاقات، لابد أن تكون هناك بدائل للخروج من الأزمات التي تحيط بنا، ولإثبات أن في مصر خبرات قادرة على انتشالها مما باتت فيه، لدينا 80 مليونا محشورون في 6% من مساحة مصر، و6% من مساحة سيناء تحيا بها 350 ألف فقط، تترك الوادي الجديد وهو نصف مساحة مصر بلا تعمير ولا سكان، لدينا شواطئ بآلاف الكيلو مترات ونسورد الأسماك، لدينا خيرات نردمها ونبني عليها، الصحراء غربية وشرقية كلها خيرات ومازلنا نحلم بمنخفض القطارة، وأهم ثروة لدينا وهم البشر يراهم الخطاب الرسمي للدولة عائقين التنمية، وينهمهم بأنهم سبب المشاكل كلها، في الوقت الذي بنى فيه الفاعل الصعيدي دول الخليج كله، وفي كل العالم لا تجدين دولة إلا وفيها مصري نجح وترك بها أثرا، ولذا فمشكلة هذا البلد ليست نقص الإمكانيات ولا زيادة سكان، لكنها سوء إدارة وفشل في التنمية وكل الحكومات التي تعاقبت منذ

---

[15] علي السلمي رئيس «حكومة الظل»: مصر مقبلة على 5 سنوات «عجاف» (almasryalyoum.com)

58 سنة، وأضاعت الفرص من أيدينا، وبددت الموارد والآمال، ونجحت في تسويد الحياة كما يسودون بطاقات الانتخاب.

- الكثير من تجارب حكومات الظل تنجح في التواصل مع الشعوب لتتحول لوزارات فعلية في أول انتخابات بعد تشكيلها، هل تتوقع ذلك في شعب لم تتعد نسبة مشاركته 10%، وفقا لآراء المراقبين، و35% وفقا لآراء لجنة الانتخابات؟ ويعود توقعي بعدم وصول حكومة ظل حزبية إلى الحكم عن طريق الانتخابات إلى أمرين:

الأمر الأول

تدني نسبة المشاركة في الحياة السياسية في مصر له أسبابه المعروفة لأن المصري سياسي بطبعه، وعبر سنوات عديدة لم يكن هناك بيت في مصر إلا وله هوية سياسية، لكنه اكتشف أن صوته لم يعد له قيمة وأنه يُهدر لصالح من يريده النظام ففضل الابتعاد، بجانب ما يشوب العملية الانتخابية من عنف وبلطجة، وبالتالي انصرف الناس لعيب الجهة التي تدير الانتخابات لا لعيب فيهم،

الأمر الثاني

أننا شكلنا حكومة الظل كتجربة جديدة للمواطن المصري من خلال حزب معارض، لا يسعى للأغلبية لأن قياداته كانت تعلم مسبقا أن تلك الانتخابات سيتم تزويرها، ولذا رشح 210 أفراد، ولكن أن تتحول حكومة الظل لحكومة تحت الشمس فهذا أمر لا يعترف به النظام الحاكم في مصر، الذى لا يعترف بالمعارضة ككل ولا بفكرة حكومة ائتلافية، وطالما بقى النظام الحزبي الحاكم في مصر الآن، فلا أمل في ذلك لأن مبدأ تبادل السلطة مرفوض، وإذا لم يكن هذا المبدأ محلا للقبول المجتمعي ويقبل أهل السلطة بفكرة وجودهم في السلطة اليوم وخروجهم منها في الغد، فلن تتحول حكومة الظل لحكومة فعلية.

? إذاً كنتم لا تتوقعون فكرة التحول من حكومة ظل لحكومة فعلية، فلماذا أقدمتم على تلك الخطوة؟

- أصرتنا تلك المرة على المحاولة لتوضيح الصورة للناس والبدء في العمل، وليس كما اتهمنا الحزب الوطني، بأن ما قمنا به مجرد استعراض أو مناورة، وقبل هذا الحوار كان هناك اجتماع لوزراء الحكومة وعرض فيه كل وزير ما يمكن لوزارته القيام به، وسجلنا كل ما تم فيه لنقول للمصريين بلذكم خير، ولكن فيها فرصاً مهدرة.

? يظل الأمر مجرد كلام حبيس أوراقه فالناس تعلم أن بمصر فرصاً مهدرة، فما الفارق بين حكومة الظل والحكومة الرسمية؟

الفارق أننا سنختار نماذج من تلك الرؤية قابلة للتنفيذ، وسننفذها عبر لجان الوفد بالمحافظات حتى لو بدأت بنموذج فكرة، على سبيل المثال طاهر أبوزيد، وزير الشباب والرياضة يضع أفكاراً للنهوض بالرياضة على مستوى مصر كلها ومحافظاتها سنقوم بتنفيذها، وفي مجال الزراعة سندرب الفلاحين على أحسن طرق للزراعة، كما سيتم عبر الوفديين في كل محافظات مصر، اختيار قطع أراض لزراعتها بالشكل الأمثل لتعليم الناس وزيادة الإنتاج، كما سنقوم بتغيير التركيب المحصولي لمصر، ونبحث حالياً كيفية تجميع الحيازات المفتتة التي لا تعود على أصحابها بأي شيء في كيانات زراعية صغيرة ومتوسطة، وهو أسلوب جربته الهند وباكستان ونجح، وأخذنا قطعة أرض في السودان سنُهجر لها مصريين لزراعتها فتكون أرضاً سودانية تُزرع بأيد مصرية، وقد تبرع الأخ الوفدي مصطفي الجندي بألف فدان هناك، ونجرى الحديث عن مليون فدان في المستقبل، الدكتور سلامة عبدالهادي، وزير الطاقة المتجددة، وضع بدائل يمكن استخدامها لأن مشكلة مصر أن البترول ينضب، وتبدد الغاز ولا توليد للمياه من المساقط، ولذا طرح مشروع تحلية مياه البحر عبر الطاقة الشمسية. بمعنى أن عقول 44 وزيراً تمثل أعضاء حكومة الظل، باتت مُجندة لطرح رؤى وأفكار لإنقاذ مستقبل مصر من خلال نماذج صغيرة تكبر يوما بعد يوم وتنتشر.

? هل يمكن أن تدفع تلك المشروعات التي تتحدث عنها، الناس للإيمان بضرورة التغيير أو اختياركم كحكومة فعلية دون حاجة لتغيير نظام الحكم لفكرة؟

نعم لو نجحنا في منح المصريين نموذجاً آمناً للنمو والتغيير يُعرفهم بوجود نظام وأسلوب حكم آخر يمكنه العبور بهم لمستقبل مختلف، سيُقدمون على المشاركة في الانتخابات وسيحمون صناديق التصويت بحياتهم منعاً للتزوير ويمكن لمصر وقتها عبور واقعها المؤلم لمستقبل تبنيه أجيال قادمة.

? تتحدث عن ثورة ديمقراطية؟

لا أحبذ استخدام كلمة ثورة، ولكنني أتحدث عن تغيير يعيد للمصريين ثقتهم وطنهم وتحديد المصير الذي يريدونه، ليكتشفوا أنهم أصحاب البلد الفعليين، وأن عليهم جميعا التصرف بمنطق أصحاب البلد، فيحافظوا عليها ويؤدوا واجبهم نحوها ويحصلوا على جميع حقوقهم منها.

? هناك تناقض بين ما ناديت به مسبقا بتخفيض عدد وزراء الحكومة إلى 17 وزيراً، وبين عدد وزراء حكومة الظل التي شكلتها ويبلغ 44 وزيراً، كيف ذلك؟

الحكومة الفعلية بها عدة مستويات رئيس وزراء، ووزراء له كل في مجال تخصصه، ونواب للوزراء ومساعدين لهم، فضلاً عن أجهزة وهيئات عامة وقومية وهيئات محلية تساعد في تنفيذ المهام المسندة لكل وزير، ودائما ما أنادى بتقليص عدد الوزارات في مصر لأن لدينا أجهزة لتنفيذ السياسة العامة للدولة، لكن كحكومة ظل لم نكتف فقط بزيادة عدد الوزارات، ولكن استحدثنا وزارات ومسميات جديدة، لأننا لا نمتلك أجهزة لتنفيذ الرؤية العامة للحكومة وكل وزير يعمل بذاته، ويقوم بتفاصيل كثيرة يقوم بها العديد من الجهات في الحكومة الفعلية.

? دعني أنقل لك بعض الشائعات التي يتداولها الشارع السياسي عن حقيقة صفقة الوفد والحزب الوطني في وراثة مقاعد الإخوان، والتي أفشلها الصراع بين الحرس القديم والجديد في الحزب الوطني، كما تقول الشائعة، كيف تقرأ تلك القصة؟

مبدئياً لا يعنيني الصراع بين الحرس القديم والجديد في الحزب الوطني، كفانا حزباً وطنياً قديماً وجديداً، ما يعنيني هو التعليق على ما يُقال منذ عدة أشهر حول وجود صفقة بشكل ما مع أحد رموز الحزب الوطني. لم تحدث أن تم الاتفاق بيننا وبين الحزب الوطني على أي صفقات لأن حزب الوفد، رغم كل ما مر به، ما زال تحترم قيمه وثوابته، ولذا نرفض مقولة الصفقة ولو كانت قد حدثت لتركت الوفد فورا، شيء آخر أدلل به على عدم دقة ادعاء وجود صفقة، أنه في انتخابات 2005، وبعد فوز الإخوان في الجولة الأولى بـ 88 مقعداً، كان الأولى بالوطني أن يدعم مرشحي الوفد، خاصة أن الوفد وقتها كان كما يقولون "معارضة مستأنسة"، ولكنه لم تحدث. أما قصة الانسحاب من الانتخابات فلم تتم بإيعاز من أحد، ولكن تم الاتفاق عليه يوم الأحد 28 نوفمبر 2010 أي يوم الانتخابات نفسه بعد أن سجلت غرفة العمليات ما كان تحدث من انتهاكات، وكتب بيان الوفد على البوابة الإلكترونية للموقع في الساعة الرابعة، وكذلك ما نشيت الجريدة بالانسحاب.

? ثم حدث التراجع؟

لم تحدث تراجع، ولكن مورست ضغوطاً ليس على الوفد فقط، ولكن على كل الصحف المصرية، ويوم الخميس أصبحت ساحة الوفد هنا مزدحمة بين أصوات تؤيد الانسحاب، وآخرون يرفضونه ولا يمكن لمن عارضوا الانسحاب أن يكونوا وفديين، ولكن فقط يعبرون عن مصلحة شخصية لمن نجح في الانتخابات، ولكن تقرر الانسحاب بأغلبية 13 ضد 1 في المجلس التنفيذي، وبالتالي فقرار الوفد مستقل ونابع من إرادة أعضائه.

? هل يُعقل أن ينسق حزب يديره رجل أعمال وصاحب قنوات تليفزيونية، يأخذ تصريحها من حكومة الوطني، باستقلالية قرار؟

- ما رأيناه وما قاله البدوي أنه في سبيل الوفد سيتحمل كل شيء، وقد قيل ضده هذا الكلام وقت ترشحه لرئاسة الوفد، وكيف أنه عندما تتعارض مصالح الحزب مع مصالحه سيفضل مصالحه، لكنه نفي ولم تحدث منه ذلك حتى اليوم، والدليل أن قنوات الحياة لا تذيع أي شيء عن حزب الوفد.

? ولكن هذا ليس دليلاً على حرية القرار واستقلاليته؟

- لو حدث أي شيء من جانب الدكتور السيد البدوي، أو تأثر قراره بعلاقات عمله ومصالحه، لكنا شعرنا به وكنا نبهناه لما هو مقدم عليه وعارضناه، ولكن لم تحدث، بل على العكس ينسب له أنه حرك الحزب وأنفق على كثير من أنشطة الحزب من ماله الخاص، وهو على وعي كامل بما يترتب على أفعاله من نتائج، ونموذج السيد البدوي لا يمكن تعميمه.

? ماذا تعني أنه لا يمكن تكراره؟

- يعني أنه ليس بالضرورة أن كل رجل أعمال مثل السيد البدوي يقدم مصالح الحزب على مصالحه الشخصية، وأنه يمكنه ممارسة عمله السياسي بهذا الإخلاص، وهناك رجال أعمال آخرون في أحزاب أخرى، لا يلتزمون بذلك ويبدون مصالحهم الشخصية ويقدمونها، حتى في سن القوانين التي تخدمهم. كما أن السيد البدوي ابن الحزب وخرج منه، ولكن هناك شخصيات أخرى قفزت على أحزابها بالبراشوت وجنت من ورائها مكاسب لا تعد.

? حكومتك كلها أكاديميون، والخبراء يتحدثون عن فشل الوزراء " الدكاترة والمهندسين" الذين لا علاقة لهم بالسياسة؟

- هذا صحيح، ولكن وزراء حكومة الظل في الوفد، أكاديميون مارسوا السياسة وكلهم وفديين أبناء وفديين، وبالتالي هم على صلة عميقة بالسياسة. مثال على ذلك الدكتور أحمد خضر الشناوي وفدي ابن وفدي وابتعد عن الوفد لفترة لأنه لم يكن يفعل شيئاً، وعندما وجد أن الحزب بات له دور اقترب منا مرة أخرى.

? وهل تكفي عضوية حزب كي أكون منمرسا سياسياً؟

- لا ولكن هؤلاء الوزراء في حكومة الظل مارسوا السياسة عبر سنوات من خلال الحزب قبل انضمامهم لحكومة الظل.

? طالت شائعات فكرة حل مجلس الشعب بسبب ما يشعر به النظام من حرج دولي، ولكن هذا لم تحدث. كيف ترى السنوات الخمس المقبلة؟

- تراجع للوراء، لقد عدنا لعهد الاتحاد الاشتراكي والمعارضة من داخل النظام، كما كانوا يقولون في السبعينيات تحت شعار "النقد في حدود الميثاق"، لقد قضت تلك الانتخابات على أي فكرة للتعددية الحزبية، لذا فنحن مقبلون على سنوات 5 عجاف سياسيا، وأتوقع تمرير العديد من القوانين التي لن تخدم المواطنين دون معارضة واعية أو حقيقية.

? وانتخابات الرئاسة؟

- ما حدث في الانتخابات الماضية كلها لم تجر إلا لتأمين انتخابات الرئاسة، من خلال وجود عدد من الأحزاب في المجلس، لكل منها مندوب أو مرشح بما يسمح لعضو الهيئة العليا للحزب بالترشح وفقا للمادة 76، وهكذا يتحقق الديكور الانتخابي مع منع المستقلين تماما من الترشح لأنه لن يستطيع أي مرشح مستقل جمع 250 تزكية، ولا أريد أن أمنح الصورة المزيد من القتامة، ولكن التغيير سيأتي بأي حال، حيث إن "الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، ولابد أن تتغير المواد 76 و77 و88[16].

- في أي دولة من دول العالم تعاني من نظام ديكتاتوري، تتحالف المعارضة بشتى أطيافها، لماذا فشلنا في ذلك؟

- معظم المعارضة الموجودة في مصر نشأت في حضن السلطة. . . أحزاب قامت بقرار من لجنة شؤون الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، فكيف تكون مخلصة مع بعضها؟ ولا يمكن للمعارضة الاتحاد إلا عندما تكون نابعة من الناس، ولا أحد يكسر عينها بمعونة سنوية، والحزب الوحيد الذي لا تحصل على معونة هو الوفد.

? ومتى تعلن استقالة حكومة الظل؟

- أعلن استقالتي كرئيس لحكومة الظل لحزب الوفد يوم أرى الحزب وقد خرج عن ثوابت وتقاليد "الوفد" وقيمه التي عاهد عليها الناس، ولن تحدث هذا في اعتقادي إلا بسيناريو يُدبر من الخارج لحزب "الوفد".

---

[16] الحمد لله لقد وقع التغيير بعد شهور من ذلك الحوار وانفجرت ثورة 25 يناير 2011 !

https://youtu.be/-TgldvSCpZI

https://youtu.be/94aeoRpqnPE

https://youtu.be/d3Y-FJOPehU

https://youtu.be/E28Kof08mMA

.13

السلمي: الدستور الجديد عمره قصير لأنه يضم مواد ملتهبة. [17]

قال الدكتور علي السلمي نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق: "إن الدستور الحالي سيقسط لأن عمره قصير، حيث يضم مواد ملتهبة وكفيلة بإسقاطه في القريب العاجل." أضاف السلمي أن الدكتور محمد محسوب شارك في صنع الوثيقة التي كتبها، إلا أنه فاجأني ورفض الوثيقة قائلًا: "محسوب نزل عليه الوحي." وتساءل السلمي -أثناء حواره ببرنامج "العاشرة مساءً" الذي يذاع على قناة دريم2- لماذا هاجم الدكتور سليم العوا الوثيقة في الوقت الذي يرتضي بما هو أكبر مما جاء في الوثيقة وبالأخص وضع الجيش ومميزه في الدستور الجديد؟

https://youtu.be/HykAsft_IUw

https://youtu.be/hspZfaL4w7E

[17] السلمي: الدستور الجديد عمره قصير لأنه يضم مواد ملتهبة (dostor.org)

.14

مقال للدكتور وحيد عبد المجيد . . علي السلمي وتفعيل الدستور![18]

عندما يكتب د. علي السلمي عن الدستور، فهو يقدم معرفة عميقة ممزوجة بخلاصة تجربة عريضة ولذلك يأتي كتابه الجديد (إشكاليات الدستور والبرلمان) الصادر قبل أيام في وقته تماماً، حيث يزداد الاهتمام بقضية تفعيل الدستور. وقد ساهم هو في خلق هذا الاهتمام من خلال دوره الفكري في أول مبادرة لهذا الغرض منذ الخريف الماضي. وفي كتابه الجديد شرح واف للدستور يبدأ بنبذة تاريخية وإشارة إلى (وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المدنية الحديثة) التي كان قد وضعها في نوفمبر 2011، وعُرفت إعلامياً باسم (وثيقة السلمي) ويشرح د. السلمي الدستور وفق التقسيم الذي يقوم عليه، بدءاً بالديباجة وانتهاءً بالأحكام العامة والانتقالية.

كما يقدم رؤية متكاملة للإشكاليات التي تواجه مجلس النواب الحالي، وصولاً إلى الإشكالية الكبرى وهي ضرورة تفعيل الدستور على المستوى التشريعي، بالتوازي مع إشكالية مماثلة تواجه الحكومة على المستوى التنفيذي من خلال الخطط والسياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ مجموعة الالتزامات التي حمّلها الدستور للدولة.

فقد أصبح على البرلمان إنجاز ثلاث مهام تربطها عروة وثقى. الأولى هي إصدار التشريعات الجديدة التي نص الدستور على إنجازها في أول دور انعقاد له. والمهمة الثانية هي تعديل التشريعات القائمة بما يجعلها متوافقة مع نصوص الدستور. أما المهمة الثالثة فهي إلغاء قوانين بسبب عدم انسجامها مع النصوص الدستورية الجديدة أو تناقضها معها تناقضاً يلزم معه استبدال قوانين جديدة أو معدلة بها. كنا خصص ما يتوجب على الدولة أن تقوم به على سبيل الالتزام في المواد التي يُستخدم فيها تعبير " تلتزم الدولة"، وهناك 71 التزاماً ينبغي الوفاء بها، بخلاف المسئوليات التي نص الدستور على أن تكفلها الدولة، وبلغ عددها 35 مسئولية.

أما المجالات التي استُخدم فيها تعبير "تعمل الدولة على" فقد بلغ عددها تسعاً، بخلاف ثلاث مجالات أخرى نص الدستور على ضمانها. وتحدد السلمي أيضا الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، وبلغ عددها 47 في مختلف المجالات. ولم يفته تبين المحظورات التي نص عليها الدستور وبلغ عددها 17 محظوراً نذكر منها كل ما ينافي كرامة الإنسان، وفرض رقابة على وسائل الإعلام، والمحاكم الاستثنائية، وتحصين أي عمل أو قرار إداري وغيرها. لقد

18. على السلمي.. وتفعيل الدستور - الأهرام اليومي(ahram.org.eg)

أوفي د . السلمي الدستور حقه في البحث والشرح والتحليل، وقدم كتاباً يؤكد مجدداً كم نحن خاسرون نتيجة التأخر في تفعيله.

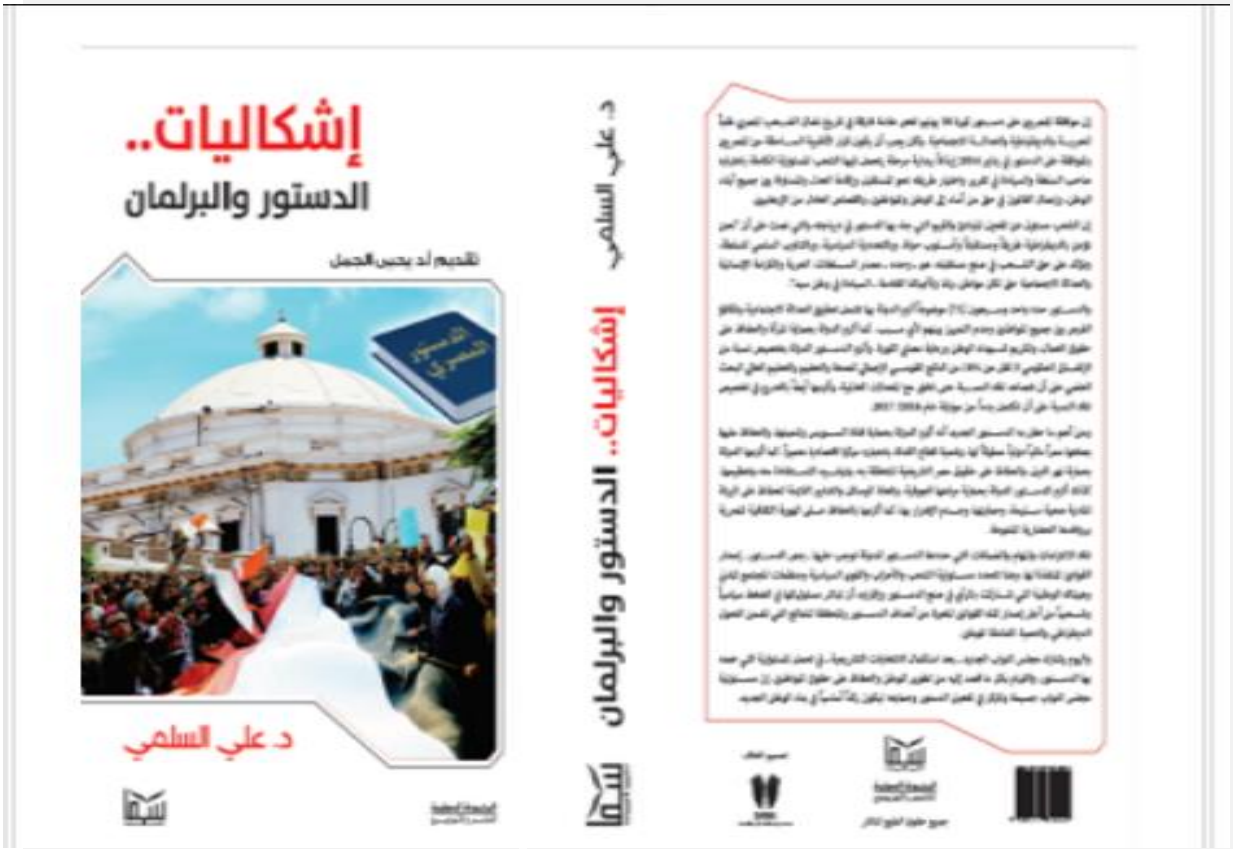

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

إشكاليات الدستور والبرلمان – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

ميدان التحرير 2011

.15

السلمي: البلاوي غير مؤمن بثورة 30 يونيو . . ومتعاطف مع الإخوان[19]

أعلن الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء الأسبق والمتحدث الرسمي باسم حزب الجبهة الديمقراطية رفضه لتصريحات ومواقف الدكتور حازم البلاوي رئيس مجلس الوزراء. وقال السلمي: "كلمات الدكتور البلاوي في مؤتمر الجمعية المصرية البريطانية أمس الأول، صادمة وكاشفة، فقد صدم المصريين بقوله "أنا لا أفهم دلالة وصف جماعة الإخوان المسلمين بأنها جماعة إرهابية".

وأضاف السلمي في تصريحات له "كما كانت كلمات رئيس الوزراء كاشفة عن عدم إيمانه بثورة الشعب في 30 يونيو، ومخالفته للتفويض الذي منحه الشعب في 26 يوليو للفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، لإنهاء الإرهاب والعنف الذي ضرب البلاد وأوقعها في حالة من الفوضى وأفقدها الأمن، وتوقف الإنتاج وتعطل القوات المسلحة والشرطة عن حماية الوطن لانشغالها بمواجهة إرهاب الجماعة التي يدافع عنها رئيس وزراء مصر."

وقال السلمي: "إن البلاوي أكد بكلماته عن حقيقة موقفه المتعاطف، وبعض أعضاء حكومته، مع الجماعة الإرهابية المحظورة بحكم القضاء، كما أكد توجهه إلى المصالحة معها على حساب الوطن".

وأضاف السلمي "تذكر رئيس حكومة مصر، أنه كان يجب عليه إعلان الجماعة "منظمة إرهابية" بتطبيق مواد الإرهاب التي أضيفت إلى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم 97 الصادر عام 1992، والمواد المضافة إلى قانون العقوبات بموجب القانون رقم 7 لسنة 2011 بتغليظ العقوبات على أعمال البلطجة، وقانون الطوارئ الذي لم تفعله حكومته على مدى الشهور التي أعلنت فيها حالة الطوارئ، ولا قانون إفساد الحياة السياسية الصادر في 2011".

وأعلن السلمي عدم موافقته ورفضه لمحاولة رئيس الوزراء التنصل من أقواله وذلك بتكليف المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء والمستشار وزير العدالة الانتقالية بتحويل الأنظار عن تصريحاته الصادمة وإعادة الحديث عن الحكم الذي أصدرته محكمة الأمور المستعجلة بحظر أنشطة الجماعة الإرهابية واضطرت الحكومة إلى إعلان التزامها بتنفيذه رغم التباطؤ المعهود في قراراتها بزعم الانتظار حتى ترد الصيغة التنفيذية للحكم إلى مجلس الوزراء، في الوقت الذي لم يتم إصدار قانون العدالة الانتقالية الذي ينتظره شعب مصر المنتصر من إرهاب الجماعة المحظورة.

---

[19] السلمي: البلاوي غير مؤمن بثورة 30 يونيو.. ومتعاطف مع الإخوان (https_almalnews.com)

وطالب السلمي البيلاوي بالاستعانة بروسيا التي أعلنت جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية من سنوات، والخارجية الأميركية التي تنشر قائمة بأكثر من ثلاثين جماعة تم تصنيفها باعتبارها منظمات إرهابية.

https://youtu.be/yygsP6szZfs

.16

السلمي للمال: الدستور المعروض للاستفتاء سيئ والرئيس يعمل لصالح جماعته[20]

قال الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق، القيادي السابق بالوفد إن الدستور المعروض للاستفتاء غير شرعي، لأنه لا يعبر عن توافق مختلف القوي الوطنية وفئات الشعب المصري، مشيرا إلى أنه مفروض من قبل جماعة الإخوان المسلمين والقوي الإسلامية لتمريره رغما عن الإرادة الشعبية.

وأضاف السلمي في تصريحات خاصة للمال"، أن الدستور المعروض للاستفتاء لا يعبر عن أهداف ثورة يناير، بل يكرس للديكتاتورية والاستبداد ويجعل تيار الاسلام السياسي يحتكر السلطة ويقصي كل القوي الأخرى من المشهد على غرار الحزب الوطني المنحل والذي ثار الشعب ضده وأسقطه."

وعبر السلمي عن ثقته الشديدة في وعي الشعب المصري وذكائه وفطنته والتصويت على الدستور الجديد بـ "لا" لإسقاطه لأنه يقيد حريات المواطنين ولا تحافظ على حقوقهم المشروعة التي قامت من أجلها الثورة، مشيرا إلى أن الدستور المعروض للاستفتاء من أسوأ الدساتير في مصر وسيذكر التاريخ هذا.

وتابع السلمي: أتعجب من إصرار مرسي علي عرض الدستور للاستفتاء، وسط هذا الانقسام الشديد بين مختلف القوي الوطنية، خلافا لوعده بأنه لن يعرض الدستور للاستفتاء إلا إذا تم التوافق عليه بين جميع الأطراف.

وقال السلمي إن الرئيس ينحاز لمصالح جماعة الإخوان المسلمين دون الاهتمام بالمصالح العليا للوطن، باعتباره رئيسا لكل المصريين.

---

[20] السلمي للمال": الدستور المعروض للاستفتاء سيئ والرئيس يعمل لصالح جماعته(https_almalnews.com)

.17

دكتور علي السلمي: مسئولية الرئيس مرسي عن أزمة التأسيسية[21]!

منذ التشكيل الأول للجمعية التأسيسية لوضع الدستور في مارس 2012، كان حزب "الحرية والعدالة" برئاسة الدكتور محمد مرسى في ذلك التاريخ مسئولاً عن التعقيدات وحكم البطلان الذي صدر عن محكمة القضاء الإداري في 11 أبريل الماضي، ومسئولاً عن دواعي البطلان التي تهدد التشكيل الثاني للجمعية، والرئيس مرسى مسئول عن التصديق على القانون رقم 79 لسنة 2012 الذي أصدره مجلس الشعب المنحل بغرض تحصين تشكيل الجمعية من الطعون أمام القضاء الإداري، والذي أحالته المحكمة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة الأولى منه.

وكانت استحواذ أعضاء مجلسي البرلمان من الإخوان المسلمين وحزب النور على أغلبية الأعضاء المئة في الجمعية التأسيسية الأولى، بموافقة حزب الرئيس وإصراره على أن يكون وضع الدستور بمعرفة الأغلبية الحاكمة، من أسباب الحكم ببطلانها ! وكانت مسئولية حزب الرئيس عما انتهى إليه التشكيل الثاني نذيراً بانهيار الجمعية التأسيسية حيث تم اختيار نصف أعضائها من داخل مجلسي البرلمان بالمخالفة للحكم الصادر بوقف التشكيل الأول.

ومضى الرئيس وحزبه ومناصروه من السلفيين في إصرارهم على استمرار الجمعية التأسيسية في عملها رغم انسحاب عدد من الأحزاب والشخصيات العامة منها اعتراضاً منهم على إجراء انتخابات المئة عضو وفق قائمة أعدها حزب الرئيس مسبقاً ونائبها مع حليفه، حزب النور، دون باقي الأحزاب والقوى السياسية، فضلاً عن اعتراضهم على مخالفة التشكيل لحكم القضاء.

وقد واصل الرئيس وحزبه رفض كل محاولات تصحيح تشكيل الجمعية بما في ذلك اقتراح استبدال عدد من أعضائها المنتمين إلى التيارات الإسلامية بما يحقق التوازن المفقود، وظل حزب الرئيس على موقفه الرافض لكل اقتراحات تعديل تشكيل الجمعية بالتوافق إلى أن صدر حكم القضاء الإداري بوقف تشكيلها صباح يوم 10 أبريل 2011.

---

[21] دكتور على السلمي يكتب: مسئولية الرئيس مرسى عن أزمة «التأسيسية»! - الوطن (elwatannews.com)

وبعد الحكم بوقف الجمعية، بدأ الحديث عن إعادة تشكيلها وفق معايير متفق عليها لانتخاب أعضاء الجمعية، وهنا تبرز الحقيقة التي اجتهد حزب الرئيس في تغييبها عن الجماهير والتي تمثلت في رفضه القاطع "لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور" وثيقة السلمي" ، التي واجهت حرباً إعلامية ضروساً من جانب حزب "الحرية والعدالة " وتيار الإسلام السياسي وصلت إلى تنظيم مليونية يوم 18 نوفمبر 2011 للمطالبة بإسقاط الوثيقة وإقالة صاحبها ، وكان السبب غير المعلن لهذا الرفض هو منع إصدار إعلان دستوري من المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحدد معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي تضمنتها الوثيقة لعلاج الصياغة غير الدقيقة للمادة رقم 189 مكرر التي استحدثتها لجنة التعديلات الدستورية والتزمتها إعلان 30 مارس في مادته رقم 60، وكانت المادة المضافة تنص على أن "تجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوطة إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم"، وذلك دون تحديد أي معايير تحكم اختيار هؤلاء الأعضاء، وكان هدف حزب الرئيس أن ينفرد باختيار الجمعية التأسيسية والحصول على أغلبية المقاعد المائة حتى تكون له الكلمة العليا في صياغة الدستور، وهذا ما تم للأسف وكان سبباً في تلك المحنة الدستورية التي تشهدها مصر الآن !

وتم التشكيل الثاني للجمعية على غرار التشكيل الأول، وكان السبب الأهم في عوار التشكيل الجديد هو مشاركة أعضاء مجلسي البرلمان في عضوية الجمعية، الأمر الذي أدى إلى تقديم طعون كثيرة ضد ذلك التشكيل ! واستمرت الجمعية التأسيسية بتشكيلها المعيب في انتظار حكم القضاء بإبطالها مرة أخرى، ولكن جاء حكم محكمة القضاء الإداري بإحالة القانون رقم 79 لسنة 2012 إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما تضمنته المادة الأولى من القانون من أن قرارات الأعضاء غير المعينين من مجلسي الشعب والشورى المتعلقة بانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية تخضع للرقابة على دستورية القوانين والقرارات البرلمانية الأمر الذى قُصد منه "تحصين القرارات الصادرة بتشكيل الجمعية التأسيسية من رقابة المشروعية التي تختص بها دستورياً محاكم مجلس الدولة، تقلصاً من تلك الرقابة على وجه ينطوي على شبهة إساءة استعمال سلطة التشريع والانحراف في استعمالها" .

وفي انتظار حكم المحكمة الدستورية العليا ، فإن الجمعية المطعون عليها تسابق الزمن للانتهاء من إعداد الدستور الذى اعترضت على مسوداته المتكررة والمتضاربة الكثير من الأحزاب والقوى السياسية فضلاً عن مجلس القضاء الأعلى ونادى القضاة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ذاتها ، وقد عمدت رئاسة الجمعية إلى إقرار برنامج زمنى مكثف للانتهاء من الصياغة النهائية للدستور قبل نهاية نوفمبر الجاري حتى يصبح

الاستفتاء ممكناً قبل الثاني عشر من ديسمبر موعد انتهاء أجل الجمعية بحسب إعلان 30 مارس. والحل هو عدم انتظار الحكم ببطلان الجمعية الحالية في نفس الوقت الذي يعارض المواطنون المهمومون بمستقبل الوطن إنتاج دستور مطعون عليه بالانحياز إلى فكر حزب الرئيس، وأن يفي الرئيس بالتزامه الذي جاء في البند الخامس من اتفاقية فيرمونت الموقعة بينه وبين ممثلي "الجبهة الوطنية لحماية الثورة" بالسعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين.

https://youtu.be/Z1aCVdZxLko

https://youtu.be/Z1aCVdZxLko

18.

د. على السلمي: الفشل التشريعي والدعوة إلى التمرد.. نتيجة سنة أولى رئاسة[22]!

ظهر الفشل الرئاسي وتراكمت ملامحه ومؤشراته على مدى الشهور منذ تولى الدكتور مرسى رئاسة البلاد، وكانت بوادر الفشل بادية في سلسلة الإعلانات التي وصفت خطأ بكونها "دستورية"، لكنها في الأساس "غير دستورية"! وكانت البداية في الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور مرسى يوم 11 أغسطس 2012 بعد أيام قليلة من مأساة ذبح جنودنا في رفح أثناء تناولهم طعام الإفطار في رمضان الماضي، وكان مبرر إصدار ذلك الإعلان الادعاء بأنه استجابة لطلب الغالبية من القوى السياسية وتنفيذاً لاتفاقه مع "الجبهة الوطنية لحماية الثورة" في فندق "فيرمونت" يوم 22 يونيو 2012 على إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره في 17 يونيو وجمع فيه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وهلل الناس الطيبون لإلغاء الإعلان المكمل، لكنهم لم ينتبهوا إلى أن "الرئيس المنتخب" قد حصل لنفسه على ذات الوضع الذي عاب على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه جمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بأن أعطى لنفسه كل السلطات التي كان الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 قد نص في المادة 56 على صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة (وليس رئيس الجمهورية)، وأولى تلك السلطات "سلطة التشريع"، بينما أن سلطات رئيس الجمهورية كانت وفقاً للمادة 25 من إعلان 30 مارس، الذى تم انتخاب د. مرسى في ظله، أن يباشر رئيس الجمهورية فور توليه منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة 56 من هذا الإعلان عدا المبين في البندين 1 و2 منها. أي أن "الرئيس المنتخب" جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما كان يعيبه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وألغى الإعلان الدستوري المكمل لهذا السبب.

كذلك جاءت المادة الثالثة من إعلان 11 أغسطس 2012 أنه "إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكّل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد"، ورغم هذه المهلة

---

[22] الفشل التشريعي والدعوة إلى التمرد.. نتيجة سنة أولى رئاسة(alarabiya.net) !

والطعن على تشكيل الجمعية التأسيسية فقد أصدر "الرئيس المنتخب" القانون 79 لسنة 2012 بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية في 11 يوليو 2012 بهدف تحصين قرارات الجمعية، الذى أحيل إلى المحكمة الدستورية العليا لفحص مدى دستوريته!

ثم أصدر الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012، الذى ترتب عليه انقسام الوطن وتفاقم الاحتقان المجتمعي نتيجة النتائج الكارثية لذلك الإعلان "غير الدستوري"، التي كان أبرزها جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد، وإقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود واستبدل به المستشار طلعت إبراهيم، وعدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور، وتمديد فترة كتابة الدستور الجديد لمدة شهرين، ثم إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

ولما تفجرت الثورة الشعبية ضد تلك الإعلانات "غير الدستورية" وتشكلت "جبهة الإنقاذ" لقيادة الرفض الشعبي لقرارات د. مرسى ووضوح نزعته إلى تأسيس "ديكتاتورية" جديدة، اضطر "الرئيس المنتخب" إلى إصدار إعلان دستوري في 8 ديسمبر 2012 أوهم الشعب بأنه إلغاء للإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، لكنه في الحقيقة نص على إلغائه مع بقاء ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار صحيحاً.

وقد زاد د. مرسى في تأكيد نواياه في تأسيس نظام ديكتاتوري جديد مغلف بثوب ديمقراطي زائف، قبوله إضافة مادة أخيرة في الدستور برقم 236 نصت على "تلغى جميع الإعلانات الدستورية الصادرة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية منذ الحادي عشر من فبراير سنة 2011 وحتى تاريخ العمل بالدستور، ويبقى نافذاً ما ترتب عليها من آثار في الفترة السابقة"، بمعنى أن سلطة الرئيس الديكتاتورية أصبحت محصنة بالدستور!

واستمر الفشل الرئاسي متمثلاً في محاولات الغول على السلطة القضائية والتربص بالقضاة، المستمرة من المحاولة الأولى لإقالة النائب العام د. عبد المجيد محمود والمستمرة حتى الآن والمتمثلة في مشروع قانون السلطة القضائية الذي يريد نظام "الرئيس المنتخب" د. مرسى تمريره بهدف تخفيض سن التقاعد للقضاة ليكون 60 سنة وتتم بذلك إحالة ما يقرب من 3500 قاضٍ إلى التقاعد.

وقد نقض د. مرسى وعده الذي جاء في برنامجه الرئاسي بضرورة احترام أحكام القضاء ورفض "الرئيس المنتخب" تنفيذ حكم محكمة الاستئناف بإبطال قرار تعيين النائب العام الحالي وأصر على استمراره في منصبه رغم

رفض القضاة وأعضاء النيابة العامة هذا التعيين ورغم مطالبة مجلس القضاء الأعلى للنائب العام المحكوم ببطلان تعيينه بالتخلي عن المنصب والعودة إلى منصة القضاء.

وبلغت قمة الفشل الرئاسي باللجوء إلى حل قاصر لتعويض الفشل في إحياء مجلس الشعب المنحل، وذلك بالنص في المادة 230 من الدستور الجديد على أن "يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد"، مع تردي القدرة التشريعية واخدار الكفاءة القانونية لأغلب أعضاء مجلس الشورى غير المهيئين لمباشرة الاختصاص التشريعي، وآخر مثال على ذلك التردي كان رفض المحكمة الدستورية العليا قانون انتخابات مجلس النواب وقانون مباشرة الحقوق السياسية.

ولك الله يا مصر!

https://youtu.be/wSToiFAZdgw

.19

دكتور علي السلمي: لك الله يا مصر !

اعتدت في مقالاتي الأخيرة أن أنهي المقال بدعاء "لك الله يا مصر" ولكنني أجدني مضطراً أن يكون ذلك الرجاء هو عنوان مقال اليوم، فقد كان الأمل بعد ثورة الشعب على النظام الاستبدادي السابق أن يأتي النظام الجديد "المنتخب ديمقراطياً" مختلفاً عن سابقه! ولكن لم يهنأ الشعب بثمار ثورته ولم تُحقق أهدافها، كما لم يتم التحول الديمقراطي الموعود! وأصبح نظام "الرئيس المنتخب" امتداداً للنظام السابق الذي ثار عليه الشعب.

ومن مظاهر النظام السابق التي ما زالت تميز نظام حكم "الرئيس المنتخب" عدم الشفافية وإنكار حق المواطنين للمشاركة في صياغة السياسات وصنع القرارات، ناهيك عن معرفة أسباب ودواعي ما يتم إصداره من قرارات أو ما يتم الرجوع عنه! ويكاد حكم "الرئيس المنتخب" يتفوق على سابقه في ممارسة "العنـــــاد" مع الشعب، فهو يصر إصراراً عجيباً على التمسك بقرارات ثبت خطؤها بأحكام قضائية، ولا يتورع عن الاستمرار فيها رغم الرفض الشعبي والسياسي العام حتى من المتحالفين معه.

والمثال على هذا إصرار "الرئيس المنتخب" على بقاء النائب العام المرفوض شعبياً وسياسياً وقانونياً برغم الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا ببطلان تعيينه وأحقية النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود في العودة إلى منصبه!

ويتجلى "العنـــــاد" الذي امتد إلى النائب العام المحكوم ببطلان تعيينه بطعنه على حكم بطلان تعيينه وطلبه رد الدائرة التي من المقرر أن تنظر في طلب د. عبد المجيد محمود منحه الصيغة التنفيذية للحكم حتى يتمكن من العودة إلى منصبه الذي أُقيل منه بغير سند من قانون أو دستور!

وعادة ما يصاحب "العنـــــاد" خاصية سلبية أخرى وهي "الاستعلاء" أو "الاستكبار"، وقد كانت تلك الخاصية سمة لنظام الحكم السابق الذي تميز بدرجة من الاستعلاء على الشعب لا يضاهيها إلا نظام الحكم الجديد بعد الثورة!

ويتميز الحكم الجديد بعدم الاكتراث بمعارضيه وتجاهل ما سبق له أن وعد به الشعب بإعمال "المشاركة" وليس "المغالبة"، فكل سياسات وقرارات الحكم الجديد تتصف بكونها نابعة من فكر جماعة الإخوان المسلمين من دون اعتبار لآراء القوى والأحزاب السياسية الوطنية ولا الرأي العام لأغلبية المصريين.

ويكفينا للتدليل على هذه الحقيقة مسلسل الاستقالات من أعضاء الفريق الرئاسي الذى كان أولهم "نائب رئيس الجمهورية"، حيث لم يشاركوا ولم تتم استشارتهم في أخطر القرارات التي اتخذها "الرئيس المنتخب" والتي تسببت في حالة من الاحتقان والانقسام الوطني ومنها إعلانات نوفمبر "غير الدستورية"، والقرارات بقوانين التي أصدرها "الرئيس المنتخب" من دون أخذ رأى مستشاره القانوني فؤاد جاد الله وفقاً لخطاب استقالته مساء الأحد 9 ديسمبر 2012 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ سابق في 6 ديسمبر 2012، وهى الخاصة بتعديلات قوانين ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات الضريبة على العقارات المبنية وضريبة الدمغة، والتي اضطر الرئيس إلى تجميدها بعد ساعات قليلة من إصدارها خوفاً من رد الفعل الشعبي لما كانت تلك التعديلات الضريبية تتضمنه من زيادات في أسعار كثير من السلع الأساسية.

كذلك شملت الاستقالات عدداً من مساعدي الرئيس ومستشاريه وآخرهم المستشار القانوني للرئيس وكذلك وزير العدل. وكان العامل المشترك في قرارات الاستقالة لمعاوني "الرئيس المنتخب" أنهم لا يشاركون في صنع سياسيات أو صياغة قرارات الحكم، بل على العكس إنهم وبرغم تخصصاتهم كانوا يفاجؤون بقرارات كارثية تُتخذ دون علمهم، كما أكد المستشار أحمد مكي وزير العدل المستقيل حتى الآن أنه فوجئ بإعلان 21 نوفمبر 2012 وأنه يعتقد أن الرئيس قد أخطأ في إصدار ذلك الإعلان الذي أثار حالة غير مسبوقة من الانقسام والاحتقان في الشارع السياسي المصري وفي أوساط الأسرة القضائية.

كما جاءت استقالة المستشار فؤاد جاد الله كاشفة عن نفس المعنى بأن " الرئيس المنتخب" لا يستشير مستشاريه، ولكنه يعتمد على مصادر غيرهم وأنه، أي جاد الله، تبرأ من المشاركة في إقالة النائب العام السابق في المرة الأولى والتي تراجعت عنها مؤسسة الرئاسة بعد ذلك، مؤكداً أنه "لم يكن على علم ولم يتم التشاور معه أو أخذ رأيه في هذا الصدد من قبَل الرئيس أو أي فرد من المؤسسة الرئاسية".

وعاب المستشار جاد الله على الحكم الحالي عدم مشاركة باقي التيارات في صنع القرار وعدم توزيع المسئولية وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة والكفاءة والاعتماد على أصحاب الثقة فقط وتهميش وإقصاء باقي التيارات والعجز عن إجراء حوار وطني وتهميش الشباب وإقصائهم، وجاء في خطاب استقالته التحذير من " انفراد الجماعة وتغولها على الرئيس والحكم".

ونصل إلى قلب مشكلة الحكم الجديد وهى النكوص عن الوعود التي قطعها "الرئيس المنتخب" على نفسه وضمنها في برنامجه الرئاسي وخطبه ولقاءاته على الفضائيات، ذلك أن "الرئيس المنتخب" وعد الشعب بأنه عازم

على تحقيق أهداف ثورة 25 يناير (عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية)، وقطع على نفسه التزاماً بأن حقوق شهداء الثورة والمصابين وأسرهم "أمانة في رقبته"، كما وعد والتزم بتفعيل التحول الديمقراطي إلى الحد الذى اتخذ له مساعداً هو المفكر السياسي الوطني سمير مرقص وأسند إليه مهمة برنامج "التحول الديمقراطي" ثم تناسى هذا الموضوع إلى أن اضطر إلى أن يكون هو أول المستقيلين من أعضاء "الفريق الرئاسي" حيث رفض أن يستمر في منصب "شـــرفي "دون أن تكون له صلاحيات! ووعد "الرئيس المنتخب" بأن يشرك الشعب في كل الأمور كما جاء في برنامجه الرئاسي "سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات. نظام يضمن للشعب حريته في مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقي للسلطة، ومن ثم تحقيق استقرار شامل يوفر مناخاً صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية".

كما وعد "الرئيس المنتخب" "بالعمل على أن تكون مصر دولة دستورية تقوم على دعامات ثلاث؛ السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، كل منها تعمل بشكل متمايز ومتكامل ومتضامن في آن واحد، بما يتيح توزيعاً للمسئوليات والسلطة ومنع احتكارها من قبَل سلطة واحدة. هذا الفصل الكامل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) يضمن سيادة القانون ويمنع تغول سلطة على أخرى"!!

وتلك الوعود كلها لم تتحقق، بل وزاد الطين بلة أن "الرئيس المنتخب" يفعل العكس تماماً، فيهدر أحكام القضاء بدلاً من تنفيذها، ويناصب السلطة القضائية العداء، ولا يمنع تغول السلطة التنفيذية عليها، ثم يدعو القضاة لعقد مؤتمر للعدالة، ويدعو إلى حوارات مجتمعية لمناقشة أمور قد سبق له اتخاذ قرارات تخالف ما سبق وتعهد به للناس، ويصدر دستوراً غير متفق عليه مجتمعياً بعد أن وعد بعدم إصداره إلا أن يكون محل توافق، ويصمت عن تفسير أمور تشغل بال المصريين ومنها مسألة هروبه من سجن وادى النطرون يوم 29 يناير 2011 بمساعدة من جهة غير مصرية، ولا يشفي غليل المصريين بإعلان نتائج التحقيق في الغدر بستة عشر شهيداً من أبناء القوات المسلحة في رمضان 2012! إن مشكلة الحكم تحت مظلة الإخوان المسلمين أنهم ينطبق عليهم قول الحق في سورة الصف "يا أيها الذين آمنوا لمَ تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون". ولله الأمر من قبل ومن بعد.

نقلاً عن صحيفة "الوطن" المصرية[23]

[23] نشرت بصحيفة الوطن في 3 مارس 2013

https://youtu.be/ZuO5Yvs7Xk4

رغم الخطأ من د. عبد الله النفيسي في تسمية عماد عبد الغفور نائباً لرئيس الجمهورية

فإنه كان واضحاً في الشبو بما آل إليه أمر مرسي !

د. يحيى الجمل: اعلان الاخوان جماعة ارهابية يعني اصدار شهادة وفاة لإرهاب الاخوان على ارض مصر -

video Dailymotion

.20

دعوة إلى التمسك بالدفاع عن حقوق الإنسان المصري[24]

الثلاثاء 16 يناير 2018

من المميزات الرئيسة لانتماء الإنسان إلى وطن ما، هي العيش متمتعا بحريات وحقوق يكفلها دستور وقوانين ذلك الوطن، والتزامه بأداء واجبات وتحمل مسئوليات في سبيل حماية وطنه والذود عنه وتأمين استقراره وبقائه. وينعم المصريون بوطن هو من أقدم الأوطان، فلذا تعتبر الحضارة المصرية من أقدم الحضارات في العالم التي تمتع أبناؤها بالحريات والحقوق وتحملوا مسئوليات وطنهم وحافظوا بذلك على استمرار الوطن لآلاف السنين.

الحريات والحقوق العامة للمواطنين ليست منحة من حاكم أو مسؤول..بل هي حقوق مشروعة للمواطن لا يجوز الانتقاص منها أو تعطيلها حتى ولو بالقانون! وقد جاءت المادة رقم 92 من دستور 2014 لتنص على مبدأ رئيس أن " الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلا ولا انتقاصا. ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها".

ويضم الدستور المصري بابا به سبعة وأربعون مادة تفصل الحريات والحقوق المفروض أن ينعم بها المصريون والواجبات التي يتحملون مسئولياتها، منها أن الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها. كذلك تحظر الدستور التعذيب بجميع صوره وأشكاله باعتباره جريمة لا تسقط بالتقادم. ويؤكد الدستور على المساواة بين المواطنين أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، وأنه لا تمييز بين المواطنين بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر، وأن التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز، ويؤكد الدستور أن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، كما يؤكد الدستور أن للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة

---

[24] دعوة إلى التمسك بالحقوق والحريات والدفاع عن حقوق الإنسان المصري - على السلمي - بوابة الشروق (shorouknews.com)

محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بجميع أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك.

وينص الدستور أن للمنازل حرمة، وفيما عدا حالات الخطر، أو الاستغاثة لا يجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائي مسبب، يحدد المكان، والتوقيت، والغرض منه، وذلك كله في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية التي ينص عليها، ويجب تنبيه من في المنازل عند دخولها أو تفتيشها، واطلاعهم على الأمر الصادر في هذا الشأن. ومن مبادئ الدستور أن الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها.

تلك النصوص الدستورية وغيرها تعتبر تنظيما شاملا للحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها المصريون دون عائق فهي إن تحققت لكان المصريون أسعد سكان الأرض قاطبة، وهي ترسم صورة زاهية لمجتمع يتمتع بحقوق وحريات يحترم الدستور وتحترم الانتقاص منها ويلزم الدولة بصيانتها وعدم المساس بها. كذلك فإن تلك النصوص تصف الحريات التي من المفروض أن تكون حقا للمصريين لا تهاون في حمايتها ولا تنازل عنها في أي حال.

ولكن كما قال أبو الطيب المتنبي: [مَا كُلُ ما يَتَمَنى المَرْءُ يُدْرِكُهُ تجرِي الرياحُ بِمَا لا تَشتَهِى السفُنُ]

وبالمثل نقول: [مَا كُلُ ما يَتَمَنى المصري يُدْرِكُهُ تجرِي الرياحُ بِمَا لا يشتَهِى أهل الحكم]، فنحن نرى إهدار تلك المواد الدستورية إما بعدم التفعيل من الأساس وإما بالتعطيل والمراوغة، والنتيجة واحدة هي غياب حريات وحقوق الإنسان المصري التي كان ينص عليها الدستور!!!!

والحال كذلك، فإن المصريين وبعد سبع سنوات من ثورة 25 يناير وبعد إقرار دستور 2014 لا يزالون يطالبون بالحق في نصيب عادل من ثروة وطنهم والمشاركة بالعدل في عوائد التنمية وأن تكون لهم الكلمة الأعلى في شئون وطنهم فهم أصحابه الحقيقيين من دون وصاية أو استعلاء من الحكام، وأن يتمتعوا بمسكن ملائم، ومياه شرب نظيفة، وشوارع آمنة، وخدمات تعليم وصحة مقبولة، وفرص عمل حقيقية.

https://youtu.be/Z15Q-WvRQVs

21.
القابـــــــض على الجمـــــــس

مقال أمينه النقاش

تلك هي الحكاية حكاية مصر في الفترة من 25 يناير 2011، وما تلاها من سنوات الجمس. الحكاية التي رواها الرئيس السيسي نقلا عن المشير طنطاوي، حين وصف حاله كرئيس للمجلس العسكري الحاكم كماسك قطعة الجمس لو تركها تسقط تحرق البلد، ولو ابقاها في يده أدماه لهيبها.

فعل المشير طنطاوي ذلك بحكمته وبصيرته النافذة، ليحمى مصر من مخطط "الربيع العربي" الرامي لتفكيكها، والقضاء على مؤسساتها، بأيدي فريق منها يشمل جماعة الإخوان، وأنصارها من القوى المدنية، التي وظفهم لخدمة أهدافها. من كان معاصرا لتلك الفترة البائسة، يذكر الدعوات التي أخذت في الانتشار في الفضائيات وفي ميادين مصر، وفي العواصم الغربية عن شعب النوبة وحقه في الانفصال والتحريض المتصاعد ضد الجيش، وضده شخصيا.

ولإلمامه بدقة المشهد السياسي، أدرك المشير طنطاوي، أن الجماعة آتية لامحالة لسدة الحكم، وتحسبا لأن هدفها الأساس هو تفكيك الجيش، فقد تم تكليف الدكتور على السلمي نائب رئيس الوزراء حينئذ في أكتوبر 2011 بوضع مسودة تنطوي على المبادئ الأساسية لكتابة الدستور الجديد. وتضمنت ما بات يعرف بوثيقة السلمي عدة مبادئ، بينها، الدعوة لتحصين دولة القانون بمقوماتها الديمقراطية الحديثة، لكي يكون الشعب مصدر السلطات ولا ينبغي المصادرة على إرادته بوضع مبادئ فوق دستورية لا تتغير، ودونما الحاجة إلى إعلان دستوري بشأنها. وبينها، أن مصر دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، ونظامها السياسي جمهوري ديمقراطي، تحفظ التوازن بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، ونظام تعدد الأحزاب، شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني، أو عرقي، أو طائفي، أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية. وعلى أن تختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره، بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بها، ومناقشة بنود ميزانيتها كرقم واحد في موازنة الدولة، كما تختص بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالجيش قبل إصداره.

وما كاد الدكتور السلمي يعلن الوثيقة في مؤتمر ضم ممثلين لمختلف الأحزاب والقوى السياسية، حتى أقامت جماعة الإخوان وأنصارها الدنيا، في مصر وفي خارجها ولم يقعدوها حتى تم تجاهلها والتراجع عنها.

وما توجس منه المشير طنطاوي حدث بالفعل. صعد الإخوان إلى السلطة بطرق مشكوك في نزاهتها . مهد لذلك التحالف الذي تم بينهم وبين عدد من القوى المدنية والأحزاب الدينية، بينها أحزاب الغد والجيل والكرامة والعربي الناصري والنور والوسط والعمل، فضلا عن شخصيات مستقلة. ومكن ذلك التحالف من الحصول على 70% من مقاعد مجلس الشعب البالغة 498 مقعدا، ليشكل بعد ذلك لجنة المئة التي أعدت دستور الجماعة، القائم على حذف كل المواد التي كافحت القوى الديمقراطية طوال ثلاثة عقود لتضمنها التعديلات التي أدخلت على دستور 1971 لحماية مدنية الدولة. كما مرر الإخوان إعلانا دستوريا، تحصن قرارات رئيسهم من الطعن أمام القضاء، ويصادر على حكم مؤكد لحل مجلس الشورى والجمعية التأسيسية، التي أجازت دستور الجماعة، ويعدل الطريق القانوني المستقر لتعيين النائب العام، فينقلها من سلطة القضاء إلى سلطة الرئيس.

سيدخل المشير طنطاوي تاريخ العسكرية المصرية المكلل بالفخر، ليس فقط بوصفه محاربا بطلا جسورا من أبنائها في كل الحروب، التي خاضتها مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، بل أيضا بوصفه الحاكم، الذي قاد مصر في لحظات حالكة السواد من تاريخها المعاصر فعبرها إلى ما آلت. وما كان يمكن لهذا أن يتم، لولا صمود المشير طنطاوي في وجه كل أساليب التضليل التي اعترضه ولولا التضحيات الجسيمة لقوات الجيش والشرطة، ونجاحه مع خلفه في بناء جدار صلد من الثقة بين المواطنين وبين جيشهم الوطني الهمام.

الأحد، 13 نوفمبر 2011

https://youtu.be/4-UYAAtqckY

.22

السلمي يتمسك بوثيقة المبادئ الدستورية،

والشعب لن يطالب بإقالتي لاتفاقه معي ومع وثيقتي ؟ ! !

السلمي يتمسك بوثيقة المبادئ الدستورية ويؤكد أنه ليس هناك أحد يتمسك بالثورة حتى الآن سوى القوات المسلحة ويتحفظ على أداء الصحف القومية التي انقلبت على النظام السابق وأصبحت من المؤيدين للثورة ؟ ! !

قد يكون هناك مرشحون كانوا ينتمون للمؤسسة العسكرية في السابق، ولكنهم ليسوا من المجلس العسكري ولا حتى يدعمونه وقواتنا المسلحة المصرية ليست القوات المسلحة السورية. . . . نفي الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء للشئون السياسية والتحول الديمقراطي اليوم السبت تقديمه لاستقالته، مجددا تمسكه بوثيقة المبادئ الدستورية باعتبارها ليست جديدة أو بدعة، وأن كل المعارضين سبق أن أشادوا بها .

وقال السلمي في حوار تليفزيوني لبرنامج "مصر تقرر" على قناة "الحياة 2" الفضائية بثته مساء اليوم: إن "الإخوان المسلمين" شاركوا في صنع الوثيقة وكان لهم اعتراض بسيط عليها وهو ألا تصدر في شكل إعلان دستوري، مؤكدًا أن فريق عمل الوثيقة راعى الاطلاع على كل الوثائق السابقة عليها . وحول الدعوة إلى مليونية 18 نوفمبر والمطالبة بإقالته من منصبه، قال السلمي: إن إقالته تأتي في حالتين، إما أن يقرر هو بنفسه الاستقالة، وإما أن يطالب الشعب بإقالته، معربًا عن اعتقاده بأن الأمر الثاني لا يمكن أن تحدث، لأن الشعب يتفق معه ومع وثيقته التي أيدتها "الجمعية الوطنية للتغيير" وأحزاب "الكتلة المصرية" و125 حزبا ومنظمة من منظمات المجتمع المدني .

ودعا نائب رئيس الوزراء جماعة الإخوان المسلمين إلى مواصلة الحوار بشأن وثيقة المبادئ الدستورية، موضحًا أن وثيقة المبادئ الدستورية تم إقرارها في اجتماع عقد في 21 يوليو 2011 وكانت تحتوي على كل بنودها الحالية ما عدا المادتين 9 و10، وأن الدكتور السيد البدوي رئيس حزب الوفد والدكتور محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، قد وافقا على الوثيقة بشكلها الأخير دون المادة 9 و10 في مكتبي بمجلس الوزراء،" وكان ذلك في شهر أغسطس قبل الأحداث الصحية التي مررت بها ."

ودافع نائب رئيس الوزراء عن المادتين 9 و10 المثيرتين للجدل، وقال: إن المادة 10 لها شبيه في المادة 182 من دستور 1971 ولم يعترض عليها جهابذة القانون الدستوري، حيث إن حماية الوطن من أولى مهام القوات المسلحة وحماية معلوماتها وتسليحها فضلا عن أن مناقشة الموازنة جملة واحدة هو لحماية القوات المسلحة باعتبارها الحامية للوطن .

وقال الدكتور على السلمي في حواره، إن قواتنا المسلحة المصرية ليست القوات المسلحة السورية، حيث قامت بحماية الثورة وانحازت للشعب من أول يوم وتضامنت مع المطالب المشروعة للشعب، وليس هناك أحد يتمسك بالثورة حتى الآن سوى القوات المسلحة "فقد رفضت المحاكمات الاستثنائية، وحتى مبارك يتم محاكمته أمام القاضي الطبيعي. وأوضح أن الوقت الحالي هو المناسب لصدور لوثيقة حيث إن أول مهام مجلس الشعب والشورى هي اختيار اللجنة التأسيسية، والدليل على أهمية الشخصيات التي يتم اختيارها هي أن الإعلان الدستوري حدد مدة اختيار اللجنة التأسيسية 6 أشهر، وهي نفس المدة التي حددها لوضع الدستور، "فلو كان المشرع يقصد اختيار أعضاء اللجنة من مجلسي الشعب والشورى ما كان يستغرق الأمر أكثر من أسبوع.

" وأكد السلمي أن الدولة المدنية هي صمام الأمان لمصر وأن قيام دولة عسكرية لن تحدث، مشيرا إلى أن المجلس العسكري وعد أكثر من مرة أنه لن يسيطر على السلطة، وليس هناك أي فرصة لاستمرار الحكم العسكري، لأن المجلس لا يريد أن يلتف على المرحلة الحالية ولا يوجد مرشح له في انتخابات الرئاسة، مستدركا بالقول:" قد يكون هناك مرشحون كانوا ينتمون للمؤسسة العسكرية في السابق، ولكنهم ليسوا من المجلس العسكري ولا حتى يدعمونه".

وحول عدم ترشح أحد من الوزراء في انتخابات مجلس الشعب، قال السلمي: إنه تم التوافق على أن الحكومة الحالية منشغلة بالكثير من الأمور وعليها أن تدير العملية الانتخابية لتخرج بالنزاهة المرجوة، ولذلك لم يترشح أحد من الوزراء سواء كان حزبيا أو غير حزبي. وتوقع السلمي مرور الانتخابات بسلام لأن الرهان على الشعب المصري وعلي ذكائه ورغبته في استعادة ثمله للوطن، وقال إنه إذا جرت الانتخابات بالشفافية المتوقعة، فإن الشعب يريد ديمقراطية وسيتم التخلص من بقايا النظام السابق، والاحتمال الأكبر هو أن يصل الشعب لهذا الهدف.

وحول حكم تصويت المصريين في الخارج وعدم طعن الحكومة على هذا الحكم، قال السلمي إن الحكم صدر تعبيراً عن إرادة المصريين في الخارج، وأنهم متساوون أمام القانون الذي لا يفرق بين مصري وآخر سواء في الداخل أو الخارج، والحكومة رأت عدم الطعن على الحكم وسارعت في إيجاد الحلول للعقبات التي كانت تقف أمام تنفيذ هذا الحكم وكيفية حماية تصويتهم. وكشف الدكتور على السلمي النقاب عن أن مشروع "قانون الغدر" قد أعيد من المجلس العسكري بغرض عرضه على اللجنة التشريعية في مجلس الوزراء لإقراره في صورته النهائية، وأن الحوار مستمر ومتصل بشأنه، وأن المسودة الأخيرة هي الآن لدي وزير العدل، وعطلة عيد الأضحى هي التي

أخرت إصداره . وأوضح أن قانون الغدر سيتم إقراره في أول اجتماع للجنة التشريعية بمجلس الوزراء ثم يقره مجلس الوزراء، وينم إرساله مرة أخري للمجلس العسكري ليصدر به القانون .

وحول تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، قال السلمي: إنه تم مراعاة أمرين في هذا التشكيل، وهو اختصار عدد الشخصيات العامة والذي كان يبلغ 40 شخصية وأصبح 11 فقط الآن، بالإضافة إلى رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية ولم يرد في نص القانون الصحف المستقلة، ولذلك لم يعين منها أحد، مشيرا إلى أنه مع وجود أحزاب كثيرة رأينا الاقتصار على 5 صحف حزبية فقط، وتمت مراعاة الأقدمية في الاختيار، بينما تم مراعاة الاعتبارات الموضوعية في اختيار الشخصيات العامة من مفكرين وأدباء مصريين نفتخر بهم جميعا . وحول ما إذا كان هناك تغييرات مرتقبة في قيادات الصحف القومية قال السلمي إنها ستكون فيمن يتجاوز السن القانوني (60 عاما) وسنري إذا كان سيتم مد السن حتى 65 عاما أم لا، ونحن لا نحتاج لحركة تغيير عامة في القيادات الصحفية حاليا .

وكشف نائب رئيس الوزراء للتحول الديمقراطي أن أول اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة سيناقش إمكانية عقد مؤتمر كبير الصحافة القومية تناقش فيه أشكال الملكية والإدارة والتخطيط والهدف من وجودها، وأوضاع الصحافة الورقية في ضوء انتشار الصحافة الإلكترونية. وأوضح السلمي أن لديه تحفظات كثيرة على الصحف القومية "التي انقلبت على عقبيها في يوم وليلة، مما أفقد القائمين عليها مصداقيتهم، فقد كانوا من أشد المحبين للنظام السابق وفجأة أصبحوا من أشد المعارضين له" .

https://youtu.be/KzrdWc82HzM

.23

"الجمل": مدرسة العسكري ومبارك واحدة

و"السلمي": تولي الجيش للسلطة غير دستوري

وجه الدكتور تحيى الجمل، والدكتور على السلمي، نائبا رئيس الوزراء السابق، انتقادات للمجلس العسكري، وإدارته للمرحلة الانتقالية، ففيما قال "الجمل" إن مدرسة "العسكري" هي نفس مدرسة مبارك، واعتبر "السلمي" تولي المجلس للسلطة مخالفًا للدستور، واصفا سلطات الرئيس القادم بالهلامية وقال الدكتور تحيى الجمل، في برنامج "مصر تقرر" الذي يذاع السبت، ويقدمه الإعلامي محمود مسلم، إن إدارة المدنيين للبلاد كانت أفضل من حكم المجلس العسكري، وأضاف: " لا أسيئ الظن بالمجلس، لكنه لديه نفس خبرة مبارك، لأنهم من نفس المدرسة»، كاشفًا عن أنه سمع أحدا داخل المجلس العسكري يقول: "لا نريد أن (نبهدل) مبارك أثناء المحاكمة".

ولفت إلى أن "أبرز أخطاء المجلس العسكري، هو تأخرهم في الرد على توصيات الحكومة"، مؤكدًا أن " الثورة المضادة يقودها من الداخل أعضاء نادي طره، ومن الخارج أمريكا وإسرائيل بمساعدة جمعيات في مصر"، وأن السعودية لا تقوم بأي دور فيها .

ووصف " الجمل" الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء السابق، بأنه "من أتقى خلق الله"، واعتبر أن "أبرز أخطاء حكومته كانت التباطؤ"، وأضاف أن "شرف لم يكن تحب الصدامات، وكان يتصل بالمشير طنطاوي والفريق سامي عنان، للاستئذان قبل اتخاذ القرارات".

واستطرد بقوله: "إن البدء بالدستور قبل الانتخابات البرلمانية، كان الأفضل. الله يسامح طارق البشري على التعديلات الدستورية التي أجراها".

من ناحيته، رأى الدكتور علي السلمي أن تولي المجلس العسكري للسلطة "مخالف للدستور"، موضحًا أن خارطة الطريق " خطأ تاريخي" ارتكبه المجلس العسكري، واصفًا التقارب بين المجلس العسكري والحكومة بـ "الضعيف".

وأضاف أن "التجربة التونسية مختلفة عن مصر، لأنه بعد سقوط نظام بن علي، اتجهت البلاد لنظام مدني، أما في مصر فالخط الذي رسمه مبارك بتسليم السلطة إلى المجلس العسكري، تم الاستمرار عليه"، معتبرًا أن الثورة المضادة نشأت وترعرعت بسبب تباطؤ قرارات إجهاضها .

واختلف "السلمي" مع رأي "الجمل" في حكومة شرف، وقال إنه كان من السهل تقديم شرف استقالته، والعودة لميدان التحرير، " لكنه تحمل الكثير من الصعاب، حتى لا تحدث شرخًا في العلاقة بين الشعب والجيش"، كاشفًا عن أن استقالة الحكومة كانت بسبب إخلاء ميدان التحرير دون علمها بالقوة.

واعتبر " السلمي" أن أكبر مكاسب المرحلة الحالية هي كسر حاجز الخوف الذي جعل الشعب يعرف طريقة للاختيار، منوهًا اندلاع ثورة ثانية، إذا "لم يكن الدستور الجديد معبراً عن الشعب".

ولفت إلى أن "التقارب بين المجلس العسكري والإخوان "أساسه عدم الرغبة في الصدام مع المجلس، وهذا السلوك شجع الإخوان على مزيد من الاستعلاء، والدليل على ذلك هجوم الجماعة لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور»، مشددًا على أن «المجلس العسكري لم يضح به بسبب الإخوان، والدليل هو "عدم استجابة المجلس لمطلب الإخوان والسلفيين بإقالتي أثناء أزمة الوثيقة الدستورية".

ووصف انتخابات الرئاسة بأنها "سمك لبن تمر هندي"، وأن سلطات رئيس الجمهورية المقبل ستكون "هلامية"، وأشار إلى أن المؤشرات تقول إن "الإخوان والمجلس العسكري سيتوافقان على مرشح للرئاسة"، معتبراً أن "الأمل بعد انسحاب البرادعي والبسطويسي، في الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح"، لكونه "شخصية متوازنة". وقال إن أحداث بورسعيد وراءها عناصر من الحزب الوطني المنحل، مشيرًا إلى أن الثورة المضادة استخدمت بعض العناصر الأمنية لتخريب مصر، على حد قوله.

https://youtu.be/qyiEZ4GM-co

.24

السلمي: المادتان 9 و10 بـ "الوثيقة" من اقتراح "العسكري"[25]

كشف الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، أن المادتين 9 و10 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، المتعلقتين بالقوات المسلحة، كانتا " اقتراحًا من المجلس العسكري ووافق هو عليهما"، مؤكدًا أنه " لم يكن تحتاج إلى مجاملة المجلس"، وأن دفاعه عن هاتين المادتين كان عن "اقتناع" بضرورتهما .

وقال في حديثه لبرنامج "مصر تقرر" مع الإعلامي محمود مسلم: "ما تضمنته المادتان من مجلس الدفاع الوطني كان منصوصًا عليه في دستور 71، واقتراح عرض ميزانية الجيش كرقم واحد على البرلمان لم تكن أمورًا جديدة"، موضحًا أن "وضع هذه الأمور في الدستور بسبب حالة التهديد للأمن الوطني وحفاظًا على المعلومات السرية للقوات المسلحة، ورغم ذلك عدل الأمر في المادة 9 لتناقش ميزانية الجيش في مجلس الدفاع الوطني" .

وأكد: "ليس مهمًا تسمية وثيقة المبادئ الدستورية، فالمهم فيها هو اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، وهذا الأمر غير محدد حتى الآن، وهناك خلاف شديد بين القوى السياسية حوله" .

وأكد أن الوثيقة كانت حلًا لأزمة " الدستور أو الانتخابات أولًا" وذلك باعتراف من حزب " الحرية والعدالة" نفسه، معلنًا أن الأخير كان معترضًا على المادتين 9 و10 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، لكنه وافق عليها مؤخرًا في تصرحات منسوبة لقيادات الحزب .

وأشار إلى أنه تعرض لهجوم من الإخوان أثناء اقتراح هاتين المادتين، حيث اعتبرت الجماعة أن المادتين ستجعلان القوات المسلحة " دولة فوق دولة"، لكن الآن المتحدث باسم جماعة الإخوان وآخرين يقترحون منح حصانة قضائية لقيادات العسكري فور خروجهم من السلطة بما يسمى "الخروج الآمن" . وأضاف: "هذا في رأيي إهانة للمجلس العسكري الذي دافع عن الثورة والوطن، فمع التسليم بوقوع أخطاء وسلبيات في الممارسة، لا يصل الأمر لاحتياج المجلس العسكري لمن تحصنه قضائيًا"، حسب قوله.

---

[25] السلمي: المادتان 9 و10 بـ "الوثيقة" من اقتراح "العسكري" | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

وأكد "السلمي" أن "العسكري لم يكن راغبًا في الصدام مع مؤسسات الدولة والقوى السياسية المختلفة، وكان صبورًا إلى حد كبير مع الإخوان، لرفض "الحرية والعدالة" المقترحات الخاصة بالوثيقة والجمعية التأسيسية للدستور وانتهاء بانسحابهم من المجلس الاستشاري"، مشيرًا إلى أن هذا يعبر عن "الطبطبة" للإخوان.

كما اعتبر "السلمي" أن لجنة التعديلات الدستورية "أخطأت في أنها أغفلت عن عمد معايير اختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور"، وأوضح أنه "لا يعرف مستقبل الوثيقة، وأنها كانت محاولة جادة لعمل وطني مهم"، مشددًا على أن "مدنية الدولة في خطر جسيم إذا لم يحافظ الشعب عليها".

وتابع: "الإخوان لم يقيلوني من منصب نائب رئيس الوزراء، والاستقالة كانت برغبة جماعية من الوزارة"، مؤكدا أنه "لم تتم دعوتي للاشتراك في حكومة الدكتور الجنزوري، وإذا دُعيت كنت سأرفض"، وأضاف أن: "الجنزوري أخذ حكومة شرف جاهزة، وكانت هناك قوانين معدة سلفاً كقانون الحد الأدنى والأقصى للأجور، وإلغاء الدعم عن الصناعات الكثيفة".

واعتبر السلمي أن "عيسوي وشرف تعرضا للظلم إلى حد كبير"، وأكد أن "أحداث ماسبيرو كان فيها اعتداءات على القوات المسلحة حيث تم الاعتداء على أفراد تأمين مبنى التليفزيون".

.25
السلمي: الجيش لا يحاول السطو على السلطة..
وسأدعو للتحاور حول "الوثيقة" بعد العيد[26].

قال الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء، إنه سيوجه الدعوة لجميع القوى والفصائل السياسية والحزبية لاجتماع للتحاور حول وثيقة المبادئ الأساسية للدستور عقب عيد الأضحى مباشرة، وإنه ستتم دعوة الرافضين قبل المؤيدين للوثيقة.

وأضاف في تصريحات خاصة لـ "المصري اليوم" أنه لا يصنف الرافضين بالإسلاميين وغير الإسلاميين أو إخوان وغير إخوان، لأن الجميع في مركب واحد، وعلينا أن نتفق من أجل الوصول للمسار الديمقراطي الصحيح، وأي خلاف يمكن حله بالتفاهم بالرأي والرأي الآخر، وطالب كل من يعترض على الوثيقة بالمشاركة في الاجتماع للدفاع عن موقفه، فإذا اقتنع الآخرون بموقفه يكون قد حقق هدفه وإذا لم يقتنعوا يكون كسب شرف المحاولة، وعليه أن يلتزم بقرار الأغلبية.

وأوضح "السلمي" أن موعد طرح الوثيقة مناسب جداً لأنه يسبق إجراء الانتخابات البرلمانية، لأنه يجب التوافق على معايير اختيار الجمعية التأسيسية التي ستضم 100 عضو، سواء من حيث اختيارهم، أو كيفية تمثيلهم، وكل هذا يحتاج إلى توافق عام قبل الانتخابات، ومن هنا جاءت الرغبة في إتمام الوثيقة، حتى تكون ضمانة لكل الشعب المصري ليطمئن قلب كل المصريين في الداخل والخارج وجميع الأطياف السياسية أن الدستور سيحدد الحقوق والواجبات العامة، التي يجب احترامها عند وضع الدستور، بغض النظر عن الفصيل أو القوى السياسية التي ستكون لها الأغلبية في البرلمان.

وأضاف: إن الدستور هو الدائم الذي لا يتغير بتغير الأحزاب أو القوى التي تفوز أو تخسر الانتخابات البرلمانية.

وفيما يتعلق بالمادة التاسعة ووصف البعض لها بأنها تخدم الجيش، وأن الوثيقة تأتي في صالح القوات المسلحة، قال نائب رئيس الوزراء. "نحن لا نتحدث عن جيش إسرائيل" وحماية الجيش جزء من أمن مصر القومي، لأن القوات المسلحة هي الضمانة الوحيدة التي حافظت على ثورة 25 يناير بعد قيامها، فقد كانت لها وقفة مشرفة مع الثورة، وقادت خطة للتحول الديمقراطي.

---

[26] السلمي: الجيش لا يحاول السطو على السلطة.. وسأدعو للتحاور حول «الوثيقة» بعد العيد | المصري اليوم(almasryalyoum.com)

وأشار إلى أن الجيش لا تحاول الحصول على ميزات أو السطو على السلطة، لأن جميع جيوش العالم تجب أن تحافظ على سرية معلوماتها وتسليحها وغيرهما من هذه الأمور التي تجب ألا تكون مشاعاً لوسائل الإعلام أو حتى الإعلان عنها، حتى لا تكون متاحة لأجهزة الاستخبارات الخارجية، فالشعب تجب أن يكون مطمئناً على جيشه، لأنه ضمانة أمنه القومي، وكان الشعار في ميدان التحرير «الجيش والشعب إيد واحدة» فلماذا يتناسى البعض هذه الحقيقة.

ولفت " السلمي" إلى أنه تم تعديل المادة المتعلقة بالجيش بحذف عبارة " دون غيره" الواردة في اختصاص المجلس العسكري للنظر في الشؤون الخاصة بالقوات المسلحة، وأن مجلس الشعب هو الجهة التي سيتم عرض ما تخص القوات المسلحة عليه.

وأكد نائب رئيس الوزراء، أن وثيقة المبادئ الدستورية نبعت من حزب" الوفد" وشارك فيها حزب "الحرية والعدالة"، وتم اعتمادها في اجتماعات " التحالف الديمقراطي"، الذي كان يضم وقتها عدداً كبيراً من الأحزاب، مشيراً إلى أن أي اعتراض من حزب " الحرية والعدالة " تجب معرفة أسبابه، لأنهم شاركوا في صياغة الوثيقة.

ونفي " السلمي" قوله إنه من الضروري أن تصدر الوثيقة في إعلان دستوري، مؤكداً أنه بعد التوافق على الوثيقة سيبحث وضعها من حيث الإلزام، بناء على ما يتوافق عليه المجتمعون سواء كان إعلاناً دستورياً أو التزاماً شرفياً.

.26

السلمي يعدل وثيقته لجعلها "استرشادية" . . .

و"القوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية"[27]

أعلن الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التحول الديمقراطي، السبت، وثيقته للمبادئ الدستورية للدولة المصرية الحديثة، بعد تعديل البنود التي كانت محل خلاف بين القوى السياسية، والتي خرجت في مليونية "18 نوفمبر"، للمطالبة بتعديلها.

وأكد الدكتور علي السلمي، أثناء أولى جلسات انعقاد المجلس الأعلى للصحافة الجديد، أن الوثيقة كغيرها من الوثائق السابقة مثل وثيقة الأزهر "استرشادية"، وغير ملزمة للهيئة التي ستصوغ الدستور الجديد لمصر، كما أكد أن "القوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية".

وأكدت "الوثيقة" في شكلها الجديد، أن "الشعب هو مصدر السلطات"، وأن الإعلان الدستوري المستفتى عليه في مارس الماضي فيه ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية. وقال "السلمي"، إنه تم الاتفاق على النص في المادة الأولى للوثيقة، أن تكون جمهورية مصر العربية "دولة ديمقراطية" تقوم على "المواطنة وسيادة القانون"، وحذف كلمة "مدنية" بناء على طلب أحزاب " التحالف الديمقراطي"، وغيره من القوى السياسية، واستخدام كلمة دولة " ديمقراطية"، التي وردت في وثيقة الأزهر الشريف. وأضاف " السلمي" الوثيقة في صورتها الجديدة مطروحة للنقاش مع كل القوى السياسية للوصول إلى توافق بشأنها .

وفيما يلي نص

"إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة"

كما أعلنه "السلمي"

اعتزازاً ببسالة الشعب المصري عبر تاريخه العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية والإخاء الإنساني وسلام البشرية، واستلهاماً لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها الديمقراطية الحديثة،

---

[27] السلمي يعدل وثيقته لجعلها "استرشادية".. و"القوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية" | المصري اليوم(almasryalyoum.com)

وإدراكاً بأن المقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة تمثل قواعد مستقرة في ضمير المجتمع وفي الدساتير المصرية المتعاقبة،

وضماناً لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة، واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة.

وإدراكا بأن الشعب هو مصدر السلطات، ولا ينبغي المصادرة على إرادته بأي حال من الأحوال، وأن الإعلان الدستوري في مارس الماضي فيه ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية، وأن هذه الوثيقة ووثيقة الأزهر وغيرها من الوثائق تعد مبادئ استرشادية لمشروع الدستور الذي سيوضع على هديها ويعرض على الشعب في نهاية المطاف ليقول كلمته في الاستفتاء عليه، وتشكل هذا المعنى التزاما أدبيا من الموقعين عليها.

فإننا نؤكد المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة لدستور الدولة المصرية الحديثة وذلك على النحو التالي:

أولا: المبادئ الأساسية:

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، واحترام التعددية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز . والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية.
3. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقاً لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
4. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة ونظام تعدد الأحزاب شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني، أو جغرافي، أو عرقي، أو طائفي، أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة، وتختص الجمعيات العامة للهيئات القضائية بنظر كل ما يتعلق بشؤونها ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها قبل إصدارها.

6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة، التي تهدف إلى تحقيق الرفاء الاجتماعي وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك، كفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين، وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة بمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي.

7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.

8. نهر جزء من القارة الأفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، وتعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية وتسهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.

9. الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها، ولا تجوز لأي هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، والقانون هو الذي يبين شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة، كما أن الدفاع عن الوطن وأراضيه واجب مقدس والتجنيد إجباري. وينظم القانون النعبئة العامة، كما ينظم القانون القضاء العسكري وتحدد اختصاصاته، وللقوات المسلحة مكانتها الخاصة وشؤونها التفصيلية المتصلة بالأمن القومي والتي تجب أن تراعى عند مناقشة أمورها الفنية وميزانيتها، والقوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية.

10. ويكون لها مجلس أعلى تختص دون غيره بالنظر في كل شؤونها، ويؤخذ رأيه في التشريعات الخاصة بها قبل إصدارها، كما أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة.

11. تنشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطني، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، وتختص بالنظر في الشؤون الخاصة بالأمن القومي ووسائل تأمين البلاد وسلامتها ومناقشة ميزانية القوات المسلحة وتحدد القانون تشكيل مجلس الدفاع الوطني واختصاصاته الأخرى. ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس الشعب.

12. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، وتحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك.
13. تكفل الدولة حرية العقيدة وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمي دور العبادة.
14. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها إلا بحكم قضائي مسبب.
15. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري.
16. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.
17. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب لمدة محددة.
18. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي، إلا في الجرائم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري.
19. الملكية الخاصة مصونة، لا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.
20. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز، وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية، ولكل مواطن حق في تولي الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها .

21. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.
22. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا، وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.
23. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو المبادئ والحقوق الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
24. المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة الواردة في هذه الوثيقة تعد توافقاً وطنيا وميثاق شرف يسترشد به عند وضع الدستور الجديد.

https://youtu.be/wKNa6xHPL-I

الفصل الثاني

رحلتي مع السيـــــــــاسة

لو لم أكن مصريا . . .لوددت أن أكون مصريا !

تمهيد

التحقت بكلية التجارة جامعة الإسكندرية سنة 1952، وهي السنة التي قام فيها " الضباط الأحرار" بالحركة المباركة التي أعلنها محمد أنور السادات صباح الثالث والعشرين من يوليو، ثم بعد مرور سنة أشهر على تلك "الحركة" تحولت إلى "ثورة يوليو" !

وخلال سنوات الدراسة الجامعية قام ضباط يوليو بتكوين "تنظيم سياسي" أطلقوا عليه "هيئة التحرير" وذلك بديلاً عن الأحزاب السياسية التي تم إلغاؤها ماعدا "تنظيم جماعة الإخوان المسلمين" الذي كان متعاوناً مع ضباط يوليو الذين قيل إن بعضهم كان عضواً بالجماعة.

ثم تحولت "هيئة التحرير" إلى "الاتحاد القومي" ثم إلى "الاتحاد الاشتراكي"، وفي كل تلك التنظيمات كانت هناك وحدات غير ظاهرة أو فلنقل "سرية" بين الطلاب وغيرهم من الفئات، ولكن كل تلك التنظيمات كانت فاشلة وغير فاعلة ولم تتمكن من سد الفراغ الذي أحدثه إلغاء الأحزاب السياسية !

وطوال تلك السنوات، وقبل الدخول في "رحلتي مع السياسة" لم أكن معنياً بالانخراط في العمل السياسي سواء مستقلا أو بالعضوية في أحد الأحزاب !

ولا أخفي تحمسي لبعض أحزاب الأقلية مثل حزب "السعديين" الذي تأسس بعد خروج أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا من حزب "الوفد". أو حركة أو حزب "مصر الفتاة" الذي أسسه "أحمد حسين" وكان له ملامح اشتراكية.

ومنذ عودتي من البعثة الدراسية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967 فقد انشغلت بالشأن العام في مصر وخاصة موضوعات الإدارة وتطوير الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام.

وكان الاهتمام بتلك الموضوعات الإدارية له تداعيات مهمة اتضحت عندما اتصل بي السيد/ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت لأكون مستشاراً له أساساً في مجال تخصصي العلمي "الإدارة" ولكن كانت "الإدارة" و"السياسة" على اتصال وثيق.

أيام العمل الوزاري

الرئيس السادات يصافح الدكتورعلى السلمى وزير الدولة للرقابة والمتابعة بعد أدائه اليمين أمامه أمس وحضر أداء اليمين الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء والسيد حسن كامل رئيس ديوان رئيس الجمهورية .

.. والدكتور مصطفى الحفناوى وزير الاسكان

.. والدكتور جمال الماظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى

حلف اليمين أمام الرئيس السادات في حكومة دكتور مصطفى خليل

1. أيام وزارة السيد/ ممدوح سالم - أكتوبر 1977- فبراير 1979

التعريف بالسيد/ممدوح سالم

ممدوح سالم من مواليد الإسكندرية عام 1918 وتوفي في لندن يوم 25 فبراير 1988 . تخرج من كلية الشرطة وتدرج في العمل حتى رتبة اللواء، فمديراً لأمن الإسكندرية.

اختاره الرئيس جمال عبد الناصر، ليكون مسؤولاً عن أمنه الشخصي، (1960 . 1967) . ثم عُين محافظاً لأسيوط عام 1967، ومحافظاً للغربية عام 1970، ثم محافظاً للإسكندرية 1970، وزيراً للداخلية عام 1971، ونائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية عام 1972 .

اختاره السادات رئيساً للوزراء عام 1975، وفي عهده جرت انتخابات برلمانية، شُهد بنزاهتها، وفي عام 1978 اختير مساعداً لرئيس الجمهورية.

رحلتي مع الوزارة في تشكيلها الأول أكتوبر 1977 – [الوزارة الرابعة للسيد/ممدوح سالم]

كانت حالة مصر واقتصادها صعبة في الفترة التي عينت فيها وزيراً، خاصة بعد أحداث 18 و19 يناير 1977 .

في صبيحة يوم الرابع والعشرين من أكتوبر 1977 جاءني اتصال هاتفي من القاهرة وأنا في مكتبي بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت. وكان المتحدث اللواء محمد نبوي إسماعيل مدير مكتب السيد/ ممدوح سالم يخبرني بأنني قد عينت وزيراً في الحكومة الجديدة التي شكلها سيادته طالباً مني الحضور فوراً إلى القاهرة للمشاركة في مراسم أداء اليمين الدستورية أمام الرئيس محمد أنور السادات.

وتركت الأسرة في الكويت ووصلت إلى القاهرة في اليوم التالي مباشرة لأجد أن الحكومة قد أدت اليمين الدستورية فعلاً في ذات الصباح، وكان على أن انتظر فرصة مناسبة يتحدد فيها موعد أؤدي فيه اليمين، وتم ذلك بعد عدة أيام قليلة حيث كان الرئيس السادات مغادراً القاهرة في زيارته الشهيرة إلى النمسا والتي التقى فيها المستشار النمساوي برونو كرايسكي والذي يقال إنه أوحى خلالها إلى الرئيس بفكرة المبادرة والذهاب إلى

القدس والتي تمت بعد ذلك بحوالي شهر في يوم من أيام نوفمبر 1977 . وكان أن أديت اليمين الدستورية في قاعة الرئيس بمطار القاهرة يوم 29 أكتوبر .

وحتى وصولي من الكويت إلى القاهرة لأنضم إلى تشكيلة الوزارة الجديدة لم أكن أعلم ما هي الوزارة التي تولينها ، وعلمت ذلك عند وصولي إلى مطار القاهرة حيث أخبرني بعض من استقبلني أنني عينت وزيراً للدولة !

وكان على أن أنتظر حتى المساء حين التقيت السيد/ ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء لأستقس منه عن المقصود بحكاية وزير الدولة، ولأعلم منه أنه قد اختار ثلاثة وزراء دولة أنا واحد منهم والآخرين هما المرحومين أ .د . نعيم أبو طالب وأ .د . بطرس غالي لكي نشكل ثلاثتا "مجموعة فكرية Think Tank" تساند رئيس مجلس الوزراء وتقدم له الخبرة المتخصصة في مجالات محددة .

وقد أشار د . بطرس غالي إلى هذا الموقف في كتابه "طريق مصر إلى القدس"[28] على النحو التالي "وعرفت من الصحف أن الوزارة الجديدة ستضم ما يقرب من ثلاثين وزيراً لكل منهم وزارة محددة، وثلاثة وزراء دولة بلا حقيبة، وهم أنا واثنان آخران. في يوم الأربعاء 26 أكتوبر 1977 توجهت إلى قصر عابدين لأداء اليمين. كان قصر عابدين هو المقر الملكي للملك فؤاد والملك فاروق. وكانت قاعاته الواسعة تلمع بالديكورات المذهبة. ووجدتني أصافح عدداً كبيراً من الأشخاص الذين لا أعرفهم واحتميت بزميلي الجديدين، الدكتور نعيم أبو طالب الأستاذ بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية، والدكتور علي السلمي الأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة القاهرة . قال الدكتور السلمي إنه سيكون مسئولاً عن إعادة هيكلة الإدارة المصرية، وقال الدكتور نعيم إنه مسؤول عن معالجة الجانب الفني لشتى المشاكل .

كان هناك شيء واحد واضح: إن اختصاصاتنا كوزراء بلا حقيبة غير واضحة"[29] .

---

[28] بطرس بطرس غالي، طريق مصر إلى القدس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1997، ص 16-17.

[29] إشارة د. بطرس غالي تحتاج إلى تصويب حيث لم أكن حاضراً أداء اليمين في قصر عابدين لوصولي متأخراً من الكويت، ولكن مضمون إشارة د. بطرس صحيحة وقد دار حولها حوار طويل بيننا نحن وزراء الدولة الثلاثة والتقينا السيد/ ممدوح سالم وعرضنا عليه تصوراتنا وكان أن وافق عليها وأصدر قراره بتحديد اختصاصاتنا على النحو الذي اقترحه كل منا.

وكان أن طلب منا السيد/ممدوح سالم أن نحدد المجالات التي نهتم بها وأصدر قراراً بتحديد اختصاصاتنا على النحو التالي[30]:

1. يتولى الدكتور بطرس غالي متابعة تعميق مفهوم الاشتراكية الديمقراطية، والاتصال بالأحزاب والمنظمات السياسية الأجنبية، والتكامل المصري السوداني، والاتصال مع المنظمات الدولية غير الحكومية والجمعيات العلمية الدولية.
2. يتولى الدكتور نعيم أبو طالب مهام التعرف على الخطوط الرئيسية للخطة الخماسية للدولة، وأسلوب متابعة ومراقبة تنفيذها وما يتطلبه ذلك من رسم سياسات عامة تساعد أجهزة التنفيذ على تحقيق أهداف الخطة على الوجه الأكمل، وكذلك اقتراح أسلوب لقيام الوزارات والمحافظات والأجهزة المحلية بالمشاركة الفعلية وبنصيب أكبر في اتخاذ القرارات. كما يعهد إلى سيادته إجراءات البحث والتحليل وإيجاد الحلول المناسبة لبعض المشاكل العامة ذات التأثير الفعال في الحياة اليومية للمواطنين مما يؤدي إلى راحتهم ويساعد على زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار لرؤوس الأموال.
3. يعهد إلى الدكتور علي السلمي بحث القضايا العامة للتطوير الإداري في القطاعين الحكومي والعام وتحديد المشكلات الأساسية التي تحد من كفاءة الإدارة، واقتراح السياسات الرئيسية للتنمية الإدارية وكذلك تخطيط الثورة الإدارية والإعداد لتنفيذها بواسطة الأجهزة والوزارات المعنية، متابعة تقدم التنفيذ، وتقييم الإنجازات المحققة وإعداد الدراسات والاستشارات الخاصة بالتنمية الإدارية.

وكانت الوزارة إلى جانب رئيسها السيد/ ممدوح سالم، الذي اعتبره ومنحق أفضل من شغل هذا المنصب في تاريخ مصر الحديث، تضم خمسة نواب لرئيس المجلس هم دكتور عبد المنعم القيسوني للشئون المالية والاقتصادية ووزيراً للتخطيط، ودكتور محمد حافظ غانم للشئون الاجتماعية ووزيراً لشئون مجلس الوزراء وشئون السودان، وإسماعيل فهمي ووزيراً للخارجية، والمشير محمد عبد الغني الجمسي ووزيرا للحربية والإنتاج الحربي، والمهندس/ أحمد سلطان للإنتاج ووزيراً للكهرباء والطاقة.

وكان من دواعي سروري وفخري أن أكون وزيراً في وزارة ضمت دكتور إبراهيم بدران ودكتور مصطفى كمال حلمي والمهندس أحمد هلال والدكتور نعيم أبو طالب والمهندس حسب الله الكفراوي ودكتور بطرس غالي

---

[30] تصريحا أدلى به الدكتور محمد حافظ غانم نائب رئيس الوزراء ووزير شئون مجلس الوزراء ونشر في الأهرام يوم 4 نوفمبر 1977.

والسيد/ عبد المنعم الصاوي والمجاهد الوطني المهندس إبراهيم شكري والمهندس الوطني عبد العظيم أبو العطا وغيرهم من أفضل من أنجبتهم مصر علماً وخبرة وخلقاً وعشقاً للوطن، ناهيك عن العمل زميلاً للشيخ محمد متولي الشعراوي وما أدراك من هو الشيخ الشعراوي!

تشكيل الوزارة الأولى 1977-1979

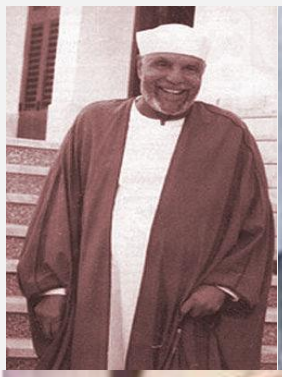

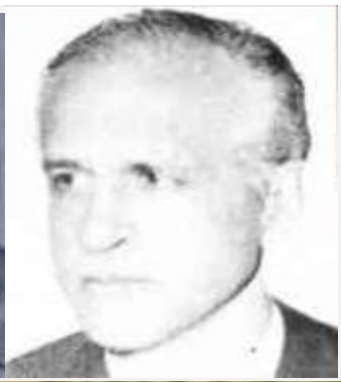

صور بعض أعضاء الوزارة الأولى التي شرفت بعضويتها في 26 أكتوبر 1977

بدأت عملي ضمن وزارة ضمت نخبة من أعلام مصر قل إن تتكرر في تشكيلة وزارية أخرى، وفيما يلي التشكيل الكامل لتلك الوزارة والتعديلات التي تمت عليها :

الوزارة	الوزير
رئيس الـــــــــــــــــــوزراء	ممدوح ســـــــــالم
نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيراً للتخطيط	عبد المنعم القيســـوني
نائب رئيس الوزراء للشئية الاجتماعية ووزيراً لشئون مجلس الوزراء وشئون السودان	محمد حافظ غانـــــم
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيـــــــــــــــــة	إسماعيل فهمـــــــــي
نائب رئيس الوزراء ووزيراً للحربية والإنتاج الحربـــــــــي	محمد عبد الغني الجمسي
نائب رئيس الوزراء للإنتاج ووزيراً للكهرباء والطاقـــــــة	أحمد سلطـــــــان
شئون مجلس الشعبـــــــــــــــــــــب	أحمد فؤاد محيي الديـن
الصناعة والبترول والتعدين ـــــــــــــــــــــي	أحمد عز الدين هـــلال
التعليـــــــم والدولة للبحث العلمـــــــــــــي	مصطفى كمال حلمـي
الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية والشـباب	محمد حامد محمـــود
التجـــــــارة والتموين ـــــــــــــــــن	زكريا توفيق عبد الفتاح
الـــــري واستصـــــــــلاح الأراضـــــي	عبد العظيم عبد الله أبو العطا
الدولـــــــــة للرقابـــــــة والمتابعـــــــة	عيسى عبد الحميد شاهين
الدولـــــــــة للشئـــــون الخارجيـــــــة	محمود ريـــــــــاض
العـــــــــــــــــــــــــدل	احمد سميح طلعـــــــت
الاقتصاد والتعاون الاقتصـــــــــــــــادي	حامد عبد اللطيف السايح

الوزارة	الوزير
الصحة	إبراهيم جميل بدران
المالية	محمود صلاح الدين حامد
الأوقاف والدولة لشئون الأزهر	محمد متولي الشعراوي
الإعلام والثقافة	عبد المنعم الصاوي
الزراعة والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	إبراهيم شكري
السياحة والطيران المدني	محب رمزي إستينو
الشئون والتأمينات الاجتماعية	آمال عثمان
الداخلية	محمد نبوي إسماعيل
الإسكان والتعمير	حسب الله الكفراوي
الدولة	بطرس غالي
الدولة	نعيم مصطفى أبو طالب
النقل والمواصلات والنقل البحري	عبد الستار مجاهد عرفة
الدولة	علي السلمي
القوى العاملة والتدريب المهني	سعد محمد أحمد

تعديلات

- في 17 نوفمبر 1977:
  - قبلت استقالة إسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
  - قبلت استقالة محمود رياض وزير الدولة للشئون الخارجية.
  - عين بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية.

- في 25 ديسمبر 1977: عين محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية.

المشاركة في الوزارة الخامسة للسيد/ ممدوح سالم [9 مايو 1978]

الوزارة	الوزير
رئيس الـــــــــــــــــــــوزراء	ممدوح ســــــــــــــالم
نائب رئيس الوزراء ووزيراً للحربية والإنتاج الحربـي	محمد عبد الغني الجمســـي
نائب رئيس الوزراء للإنتاج ووزيراً للكهرباء والطاقة	أحمد سلطـــــــــــان
شئون مجلس الشعـــــــــــــــــب	أحمد فؤاد محيي الدين
الصناعة والبترول والتعديـــــــــــــن	أحمد عز الدين هلال
التعليم والدولة للبحث العلمـــــــــــــي	مصطفى كمال حلمي
الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب	محمد حامد محمـــود
النجـــــــــــــــــــــارة	زكريا توفيق عبد الفتاح
الري والدولة لشئون الســـــــــــــودان	عبد العظيم عبد الله أبو العطا
الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابـــة	عيسى عبد الحميد شاهين
الاقتصاد والتعاون الاقتصـــــــــــــادي	حامد عبد اللطيف السايح
الصحـــــــــــــــــــــة	إبراهـــيم جميل بدران
الماليـــــــــــــــــــــة	محمود صلاح الدين حامد
الأوقاف والدولة لشئون الأزهـــــــــــس	محمد متولي الشـــعراوي
الثقافـــــــة والإعـــــــــــلام	عبد المنعم الصـــــاوي
استصلاح الأراضـــــــــــــــي	إبراهيم شكـــــري

الوزارة	الوزير
السياحة والطيران المدني	محب رمزي إسنينو
الشئون الاجتماعية والتأمينات	آمال عثمان
التخطيط	عبد الرزاق عبد المجيد
الخارجية	محمد إبراهيم كامل
الداخلية	محمد نبوي إسماعيل
التعمير والمجتمعات الجديدة	حسب الله الكفراوي
الدولة للشئون الخارجية	بطرس غالي
النقل والمواصلات والنقل البحري	نعيم مصطفى أبو طالب
الدولة للإنتاج الحربي	عبد الستار مجاهد عرفة
الدولة للشئية الإدارية	علي السلمي
القوى العاملة والتدريب المهني	سعد محمد أحمد
الإسكان	أحمد طلعت توفيق
العدل	أحمد ممدوح عطية
الزراعة	محمود محمد داوود
التموين	ناصف عبد المقصود طاحون

تعديلات

- في سبتمبر 1978 قدم محمد إبراهيم كامل استقالته من منصبه.

قضايا محورية على طريق التنمية [الثورة] الإدارية

شاع في تلك الفترة التي توليت فيها مهام وزير التنمية الإدارية تعبير "الثورة الإدارية" والذي أطلقه الرئيس السادات رحمة الله عليه تعبيراً عن رغبته في إحداث تغيير شامل في هياكل وأساليب الإدارة من أجل التيسير على المواطنين ورفع كفاءة الأداء. وقد تركزت اهتماماتي أثناء تحملي تلك المسئولية في عدد من القضايا المحورية سأعرض لكل منها بإيجاز فيما يلي:

أولا: تطوير الأداء ورفع كفاءة الإدارة في شركات القطاع العام

كان برنامج تطوير أداء ورفع كفاءة القطاع العام الذي حاولت تنفيذه ينطلق من مجموعة ركائز فكرية تمثلت فيما يلي:

1. يمثل القطاع العام قلب الاقتصاد الوطني في مصر حيث تتركز فيه استثمارات زادت عن المئة مليار جنيه[31]، فضلاً عن تراكم مخزون هائل من الخبرات الفنية والإدارية أنفق عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.
2. رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق وبدأ محاولات لطرح جانب من رؤوس أموال بعض شركات القطاع العام للملكية الخاصة[32]، إلا أن استمرار القطاع العام متحملاً الجانب الرئيسي في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه.
3. أن الإبقاء على القطاع العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا يتوفر مثلها لشركات القطاع الخاص. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

---

[31] يشير هذا الرقم إلى الحالة في 1977.

[32] درجت الحكومة في سنوات السبعينيات على إدراج مبلغ يقترب من 50 مليون جنيه في الموازنة العامة للدولة كحصيلة متوقعة لبيع بعض شركات القطاع العام خاصة من شركات قطاع الصناعات الغذائية.

4. أن شركات القطاع العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب أن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة. وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.
5. أن الإشراف على شركات القطاع العام من جانب الجهات الحكومية المختلفة سواء الوزارات المعنية أو أي تنظيمات فوقية مثل المؤسسات العامة أو الشركات القابضة وغيرها ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهات الإشراف تتولى صلاحيات الجمعية العامة الممثلة لحقوق الملكية فقط من دون أن تتدخل في إدارة الشركات التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.

فلسفة التطوير المقترح للقطاع العام

1. كانت فلسفتنا عن تطوير القطاع العام تتسع لقبول دوراً متزايداً للقطاع الخاص باعتباره شريكاً في مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس بديلاً أو وريثاً للقطاع العام.
2. كذلك لم تكن تلك الفلسفة تؤمن بأسلوب القوالب الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي يجب على جميع شركات القطاع العام الالتزام بها بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها. بل كانت فلسفة تنادي بضرورة تحرير شركات القطاع العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة. كانت فلسفتنا في تطوير القطاع العام تبشر بضرورة فصل الملكية عن الإدارة.
3. من جانب آخر، كان برنامج تطوير أداء ورفع كفاءة القطاع العام يهدف إلى منح شركات القطاع العام كل المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية التي تتمتع بها شركات القطاع الخاص والشركات المشتركة وشركات قطاع الاستثمار، في نفس الوقت وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها من الدولة باعتبارها المالك المسؤول عنها. كان الهدف هو إقامة نوع من التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص [والمشترك وقطاع الاستثمار] حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.

ثانيا: إعادة هيكلة وتطوير أداء الجهاز الإداري للدولة

كانت القضية الثانية في ترتيب الأولويات هي وضع تصور شامل لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة بهدف رفع كفاءته وتحويله إلى آلية مساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأركز في هذا المجال على مجموعة من التوجهات التي كنت - ولا أزال - أراها مهمة وفعالة ومطلوبة لإحداث التطوير المستهدف في جهاز الدولة الإداري[33].

التوجهات الرئيسية لبرنامج إعادة هيكلة وتطوير أداء الجهاز الإداري للدولة

1. إحداث تغيير جذري شامل في مجمل الجهاز الإداري للدولة وفي إطار إستراتيجية جديدة تعكس الدور الجديد للدولة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي أخذت نفسها بها وبدأت في تفعيلها في مجالات الاقتصاد والإنتاج، وينطلب الأمر أن تصل آثارها إلى منطق العمل الحكومي أيضاً وبذات الدرجة وعلى نفس المساق إن لم يكن أسبق منه.
2. ينطلق التطوير الشامل لجهاز الدولة الإداري من مراجعة صريحة للأهداف والغايات التي تأمل الدولة تحقيقها في مجالات العمل الوطني المختلفة، واستيضاح الدور الذي يمكن لجهازها الإداري القيام به والأنشطة الأكثر تناسباً مع طبيعة الكيان الرسمي، بالمقارنة لما يمكن أن يسند إلى القطاعات الأخرى [القطاع الخاص، القطاع التعاوني، القطاع الأهلي، فضلاً عن القطاع العام بعد تطويره وتحريره] في المجتمع من مسئوليات وأنشطة اعتاد الجهاز الحكومي القيام بها في ظل المجتمع الشمولي ومراحل التخطيط المركزية والتوجيه الإداري لكافة الفعاليات والأنشطة في البلاد.[34]

---

[33] استكمالاً لهذا الاهتمام بقضية التطوير الإداري في الدولة واستجابة لنداء الرئيس محمد حسني مبارك في حديثه أمام مجلسي الشعب والشورى في 15 نوفمبر 1997 أعددت في إطار نشاطات الجمعية العربية للإدارة مشروعاً متكاملاً للإصلاح الإداري تم نشره في كتابي – خواطر في الإدارة المعاصرة – والمنشور في سنة 2001 في القاهرة بواسطة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ص225-235.

[34] أزعم أن هذا التفكير الذي طرح في العام 1977 كان سابقاً على مفهوم " الحوكمة" Governanceالذي ذاع وانتشر في السنوات الأخيرة ليشير إلى ضرورة مشاركة كافة أصحاب المصلحة Stakeholdersفي إدارة شئون المجتمع وليس الحكومة بمعناها التقليدي فقط.

3. أن يسمح التغيير الجذري في جهاز الدولة الإداري المركزي [الوزارات وملحقاتها من مصالح وهيئات ومجالس وغيرها من التكوينات] بنسبة واسعة من حرية الحركة المسئولة ونقل الاختصاصات والصلاحيات إلى ووحدات الحكم المحلي والأجهزة المحلية المختلفة فيما يتصل بإدارة شئون المجتمعات المحلية. وقد كان هذا التوجه يعكس إيماناً عميقاً لدينا بأهمية تفعيل نظام للحكم المحلي يتوفر فيه للوحدات المحلية صلاحيات التمويل المحلي، التشريع المحلي فضلاً عن اللامركزية التامة في إدارة الخدمات ومشروعات التنمية المحلية.
4. أن يكون التغيير الجذري شاملاً لهيكل وفعاليات وقواعد ونظم العمل في جهاز الدولة الإداري وما تختص له من موارد وإمكانيات بشرية ومالية وتقنية ومادية، وأن يتناسب حجم ومدى التغيير المطلوب مع النتائج والأهداف المطلوب من ذلك الجهاز تحقيقها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
5. أن يكون التغيير الجذري شاملاً لهيكل وفعاليات وقواعد ونظم العمل في جهاز الدولة الإداري وما تختص له من موارد وإمكانيات بشرية ومالية وتقنية ومادية، وأن يتناسب حجم ومدى التغيير المطلوب مع النتائج والأهداف المطلوب من ذلك الجهاز تحقيقها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
6. أهمية تركيز دور الوزارات وأجهزة الدولة المركزية في مهام التوجيه الإستراتيجي والتخطيط العام ورسم السياسات والقواعد العامة وتحديد أسس ومعايير وآليات المتابعة والتقويم من المنظور الوطني الشامل لأنشطة وخطط وبرامج ومشروعات التنمية في مختلف المجالات، وما يتطلبه ذلك من توفر الخبرات العلمية والكفاءات الإدارية والتقنية، ومصادر المعلومات، وأجهزة البحث، والتحليل.
7. نقل مهام التخطيط التفصيلي والبرمجة التنفيذية ومباشرة تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات، والإشراف على العمليات الجارية في مختلف المجالات إلى الهيئات والأجهزة والمراكز المتخصصة على المستوى الوطني، وهيئات وأجهزة الوحدات المحلية كل فيما تختصها . وفي ذات الوقت توسيع مجال المشاركة في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لطوائف وهيئات المجتمع المدني[35] بالتوازي مع قدراتها وإمكانياتها البشرية والمادية.

[35] لم يكن تعبير " المجتمع المدني" شائعاً أو متداولاً في تلك الفترة من أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ولكن المقصود به كان متفقاً عليه وهو أن يشارك القطاع الخاص والقطاعين الأهلي والتعاوني في تحمل مسئوليات التنمية مع الدولة.

المشاركة في وزارة الدكتور مصطفى خليل [5 أكتوبر 1978]

الوزارة	الوزير
رئيس الـــــــــــــــــــوزراء	مصطفى خليـــــــــل
نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب	فكري مكرم عبيد
الدفاع والإنتاج الحـــــــــــــربي	كمـــــــال حسن علي
البتـــــــــــــــــــرول	أحمد عز الدين هـــلال
الاقتصاد والتجارة الخارجي والتعاون الاقتصادي	حامد عبد اللطيف السايح
الداخلـــــــــــــــــــية	محمد نبوي إسماعيـــــل
السياحة والطيران المدنـــــــــــي	محمود أمين عبد الحافـــظ
الشئون والتأمينات الاجتماعيـــــــة	آمال عثمـــــــــان
التخطيـــــــــــــــــــط	عبد الرزاق عبد المجيـــد
التعمير والمجتمعات الجـــــــديدة	حسب الله الكـــفراوي
الدولة للشئون الخارجيـــــــــة	بطرس غالـــــــــي
الدولة للمتابعة والرقابـــــــة	علي السلـــــــــمي
القوى العاملة والتدريب المهـــــني	سعد محمد أحمـــــد
الزراعـــــــــــــــــــة	محمود محمـــــد داوود
التموين والتجارة الداخليـــــــة	ناصف عبد المقصود طاحون
التعليم والبحث العلمي والثقافـــة	حسن محمد إسماعيـــــل
العـــــــــــــــــــدل	أحمد علي موســـــــى

الوزارة	الوزير
شئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي	سليمان متولي سليمان
استصلاح الأراضي	توفيق حامد كرارة
الري والدولة لشئون السودان	محمد عبد الهادي سماحة
الدولة لشئون مجلس الشعب	عبد الآخر عمر عبد الآخر
النقل والمواصلات والنقل البحري	علي فهمي الداغستاني
الإسكان	مصطفى متولي الحفناوي
الصناعة والثروة المعدنية	إبراهيم عبد الرحمن عطا الله
الكهرباء	مصطفى كمال صبري
دولة للتعاون الاقتصادي	علي جمال الناظر
الأوقاف والدولة لشئون الأزهر	محمد عبد الرحمن بيصار
الدولة للإسكان	حسن محمد السيد علي
الدولة للإنتاج الحربي	كمال توفيق نصار
الصحة	ممدوح كمال جبر
المالية	علي لطفي
الدولة	محمد أحمد العقيلي

تعديلات

- في 5 أكتوبر 1978 صدر قرار بتولي سليمان متولي سليمان مسئولية وزارة الإعلام.
- في 16 أكتوبر 1978 صدر قرار بأن يكون سليمان متولي سليمان (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي) هو الوزير المختص بشئون الشباب والرياضة.

- في 6 نوفمبر 1978 صدر قرار بأن يكون علي السلمي (وزير الدولة للمتابعة والرقابة) هو الوزير المختص بالشئية الإدارية.
- في 10 ديسمبر 1978 صدر قرار بأن يكون سليمان متولي سليمان (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي) هو الوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية.
- في 29 يناير 1979:

1. عين محمد عبد الرحمن بيصار شيخاً للأزهر.
2. عين عبد المنعم أحمد النمر وزيراً للأوقاف.
3. أسندت إلى سليمان متولي سليمان (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي) مسئولية وزير الدولة لشئون الأزهر.

- في 17 فبراير 1979:

1. أسندت إلى مصطفى خليل (رئيس الوزراء) مسئولية وزارة الخارجية.
2. عُين عبد الحميد حسن محمد وزير دولة للشباب والرياضة.

- في فبراير 1979:

استقال علي السلمي (وزير الدولة للمتابعة والرقابة) من الوزارة.

أسندت مهام منصب وزير الدولة للمتابعة والرقابة إلى سليمان متولي سليمان (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي).

الدكتور مصطفى خليل

مناقشة لا تنقصها الصراحة - حقيقة دور الوزير في مصر

من الشائع في مصر أن المسؤول الحكومي أيا كان موقعه - خاصة الوزراء منهم - يكون أثناء وجوده في وظيفته مدافعاً وبكل قوة عما يجري ومسانداً للأوضاع القائمة ملتمساً المعاذير والحجج التي تبرر الفشل في تحقيق الأهداف التي يتمناها المواطنون، أو العجز عن تحقيق الوعود التي قدمها المسئولون.

وحين يترك المسؤول الحكومي موقعه - خاصة الوزراء منهم -، تجده ينقلب إلى معارض شرس لكل ما يجري على الساحة، وناقداً بقسوة للقرارات الصادرة من الدولة وطارحاً بقوة أفكاراً جميلة ورائعة وحلولاً مبتكرة للمشكلات التي ينعى على المسئولين القائمين عدم قدرتهم على حلها. والعجيب أنه إذا سئل هذا المسؤول السابق " ولماذا لم تنفذ تلك الأفكار وقت أن كنت في موقع السلطة وتملك الصلاحية؟"يأتي الرد دائماً بأنه لم يكن مطلق السراح وكان مقيداً بقرارات وتوجهات عليا لا يملك الخروج عنها.

وأنا أطرح هذه الإشكالية تمهيداً لمناقشة بضع أسئلة مهمة أوجهها إلى نفسي، وقد سألني إياها كثيرون، وهو هل قدمت شيئاً ذا بال خلال فترة تواجدي في موقع الوزير؟ وهل كنت أستطيع تحقيق إنجازات أفضل؟ وهل يعود القصور في الإنجاز إلى أسباب تتصل بي وأسلوبي ومنهجي وقدراتي، أم أن القصور نشأ بفعل أوضاع ومؤثرات لم أكن أملك السيطرة عليها ؟

وأتصور أن تفسير هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً يكمن في توصيف واقعي وحقيقي لدور الوزير في مصر.

وسوف أتناول هذه القضية من خلال المحاور التالية:

1. يأتي أسلوب اختيار الوزير في مصر في مقدمة الأسباب التي تسهم في الحد من إنجازاته وتقييد حركته في الأداء العام. ذلك أن الاختيار يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينها بناء على تقويم لصفات شخصية والتركيز على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة.
2. يأتي اختيار بعض الوزراء أحياناً بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها. فالمطلوب مجرد أن يعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للسيد /محمد كامل العقيلي وزيراً لوزارة ابتدعت خصيصاً له بمسمى " وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية "وتم إلغاءها بمجرد خروجه من الوزارة .وقد اختير سيادته ليس لخبرات كان يتمتع بها رحمة الله

عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً من الجيش قبل الثورة واشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على السيد /العقيلي.

3. لا يكون لدى أغلب الوزراء برنامج عمل واضح حين اختيارهم للمنصب الوزاري حيث يبدؤون في تكوين اهتماماتهم بالتجربة والخطأ مدفوعين بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجدهم ومن ثم يطلقون النصائح ويعلنون عن برامج وخطط لم تسنح لهم فرص كافية لدراستها وتمحيصها، الأمر الذي يسبب درجة عالية من الإحباط، لهم وللمجتمع، حين يكتشفون عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها.

4. ينطلق الوزراء، وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي، في أعمالهم كأفراد تحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليه.

5. وتبدو خطورة هذه القضية في أن الحكومة - أي حكومة - يتم تشكيلها في الغالب بنفس الطريقة حيث تجري اختيار رئيس الوزراء بنفس الأسلوب، ومن ثم يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة ويجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من إستراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على مضمون توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلاً .ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي الالتزام بها لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح،

6. حين ينخرط الوزير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئولياته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب لعبة جماعية. ومن ثم حين يواجه الوزير بمشكلة في مجاله لا تكاد ترى أي وزير آخر يتصدى لها سواء بالنقد أو المساندة أو النصح.

7. عدم وجود معايير واضحة للحكم على أداء الوزير، ومن ثم نجد وزراء أنهيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا يقومون

بعمل جيد، وفي ذات الوقت يسنس وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن التوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم. وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من اسنس هم أفضل وأعلى كفاءة.

خلاصة القول

أن الوزير أثناء وجوده في منصبه الوزاري يكون في موقف لا يسمح له عادة بالتعبير عن آراء مستقلة في قضايا الوطن، بل نراه محصوراً في دائرة عمله التخصصي. بينما نجد الوزراء في دول أخرى يشاركون بالرأي ويعلنون مواقفهم في مختلف القضايا حتى ولو اختلفت عن آراء غيرهم من الوزراء أو حتى رئيس الوزراء.

والآن هل تراني أجبت عن السؤال لماذا يكون الوزراء أكثر صراحة وجرأة في نقد وتقويم الأوضاع العامة بعد أن يتركوا مناصبهم الوزارية!

أما بالنسبة لي

فقد كانت تجربتي في الوزارة متميزة خلال الفترة التي عملت فيها مع السيد /ممدوح سالم رحمه الله، وكان اختياري بناء على معرفته السابقة لي وعملي مستشاراً له عدة سنوات، ومن ثم كان برنامجي متفق عليه ولو ضمناً. وتمكنت، بفضل الله ثم تفهم ومساندة السيد/ ممدوح سالم، من تحقيق إنجازات لا تصل إلى مستوى ما كنت أتمناه وأفكر فيه، ولكنها كانت بدايات موفقة في خلال فترة قصيرة أمضيتها في الوزارة قبل استقالتي، وأوجزها في العناوين التالية:

1. القضاء على مشكلة الرسوب الوظيفي وما ترتب عليها من مشكلات تنظيمية واختلال في أوضاع معظم وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام. وتم ذلك بإصدار القانون رقم 47 لسنة 1978 في شأن العاملين المدنيين بالدولة، والقانون رقم 48 لسنة 1978 في شأن العاملين بالقطاع العام.
2. استثمار الخبرات والمعلومات التي تراكمت عبر سنوات في المؤسسات العامة الملغاة بمقتضى القانون رقم 111 لسنة 1975 وتجميع عدد كبير من الخبراء الماليين والإداريين في كيان جديد هو " مركز معلومات القطاع العام "والذي باشر تكوين قاعدة معلومات متكاملة عن شركات القطاع العام، كما أصدر دراسات عديدة كانت أساساً مهماً في جميع قرارات تطوير القطاع العام.
3. لفت النظر إلى قضية " الهيئات العامة "وأهمية تطويرها وإعادة صياغة القانون المنظم لها، وقد كان النموذج الأهم في هذا الاتجاه هو تحويل فروع هيئة الكهرباء المختصة بتوزيع الكهرباء إلى شركات وتحريرها من

النظم المالية والإدارية الحكومية .كما توالى بعد ذلك تطوير الهيئات العامة إما إلى هيئات قومية ينظم كل منها قانون خاص أو تحويلها إلى شركات قابضة كما حدث بعد ذلك بسنوات طويلة من تحويل هيئات كهرباء مصر والطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية ومصر للطيران وغيرها إلى شركات.

4. إثارة الاهتمام، ولأول مرة، بقضية تعدد جهات طلب المعلومات وتكرار طلب نفس المعلومات من شركات القطاع العام وغيرها من وحدات الدولة، وكذا التداخل والتكرار في تكوين قواعد معلومات على المستوى الوطني تشمل ذات المعلومات، ومنها مثلاً قواعد المعلومات عن المواطنين أو شرائح مهمة منهم والتي توجد في السجل المدني بوزارة الداخلية، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلاً عن وزارات الدولة المختلفة.
5. إرساء مبدأ تنسيق الجهود والدعوة إلى إنشاء نظام معلومات وطني شامل يلبي الاحتياجات المشتركة للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة .وشكلت لجان شاركت فيها كل الجهات ذات العلاقة وتم اقتراح الأسس والمبادئ لتوحيد وتنسيق النشاط المعلوماتي .وقد انتظر هذا المشروع سنوات حتى تم إنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ليتولى استكمال هذا المشروع وتطويره.
6. اعتماد المعهد القومي للإدارة العليا الجهة الوطنية المختصة بالتدريب والتنمية الإدارية والإصرار على أن يكون الجهة الوطنية المشاركة في تنفيذ برامج التدريب الممولة من جهات المعونة الأجنبية ومنها مشروع تدريب 400 من أفراد الإدارة الوسطى بالقطاع العام والذي كانت هيئة المعونة الأمريكية قد رصدت له مبلغ 20 مليون دولار أمريكي.
7. تكريس العمل الميداني أسلوباً رئيسياً في التعرف على أوضاع وحدات الجهاز الإداري للدولة والاقتراب من مشكلات العاملين والمتعاملين والبحث عن الحلول العملية لها .وقد طبق هذا الأسلوب في معالجة بعض القضايا التي كانت مثار شكوى جماهيرية عامة منها التعامل مع مصلحة الشهر العقاري وأسلوب سداد فواتير التليفونات التي كانت تدفع شهرياً وينكر عذاب المواطنين كل شهر، ومشكلة صرف المعاشات، وكلها مشكلات أساسها إداري وعلاجها يكمن في إعادة صياغة أساليب العمل وتحديد المسئوليات وتعميق اللامركزية الإدارية.
8. بلورة مفهوم "توسيع قاعدة الملكية" في شركات القطاع العام بطرح جانب من أسهم كل شركة للعاملين فيها والمواطنين عامة من خلال سوق الأوراق المالية مع ضوابط تقصر ذلك على أسهم اسمية يتملكها المصريون فقط.

وكان من الشركات المرشحة لتطبيق هذا الأسلوب فيها كبداية كل من شركة مصر للألبان، وشركة بسكو مصر.

9. إثارة الاهتمام بضرورة التواصل الإيجابي مع المصريين العاملين بالخارج، وتم إنشاء أول إدارة تحت إشراف بمسمى " إدارة المصريين العاملين بالخارج " كانت تعمل على وضع نظام لحصر هؤلاء المصريين وتكوين قاعدة معلومات صحيحة ومتجددة عنهم [بالتعاون مع وزارة الخارجية]، ثم تلقي مشكلاتهم والعمل على حلها مع جهات الاختصاص وإيجاد حلول لها.

10. إثارة الاهتمام بالتنمية المحلية وتصميم خريطة مشروعات استثمارية لاستغلال الموارد والطاقات المحلية، وقد تم إعداد دراسات لعشرات المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الأمانة العامة للحكم المحلي في ذلك الوقت[36]، بغرض ترويجها ومساعدة الشباب وصغار المستثمرين على تنفيذها، والدعوة لها حتى بين المصريين العاملين في الخارج لتوجيه جانب من مدخراتهم للاستثمار في تلك المشروعات.

11. تطوير أنساق جديدة في التنظيم الإداري لجهات حيوية في جهاز الدولة مثل هيئة مطار القاهرة الدولي التي كانت مشكلة تضارب اختصاصات عشرات الجهات الحكومية العاملة في المطار سبباً رئيسياً في تدني مستوى الأداء وتدهور الخدمات للمتعاملين مع المطار. وكان الحل الذي تم تطبيقه أن يوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس هيئة ميناء القاهرة الجوي [مطار القاهرة الدولي] جميع الأجهزة العاملة في المطار والتابعة لوزارات متعددة، وتكون له سلطة اتخاذ القرارات للتنسيق بين تلك الوحدات وتوجيه فعاليتها بما يتفق ومتطلبات العمل في المطار[37].

أين كانت المشكلة؟

لقد واجهتني مشكلة تباعد الآراء واختلاف التوجهات الفكرية والنظرة إلى قضية التنمية الإدارية ومفهوم دور وزير الدولة للرقابة والمتابعة في الفترة القصيرة التي شاركت فيها في وزارة د .مصطفى خليل، الأمر الذي قررت

---

[36] كان السيد/ لبيب زمزم هو أمين عام الحكم المحلي وقتها وأشرف على لجنة إعداد المشروعات.

[37] كان السيد/ ممدوح سالم شديد الاهتمام بتطوير نمط الإدارة في هيئة المطار وأسند رئاستها إلى المرحوم اللواء محمود يونس الأنصاري ومنحه كافة الصلاحيات ووضع جميع الأجهزة العاملة في المطار تحت إشرافه. وكنا نتابع التطور في أوضاع المطار من خلال زيارات ميدانية برفقة رئيس الوزراء.

معه الاستقالة والعودة إلى عملي أستاذاً بجامعة القاهرة.

وللحق فإن كل ما كتبته قبل دخولي الوزارة كان هو برنامجي أثناء وجودي في المنصب، وكذا فإن مواقفي بالنسبة لقضايا الإدارة ومشكلات الوطن، والتي تناولت الكثير منها في مقالاتي المنشورة بجريدة الأهرام أو في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العامة، كانت منسجمة مع توجهاتي الفكرية ومواقفي قبل وأثناء تولي منصب الوزارة وبعد تركي للمنصب الوزاري.

الاستقالة من الوزارة

كان قراري الاستقالة من الوزارة لأسباب موضوعية تركزت في:

1. إقالة السيد /ممدوح سالم بشكل مفاجئ في 4 أكتوبر 1978 وتكليف الدكتور مصطفى خليل بتشكيل حكومة جديدة، وتعرضي إلى ضغوط من زملاء للاستمرار في وزارة د. مصطفي خليل، وقد تم تعييني في الوزارة الجديدة وأنا في مهمة رسمية إلى الفاتيكان.
2. تركز اهتمام د. مصطفى خليل بالدرجة الأولى إلى متابعة مفاوضات السلام التي أعقبت مبادرة الرئيس محمد أنور السادات وتواصلت حتى تم توقيع اتفاقية كامب دافيد في عام 1979، وتغافله عن الأمور الداخلية وعدم إدراكه عليه رحمة الله لقضايا التطوير الإداري ولا محاولاتي لتطوير الإدارة المصرية.
3. كان السبب الرئيس للاستقالة هو قرار د. مصطفي خليل بالموافقة على منحة من هيئة المعونة الأمريكية لتدريب مديرين في شركات القطاع العام رغم اعتراضي على ذلك المشروع، وأنا الوزير المختص، لعدم خبرة المدربين الأمريكيين بالظروف المصرية وأوضاع القطاع العام في مصر ووجود الخبرة المصرية في علوم الإدارة وتدريب الكوادر الإدارية العليا بين أساتذة الجامعات المصرية والمعهد القومي للإدارة العليا . !

وتمت الاستقالة بتدخل المهندس عثمان أحمد عثمان الذي أقنع الرئيس السادات بقبولها، وصدر قرار الرئيس التالي:

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ،

قـــرر

(المادة الأولى)

يعين الدكتور على محمد عبد الحافظ المسلمى أستاذا بقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة بجامعة القاهرة ، على أن يباشر فى انشاء وادارة مشروع التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة ، ومع الاحتفاظ له بمرتبات وبدلات الوزير بصفة شخصية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ربيع أول سنة ١٣٩٩ (٦ فبراير سنة ١٩٧٩)

(أنور السادات)

صورة مرسلة الى

امين عام مجلس الوزراء

(على نوزى يونس)

ولما تقدمت بالشكر للرئيس السادات جاءني منه الخطاب التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرئيس

السيد الدكتور / على السلمـــى

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بكل امتنان .. رسالتكم التى بعثتم بها الىّ .. وكان لماعبرتم عنه من التهنئة الرقيقة بذكرى مولد الرسول الكريم .. وما أبديتم مـــن صادق المشاعر والاحاسيس نحوى .. أبلغ الاثر فى نفسى .

وأود ان اعرب لكم .. عن التقدير .. والثناء .. لما قمتم به مـــن جهد محمود .. وقت ان كنتم وزيرا فى الوزارة .. وانكم لجديرون للقيـــام بالعمل فى أى موقع .

وانى لأتمنى ان يحالفكم النجاح والتوفيق .. فى عملكم الجديـــد .. بالجامعة حتى تسهموا فى خلق جيل من الشباب .. يكون تراثه العلم والايمان والتحلى بالقيم .. والمبادىء .. ويدين بالولاء .. والوفاء .. لمصرنـــا الخالدة .. التى نرجو لها شريف المكانة .. وأسمى منزلة .

وانى لابعث اليكم بخالص الشكر على ماسطرتموه من شعور .. وتمنيـــات طيبة لى راجيا لكم اجمل الامانى بالصحة .. والسعادة .. والسداد .

رئيس جمهورية مصر العربية

ولما لم ينشر خبر الاستقالة وكان القرار الجمهوري ينص على تعييني في كلية التجارة بجامعة القاهرة مما أثار الدهشة كيف يعين وزير في منصب أستاذ وكيف يمارس دوره الوزاري؟ لذلك بعثت برسائل إلى جميع الزملاء في الوزارة أشرح لهم الأمر وأحيطهم علماً باستقالتي وعودتي مرة ثانية إلى عملي الجامعي، وتلقيت منهم خطابات تعبر عن مشاعرهم الصادقة نحوي.

وكان أول خطاب من السيد ممدوح سالم مساعد رئيس الجمهورية الذي عملت مستشارا له وعضوا في وزارته:

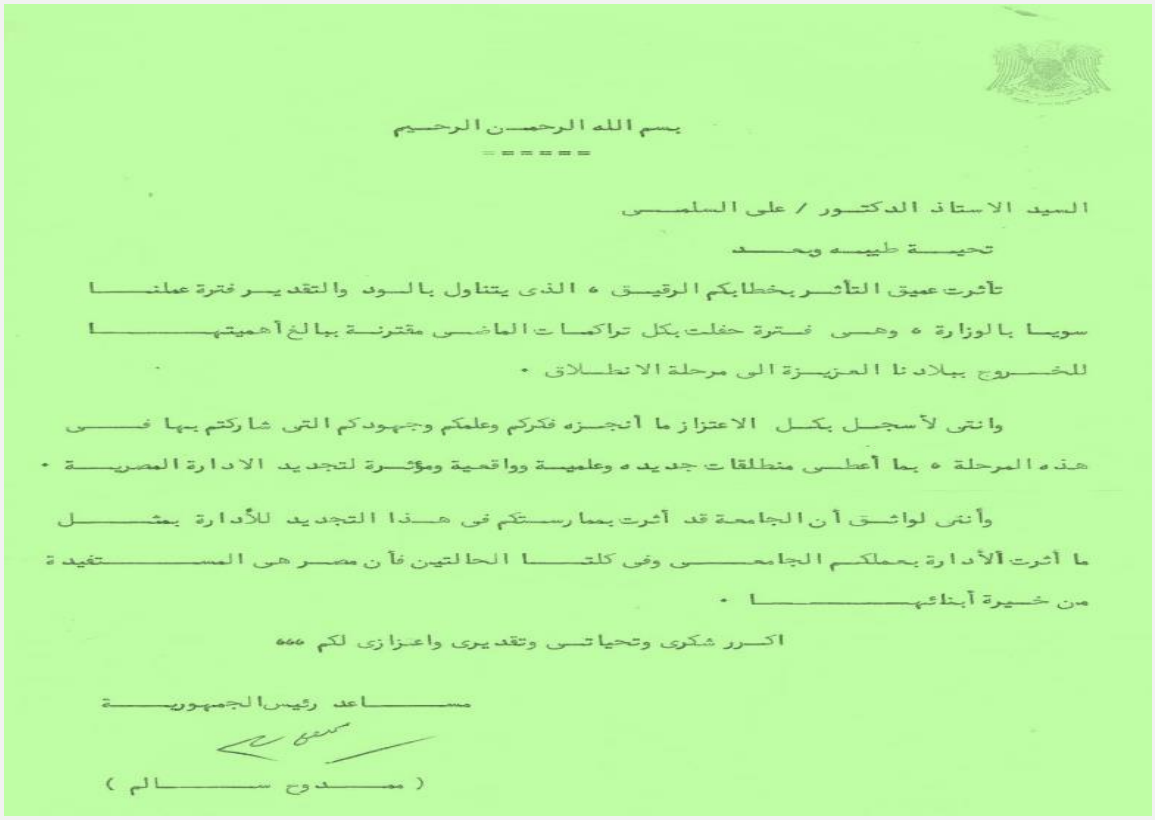

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاستاذ الدكتور / على السلمى

تحية طيبة وبعد

تأثرت عميق التأثر بخطابكم الرقيق ، الذى يتناول بالود والتقدير فترة عملنا سويا بالوزارة ، وهى فترة حفلت بكل تراكمات الماضى مقترنة ببالغ أهميتها للخروج ببلادنا العزيزة الى مرحلة الانطلاق .

وانني لأسجل بكل الاعتزاز ما أنجزه فكركم وعلمكم وجهودكم التى شاركتم بها فى هذه المرحلة ، بما أعطى منطلقات جديده وعلمية وواقعية ومؤثرة لتجديد الادارة المصرية .

وأنني لواثق أن الجامعة قد أثرت بممارستكم فى هذا التجديد للأدارة بمثل ما أثرت الأدارة بعملكم الجامعى وفى كلتا الحالتين فأن مصر هى المستفيدة من خيرة أبنائها .

اكرر شكرى وتحياتى وتقديرى واعتزازى لكم ....

مساعد رئيس الجمهورية

(ممدوح سالم)

وتوالت خطابات زملاء الوزارة:

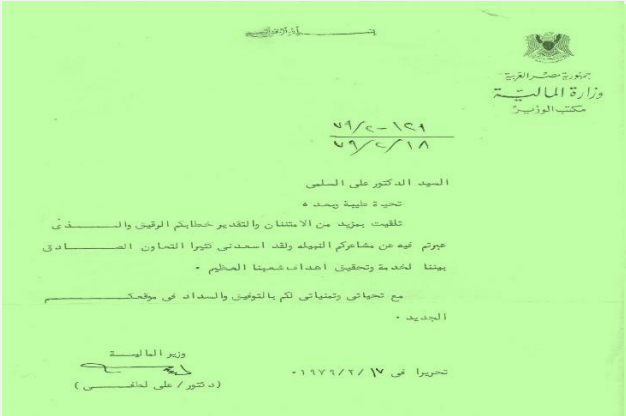

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مكتب الوزير

٧٩/٤-١٣٩
٧٩/٢/١٨

السيد الدكتور على السلمى
تحية طيبة وبعد ،
تلقيت بمزيد من الامتنان والتقدير خطابكم الرقيق والذى عبرتم فيه عن مشاعركم النبيلة ولقد اسعدنى تكرما التعاون الصادق بيننا لخدمة وتحقيق اهداف شعبنا العظيم .
مع تحياتى وتمنياتى لكم بالتوفيق والسداد فى موقعكم الجديد .

تحريرا فى ١٧ / ١٩٧٩/٢/

وزير المالية
(دكتور / على لطفى)

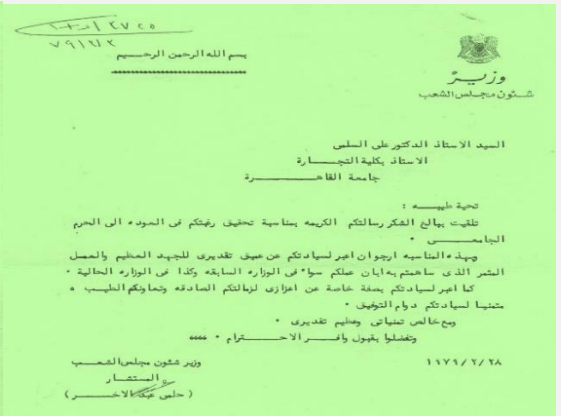

وزير
شئون مجلس الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاستاذ الدكتور على السلمى
الاستاذ بكلية التجارة
جامعة القاهرة

تحية طيبة :
تلقيت ببالغ الفكر رسالتكم الكريمه بمناسبة تحقيق رغبتكم فى العوده الى الحرم الجامعى .
وبهذه المناسبه ارجو ان اعبر لسيادتكم عن عميق تقديرى للجهد العظيم والعمل الشريف الذى ساهتم به ابان عملكم سواء فى الوزاره السابقه وكذا فى الوزاره الحالية .
كما اعبر لسيادتكم بصفة خاصة عن اعزازى لزمالتكم الصادقه وتعاونكم النبيل .
متمنيا لسيادتكم دوام التوفيق .
ومع خالص تمنياتى وعظيم تقديرى .
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .....

١٩٧٩/٢/٢٨

وزير شئون مجلس الشعب
المستشار
(حلمى محمد الاخرس)

جمهورية مصر العربية
وزارة الكهرباء والطاقة
مكتب نائب رئيس الوزراء
مكتب الوزير

السيد الزميل الدكتور على السلمى

تحية طيبة وبعد ،
تلقيت بمزيد من الشكر والامتنان رسالتكم الرقيقة المؤرخة ١٩٧٩/٢/١٤ بمناسبة عودتكم الى الحرم الجامعى .
وانى أعبر لسيادتكم عن خالص مشاعرى الودية وتقديرى لزمالتكم وصادق أخوتكم .
لازيدكم الا دوام التوفيق .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،
١٩٧٩/٢/١٩

وزير الكهرباء والطاقة
مهندس / مصطفى كمال مدبولى

بسم الله الرحمن الرحيم

وزير الاوقاف

السيد / الأستاذ الدكتور على السلمى
كلية التجارة / جامعة القاهرة

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد :
فقد شرفت بتلقى شهادتكم الأخيرة الرقيقة لى ولا يسعنى الا
الدعاء مخلصا لسيادتكم بدوام التوفيق والسداد فى أداء رسالتكم
السامية من خلال موقفكم الجديد بالحرم الجامعى فيما عرفتم
سيادتكم من تفان واخلاص وايثار لمصلحة وطننا العزيز .

راجيا أن تتفضلوا بقبول خالص شكرى وتقديرى وأطيب تمنياتى
لسيادتكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

تحريرا فى : ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٩٩هـ
١٩ فبراير سنة ١٩٧٩م

(د . عبد المنعم النمر)
وزير الأوقاف

مجموعة صور من أيام الوزارة الأولى

مع رئيس الوزراء السيد/ ممدوح سالم ويظهر معيي في الصورة د . عبد المنعم القيسوني ود . صلاح حامد

مع دكتور بطرس غالي واللواء محمد نبوي إسماعيل والمهندس الكفراوي

قبيل بدء اجتماع مجلس الوزراء حديث بيني وبين اللواء محمد نبوي إسماعيل وتظهر الدكتورة آمال عثمان

في مجلس الشعب لمناقشة قانون العاملين في الدولة

ومعي الزميل الراحل د. حسن توفيق وكان رئيساً للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

في رحلة إلى السنغال ومقابلة مع الرئيس ليوبولد سنجور

2. أيام وزارة دكتور عصام شرف

قامت حكومة عصام شرف على تشكيلين وزاريين:

التشكيل الأول استمر منذ حلف اليمين في 7 مارس 2011 وحتى 21 يوليو 2011 والتشكيل الثاني استمر في العمل منذ حلف اليمين في 21 يوليو 2011 وحتى 1 ديسمبر 2011.

الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزارة
	عصام شرف	رئيس الوزراء
حازم الببلاوي	يحيى الجمل	نائب رئيس مجلس الوزراء
علي السلمي		نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الحوار والتحول الديموقراطي
	محمد حسين طنطاوي	الدفاع والإنتاج الحربي

الوزارة	الوزير[6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير[7] في التشكيل الوزاري الثاني
الإنتاج الحربي	سيد مشعل	علي صبري
الداخلية	منصور العيسوي	
الخارجية	محمد كامل عمرو	
الكهرباء والطاقة	حسن يونس	
المالية	سمير رضوان	حازم الببلاوي
الزراعة	أيمن فريد أبو حديد	صلاح السيد
الطيران المدني	إبراهيم مناع	لطفي مصطفى كمال
الاتصالات	ماجد عثمان	محمد عبد القادر سالم
الثقافة	عماد أبو غازي	
الإعلام	-	أسامة هيكل
التربية والتعليم	أحمد جمال الدين موسى	
التجارة والصناعة	سمير الصياد	محمود عبد الرحمن عيسى
الصحة	أشرف حاتم	عمرو حلمي
التضامن والتجارة الداخلية	جودة عبد الخالق	
التخطيط والتعاون الدولي	فايزة أبو النجا	
العدل	محمد عبد العزيز الجندي	

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
القوى العاملة والهجرة	أحمد حسن البرعي	
البترول والثروة المعدنية	عبد الله غراب	
الأوقاف	عبد الله الحسيني	عبد الفضيل القوصي
السياحة	منير فخري عبد النور	
النقل والمواصلات	عاطف عبد الحميد	علي زين العابدين هيكل
الموارد المائية والري	حسين العطفي	هشام قنديل
التعليم العالي والبحث العلمي	عمرو عزت سلامة	معتز خورشيد
التنمية المحلية	محسن النعماني	محمد أحمد عطية
التنمية الإدارية	-	أشرف حسن عبد الوهاب
البيئة	ماجد جورج	
الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	محمد فتحي البرادعي	
المخابرات العامة	مراد موافي	
البنك المركزي	فاروق العقدة	
قناة السويس	أحمد فاضل	
المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة	ماجد عبد الفتاح	

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
المندوب الدائم لدى الاتحاد الأفريقي		

ومما يذكر أن د. حازم الببلاوي الذي اختير في 16 يوليو 2011 نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للمالية في وزارة عصام شرف. وقد تقدم باستقالته من منصبه 11 أكتوبر 2011 بسبب أحداث ماسبيرو، وقد قوبِلت بالرفض التام من المشير محمد حسين طنطاوي، وعاد إلى مكتبه في ذات اليوم.

أيام عصيبة أثناء الوزارة مع إشكالية وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المدنية "وثيقة السلمي"

أصل الحكاية

في اجتماع ضم العديد من القوى السياسية؛ عرض الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء في وزارة عصام شرف الثانية "وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور" يوم الثلاثاء 1 نوفمبر 2011. وأثارت الوثيقة جدلاً واسعًا؛ حيث رحبت بها بعض القوى مع إبداء بعض التحفظات، بينما رفضتها القوى الإسلامية رفضًا تامًا.

أكثر المواد التي تسببت في جدل واسع كانت المادة التاسعة، التي تتعلق بموازنة الجيش؛ إذ تنص على أنه "يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها، على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة". واعتبر الكثير من الأحزاب في الاجتماع أن هذا البند يضفي حصانة على القوات المسلحة، ولا ينظر إليها على أنها مؤسسة من مؤسسات الدولة يجب أن تخضع للمراقبة والمراجعة المالية من قبل البرلمان المنتخب.

كما تضمن الوثيقة معايير لاختيار 80 عضوًا في لجنة وضع الدستور، كما تنص الوثيقة على أنه يجب ألا تخالف الدستور الجديد نصوص الإعلانات الدستورية التي أصدرها المجلس العسكري منذ تنحي مبارك. وكان من المقرر أن تقدم الوثيقة للجنة التأسيسية لصياغة الدستور، وكان من المقرر أيضًا أن تكون مواد الوثيقة إلزامية.

(برجاء مراجعة الفصل الرابع من الكتاب للحصول على عرض كامل لقضية وثيقة المبادئ الأساسية للدستور)

أيام العمل الحزبي

أولا: أيام حزب الجبهة الديموقراطية[38]

كيف شاركت في تأسيس الحزب ولماذا؟

منذ عدت من الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصولي على الدكتوراة وأنا عازف عن المشاركة في أي نشاط حزبي، حتى حين شاركت في وزارة السيد/ممدوح سالم لم أكن عضواً في التنظيم السياسي "الحكومي" وهو "الاتحاد الاشتراكي".

ولكن في بداية عام 2007 قرأت في الصحف أن الدكتور يحي الجمل سيشرع في تأسيس حزب سياسي جديد ومعه دكتور أسامه الغزالي حرب فاتصلت بالدكتور يحي وأبلغته رغبتي في التعاون معه في هذا المشروع الوطني لما كنت أعرفه عن فضله ووطنيته. وفي ذات الوقت كانت استقالة دكتور أسامه حرب من عضوية مجلس الشورى قد أكسبته قبولاً واحتراماً كبيرين على الساحة السياسية المصرية، وهو الذي كان عضوا بأمانة السياسات بالحزب الوطني قبل أن يستقيل منه اعتراضاً على سياسات الحزب وتباطؤ خطوات الإصلاح.

وشرعنا ثلاثتنا ومعنا نخبة من أفضل الشخصيات الوطنية في التخطيط لإنشاء الحزب وتم التوافق على اسم "الجبهة الديمقراطية" وكان ذلك اقتراحاً من الدكتور صلاح فضل أثناء أحد الاجتماعات التنظيمية في مكتب الدكتور يحي الجمل.

---

[38] كان الاسم الأول للحزب " الحرية والعدالة" ولكن تم الاستقرار على اسم " الجبهة الديمقراطية" ولذلك فإن كل ما في هذا الملف باسم "الحرية والعدالة" إنما يتعلق بحزب "الجبهة الديمقراطية".

وتوالى إعلان شخصيات وطنية بارزة عن انضمامهم في مشروع تأسيس الحزب منهم دكتور حازم الببلاوي والسيد/ محمد أنور السادات. كما جرت اتصالات ولقاءات بين مجموعة المؤسسين وبين الدكتور محمد غنيم والدكتور محمد نور فرحات.

وكان أكبر نجاح لفكرة الحزب الجديد إقبال مجموعة من الشباب المثقف سياسياً وعلمياً على الانضمام للحزب أمثال خالد قنديل وأشرف شنا وشادي الغزالي حرب.

وقد كانت لي فرصة للتعبير عن آرائي السياسية ما دفعني إلى المشاركة في تأسيس الحزب:

1. أنه برغم ما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكل الاستعمار ان القديم والجديد أهم أدواتها، إلا أنه ينبغي الاعتراف بالتأثير السالب للأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ يوليو 1952 وما أفرزه- على خلاف أهدافه المعلنة في بيان 23 يوليو - من إلغاء الديمقراطية وحل الأحزاب الشرعية وحرمان المواطنين من الحريات السياسية وابتداع نظام الصحافة المملوكة للدولة وكتم وسائل التعبير الحر، وما نتج عن كل ذلك من انتكاسات سياسية وعسكرية بلغت ذروتها في 5 يونيو 1967، وتفاقم المشكلات الاقتصادية وتراجع الثقافة المصرية ونفوظروف وأوضاع ساعدت على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين، وقهر المواطن المصري وتحول ملايين المصريين إلى البطالة والحياة تحت خط الفقر. كما يرى المؤسسون أن الممارسات الانتهازية للمنسلقين والمنتفعين من الارتباط بسلطة الحكم - عبر السنوات الطويلة الماضية وحتى الآن - قد أسهمت أيضاً في تفاقم الحالة المصرية وتردي أوضاع الوطن وتبديد طاقاته واستلاب ثرواته.
2. أن مصر تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها وتهدد كيانها وبقاءها في مقدمتها ما يلي:

- ☒ افتقاد الديمقراطية الحقيقية القائمة على سيادة القانون ودولة المؤسسات والتداول السلمي للسلطة بناء على انتخابات حرة وشفافة في نظام يكفل التعددية السياسية الحرة.
- ☒ احتكار السلطة لحزب واحد وانعدام الفرص أمام الأحزاب الأخرى والمستقلين للوصول إلى مقاعد مجلسي الشعب والشورى والمشاركة في الحكم من خلال نظام الانتخابات الحالي وما يشوبه من تجاوزات.

- انفراد الحاكم بالقرار وتغوّل السلطات التي يتمتع بها في الدستور من دون مساءلة، وهيمنته على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- تردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير والخروج حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
- استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرين عاما، فضلاً عن التوسع في حزمة القوانين والنظم المقيدة للحريات ومما تعارف الناس على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة..
- الإعداد لاستبدال ما يسمى قانون الإرهاب بقانون الطوارئ، الأمر الذي يبقي حالة الطوارئ قائمة فعلياً طوال المدة اللازمة لإنجاز القانون الجديد.
- تعطيل حق المصريين في اختيار ممثليهم الشرعيين وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية لمدة عامين وإتاحة الفرص للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها خدمةً لتغيير التركيبة السياسية لتلك المجلس على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في شهر أكتوبر 2006.
- التحكم البيروقراطي في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
- استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والتكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.
- اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
- الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.

- تراجع واختلال دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة وتنمو ظاهرة استوزار رجال الأعمال، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
- التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري ومعتقداته وتقاليده وثوابته.
- إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها .
- تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.
- انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي، والسياسي، والتقني، والعلمي.
- افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتحول في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
- التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها .
- التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

وكانت رؤية مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

1. أننا كمصريين أفراداً وجماعات مشاركون فيما وصل إليه الحال من تردي وتدهور بما يصدر عن كثير منا من تصرفات تتسم بالعشوائية واللامبالاة بحقوق الوطن والمواطنين.
2. أننا نهدر حقوقنا السياسية ولا نبادر إلى التسجيل في جداول الانتخابات ولا نشارك في الانتخابات بإيجابية لاختيار من نراهم أكفاء وقادرين على تحقيق مطالبنا .
3. أننا نخضع لقرارات ظالمة ومجحفة ولا نمارس حقنا الطبيعي في الرفض والاعتراض.
4. أن نهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها تتحقق بالتغيير الشامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية هو السبيل الوحيد، وإحياء النوائم الوطني وإرساء مبادئ الحرية والعدل، وتأكيد حقوق المواطنة والمساواة بين كل المصريين على اختلاف معتقداتهم، واستثمار المقومات الحضارية والقيم الأصيلة للمصريين، ومواكبة حركة العصر سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وعلمياً.
5. أن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية، وإلغاء القيود على إنشاء الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية والجدية في معالجة شئون الوطن من منظور علمي، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المساءلة والمحاسبة عن النتائج.
6. أن "التطوير الديمقراطي" المنشود يتطلب توفر المقومات الأساسية التالية:

- ✓ التوافق على أن هدف التطوير الديمقراطي هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، وأن مضمون عملية التطوير الديمقراطي يتبلور في كونها "إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين

وجه الحياة في مجتمعاتهم، وأكثر تقبلاً لفكر التطوير الديمقراطي للوطن ومعطياته، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني".

- ✓ التوافق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
- ✓ التوافق على ضرورة المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، والاعتماد على البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية.
- ✓ التوافق على أن إعداد دستور جديد لمصر تتولى صياغته جمعية وطنية منتخبة هو ركن أساس في عملية التطوير الديمقراطي الشامل يضمن صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.
- ✓ التوافق على ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاءات الرأي العام عن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.
- ✓ التوافق على مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء سيطرة ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة على أمور إنشاء وترخيص الصحف، وأن تنظم هذه الأمور بقانون على أسس تكرس الديمقراطية وحرية التعبير.
- ✓ التوافق على أن أولويات العمل الوطني تكمن في ضرورة القضاء على الفساد والأمية والفقر، والحد من البطالة والتوظيف العلمي للزيادة السكانية في مشروعات التنمية، وتطوير التعليم والخدمات الصحية وإلغاء المناطق والتجمعات العشوائية وتوفير البدائل الصحية اللائقة بحياة المواطنين وكرامتهم الإنسانية.
- ✓ التوافق على أن التطوير الديمقراطي يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي.

- ✓ التوافق على أن التطوير الديمقراطي يتضمن ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الديمقراطي وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات، ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت الوطنية والقومية.
- ✓ الاعتراف بأن إحداث التطوير الديمقراطي هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الإستراتيجي ومنهجية " الإدارة الإستراتيجية" التي تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الديمقراطي للوطن.
- ✓ الإيمان بأن وسيلة التطوير الديمقراطي الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن ومواطنة على أرض الوطن، وأن يبدأ كل مصري ومصرية في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات شيباً وشباناً، في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً.
- ✓ إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.
- ✓ ضرورة تحديد مسئولية القيادات على كافة المستويات والأصعدة، والتوافق المجتمعي على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات – ولفترات محددة لا تقبل التمديد – سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التطوير الديمقراطي للوطن.
- ✓ التوافق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وناتج التنمية بما يتيح إقامة مجتمع متوازن تتعادل فيه أنصبة المواطنين بقدر مساهماتهم في التنمية من ناحية، وتقوم فيه الدولة بدعم الفئات المستحقة ورعايتها اقتصادياً واجتماعياً.

7. إن التطوير الديمقراطي في معناه الحقيقي لا ينحصر في تغيير الأشخاص والوجوه، وإنما هو في الأساس تغيير مخطط يشمل الفكر والتوجهات، الأهداف والغايات، الهياكل والتنظيمات، الوسائل والآليات والتقنيات، المعايير وقواعد اتخاذ القرارات، كما يشمل بالضرورة القيادات على اختلاف مستوياتها .

8. أن أداة التغيير هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشفافة، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، وأن التطوير الديمقراطي للوطن المنشود ينبغي أن يكون قائماً على التحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي ويشمل:

- التحديث والإصلاح السياسي.
- التحديث والإصلاح الاقتصادي.
- التحديث والإصلاح التعليمي.
- التحديث والإصلاح الاجتماعي.
- التحديث والإصلاح الثقافي.
- التحديث والإصلاح التشريعي.
- التحديث والإصلاح التقني.
- التحديث والإصلاح البيئي.

9. أن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

- المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد، أو أفراد، أو طائفة، أو حرمان آخرين، أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
- تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية.

- المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الديمقراطي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
- الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق.
- الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
- المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
- الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
- قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
- تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
- تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.
- تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل نظم وآليات "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
- المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الديمقراطي بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.

- التواصل مع المصريين في جميع أنحاء العالم وربطهم بالوطن الأم وإشراكهم في العمل الوطني من أجل التنمية الشاملة، والديمقراطية، والحرية، والعدالة.

10. أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الديمقراطي للوطن وتجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي باعتباره فورة وقتية تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي من منطق إعادة الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة.
- ☒ الانطلاق إلى التطوير الديمقراطي بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول.

11. إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا ومعتقداتنا وموروثنا الحضاري، فسوف نواجه بمواقف تفرض علينا فيها أنماطاً من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد وأصحاب المصلحة في استمرار الحالة المصرية المتردية، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاً يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

لذلك فقد تواصى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية على ما يلي:

1. مواصلة العمل لتحقيق وتثبيت التطوير الديمقراطي في مصر . . . يجب أن يجعله كل منا همه الأساسي وجزءاً واضحاً من برنامجه اليومي . . وأن نتعاون جميعاً في تفعيل حركة صنع التطوير الديمقراطي في دوائر اتصالاتنا، البيت، الأسرة، محيط العمل المباشر، الحي، المنطقة، مدرسة الأبناء، . . . . . بقدر ما نستطيع . . .،
2. التعاون في إحداث التطوير الديمقراطي للوطن الشامل، والبدء في اتخاذ إجراءات تأسيس حزب جديد باسم "حزب الجبهة الديمقراطية" يكون أداة مؤسسية لطرح أفكار ومفاهيم ومبادرات التطوير الديمقراطي في كافة مجالات الحياة في مصر. وقد اختارونا أ. د. يحيي الجمل وأ. د. أسامة الغزالي حرب وكيلان عنهم لينوليان إجراءات تقديم طلب إنشاء الحزب والتعامل في كل المسائل الإجرائية الخاصة بالحصول على قرار إنشاء الحزب.
3. دعوة جموع الشعب المصري إلى العمل معنا من أجل:

- ✓ إعلاء شأن الوطن والمواطن وحماية الكرامة الوطنية وكفالة الحقوق وتأكيد حكم القانون ودولة المؤسسات.
- ✓ بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية ومقوماتها الأساسية من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وتأمين حياته وأمواله
- ✓ إطلاق الحرية السياسية الفكرية والثقافية والمادية للشعب المصري، وتأكيد حرية المصريين في التعبير، والاعتقاد، والعمل، والتنقل.
- ✓ إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلالها للمصريين ما هم جديرين به من مستوى كريم للحياة.
- ✓ القضاء على البطالة وفقر الفقر وضمان تكافؤ الفرص لجميع المصريين في كل المجالات وعلى كافة المستويات.
- ✓ تأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للاطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.
- ✓ استعادة القيم الأصيلة للمجتمع المصري وإحياء خصائصه وتأكيد وحدته وقيمه الروحية السمحة التي أثراها وعبر عنها في تناوله الرحب لمختلف الأديان وتقبله للآخر مهما اختلفت الأفكار والمشارب.

- ✓ تأكيد مبدأ المواطنة، فكل المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، وأن الأقلية العددية لا يجب أن يتبعها أي تفرقة وتجنب كل أشكال التحديد الفئوي للمواطنين.
- ✓ إعادة هيكلة شاملة لمنظومات التعليم والبحث العلمي والتأكيد على منهج العلم والتطوير التقني في بحث ومعالجة مشكلات الوطن.
- ✓ التخلص من مظاهر العشوائية في كافة مجالات الحياة المصرية والارتفاع بالذوق العام وتنمية وعي المواطنين بالمحافظة على عناصر الحضارة المصرية الأصيلة.
- ✓ رفع مستويات الأداء للمصريين في كافة مجالات الحياة وتأكيد التفوق المصري وجدارة المصريين باحتلال المكانة اللائقة بهم بين شعوب العالم المتقدم.

4. إنجاز الأمور التالية:

- ✓ خطة العمل لما بعد المؤتمر الإعلامي وحتى التقدم إلى لجنة شئون الأحزاب.
- ✓ البرنامج الأساسي للحزب.
- ✓ مشروع الوثيقة الفكرية لتوجهات الحزب الأساسية.
- ✓ مجموعة من المذكرات عن أمور التنظيم الداخلي للحزب.

صفحة من موقع الحزب على شبكة الانترنت

قيادات حزب الجبهة في مؤتمر أمانة دائرة بلقاس للحديث عن مستقبل مصر السياسي تعقد أمانة حزب الجبهة الديمقراطية ببلقاس – محافظة الدقهلية – مؤتمرا سياسيا موسعا تحت عنوان " مستقبل مصر السياسي . . إلى أين " غداً الأربعاء الموافق 2013/5/22؛ الساعة الثامنة مساءً؛ أمام مجمع محاكم بلقاس. يشارك في. . .

- ✓ علي السلمي يوقع على استمارة تمرد ويعلن دعمه للحركة

- ✓ الأمين العام لحزب الجبهة: فتح مقرات الحزب بالمحافظات لجمع توقيعات "تمرد"

- ✓ الغزالي حرب يوقع على استمارة تمرد . . ويعلن دعم الحزب لها

الغزالي من جامعة النهضة: مرسي لا يصلح لإدارة مصر . . والإخوان ليس لديهم كفاءات في . . .

اخبار الأمانات والمحافظات

الأمانة العامة لحزب الجبهة ترحب بخطوة تحرير الجنود المختطفين رحبت الأمانة العامة لحزب الجبهة الديمقراطية بخطوة تحرير الجنود المختطفين؛ ولكن تنظر الأمانة مترقبة ما يلي . . .

أمانة التنظيم والعضوية تعلن إجراء الانتخابات على منصب أمين الجيزة الجمعة القادم

علن أمانة التنظيم والعضوية عن إجراء الانتخابات . . .

أمانة العمل الجماهيري بحزب الجبهة الديمقراطية تشارك في جمع توقيعات حملة "تمرد"

صرح مجدي حمدان؛ أمين أمانة العمل الجماهيري بحزب . . .

الأمين العام لحزب الجبهة يوقع على استمارة "تمرد" ويعلن دعم الحزب للحملة

وقع المهندس ماجد سامي إبراهيم؛ الأمين العام . . .

الحزب في عيون الصحافة

قيادي بحزب الجبهة: مؤسسة الرئاسة الحالية تجلب العار . . . صرح مجدي حمدان –القيادي بحزب الجبهة الديمقراطية وعضو المكتب التنفيذي بجبهة الإنقاذ– أن تعامل مؤسسة الرئاسة ممثلة في . . .

- ✓ علي السلمي: الاعتداء على موكب "قنديل" ليس سياســـيا
- ✓ سكينة فؤاد: استقالة جاد الله وثيقة تلخص مطالب الثوار
- ✓ حزب الجبهة الديمقراطية يقاطع مليونية "تطهير القضـــاء"
- ✓ حزب الجبهة يدين تفجيرات بوسطن ويطالب بعدم الإشـارة . . .
- ✓ أمين عام حزب الجبهة يطالب شفيق بعدم استغلال الأحداث . . .
- ✓ "الغزالي حرب": إن لم يتدخل الجيش لحفظ أمن مصر سيكون . .
- ✓ تفاصيل مؤتمر "الجبهة" حول احتجاز الفخرانـــــــــــي . .
- ✓ عضو حزب الجبهة: طعن النائب العام لا يوقف تنفيذ حكم . . .

الاستقالة من حزب الجبهة الديمقراطية

خطاب من د. علي السلمي لأعضاء الحزب توضيحاً لأسباب استقالته

أ.د. علي السلمي

توضيح للأخوة والأخوات أعضاء حزب الجبهة الديمقراطية

أبدأ بتهنئتكم جميعاً بشهر رمضان المبارك جعله الله شهر يمن وخير وبركات. وأتوجه إليكم بهذا التوضيح لأسباب استقالتي من الحزب الذي شرفنموني بانتخابي نائباً لرئيسه في اجتماع الجمعية التأسيسية يوم 22 يونيو 2007.

الأخوة والأخوات

لم يأت قرار الاستقالة من فراغ ولا صدر فجأة، بل سبق أن قررت الاستقالة مرتين قبل ذلك خلال الشهور السابقة، وفي المرتين كنت أعدل عنها أملاً في انصلاح أحوال الحزب ورغبة في تجنيبه أزمة قد يكون لها آثار سلبية على فرصته في التواجد على الساحة السياسية في مصر.

ولكن الأمل في الإصلاح تلاشى، واتضحت صورة مخالفة تماماً لما كنت أتمناه لهذا الحزب الذي تحمسنا له جميعاً. فقد بدأت بوادر الانفصام على مستوى القيادة وانعزلت الأمانة العامة التي تم تشكيلها بناء على اختيار الأمين العام. وكانت أول مرة أعلن فيها استقالتي حين أبديت اقتراحاً بالعدول عن أسلوب تعيين الأمناء المساعدين رؤساء الأمانات المركزية [مساعدي الأمين العام] وذلك في ضوء اعتراض كثير من الأعضاء على أسلوب التعيين وما صاحبه من خطأ في تعيين زوجة د. أسامه وشقيقه وابن شقيقه رؤساء أمانات وما أثاره ذلك من ضجة لا يُسأل عنها د. أسامه في الحقيقة فلم يكن موجوداً في الاجتماع الذي تقررت فيه هذه الأسماء. وكان اقتراحي يقضي بالإعلان بين أعضاء الحزب جميعاً عن تلك المناصب والخبرات اللازمة لها وفتح باب التقدم لكل من يتوسم في نفسه القدرة لشغلها، والاستعانة بلجنة من أمناء المحافظات مع الأمين العام وبعض أعضاء المكتب التنفيذي لفرز المتقدمين والتعرف على قدراتهم ومقابلتهم لاختيار الأفضل مع مراعاة عدة معايير منها تمثيل نسبة كافية من الإناث والشباب والأخوة المسحيين ومراعاة التوزيع الجغرافي. وقد أثار اقتراحي هذا غضب السادة الأمين العام ومساعديه المعينين وتناولوه بأسلوب يبعد عن مستوى الحوار الحضاري المهذب خاصة رسالة أرسلها محي الغزالي ولم أعدل عن الاستقالة إلا بعد اعتذاره عما بدر منه.

ورغم تجاوزي عن تلك الزوبعة، فقد استمرت نغمات غير مرتاحة في لغة الخطاب من جانب بعض القيادات الشابة خاصة خالد قنديل وعمرو سليمان وفي بعض الأحيان راوي تويج ووضح الخياز د. أسامة الغزالي إليهم، كما تعمقت الخلافات مع بعض أعضاء المكتب التنفيذي وخاصة خالد قنديل الذي كان أسلوبه غير المقبول في الحديث معي أثناء اجتماع ضمني مع د. محي الجمل، د. أسامة الغزالي، د. حازم الببلاوي، أ. أنور عصمت السادات سبباً في استقالتي للمرة الثانية وعدلت عنها بناء على اعتذار خالد ووساطة د. محي الجمل ود. حازم الببلاوي وأنور عصمت السادات.

الأخوة والأخوات

لقد تكررت مطالبتي بضرورة تفعيل الحزب ووضع خطة لعمله واستكمال هياكله وبنيته المؤسسية ليكون حزباً حقيقياً وليس حزباً من ورق كالأحزاب التي قمنا لنكون على خلافها، وأبديت ملاحظاتي عن الأداء الضعيف للحزب مرات عديدة في اجتماعات المكتب التنفيذي وفي حوارات مع د. محي الجمل وفي اجتماعات عقدت لبحث اعتراضاتي على حال الحزب منها اجتماع عقد في منزل أ.د. مصطفى كمال طلبه يوم 9 مايو 2007 بحضور د. أسامة الغزالي ود. صلاح فضل ود. حازم الببلاوي واجتماعين على الأقل عقدا في منزل أ.د. محي الجمل وكان الحضور هم نفس الأشخاص مع انضمام أ. أنور عصمت السادات في أحد الاجتماعين. وعلى سبيل المثال فقد كانت الموضوعات التي اقترحت مناقشتها في اجتماع 9 مارس هي التالية:

- تفعيل ما تم مناقشته في اجتماعنا الأخير في منزل د. محي الجمل في شأن ترتيب الهيكل المؤقت للحزب واختيار القيادات خلال فترة الانتقال والمقدرة بعامين.
- إعداد إستراتيجية واضحة لعمل الحزب في حالة إقرار الطلب من لجنة شئون الأحزاب، وإستراتيجية بديلة في حالة رفض الطلب.
- تفعيل حكومة الظل.
- تفعيل اللجان النوعية لحشد جهود الأعضاء سواء من المؤسسين أو الراغبين في الانضمام.
- أهمية إصدار نشرة غير دورية للتواصل مع الأعضاء المؤسسين وغيرهم من طالبي العضوية.
- تنظيم زيارات للمحافظات ذات الثقل من حيث عدد الأعضاء المؤسسين لطرح عناصر برنامج الحزب وتوضيحها للأعضاء لبناء رأي عام مناسق داخل الحزب.
- تخطيط الظهور الإعلامي لعناصر الحزب لمناقشة القضايا الوطنية الحالة وتوضيح رأي الحزب بشأنها.

- مناقشة فكرة إيجاد قنوات اتصال منظمة مع جماعات المجتمع المدني التي تتوافق منطلقاتها الفكرية مع مبادئ وأهداف الحزب، والسعي إلى تكوين "جبهة" متراصة لدعم التوجهات الفكرية للحزب.
- تنظيم لقاءات في مقر الحزب لطرح القضايا الوطنية وتجميع المناصرين والمساندين لرأي الحزب.
- التصدي لمزاعم الحزب الحاكم واتجاهه لفرض التعديلات الدستورية من دون اعتبار للآراء المخالفة.
- مناقشة وضع موقع الحزب على الإنترنت وضرورة تطويره [أرجو زيارة موقع الحزب الوطني الديمقراطي].

وكانت نتيجة الاجتماعات دائماً لا شيء وتنتهي القصة بمجرد انتهاء الاجتماع ويبقى حال الحزب على ما هو عليه، وأنتم شهداء على تلك الحال، والتي اوجزها لكم فيما يلي:

1. غياب رؤية إستراتيجية متكاملة للحزب تحدد أهدافه العملية وبرنامج عمله لتحقيق الغاية التي سعى إليها المؤسسون. وقد يبدو أن مجرد تأسيس الحزب كان هو الغاية وتوقفت قيادة الحزب عند ذلك.
2. عدم التوافق على تحديد مهام لنواب رئيس الحزب، رغم تكرار المطالبة بضرورة بحث هذا الموضوع وحسمه، وبالتالي أصبح النواب باستثناء د. أسامه، بلا مهام محددة. وحتى بالنسبة لما يقوم به د. أسامه من مهام فليس هناك اتفاق عليها ولم يصدر بتحديدها قرار من رئيس الحزب وإنما هو يقوم بما يرى كأمر واقع يفرضه هو باختياره.
3. غياب آلية تنظيمية لوضع الخطة الإستراتيجية للحزب وتنسيقها في خطط وبرامج نوعية تشارك الأمانات المركزية وأمانات المحافظات في صياغتها وتتولى تنفيذها بإشراف المكتب التنفيذي.
4. عدم تفعيل فكرة تشكيل اللجان النوعية لتعظيم مساهمة الأعضاء في بحث القضايا ذات الأهمية وابتكار مقترحات وأفكار تكون أساس لخطط الحزب وأنشطته الجماهيرية.
5. الانصراف عن فكرة تشكيل "حكومة الظل" رغم أهميتها في جميع الأحزاب المحترمة في الدول المتقدمة، باعتبارها آلية مهمة لمتابعة أداء الحكومة وإنتاج الدراسات البديلة لما تقدم عليه الدولة من قرارات أو تصرفات لا يرضى عنها الحزب وجماهير الشعب مثل موضوع الخصخصة، استيلاء الدولة على أموال التأمينات الاجتماعية، بيع البنوك المصرية للأجانب، بيع الأراضي للأجانب، تضخم الدين العام، قضية الميديات المسرطنة، الخ.

6. عدم استثمار الفترة المنقضية منذ موافقة لجنة الأحزاب على تأسيس الحزب في 24 مايو 2007 وحتى الآن في توضيح خطة عمل للحزب، وإهمال مناقشة مشروع خطة للحزب خلال الفترة الانتقالية حتى اجتماع الجمعية العامة في مارس 2008، كنت قد قدمتها في نفس يوم إعلان الموافقة على تأسيس الحزب.
7. عدم استثمار الزخم والحيوية التي صاحبت انعقاد الجمعية التأسيسية في 22 يونيو 2007 وإهدار حماس الأعضاء الذين تحمسوا لحضور اجتماع الجمعية التأسيسية والذين كانوا يتوقعون حركة سريعة ومدروسة من قيادة الحزب والانتقال للعمل مع الجماهير.
8. افتقار الحزب إلى مبادرات تنبع من برنامجه وأهدافه، والحصار أنشطته في ردود أفعال للأحداث غير مدروسة ولا يتم مناقشتها في مؤسسات الحزب، ومن ثم لا تلقى اهتمام الرأي العام ولا تعيرها وسائل الإعلام عناية أو تعليق.
9. وضوح تفاوت فكري كبير بين العناصر الرئيسة في الحزب سواء بين أعضاء المكتب التنفيذي أو بين بعض القيادات وأعضاء في الأمانة العامة، وعدم اتخاذ أي إجراءات لتنسيق وبلورة توجهات مشتركة تمثل الحد الأدنى، والمطلوب، من التوافق بين القيادات في الموضوعات الأساسية التي تمثل فلسفة الحزب وتحدد هويته. ومن أهم مجالات الخلاف الفكري دعوة بعض القياديين بالحزب للمناداة بإلغاء المادة الثانية من الدستور، ولكن تصدى لهذه الدعوة قياديون آخرون وحسمت حين أشار د. يحيى الجمل أن البابا شنودة نفسه نصح بعدم التعرض إلى هذا الموضوع لخطورته على وحدة الأمة.
10. انقطاع سبل الاتصال بين مجموعة الأمانة العامة من ناحية وبين أعضاء المكتب التنفيذي من ناحية أخرى. وعدم وجود أي شكل تنظيمي متفق عليه لتحقيق التواصل بينهما. ويزيد من هذه الظاهرة عدم وجود اتفاق معلن وواضح يتعلق بدور ومهام وصلاحيات كل من المكتب التنفيذي والأمانة العامة وعدم الاسترشاد حتى الآن بما جاء في لائحة النظام الأساسي للحزب بهذا الخصوص.
11. غياب أي رؤية واضحة لدور المكتب التنفيذي ولا خطة عمل متفق عليها، واقتصار فعالياته على اجتماع دوري ينعقد كل أسبوعين من دون جدول أعمال محدد ولا أسلوب واضح في إدارة المناقشات وبلورة مواقف وقرارات إستراتيجية تنقل إلى الأمانة العامة لوضعها موضع التنفيذ. ولا يعقب اجتماعات المكتب التنفيذي أي محاضر ترسل إلى الأعضاء لتوثيق ما دار في الاجتماعات. كما يفتقر المكتب إلى آلية لمتابعة قراراته والتأكد من وضعها موضع التنفيذ من التشكيلات الحزبية المختصة.

12. عدم استكمال تشكيل الهيئة العليا رغم انقضاء ما يقرب من شهرين على انتخاب ممثلي المحافظات لها، وعدم الاهتمام بمناقشة الاقتراح الذي قدمته لتعديل أسلوب اختيار الأعضاء ال25 لاستكمال تشكيل الهيئة العليا ويقضي باتباع نظام أقرب إلى الانتخاب للغرف على المرشحين الأفضل بتخصيص عدد لكل محافظة بنسبة عدد أعضاء الحزب فيها مع مراعاة تنوع المرشحين الذين تختارهم الأعضاء ليشملوا المرأة والشباب والأخوة الأقباط ومختلف المهن والمستويات التعليمية، وذلك بدلاً من انفراد المكتب التنفيذي باختيار هؤلاء الأعضاء بناء على اقتراح الأمين العام.

13. عدم استمرار انتخاب أمناء المحافظات في حشد وتنسيق الجهود من خلال عقد اجتماع أو أكثر بينهم وبين قيادات الحزب، وعدم التواصل بين المكتب التنفيذي وقيادات الحزب مع أمناء الفروع وعدم وجود معلومات واضحة لدى المكتب عن التشكيلات المحلية بالمحافظات.

14. عدم وضوح الرؤية عن حجم العضوية الجديدة بعد صدور موافقة لجنة الأحزاب، وعدم وصول أي تقارير من الأمانة العامة عما يتم اتخاذه بشأن فحص طلبات العضوية والموافقة عليها من عدمه. كذلك يبدو أن بطاقات إثبات العضوية لم يتم تنفيذها وتسليمها للأعضاء حتى اللحظة.

15. الالتجاء إلى تنظيم أنشطة من دون إعداد كاف لمجرد إثبات التواجد على الساحة، ومنها المؤتمر الإعلامي الذي انعقد يوم 2007/09/10 لدعوة الأحزاب والقوى السياسية لمؤتمر لمناقشة مستقبل مصر بعد مبارك من دون حتى إخطار أمناء المحافظات وأعضاء الحزب بالتالي لهذا التوجه من الحزب، ولولا إلحاحي في ضرورة إخطار الأعضاء لهذا المؤتمر الإعلامي عقب انتهاءه حتى لا يفاجئون به منشوراً في الصحف لما تم إرسال الرسالة التي وصلت البعض منكم بالبريد الإلكتروني تتضمن البيان الذي أعلنه د. محي الجمل في ذلك المؤتمر. ورغم تأكيدي بضرورة حسن الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني لم يتم اتخاذ إي إجراءات للتخطيط والإعداد تتعلق بالدعوة الأساسية التي أعلن عنها في المؤتمر الإعلامي. كذلك لم يتم اتخاذ أي إجراءات لتنفيذ ما جاء في بيان الحزب الذي تم إعلانه في ذلك المؤتمر.

16. الارتباط على فعاليات بشكل فردي، غير مؤسسي، كما حدث في اللقاء الذي تم مع وفد من حزب الوفد تم إخطارنا به قبل انعقاده بيومين ومن دون العرض على المكتب التنفيذي ولا إخطار أمناء المحافظات بمضمونه والغرض منه. وقد كانت المفارقة غريبة إذ قرر أ. محمود أباظة رئيس حزب الوفد أنهم يقومون بزيارة حزب التجمع وحزب الجبهة الديمقراطية كما سيلتقون بالحزب الناصري، وذلك بناء على قرار من الهيئة العليا للوفد،

بينما تم التوافق على اشتراك حزبنا في ذلك الحوار الذي دعا إليه حزب الوفد بقرار منفرد لا أدري هل من د. محي الجمل أو د. أسامه الغزالي أم كلاهما ؟ وقد شاركت في هذا اللقاء لاقتناعي بجدية حزب الوفد في دعوته وكانت مناقشتي مع د. محي ود. أسامه عقب انتهاء اللقاء مع حزب الوفد هي التي أثارت المناسبة الأخيرة للاستقالة حيث عبرت لهم عن استيائي للانفراد باتخاذ القرارات وعن أن الحزب بذلك يكون قد تخلى عن الدعوة التي أطلقها يوم 2007/09/10 والتي جاءت ويا للأسف تكراراً لما سبق إليه حزب الوفد، وبينت لهم بخلاء غياب المؤسسية في الحزب.

17. عدم استمرار أو مواصلة ما يبدأه الحزب من فعاليات ولعل أبرزها ندوة دستور جديد لمصر والتي أعلن فيها الحزب أنه سيتخذ مبادرة لإعداد دستور جديد ولم يتم أي شيء في هذا الصدد وأصبح التزام الحزب في طي النسيان حتى بين أعضاءه.
18. انعزال أعضاء الحزب في المحافظات عن مجريات الأمور بالحزب وتساؤلهم المستمر عن أين الحزب.
19. تنظيم أنشطة لا يعلم أعضاء الحزب أو أغلب قياداته بها، مثال ذلك المؤتمر الذي انعقد بالحزب يوم 2007/9/9 على حد ما جاء في رسالة مروان يونس بشأن تحديد أولويات مصر وشكواه من عدم حضور القيادات لهذا المؤتمر الذي لم يعلم به الكثيرون وأنا منهم.
20. الاهتمام بقضايا فرعية مثل البحث عن مقر فاخر للحزب من دون توفر خطة للنشاط أو فعاليات يصل بها الحزب إلى الجماهير التي نشأ من أجل تحريكهم [الأغلبية الصامتة بنسبة 77 % والتي اتخذها الحزب شعاراً له]، هل تذكر ولهم؟ وكنت قد تحفظت على فكرة البحث عن مقر جديد للحزب يكلف في المتوسط 40000-60000 جنيهاً شهرياً بخلاف تكلفة التجهيز والتأثيث في الوقت الذي لا يملك الحزب هذا التمويل ولا يملك في الأساس خطة عمل أو برنامج لتحقيق أهدافه أو وسيلة إعلامية للتواصل مع الجماهير بما يبرر التواجد في مقر فاخر.
21. الانشغال بموضوع البحث عن مصادر تمويل للحزب في غياب أي نشاط يسمح لأي من الأعضاء أو المؤازرين بدفع أي مساهمات مالية لحزب يبدو غائباً عن الساحة.
22. انصراف وسائل الإعلام عن نشر أي بيانات يصدرها الحزب، ففي المؤتمر الصحفي يوم 2007/10/10 ورغم حضور ممثلي بعض الصحف والفضائيات إلا أن التغطية الإعلامية كانت في أدنى مستوى.

الأخوة والأخوات

اسمحوا لي أن أوضح لكم الأسباب التي أوصلت الحزب إلى هذه الحالة من الجمود مما دعاني إلى إعلان استقالتي نهائياً من الحزب:

1. عدم إقرار لائحة النظام الأساسي للحزب حتى الآن، رغم تكرار المطالبة بمناقشتها بشكل جدي وحاسم ورغم ورود ملاحظات بشأنها من المحافظات، أو حتى تكليف شخص آخر بإعداد مشروع جديد للائحة، وقيل في تبرير التأخير أنها أحيلت إلى المسؤول عن الشئون القانونية لإبداء الرأي وانتهى الأمر عند هذا. وتعلمون أن عدم وجود لائحة معتمدة للحزب يؤدي إلى فراغ قانوني وتنظيمي هو بلا شك أحد عوامل التخبط الإداري والسياسي في الحزب حيث لا يوجد اتفاق صريح على اختصاصات وصلاحيات وأنماط العلاقات التنظيمية السليمة بين القيادات والتشكيلات المختلفة بالحزب.
2. عدم تفعيل طاقات وخبرات نواب رئيس الحزب في بلورة توجهات الحزب وبرنامج عمله. وكذا عدم استثمار طاقات أعضاء الحزب وخبراتهم في توجيه شئونه وفعالياته، والاختصار في المجموعة الضيقة الذين اختارهم الأمين العام لمساعدته وقد لا يكونوا هم أفضل عناصر الحزب القادرين على مثل تلك المسئوليات.
3. استمرار د. محي الجمل ود. أسامة الغزالي حرب في دور "وكيل المؤسسين" وعدم الانتقال إلى نمط قيادي واضح، وأكتفاء كل منهما بضمان الظهور الإعلامي باعتباره رمز الحزب أو كتابة مقال أسبوعي في المصري اليوم من دون الإشارة إلى صفتهما الحزبية. وللحق فقد حاول د. محي الجمل أكثر من مرة توسيع دائرة الظهور الإعلامي لأعضاء آخرين من الحزب إلا أن غياب رؤية وإستراتيجية إعلامية واضحة منعت من تحقيق رغبته تلك.
4. القصور في جمع الأعضاء المؤسسين البارزين وتفعيل خبراتهم في تنشيط الحزب [د. مصطفى كمال طلبه، د. محمد غنيم، أ. أسامة أنور عكاشة، أ. سكينة فؤاد، د. جابر البلتاجي، السفير رؤوف غنيم...].
5. عدم السعي لاكتساب أعضاء بارزين ومؤازرين مهمين [السفير محمود شكري، .....].
6. عدم وضوح الخبرات السياسية والتنظيمية لأعضاء الأمانة العامة [أو عدم ظهور تلك الخبرات مترجمة في نتائج وإنجازات].

الأخوة والأخوات

لقد تقدمت بالعديد من الاقتراحات من أجل تصويب مسار الحزب، ومارست كثيراً من الضغوط أعترف أن بعضها اتسم بالحدة من جانبي لحفز قيادات الحزب على استدراك الموقف والانتباه إلى الإسراع في تنشيط الحزب وتفعيله.

ولكن تلك الجهود لم تفلح سوى في تعميق هوة الخلافات بيني وبينهم، وانصرافهم إلى الاستمرار فيما هم عليه. وأذكر على سبيل المثال بعض الاقتراحات التي قدمتها مراراً لإصلاح حال الحزب ولم يلتفت إليها:

1. عقد اجتماع خاص للمكتب التنفيذي لمناقشة الموقف العام للحزب واتخاذ قرار بشأن خطة تفعيل الحزب وتنمية العضوية المقدمة مني في شهر يوليو 2007 بعد أن أهمل المكتب مناقشة الخطة التي اقترحتها لتفعيل الحزب خلال الفترة الانتقالية وكنت قدمتها في مايو 2007.
2. عقد اجتماع مشترك بين المكتب التنفيذي والأمانة العامة مرة كل شهر لتنسيق المواقف وتوضيح التوجهات الإستراتيجية ومتابعة حركة الحزب على أرض الواقع.
3. مناقشة معايير اختيار الأعضاء المعينين في الهيئة العليا والمقترحة التي اقترحتها في شهر يوليو 2007 واتخاذ قرار عاجل بشأن استكمال تشكيل الهيئة العليا ودعوتها إلى الاجتماع قبل نهاية سبتمبر 2007.
4. اتخاذ قرار بشأن لائحة النظام الأساسي والتوافق على موعد نهائي لإقرارها وبدء العمل بمقتضاها حين اعتمادها من الجمعية العامة العادية في اجتماعها القادم في مارس 2008.
5. تحديد مهام واضحة لنواب رئيس الحزب وتكليفهم بقرار من رئيس الحزب لمباشرة تلك المهام فور التوافق عليها. ويقتضي تفعيل هذه الخطوة عقد اجتماع خاص بين الرئيس والنواب.
6. تحديد آلية تنظيمية لتحقيق التواصل بين الأمانة العامة وبين المكتب التنفيذي. وكذا آلية للتواصل بين الأمانة العامة والمكتب التنفيذي من ناحية وبين فروع الحزب بالمحافظات من ناحية ثانية.

الأخوة والأخوات

لكل ما سبق، فقد قررت الاستقالة نهائياً وأعلنتها صباح الخميس الماضي 20 سبتمبر 2007 ورأيت إرسال هذا التوضيح لكم كي أبرأ ذمتي أمام الله وأمامكم وأبين أنني لم أقصر في محاولة تنفيذ ما عاهدتكم عليه يوم أعطيتموني أعلى عدد من أصواتكم كنائب لرئيس الحزب. وأريد في هذا السياق أن أضيف ما يلي:

1. أنه على خلاف ما ذكره د. محي الجمل في حواره مع برنامج على الهواء يوم الأربعاء 19 سبتمبر وأعادت جريدة الوفد نشره في عدد الجمعة 21 من أنه كان قد اتفق معي على إبقاء الاستقالة في طي الكتمان، ولكني أخلفت الوعد وأعلنتها، فهذا لم يحدث أبداً ولست ممن يخلفون بالوعد. وكنت أعلنت الاستقالة علانية في مواجهة د. محي الجمل، د. أسامه الغزالي، د. صلاح فضل، د. سلوى سليمان، أ. محمد منصور وذلك مساء الثلاثاء 18 سبتمبر عقب انتهاء اجتماعنا مع ممثلي حزب الوفد، وقلت لهم صراحة أنكم ستجدون خبر الاستقالة منشوراً

غداً، فلم يكن في الأمر إذن اتفاق على إخفاء النبأ، وأربأ بالدكتور يحيى أن يقول أنني قد "خيبت أمله" وأقول له لست أنا من خيب أملك يا دكتور يحيى وأنت تعلم تماماً من خيب آمالنا جميعاً وجعلك أنت شخصياً تفكر في الاستقالة وتصارحني بها يوم زيارتك في منزلك قبيل اجتماع الجمعية التأسيسية لأخفف عنك تأثير ما جاء في رسالة وجهها خالد قنديل عبر البريد الإلكتروني وأصابك منها أذى كبير ويومها شددت عليك في طرح فكرة الاستقالة من الحزب جانباً كونك أنت الداعي إلى تأسيسه وأنا شخصياً شاركتك تقديراً مني لشخصك ومكانتك ولم أكن أعلم من الباقين أحداً. وأنت يا دكتور يحيى تعلم من طالبوك بالتخلي عن رئاسة الحزب حين زاروك في منزلك، وتعلم من وجه لك أقسى الكلمات والنقد في رسالة بالبريد الإلكتروني، ولكنك بسماحتك المعهودة تجاوزت عن كل ذلك ثم تأتي اليوم لتتهمني بأنني من خيب أملك!!!

2. أعتب على د. يحيى الجمل ترديده لمقولة صدرت عن د. سلوى سليمان في اجتماع الثلاثاء المشار إليه حين أعلنت استقالتي إذ قالت" أنت تغضب كثيراً وتعلن استقالتك كل ما تغضب كالزوج الذي يطلق زوجته في كل مرة يغضب منها" ولتفاهة هذا القول لم أعره اهتماماً ولم أرد عليه. ولكن حين يردد د. يحيى الجمل هذا القول على مسمع العالم كله في برنامج على الهواء فهو أمر مرفوض وأطالبه بالاعتذار عنه إبقاء لصلة المودة والصداقة بيننا، خاصة وقد حورت بعض الصحف تلك المقولة وجعلتها "كالزوجة التي تطلب الطلاق" ولا شك أن هذا أمر لا يليق في لغة الخطاب السياسي ولا تجوز الصبر عليه في العمل العام كما طالبني د. يحيى بذلك.
3. على خلاف ما ذكره د. أسامه الغزالي في حديثه لبرنامج القاهرة اليوم مساء الخميس 20 سبتمبر من أنني أريد مركزية في العمل ولا أوافق على اللامركزية التي تنتهجها الأمانة العامة، فالكل يعلم أنني من أشد دعاة اللامركزية وإطلاق الحرية لتشكيلات الحزب وأمنائه في المحافظات لتنشيطه والانطلاق لتحقيق أهدافه فقط في ضوء التوجهات والأهداف العامة للحزب وبالتنسيق مع الأمانة العامة، وذلك ما كنت أعلنه دائماً في اجتماعات الحزب التي كان يحضرها الأعضاء وفي لقائي مع الأخوة من فرع الإسكندرية بمقر الحزب. ويعلم د. أسامه تماماً أنني لست كثير الانفعال كما قال، ولكنني انفعل غضباً للقيم والمبادئ التي أراها تحولت إلى كلمات فارغة ينشدق بها هو ورئيس الحزب وغيرهما من الهواه بالحزب.

وفي النهاية أتمنى لكم حظاً أفضل في الفترة القادمة. وعلى الله قصد السبيل.

أ.د. علي السلمي

الجمعة 21 سبتمبر 2007

وبعد الاستقالة والانضمام إلى حزب الوفد أوضح فريق من أعضاء حزب الجبهة الديمقراطية ورئيس الحزب دكتور أسامه الغزالي حرب في رغبتهم أن أعود إلى الحزب فقبلت العودة . إلى أن اتفق دكتور أسامه مع نجيب ساويرس على إدماج الحزب في حزب "المصريين الأحرار" وبدون ذكر اسم "حزب الجبهة الديمقراطية" في عنوان الحزب بعد الإدماج ! ! ! فرفضت ذلك واستقلت نهائياً وعدت إلى حزب الوفد .

https://youtu.be/mUttBY13G3w

https://youtu.be/wwWXN4y-JHw

https://youtu.be/NtPicwAzleE

ثانيا: أيام حزب الوفد

كيف انضممت إلى حزب الوفد؟

يوضح الخطاب المشار إليه في الحديث عن "حزب الجبهة الديمقراطية" والذي توجهت به إلى أعضاء الحزب معلناً استقالتي منه والأسباب الذي دفعتني إلى الانضمام لحزب الوفد وكان ذلك بناء على دعوة كريمة للانضمام إلى الحزب العريق من الأخ العزيز منير فخري عبد النور سكرتير عام الوفد حينئذ.

وقد رحبت بتلك الدعوة وأقبلت على مرحلة جديدة ومثيرة في "رحلتي مع السياسة" أوضحها في هذا الجزء من الفصل الثاني.

وقد استمرت عضويتي بحزب الوفد إلى حين تم تعييني نائبا لرئيس مجلس الوزراء د. عصام شرف في يوليو 2011، ثم استأنفت فعالياتي في الحزب بعد استقالة الوزارة في 22 نوفمبر 2011، ثم استقلت من الحزب، كالعادة، لعدم رضائي عما يجري في "الوفد" وانهيار ذلك الحزب العريق.

.1

مشروع تحرك حزبي وشعبي لحزب الوفد

" مصـــــر ..... رؤية مستقبلية "

[مشروع قُدم إلى المكتب التنفيذي]

الموقف الوطني الحاضر:

1. ينسم الموقف الوطني الحاضر بالتأزم والاحتقان على مختلف المستويات وعلى جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
2. تستغرق قضايا الحاضر المتأزم طاقات الشعب والقوى السياسية المختلفة وهم جميعاً يشعرون بقلة الحيلة وعدم القدرة على التأثير في الموقف.
3. تنفرد الدولة ممثلة في الرئيس باتخاذ القرارات في كافة الموضوعات من دون أي محاولة للاستماع إلى الآراء والاعتراضات الصادرة عن مختلف القوى السياسية، ومن دون الالتفات إلى تصاعد الرفض الشعبي للسياسات والقرارات الحكومية التي تتصدر الحكومة لتحمل مسئولياتها وهي في الأساس التزام بتوجيهات رئاسية أو تلقى قبول وموافقة الرئيس.
4. الحكومة منشغلة بتسيير الأمور حسب رؤيتها القاصرة والمنحصرة في حدود أفكار الوزراء من رجال الأعمال ومن يمثلونهم من لوبي رجال الأعمال الذين يتزايد نفوذهم وتأثيرهم في القرار الحكومي.
5. الحزب الوطني الديمقراطي يسيطر على الحكومة ويفرض رؤية لجنة السياسات التي تعبر في الأساس عن توجهات لا تلقى القبول الشعبي وترفضها جميع القوي السياسية الوطنية.
6. الأحزاب السياسية، عدا حزب الوفد، عاجزة تماماً عن أي فعل وتنحصر في حدود مقارها الحزبية أو في حدود الأعداد القليلة التي تقرأ الصحف الصادرة عن بعض تلك الأحزاب.

7. تعاني معظم الأحزاب من حجم العضوية المحدود وقلة مواردها المالية وضعف مصداقيتها لدى الجماهير، خاصة ما يتردد عن احتواء الحكومة والحزب الوطني لأغلب تلك الأحزاب لاستكمال الشكل الديمقراطي وإثبات وجود تعددية حزبية.
8. تصاعد التحديات الخارجية وتضاؤل الدور المصري في مواجهة القوة الإسرائيلية المتزايدة والمسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الساعية إلى تأكيد السيطرة على ثروات ومقدرات المنطقة.

النتيجة الأساسية للموقف الوطني الحاضر

☒ الجميع منشغل بمشكلات اليوم والفترة القصيرة، والكل، عدا سلطة الحكم، غير قادرين على التأثير ويتخذون موقف الدفاع عن مصالح ذاتية محدودة.

☒ غياب رؤية مستقبلية لمصر، وعدم وضوح صورة المستقبل، وافتقاد التوجهات الإستراتيجية لضمان أمن وتقدم الوطن وسلامة أبنائه.

مشروع رؤية مستقبلية لمصر

1. مستقبل مصر قضية مصيرية لا يهتم بها أحد.
2. مستقبل مصر قضية مصيرية تبحث عن يوليها عنايته وتجمع الشعب بكافة قواه السياسية والمجتمعية حول مشروع نهضوي متكامل يرسم صورة المستقبل.
3. مستقبل مصر قضية تتعدى مجرد التنظير ووضع الأطر الفكرية والسيناريوهات والدراسات المستقبلية.
4. مستقبل مصر قضية تبحث عن قيادة شعبية قادرة على تطوير رؤية واضحة ومتكاملة عن مصر المستقبل وترسم الطريق لتحقيقها.
5. مستقبل مصر مشروع وطني تتجاهله الدولة، ويتبناه حزب الوفد.

عناصر المشروع

يشمل المشروع المقترح ثلاثة عناصر متكاملة:

العنصر الأول: تكوين رؤية واضحة لمستقبل مصر

ويتم تحقيق هذا العنصر من خلال تشكيل مجموعة فكرية تضم عناصر متميزة من أعضاء الحزب ومؤازريه والشخصيات العامة ذات الاعتبار.

ويكون لهذه المجموعة أمانة من شباب الحزب يتم تدريبهم لهذا الغرض.

ومن الأسماء المقترحة لعضوية هذه المجموعة، بخلاف الأعضاء من الحزب:[39]

1. المستشار/ طارق البشـــري
2. الدكتور/ جلال أميـــــن
3. السفير/ حسين أحمد أميـــن
4. السفير/ محمود شكـــري
5. الدكتور/ سلطـان أبو علي
6. الدكتور/ إبراهيـــم بدران
7. م. حسب الله الكفـــراوي
8. الدكتور/ حامد عمـــار
9. الدكتور/ السيد ياســـين
10. الأستاذ/ عادل العزبـــي
11. الدكتور/ رؤوف حـــامد
12. الدكتور/ زكريا جـــاد
13. الدكتور/ محمد أبو الغـــار
14. المهندس/ شريـــف دلاور
15. السفير/ جمال بيومـــــي
16. السفير/ أحمد الغمـــراوي
17. الدكتور/ رفعت لقوشـــه
18. الدكتور/ محمد الجـــوادي
19. الأستاذ/ فاروق جويـــدة
20. الأستاذ/ نبيل زكـــــي
21. الأستاذ/ أسامه أنور عكاشة

[39] كانت تلك الترشيحات قبل 25 يناير 2011 وقبل أن يفصح بعضهم عن هوياتهم الإخوانية!

وتحدد المجموعة خطة عملها لإنجاز وثيقة أساسية تمثل رؤية متكاملة للمستقبل تشمل المحاور الجوهرية التالية:

1. نظام الحكم ومؤسســـــاته.
2. المبادئ الأساسية لدستور جديد.
3. النظام الاقتصادي ومؤسســاته.
4. المبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي].
5. المبادئ الأساسية لإدارة الاقتصـــــــــاد الوطني.
6. صياغة جديدة لدور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع.
7. المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية، والعسكرية، والعلمية، والثقافية.
8. صياغة جديدة لنظام الحكم المحلي وتأكيد التوجه نحو اللامركزية.
9. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي، والعالي الحكومية، والخاصة، والأهلية.
10. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
11. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية.
12. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب.

العنصر الثاني: نشر الرؤية المستقبلية وتوضيحها وحشد توافق مجتمعي حولها

يتم تفعيل هذا العنصر من خلال طرح فكرة مستقبل مصر وإثارة الاهتمام الشعبي العام بقضية ضرورة وضع رؤية لمصر المستقبل يشارك الشعب في صياغتها، وحشد توافق مجتمعي حول وثيقة "الرؤية المستقبلية لمصر" من خلال الفعاليات والآليات التالية:

1. التخطيط لسلسلة من اللقاءات [ورش العمل] لعناصر من الحزب ينسقها معهد الدراسات بالحزب برئاسة د. وحيد عبد المجيد.

2. تخطيط حملة إعلامية بجريدة الوفد في شكل سلسلة مقالات وحوارات وتحقيقات صحفية تتناول هذه القضايا وتبرز موقف الوفد منها .
3. تخطيط سلسلة من اللقاءات الجماهيرية في مقار الوفد بالمحافظات لشرح تلك القضايا وإبراز موقف الحزب منها وحصد التأييد الشعبي لهذا الموقف.
4. تنظيم سلسلة من اللقاءات مع مجالس إدارات النقابات المهنية ونوادي هيئات التدريس بالجامعات وغيرها من مؤسسات المجتمع الفاعلة لتوضيح هذه القضايا والتوصل إلى تفاهمات مشتركة حولها ، وأيضاً من أجل تنمية رأي عام ضاغط على الدولة للتوجه في المسار الصحيح لحل المشكلات الوطنية وتطوير أساليب الحياة في مصر .
5. التنسيق مع أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب في مجلس الشعب لإثارة القضايا حسب ترتيب الأولويات وطرح الموقف الوفدي منها .
6. بحث إمكانية استثمار الإنترنت في إنشاء قناة تليفزيونية تبث المواقف الوفدية وتتيح الفرص لكل الآراء المؤيدة وحتى المعارضة لمناقشة قضايا مصر بوضوح وموضوعية.
7. النظر في تطوير سلسلة من الإصدارات عن جريدة الوفد ومعهد الدراسات لتوثيق ما تصل إليه هذه الحوارات والمناقشات من آراء وحلول وتيسير الحصول عليها لكل المهتمين من أبناء الشعب.

العنصر الثالث: تطوير وتنفيذ عدد من مشروعات خدمة المجتمع والتهيئة لتحقيق الرؤية المستقبلية

https://youtu.be/PggQka4Pzf8

.2

استراتيجية حزب الوفد في مرحلة ما بعد مبارك

الموقف الحاضر بعد تنحي الرئيس السابق مبارك

1. تم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد لفترة انتقالية غير محددة المدة.
2. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعطيل الدستور وقيامه بإدارة شئون البلاد وإصدار قرارات بقوانين وتمثيل رئيسه للدولة، تحديد فترة الانتقال بستة أشهر أو لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى أيهما أقرب.
3. تكليف حكومة الفريق أحمد شفيق بالاستمرار في تسيير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة من دون تحديد موعد محتمل لذلك.

النتيجة الأساسية

في مقدمة النتائج المترتبة على نجاح ثورة 25 يناير 2011 وانتقال السلطة مؤقتاً إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ما يلي:

1. انهيار الحزب الوطني الديمقراطي وفقده أي مصداقية وضياع فرصه في الحياة السياسية في الانتخابات القادمة.
2. توافق الخط العام للمجلس الأعلى مع مبادرة الوفد مع قيام المجلس بمهام رئيس الجمهورية بدلاً من تشكيل مجلس رئاسي.
3. تواضع تأثير الإخوان المسلمون نتيجة مواقفهم المتضاربة ورفض شباب 25 يناير أي محاولة من جانب الجماعة لاحتواء ثورتهم أو التأثير عليها.
4. ضعف تأثير الدكتور محمد البرادعي في ثورة 25 يناير واتجاه الأغلبية لرفضه باعتباره تحمل أجندة أمريكية، وقد أعلن هو ذاته عدم الترشح في الانتخابات الرئاسية القادمة.

5. اخفاء تأثير الأحزاب السياسية أثناء أيام الثورة بما في ذلك حزبي التجمع والناصري.

فرص الوفد للتأثير في المشهد السياسي

يستخلص من التحليل السابق أن هناك فرصة جيدة جداً للوفد لكي يلعب دوراً وطنياً مهماً في توجيه الأحداث أثناء الفترة الانتقالية، خاصة مع وضوح التقارب الفكري بين خطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين التوجهات الأساسية للوفد في طريقة التعامل مع متطلبات تحقيق الانتقال السلمي للسلطة.

ومن ثم يقترح الإسراع بالأمور التالية:

1. مناقشة وإقرار الاستراتيجية المقترحة لتفعيل دور الحزب ومساهماته في المشهد السياسي الراهن.
2. استكمال تشكيلات اللجان العامة بالمحافظات.
3. اعتماد تشكيلات اللجان النوعيـــــــــــــة.
4. تشكيل اتـــــــــــــحاد المهنيين الوفديين.
5. البناء على ما تحقق من تطوير في منظومة الوفد الإعلامية.

العناصر الأساسية لاستراتيجية الوفد للفترة الانتقالية [منتصف فبراير – منتصف يوليو 2011]

1. أهداف الوفد الاستراتيجية

يهدف الحزب إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تأكيد مواقف الحزب المتوافقة تماماً مع أهداف ومطالب ثورة الشباب والشعب في 25 يناير 2011 والمتمثلة في اختيار الحل الديمقراطي المبني على النظام البرلماني والتعددية السياسية وحرية تكوين الأحزاب وتطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة وإعادة بناء الجداول الانتخابية على اساس قاعدة بيانات الرقم القومي واعتماد بطاقة الرقم القومي أساساً في إثبات شخصيات الناخبين وفي عمليات التصويت.
2. التواصل مع القيادة الجديدة للبلاد لطرح رؤية الحزب بالنسبة للسياسات والممارسات الواجبة لضمان الانتقال السلمي للسلطة في نهاية الفترة الانتقالية تمهيداً لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة وبناء مستقبل الوطن والارتفاع بمستوى حياة المواطنين وتحسين جودة الحياة للمصريين.
3. دعم مصداقية الوفد لدى أعضائه والجماهير المصرية العريضة وتأكيد صورة ذهنية إيجابية بالانتشار السريع بين جماهير الشعب وترويج ثوابت الوفد ومبادئه الداعية إلى حرية الوطن والمواطن، وتوضيح التزامه بالديمقراطية بعناصرها الرئيسية المتمثلة في التعددية الحزبية وتداول السلطة وسيادة القانون.

4. الارتباط بقضايا الجماهير والدفاع عن حقوقهم والتصدي لأي محاولات لعودة فلول النظام الذي أسقطه الشعب وتحذير المواطنين من الاستسلام مرة أخرى لمظاهر القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
5. العمل مع الجماهير وكافة منظمات المجتمع المدني المتوافقة في توجهاتها مع مبادئ الحزب خلال الفترة الانتقالية، وما بعدها، للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين وتقديم الفكر والجهد لتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم ولتهيئتهم لمباشرة الممارسة الديمقراطية في الانتخابات القادمة.
6. طرح رؤية الوفد للسياسة الخارجية المصرية ومقترحاته لاستعادة الدور المصري الرائد في كافة الأمور والقضايا الإقليمية والدولية، والتأكيد على رفض التبعية للقوى الخارجية أياً كانت، والإصرار على مواجهة الصلف والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتهديدها المستمر للشعبين السوري واللبناني فضلاً عن تهديدها الدائم لمصر وشعبها وحضارتها، بل ووجودها ذاته، واتخاذ مواقف أكثر عقلانية وموضوعية بالنسبة لتركيا وإيران.

2. المحاور الرئيسة لخطة العمل

تتضمن الخطة المقترحة المحاور التالية:

المحور الأول: التواصل مع القيادة الجديدة للبلاد خلال الفترة الانتقالية

1. اقتراح صياغات مقترحة للمواد الدستورية والتشريعات المنظمة للانتخابات وشئون الأحزاب المطلوب تعديلها وتقديمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
2. اقتراح برنامج عمل عاجل لاستعادة الأوضاع الطبيعية وتحقيق انتعاش اقتصادي سريع وتقديمه إلى رئيس مجلس الوزراء.
3. تشكيل غرفة عمليات لمتابعة التطورات وإبداء رأي الوفد بشأنها وتقديمه إلى الجهات المعنية.

المحور الثاني: تكثيف التواصل مع أعضاء الحزب في كافة المواقع

1. إعداد برنامج زمني لزيارات قيادات الحزب وأعضاء الهيئة العليا والمكتب التنفيذي إلى جميع المحافظات التي بها فروع الحزب، وتنظيم لقاءات مع الجماهير في كل محافظة.
2. إصدار نشرة شهرية مطبوعة تتضمن أخبار الحزب وترسل إلى جميع الأعضاء [ويمكن استبدال هذا المقترح تخصيص صفحة أو أكثر في صحيفة الوفد لأخبار الحزب وأنشطة لجانه بالمحافظات].

3. تفعيل التواصل مع جميع الأعضاء الذين لديهم عناوين بريد إلكتروني وذلك بإعداد نشرة إلكترونية ترسل لهم آليا بصفة دورية.
4. تنظيم لقاء دوري لرئيس الحزب والقيادات الحزبية مع أمناء لجان الحزب بالمحافظات من خلال تفعيل دور المجلس التنفيذي.
5. تنظيم لقاءات دورية مع ممثلي الحزب أعضاء المجالس الشعبية المحلية.

المحور الثالث: تفعيل دور حكومة الظل الوفدية وتأسيس برلمان الوفد

دعم وتوفير المقومات اللازمة لتفعيل دور حكومة الظل وتنفيذ برنامجها:

1. إعادة تشكيل الحكومة ودمج بعض الوزارات لتخفيض عدد الوزراء.
2. ضم عناصر من القيادات الوفدية الشابة إلى الحكومة.
3. تأسيس برلمان الوفـــــــد.

المحور الرابع: تخطيط الخطاب الإعلامي والتواصل الجماهيري للحزب

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة لاقتراح أسس ومعايير الخطاب الإعلامي للحزب، وتحديد الآليات والوسائل والقنوات الإعلامية المناسبة، مع توضيح وتأكيد دور صحيفة الوفد في توصيل الرسالة الإعلامية للحزب.

المحور الخامس: تنمية العلاقات مع منظمات المجتمع ذات العلاقة

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة بالمعايير التي يأخذها الحزب في تحديد منظمات المجتمع التي يسعى الحزب إلى إقامة علاقات إيجابية معها ودعوتها إلى المشاركة في فعالياته. وتضم المنظمات المستهدفة: النقابات المهنية، النقابات العمالية، نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في حقل العمل الوطني.

المحور السادس: تنمية العلاقات الإقليمية والدولية

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة بالمعايير التي يأخذها الحزب في تحديد المنظمات الإقليمية والدولية التي يسعى إلى إقامة علاقات إيجابية معها ودعوتها إلى المشاركة في فعالياته. وتضم المنظمات المستهدفة: الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية، منظمات حقوق الإنسان، الجامعات ومراكز البحث العلمي في المجالات السياسية والمراكز المتخصصة في شئون الشرق الأوسط.

المحور السابع: الإعداد للانتخابات التشريعية

في ضوء التطورات الأخيرة وإعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسي الشعب والشورى وإجراء انتخابات تشريعية قبل نهاية الفترة الانتقالية في خلال ستة أشهر من الآن، يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة خطة الإعداد لخوض تلك الانتخابات وأسلوب اختيار المرشحين عن الحزب وما يجب توفيره لهم من تدريب وإعداد لممارسة دورهم النيابي، وما يجب على الحزب توفيره من دعم ومساندة بكافة الأشكال.

المحور الثامن: تفعيل اللجان النوعية بالحزب

مراجعة اللجان النوعية وتشكيلاتها وإعادة تطويرها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة. يكلف أعضاء الهيئة العليا بتنسيق أنشطة اللجان ومتابعة إنجازاتها وتحقيق التواصل بينها وبين لجنة تحديث البرنامج.

المحور التاسع: تنشيط معهد الدراسات السياسية وبدء نشاط معهد التنمية الإدارية

1. تعد الدكتورة كاميليا شكري مذكرة باقتراحاتها لتطوير المعهد في ضوء التجربة خلال الفترة الماضية والتطورات الحالية والرؤية المستقبلية للحزب.
2. تفعيل المذكرة السابق تقديمها من أ.د. فتحي النادي ووافق عليها الدكتور السيد البدوي رئيس الوفد.

مرفق

اقتراح تشكيل برلمان الوفد

كان تشكيل حكومة الظل الوفدية بداية صحيحة على طريق تصعيد دور الوفد في العمل السياسي الوطني باعتباره الحزب المعارض الرئيس في مصر وقائد المسيرة الشعبية للوصول إلى حكم ديمقراطي يكون الشعب فيه صاحب القرار في كل ما يخص حاضره ومستقبله، ولتأكيد مقولة الزعيم خالد الذكر سعد زغلول "الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة".

واستكمالاً للبناء الديمقراطي لحزب الوفد يقترح أن يعلن الوفد عن تشكيل "برلمان الوفد" ليكون المنبر الذي يباشر من خلاله الدورين الرقابي والتشريعي الذين كان من المفترض أن يقوم بهما ممثلوه في مجلس الشعب حال تمت انتخاباته بنزاهة. ويصبح تشكيل برلمان الوفد مهماً بعد حل مجلسي الشعب والشورى وفق قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 13 فبراير 2011.

ويتميز اقتراح تشكيل "برلمان الوفد" أنه يصدر عن حزب شرعي من حقه مباشرة كافة الأنشطة السياسية لتحقيق أهدافه وتنفيذ برنامجه. كما أن "برلمان الوفد" سوف ينطلق من رؤية واضحة تتمثل في ثوابت الوفد وقيمه الأساسية

فضلاً عما يتمتع به الوفد من شعبية وتواصل مع جماهير الشعب، وما يتوفر له من إمكانيات تتمثل في الأساس في صحيفة الوفد وبوابته الإلكترونية ومقره الذي يسمح بعقد اجتماعات البرلمان.

أهداف برلمان الوفد

يهدف "برلمان الوفد" إلى توفير آلية ديمقراطية للتعبير عن مصالح الشعب والدفاع عن حقوق المصريين. إن "برلمان الوفد" هو عين الشعب الساهرة في مراقبة كل ما يجري على الساحة الوطنية، كما سيكون الآلية التي تراقب عمل حكومة الظل الوفدية وما يصدر عنها من القوانين والقرارات المحققة لمصالح الوطن.

تشكيل "برلمان الوفد"

يتشكل "برلمان الوفد" من ثلاثين عضواً يتم اختيارهم على النحو التالي:

- ✓ عشرة أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء الهيئة العليا .
- ✓ ثلاثة أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء المكتب التنفيذي.
- ✓ عشرة من نواب الوفد في مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2005 وما قبلها يتم اختيارهم بواسطة الهيئة العليا .
- ✓ سبعة من رؤساء اللجان النوعية يتم ترشيحهم بواسطة الهيئة العليا .

مدة "برلمان الوفد"

1. تكون مدة "برلمان الوفد" خمس سنوات تنقسم إلى دورات مدة كل منها سنة ميلادية تبدأ من تاريخ أول انعقاد للبرلمان.
2. ويسمى "برلمان الوفد" ويتجدد تشكيله طالما بقي مجلس الشعب المزور قائماً، وينقضي أجله فور حل مجلس الشعب المزور.
3. وفي حالة تكرار عمليات التزوير في انتخابات مجلس الشعب في المستقبل وصدور قرار من الحزب بمقاطعة الانتخابات أو الانسحاب منها يعاد تشكيل "برلمان الوفد" مرة أخرى.

نظام عمل "برلمان الوفد"

1. يطبق "برلمان الوفد" ذات القواعد والإجراءات المتضمنة في لائحة مجلس الشعب بعد مراجعتها وتعديلها لاستبعاد أي شوائب بها تعاكس الأسس الديمقراطية الصحيحة.
2. يؤدي أعضاء "برلمان الوفد" يمين الولاء للشعب أمام رئيس الوفد.

3. تختار أعضاء "برلمان الوفد" رئيساً ووكيلاً في أول اجتماع وذلك بالانتخاب المباشر من بين المرشحين الذين يتقدمون لشغل هذين المنصبين.
4. تنشأ أمانة عامة للبرلمان يصدر بتشكيلها ونظام عملها قرار من رئيسه.
5. تعقد اجتماعات "برلمان الوفد" في المقر الرئيسي للحزب في المواعيد التي تحددها رئيس البرلمان بعد موافقة الأعضاء.
6. يتم تشكيل لجان من بين أعضاء "برلمان الوفد" تختص كل منها بأحد مجالات العمل الوطني بالتوازي مع لجان مجلس الشعب المرفوض.
7. يتم تسجيل مداولات البرلمان ولجانه وتحفظ مضابط ومحاضر الاجتماعات وفق الإجراءات المنصوص عليها في لائحته.

علاقة حكومة الظل و"برلمان الوفد"

1. فور تشكيل "برلمان الوفد" تتقدم حكومة الظل ببرنامجها إليه لمناقشته وإقراره، وفي حالة اعتراض البرلمان على البرنامج يعتبر ذلك سحباً للثقة من الحكومة ويجب عليها أن تتقدم باستقالتها إلى رئيس الوفد.
2. عند تعديل حكومة الظل الحالية أو إعادة تشكيلها يجب أن تحصل على موافقة "برلمان الوفد" على الأعضاء المرشحين لعضويتها.
3. تتقدم حكومة الظل إلى "برلمان الوفد" بمشروعات القوانين التي تقترحها وتتم مناقشتها وإقرارها أو تعديلها أو رفضها بحسب الأحوال.
4. يقدم رئيس حكومة الظل بياناً كل ثلاثة أشهر إلى "برلمان الوفد" يوضح ما تم إنجازه من برنامج الحكومة، وتتم مناقشة البيان وإبلاغ الحكومة بملاحظات أعضاء البرلمان وتوجيهاتهم لزيادة فعالية دور الحكومة.
5. يقدم أعضاء "برلمان الوفد" طلبات الإحاطة والأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة ورئيسها الذين يتوجب عليهم الرد عليها بحسب القواعد المبينة في لائحة البرلمان.
6. تخصص رئيس حكومة الظل جلسات "برلمان الوفد" وكذا الوزراء المعنيين بالموضوعات المطروحة للنقاش بالبرلمان.
7. يجوز لبرلمان الوفد طلب حضور أياً من وزراء حكومة الظل لمناقشته في موضوعات تخص وزارته.

الإجراءات التنفيذية لتشكيل "برلمان الوفد"

1. في حالة موافقة الهيئة العليا، بناء على توصية المكتب التنفيذي، على اقتراح تشكيل "برلمان الوفد" يصدر رئيس الوفد قراراً يبدء إجراءات تشكيل البرلمان، ثم يصدر قراراً بدعوة البرلمان للانعقاد في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد انتهاء عملية اختيار أعضاء البرلمان.
2. يدعى أعضاء المكتب التنفيذي وأعضاء حكومة الظل الوفدية لحضور الجلسة الافتتاحية للبرلمان.

https://youtu.be/sksFzDOH--Q

https://youtu.be/gCLpeL_v6pM

.3

ملامح الخطاب السياسي لحزب الوفد

ينطلق الوفد في الخيازه للديمقراطية مستنداً لمقولة فؤاد سراج الدين باشا " لخن ننحاز الخيازاً كاملا للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وكرامنه" . ولا يزال الوفد منمسكاً بثوابت زعمائه، وكان في مقدمة القوى الوطنية التي أيدت ثورة الشعب في الخامس والعشرين من يناير 2011 وأعلن ضرورة تخلي الرئيس السابق عن منصبه انصياعاً لرغبة الجماهير الثائرة في ميادين التحرير أن الشعب يريد إسقاط النظام" .

وفي هذا المجال لا بد أن يوضح" الوفد" تقييمه الموضوعي لدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقت أن كان مسئولا عن إدارة المرحلة الانتقالية. فقد تحملت القوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد نتيجة تخلي الرئيس السابق عن منصبه، وكان لها دور في حماية الثورة والتعهد بضمان تحقيق أهدافها في التحول الديمقراطي الكامل. ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يوفق في الوفاء بعهده أن يكون ضامناً لتحقيق أهداف الثورة كما جاء بياناته إلى الشعب أيام الثورة والتي تعهد فيها ألا يكون بديلاً عن الشرعية الدستورية. وقد واجهت الثورة عثرات عديدة نتيجة قرارات غير صائبة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ترتب عليها ضياع فرص حقيقية للتحول الديمقراطي على أساس دستور يؤسس لدولة مدنية حديثة، إلى جانب فشل المجلس في تبني أهداف ومطالب الثوار، وكانت النتيجة إجهاض الثورة

ويتوجه" الوفد " بخطابه السياسي إلى جماهيره والأمة المصرية توضيحاً لمواقفه المبدئية من القضايا التي تشغل بال المجتمع المصري وتحتل أهمية قصوى مسار التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

"الوفد" ينحاز إلى الديمقراطية والحرية واستقلال الإرادة الوطنية

كان تحقيق الديمقراطية هو الهدف الأساسي للقوى الوطنية وفي مقدمتها "الوفد" على مدار سنوات طويلة. ومنذ الاعلان عن عودة الحزب إلى الحياة السياسية المصرية في 4 فبراير 1978 وهو يتبنى رؤية شاملة للإصلاح السياسي، كانت وما تزال تمثل ثوابته التي شكلت عنصراً رئيسياً في كفاح الشعب المصري من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية وإقامة دولة المواطنة وسيادة القانون.

وتتبلور رؤية "الوفد" في:

1. كفالة الحريات السياسية، وضمان حرية ونزاهة الانتخابات، والاستفتاءات.
2. كفالة التوازن بين السلطات الثلاث "التنفيذية، التشريعية، القضائية".
3. حظر تسلط السلطة التنفيذية على باقي السلطات وفقاً لنصوص الدستور.
4. إطلاق حرية إنشاء وإدارة منظمات المجتمع المدني وفقاً لنصوص الدستور.
5. إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية وفقاً لما ينص عليه الدستور.
6. حظر تسلط الحزب الحاكم على باقي الأحزاب تشريعياً أو سياسياً.
7. إطلاق حرية الرأي والتعبير بكل الوسائل المقروءة والمسموعة والمشاهدة.
8. كفالة تملك المجتمع المدني وإدارته لوسائل الاعلام بكل أنواعها.
9. كفالة احترام حقوق الانسان وفق الدستور والإعلانات والعهود الدولية.
10. ترسيخ الممارسة الديمقراطية في كافة مجالات الحياة المجتمعية.
11. إلغاء حالة الطوارئ والالتزام بما ينص عليه الدستور في حالة إعلانها.
12. إلغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات.
13. الغاء وحظر المحاكم الاستثنائية.

وتلك الرؤية الشاملة تمثل الأساس الصلب لصيانة استقلال القرار الوطني وحماية أمن الوطن والمواطنين.

الدستور أولاً مطلب أساسي للوفد، وموقفه من الجمعية التأسيسية للدستور

منذ نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير وتخلي الرئيس السابق عن منصبه، كان رأي حزب "الوفد" هو ضرورة صياغة دستور جديد وفقاً للأسس الديمقراطية السليمة.. يوفر للشعب كل السلطات ويحد من سلطات الحاكم.. وذلك بمعرفة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب انتخاباً حراً مباشراً.

ويرى حزب "الوفد" أن صياغة دستور جديد هدفه مواجهة العيوب الهيكلية في دستور 1971 الذي أعطى رئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة جعلته مهيمناً على كل السلطات "التنفيذية. التشريعية. القضائية"، مع عدم وجود أي أسلوب للرقابة والمساءلة على ممارسته هذه السلطات.

ولكن في ضوء ما بدا من انزلاق المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي أدار المرحلة الانتقالية، وتمسك جماعة "الإخوان المسلمون" وبعض القوى السياسية المنتمية لتيار الإسلام السياسي بنتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي جرى في 19 مارس 2011 وما ترتب عليه من إصدار الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 الذي قرر أن تعقد الانتخابات التشريعية أولاً، فإن "الوفد" طرح حلاً وسطاً وهو التوافق على مجموعة المبادئ الدستورية الأساسية التي توضح طبيعة نظام الحكم المستهدف والمقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة، ثم توضع هذه المبادئ في وثيقة توقع عليها الأحزاب والقوى السياسية لتلتزم بها حين تتشكل منها المجالس التشريعية الجديدة التي سوف تختار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

وقد أعددت أنا من موقعي كنائب رئيس حزب "الوفد" الوثيقة التي أصدرها الحزب [40] وتبناها "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" الذي شارك فيه حزب "الحرية والعدالة" وأربعون حزباً، ثم تنكر حزب "الحرية والعدالة" للوثيقة وهاجم محاولات إصدار وثيقة بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور.

وقد أعلن "الوفد" عن رفضه أن يسيطر فصيل واحد على الجمعية التأسيسية للدستور، وينابع الحزب نتائج عمل الجمعية ويشترط الالتزام الكامل لما جاء بوثيقة "التحالف الديمقراطي من أجل مصر"

---

[40] تلك كانت بداية موضوع "وثيقة المبادئ الدستورية" التي عُرفت إعلاميا ب "وثيقة السلمي" بعد أن تولت منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة دكتور عصام شرف عام 2011.

ووثيقة الأزهر. وسوف تحدد "الوفد" موقفه بالاستمرار في عضوية الجمعية التأسيسية أو الانسحاب منها على ضوء ذلك.

موقف "الوفد" من قضية الجمعية التأسيسية للدستور

لقد ساعد "الوفد" في تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور وأسهم في جمع القوى المدنية للمشاركة في صياغة الدستور على أمل أن يكون دستوراً متوازناً يحقق آمال الشعب ويصل إلى المستوى المأمول في دستور الثورة.

ولكن إصرار حزب "الحرية والعدالة" على الانفراد بتشكيل "الجمعية التأسيسية" لوضع الدستور، ونقضه للاتفاق الموقع بين رؤساء الأحزاب بحضور المشير طنطاوي وانسحاب عدد من الأحزاب والشخصيات العامة من الجمعية نتيجة لذلك، جعل "الوفد" يتخذ موقف المشاركة الحذرة أملاً في نتيجة توافقية على مشروع دستور يلتزم واضعوه بما جاء في "وثيقة التحالف الديمقراطي" ووثيقة الأزهر.

ولما كانت المؤشرات لا توحي بإمكانية حدوث هذه النتيجة، فإن موقف "الوفد" الآن يتخلص فيما يلي:

1. المتابعة اليقظة لأعمال الجمعية التأسيسية للدستور، والرصد المستمر للمواد التي انتهت لجنة الصياغة من صياغتها النهائية.
2. تحليل المسودة الرسمية لمشروع الدستور الجديد بالمقارنة مع توجهات وأهداف الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية، وما جاء في الدساتير السابقة من نصوص تتفق وأهداف بناء دولة الديمقراطية وسيادة القانون، وكذا نصوص "وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر"، و"وثيقة الأزهر من أجل مستقبل مصر"، و"وثيقة الأزهر للحريات".
3. حصر المواد غير المتوافقة مع توجهات وأهداف الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية، وطرح البدائل لتلك المواد واستطلاع آراء مجموعة من السياسيين وممثلي المجتمع بشأن مقترحات الوفد للمواد البديلة للمواد الخلافية في مشروع الدستور.
4. قيادة حملات لتوضيح مدى مخالفة مشروع الدستور لقيم وتوجهات الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية وخروجه على المبادئ الدستورية التي أرستها الدساتير السابقة ومواثيق وعهود

حقوق الإنسان، والتواصل مع الرأي العام بشكل مكثف وخلق تيار معارض لتلك المواد والتوجهات

5. تشكيل فريق من المختصين في الفقه الدستوري والقانون لضبط السياق العام وتنسيق أبواب مشروع الدستور كما يقضي الفقه الدستوري ونماذج الدساتير في الديموقراطيات الحديثة.
6. وبالنظر إلى ضبابية أعمال الجمعية التأسيسية للدستور وعدم الشفافية الكاملة في عرض مسودة كاملة بالمعني العلمي، سيحاول الوفد تنسيق مواقف الأحزاب والقوى الوطنية المدنية والليبرالية الأعضاء في الجمعية التأسيسية للدستور، وممارسة ضغط سياسي وشعبي على الجمعية بالتهديد بسحب ممثليهم من عضوية الجمعية على أرضية سيطرة ممثلي الإسلام السياسي على مشروع الدستور ومخالفته لقيم وأهداف الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية، والمطالبة بإتاحة المسودة النهائية لمشروع الدستور كما انتهت إليها لجنة الصياغة وتوافق جميع لجان الموضوع.
7. كذلك سوف يسعي "الوفد" إلى حشد الضغط الشعبي لمطالبة رئيس الجمهورية بالدعوة إلى إعادة تشكيل جمعية تأسيسية [منتخبة أو معينة تمثل فيها جميع أطياف المجتمع المصري بشكل عادل ومتوازن]، وذلك لوضع دستور جديد يؤسس لدولة ديمقراطية حديثة ذات طبيعة مدنية.

وفي جميع الأحوال الإصرار على أن يتم التقيد بالشروط التالية:

1. يكون مشروع الدستور المطلوب الاستفتاء عليه موضحاً به المواد التي تم التوافق عليها باللون الاخضر والمواد التي تم التصويت عليها بالأغلبية باللون الأصفر.
2. تمتد فترة الحوار المجتمعي حول مشروع الدستور وتنشيط جهود الأحزاب والقوي السياسية والمجتمعية في توعية وشرح مشروع الدستور للجماهير الذين لهم حق الاقتراع قبل الاستفتاء، لفترة سنة اشهر كحد أدنى.
3. لا تقل نسبة المشاركة لمن تحق لهم التصويت في الاستفتاء عن 60%.
4. يتم التصويت على باب باب.
5. الموافقة على كل باب بما لا تقل عن 67% من المشاركين في التصويت.

وفي جميع الأحوال سوف تحشد "الوفد" ويعمل على تنسيق جهود كافة القوى الوطنية للدفاع عن نزاهة وديمقراطية الانتخابات التشريعية القادمة تحت مظلة "الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات".

رؤية الوفد للمبادئ الرئيسة للدستور الجديد

تمثلت رؤية "الوفد" في "وثيقة "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" التي تضمنت المبادئ الأساسية الواجب ترسيخها في الممارسة السياسية للفترة القادمة وصولاً إلى المجتمع الديمقراطي التي قامت من أجله الثورة:

1. مصر دولة مدنية حديثة، وجمهورية ديمقراطية أساسها المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.
2. رئيس الجمهورية رمزَ للبلاد يلتزم بأن يعهد إلى الحزب [أو الأحزاب] الحاصل على الأغلبية بتشكيل الوزارة، وينأط برئيس الدولة الصلاحيات التقليدية في النظم الديمقراطية دون أن يكون حاكماً مطلقا، بمعنى التحديد القاطع لصلاحياته كحكم بين السلطات الثلاث، كما تحدد فترة رئاسته بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
3. تحظر على رئيس الجمهورية أن يرأس المجالس العليا للهيئات القضائية بحكم منصبه، وفي حالة كونه رئيساً لحزب سياسي أو جماعة يتعين عليه الاستقالة من رئاسة الحزب أو الجماعة فور انتخابه رئيساً للجمهورية.
4. تداول السلطة أساس النظام السياسي ويتم عبر الاقتراع العام الحر النزيه تحت إشراف "هيئة وطنية مستقلة للانتخابات".
5. الالتزام بالتعددية السياسية، وحرية تكوين الأحزاب بمجرد الإخطار بشرط عدم تعارض مبادئها، أو أهدافها، أو برامجها، أو أساليبها مع المبادئ الأساسية للدستور أو متطلبات حماية الأمن الوطني أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي، وألا تقوم على اساس ديني أو طائفي أو عرقي، وألا يكون لها نشاط عسكري أو تكون فروعاً لأحزاب أجنبية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف أو ما يعتبر إخلالاً بالعمل السلمي في عمل الأحزاب.
6. حرية النقابات المهنية والعمالية والجمعيات المدنية والأهلية مكفولة وفق القانون، وعدم جواز تدخل الجهات الأمنية أو الإدارية في شئونها، أو تعطيل انتخابات مجالس إدارتها أو فرض الحراسة عليها إلا بمقتضى حكم قضائي.

7. تحرير الحركة النقابية من التدخلات الأمنية وسيطرة السلطة التنفيذية وتجنب تسييس النقابات والاتحاد العام للنقابات، وكذلك الشأن مع النقابات المهنية، وضرورة التقيد بالمعايير والتوافقيات الدولية التي تنص على حرية النقابات وتفعيل قانون للنقابات المستقلة.
8. كفالة حرية منظمات المجتمع المدني وفق القانون والمواثيق الدولية، وتأكيد احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، واحترام التوافقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان.
9. دعم وحماية الحريات العامة ضرورة أساسية لترسيخ وحماية الديمقراطية التي قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقها.
10. دعم منظمات المجتمع المدني المدافعة عن الحريات العامة وحقوق الانسان.
11. إطلاق حرية تأسيس الصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية وتأكيد حرية الصحافة والإعلام ووسائل الاتصالات العامة بكل صورها حرة، وعدم جواز فرض أي شكل من أشكال الرقابة عليها إلا فيما يتعارض وقيم المجتمع وأمن الوطن على أن يكون القضاء هو السلطة الوحيدة في تقرير ها التعارض، كما لا يجوز تملك الدولة للصحف.
12. ينظم تنظيم الإعلام المرئي والمسموع الرسمي في "هيئة وطنية مستقلة" يصدر بتشكيلها وتنظيمها قانون خاص.
13. تأكيد استقلال القضاء، وتأكيد حق المواطن أن تحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتجريم محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.
14. تنقية القوانين المعمول بها من جميع النصوص المناهضة للحريات العامة.
15. تأكيد الحق في التظاهر السلمي والاجتماعات الجماهيرية العامة السلمية، والدعوة إليها والمشاركة فيها بما لا يتعارض مع سلامة المجتمع والأمن العام، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما يعتبر تعارضاً مع سلامة المجتمع أو الأمن العام.
16. حماية حرية التعبير عن الرأي بجميع الطرق بما لا يتعارض مع الآداب العامة.
17. حماية حرية الانتقال والسفر والهجرة.
18. حماية حرمة الحياة الخاصة لكل أفراد المجتمع في إطار النظام العام والآداب.

19. النشاط الاقتصادي الفردي حر، على ألا يضر بمنفعة اجتماعية أو يخل بأمن الناس أو يعتدي على حريتهم وكرامتهم.

20. الملكية الخاصة مصونة، ويرعى القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل يدفع مقدماً وفقا للقانون.

21. المصادرة العامة للأموال محظورة.. ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

22. للدولة أن تؤمم بقانون مقابل تعويض عادل أي مشروع له طابع المرفق العام أو الاحتكار، متى كان في تأميمه تحقيق مصلحة عليا للمجتمع.

23. ولا يجوز لغير المصريين تملك الأراضي الزراعية في مصر إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

24. اللامركزية أساس نظام ديمقراطي للحكم المحلي في إطار الدولة الموحدة.

25. يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.

"الوفد" يؤيد تشكيل البرلمان من مجلس تشريعي واحد

كان "الوفد" من الرأي المجذ لتكوين البرلمان من مجلسين مع ضرورة تمكين مجلس الشورى من القيام بدوره تشريعي ورقابي فاعل على نمط ما كان في حالة مجلس الشيوخ قبل 1952. ولكن تجربة السنوات التي مضت منذ إنشاء مجلس الشورى قد أثبتت عدم فعالية ذلك المجلس الثاني، الأمر الذي يجعل "الوفد" يميل إلى الرأي المنادي باقتصار البرلمان على مجلس وحيد.

في نفس الوقت أنه لضمان وجود مجلس نيابي قوي وقادر على القيام بدوره الأساسي في التشريع والرقابة، يرى "الوفد" ما يلي:

1. أن يكون للمجلس التشريعي سلطة ادخال ما يراه من تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة، وإقرار حقه في قبول أو رفض بنودها بلا قيود أو شروط ودون التقيد بموافقة الحكومة التي لا يجوز لها أن تعدل في أبواب أو اقسام أو بنود الموازنة، ولو كان ذلك في حدود المجموع الإجمالي للاعتمادات للباب أو القسم إلا بموافقة سابقة من المجلس.

2. ربط كل سلطة بالمسئولية السياسية الكاملة لمن يمارسها أمام ممثلي الشعب، وحق المجلس في سحب الثقة من الحكومة عند إخلال أحد أفرادها بالمشروعية الدستورية أو المصلحة العامة.
3. تأكيد ما سبق أن قررناه من إلغاء نسبة الـ 50% عمالاً وفلاحين تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في المجالس النيابية، ولضمان توفير الكفاءة السياسية كمعيار لمن يمثل الشعب حتى ولو كان من العمال والفلاحين.
4. عدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة وقطاع الاعمال العام، لتوفير الحرية الكاملة لنواب الشعب في محاسبة الحكومة، وممارسة الرقابة الجادة على أعمال السلطة التنفيذية.
5. الالتزام بمبدأ ألا يجمع المرشح لعضوية المجلس النيابي بين الجنسية المصرية وجنسية أي دولة أخرى، ووفقا لما يشترطه الدستور وتؤيده أحكام القضاء.
6. حظر تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية في أي من اختصاصات المجلس، وخاصة التشريعية، إلا في حالة حدوث كارثة قومية أو اعتداء دولة اجنبية على الأراضي المصرية، ويعتبر أي تفويض مخالف لهذا الحظر باطلاً ومنعدم الأثر. وفي الحالات التي يتم فيها التفويض يجب أن يكون لمدة محددة ولهدف محدد يقدم الرئيس في نهايتها تقريراً عما اتخذه من إجراءات في ظل التفويض مع التأكيد على أن للمجلس الحق أن يرفض ما اتخذه الرئيس من قرارات في ظل التفويض فتصبح كأن لم تكن.
7. يكون النظام الانتخابي على أساس القائمة الحزبية النسبية غير المشروطة مع السماح للمستقلين عن الأحزاب بالترشيح على قوائم مستقلة، مع فصل جميع الهيئات والاليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية.
8. تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
9. تقوم على إدارة العمليات الانتخابية "الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات" ولها كل الصلاحيات في تنظيم أعمال الانتخابات بدءاً من تقسيم الدوائر وإعداد جداول الناخبين ومروراً بتلقي طلبات

الترشيح والنظر في الطعون عليها وانتهاء بإعلان النتائج، ويكون لها قوة شرطة خاصة تأتمر بأمر رئيسها .

10. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة .

موقف "الوفد" من تأكيد واحترام استقلال القضاء

يؤكد "الوفد" رفضه لأي شكل من أشكال العدوان على استقلال القضاء أو تغول السلطة التنفيذية أو مؤسسة الرئاسة على كرامة القضاة واستقلال القضاء، ويؤكد رفضه القاطع لمحاولة إقصاء النائب العام وتورط مؤسسة الرئاسة في هذا الأمر .

إن القضاء المصري الشامخ هو الملاذ الأخير لحماية الحقوق وكفالة الحريات . . وتأكيداً على استقلال السلطة القضائية يتعين على الدولة أن توفر لأعضاء الأسرة القضائية الاستقلال والحيدة والرعاية، حتى يتفرغوا لتحقيق العدالة على أحسن وجه، ولتحقيق هذه الأهداف يرى الوفد ما يلي:

1. استقلال ميزانية السلطة القضائية بفصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن أي رقابة أو تحكم من جانب السلطة التنفيذية .
2. تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم كرئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة، وأقدم نوابها وأقدم رؤساء محاكم الاستئناف، وذلك حتى لا يكون للسلطة التنفيذية تأثير على أعضاء المحكمة الدستورية .
3. اختيار النائب العام بقرار من مجلس القضاء من بين نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف .
4. تبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء .
5. تعيين رؤساء المحاكم الابتدائية بقرار من مجلس القضاء الأعلى .
6. الالتزام بالقواعد الموضوعية التي يضعها مجلس القضاء الأعلى في التعيين والترقية في الوظائف القضائية، وكذلك ندب وإعارة القضاة في أعمال قانونية وفنية تحت اشراف السلطة القضائية بما لا يمس بصالح العدالة .

7. توفير المزيد من الرعاية والدعم والتطوير التكنولوجي لأجهزة العدالة المعاونة للقضاء، بما تحقق لهذه الأجهزة الموضوعية والحيدة والنزاهة الكاملة.
8. منع ندب القضاة إلى الوزارات وهيئات السلطة التنفيذية.
9. توفير ضمانات التقاضي للمواطنين وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
10. إعادة صياغة مهام واختصاصات وزارة العدل لمنع تدخلها وتأثيرها في شئون القضاء.
11. مراجعة كافة أنواع رسوم التقاضي وتعديل مستوياتها بما تحقق العدالة وتخفيف الأعباء عن المواطنين.
12. مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من القوانين المقيدة للحريات، وتطوير كافة القوانين لتتوافق مع مناخ الحرية والديمقراطية.
13. مكافحة الفساد واجب على الدولة يتطلب إنشاء "هيئة مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد"، وإصدار قانون "منع تضارب المصالح" لشاغلي الوظائف العامة.

النظام الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ركيزتان لنظام الاقتصاد الحر؟

يؤمن "الوفد" بأن تأمين مستقبل الشعب رهن بتحقيق التنمية الشاملة، كما يؤمن بأن قوة الاقتصاد الوطني هي الدعامة الاساسية التي تستند إليها حرية إرادته، ومن ثم حماية أمنه القومي.. فالإصلاح الاقتصادي لا ينفصم عن الاصلاح السياسي والاجتماعي، وإنما هي خيوط متشابكة يتكون منها نسيج واحد، هو الاصلاح الشامل، الذي يفتح الطريق إلى النهوض القومي.. وبناء الاقتصاد المصري ينطلق من انتقاء نموذج اقتصادي فاعل تحقق أفضل معدلات التنمية مع ضمان العدالة في توزيع اعبائها وثمارها.

وتتحدد رؤية "الوفد" في انتهاج الحرية الاقتصادية أسلوباً لتحقيق التنمية المتسارعة في اقتصاد مفتوح حيث تكون الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة هي ركائز تنظيم الاقتصاد الوطني. إن "الوفد" وإن كان يؤمن بالحرية الاقتصادية في إطار المنافسة الحرة ويشجع المبادرات الخاصة، إلا أنه

يؤمن في نفس الوقت بعدالة التوزيع التي تعوض الفوارق بين الدخول وتصحح الخلل الذي يمكن أن يطرأ على متوسطات الاسعار وتكاليف المعيشة، وذلك من خلال:

1. نظام ضريبي فاعل يحقق العدالة بين فئات الممولين،
2. سياسة إنفاق رشيدة تخفف أعباء المعيشة وتوفر الخدمات الاساسية لجمهور المواطنين.
3. الالتزام بخطط وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية المستدامة تشمل القطاع الصناعي والزراعي والتجاري والتمويلي، وتنمية الصادرات وترشيد الواردات، وتطوير وتنمية منظومة النقل.
4. تطوير وترشيد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام وتحرير إدارته وتوفير الاستثمارات اللازمة لتطويره وتحسين إنتاجيته وزيادة قدرته التنافسية.
6. تطوير وتفعيل قانون منع الاحتكار وحماية المنافسة.
7. مراجعة وتصحيح آثار برنامج الخصخصة وضبط قواعد إدارة أصول الدولة بما يتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة.
8. تطوير نظم فعالة لتنشيط التجارة الداخلية والرقابة على الأسواق وضبط الأسعار وحماية المستهلك.
9. تطوير سياسات اقتصادية تضمن توزيعاً عادلاً للاستثمارات في مختلف المحافظات بالتناسب مع الموارد المتاحة لها وفرص التنمية.

ويرى "الوفد" أن مجالات العمل الاقتصادي ذات الأولوية في الوقت الحالي هي:

1. الالتزام بالمعايير الاقتصادية السليمة في إدارة الدين العام المحلي والخارجي وعجز الموازنة، وتنفيذ برنامج وطني لتنمية الموارد الوطنية وترشيد النفقات العامة مع مراعاة متطلبات العدالة الاجتماعية.
2. الالتزام بالشفافية الكاملة في إعداد ومناقشة الموازنة العامة للدولة وتأكيد حق البرلمان في مناقشة واعتماد ومراقبة موازنات رئاسة الجمهورية وكافة المؤسسات السيادية.
3. تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية.

4. تطوير برنامج وطني لإعادة هيكلة قطاعات الصناعة في شركات قطاع الأعمال العام وضخ استثمارات كافية لتطوير سائلها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية.
5. إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأكيد دوره في تمويل التنمية الاقتصادية.
6. حفز وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراتها في الصناعات الجديدة عالية الإنتاجية.
7. الإعداد لمواجهة احتمالات العجز المائي مع تنفيذ برامج التوسع الزراعي، والسعي إلى دراسة الاستخدام الأمثل لمخزون المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف والزراعة في المناطق الصحراوية والجافة وغيرها من تقنيات تساعد في توفير موارد مائية متجددة والمحافظة على المياه المتاحة وترشيد استخدامها.
8. تفعيل استراتيجية متكاملة لتنمية وتعمير سيناء وتبني مشروعاً قومياً لاستصلاح الأراضي وتعمير الصحاري المصرية.
9. تشجيع المصريين في داخل الوطن والمقيمين في الخارج على استثمار أموالهم في مشروعات التنمية، وكذلك حفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر.
10. البدء في تنفيذ استراتيجية وطنية لاستثمار الموارد الوطنية من مصادر الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة، والثروات المعدنية، وتحويل قناة السويس إلى مركز لوجيستي عالمي.

ويرى "الوفد" أنه لتحقيق رقابة أفضل على أداء الاقتصاد الوطني، فإنه يتعين الالتزام بتطوير الجهاز المركزي للمحاسبات وتأكيد استقلاله وتخويله سلطة إبلاغ النيابة العامة عن أوجه الفساد والقصور في الأداء لمختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، ونشر تقاريره برفعها على موقع الجهاز في شبكة الإنترنت.

من ناحية أخرى، يدعم "الوفد" تأكيد استقلال البنك المركزي ومسئوليته الكاملة عن السياسات النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي، مع التزام الحكومة بالتنسيق مع البنك في رسم سياساتها المالية.

رؤية "الوفد" للمواطنة وعدم التمييز بين المواطنين

المواطنة أساس المجتمع وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية مكفولة لجميع المصريين من دون تمييز. فإن "الوفد" يرفض جميع محاولات خلط الدين بالسياسة وتمييز المواطنين على أساس معتقداتهم الدينية أو ترويج مفاهيم سياسية معينة باستخدام شعارات دينية واستثارة مشاعر الناس بربط تلك

المفاهيم والانحيازات السياسية بجوانب الدين والحلال والحرام سواء من دعاة مسلمين أو رجال دين مسيحيين.

ويؤمن "الوفد" بالالتزام بدعم الوحدة الوطنية وعدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين، أو العرق، أو العقيدة، أو النوع، أو أي معيار آخر. إن الوحدة الوطنية هي صمام الأمان لسلامة الوطن واستقراره في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية. إن "الوفد" كان وما يزال يؤمن بقيمة الوحدة الوطنية وأن المصريين مسلمين ومسيحيين نسيج واحد، هم شعب واحد يدين بعضه بالإسلام ويدين البعض الآخر بالمسيحية والجميع يؤمنون بإله واحد، فالدين لله والوطن للجميع. لذا يرفض "الوفد" كل الممارسات غير المسئولة التي تصدر عن مسلمين أو مسيحيين وتهدف إلى زرع الفرقة بين المصريين والإساءة إلى الأديان وتعترض حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

كما يطالب "الوفد" المصريين جميعاً بالتمسك بوحدتهم ورفض أي محاولة للتفريق بينهم، كما يدعوهم إلى نبذ العنف وإعمال العقل في مواجهة الشائعات المغرضة الهادفة إلى إثارة الفتنة الطائفية. ويطالب "الوفد" الأزهر والكنيسة بالعمل معاً للدعوة إلى ترشيد الخطاب الديني لكل الدعاة مسلمين ومسيحيين، كما يطالب وزارة الأوقاف بضرورة الرقابة الدقيقة لخطباء المساجد وخاصة الأهلية والزوايا وغيرها من الأماكن التي تقام بها صلاة الجمعة على وجه الخصوص لمنع الخطباء من الزج بأمور السياسة في خطبهم ووقف الاتجاه الملحوظ حالياً من استخدام المنابر للدعوة إلى أفكار سياسية وتحريض المصلين ضد أفكار أخرى على غير اساس من العلم الصحيح.

وفي هذا الإطار يؤمن "الوفد" بقيمة المساواة بين المصريين، فلا نميز بينهم في الحقوق والواجبات لأي سبب من الأسباب بما يستلزم إلغاء تخصيص 50% من مقاعد المجالس النشريعية للعمال والفلاحين حيث أسيئ استخدام فكرة تخصيص نصف مقاعد المجالس النشريعية والمحلية للعمال والفلاحين ولم تتح الفرص لممثلين حقيقيين لهاتين الفئتين للتعبير عن مصالحهم. والأفضل الالتزام بحق المواطنة وأنه لا تجوز تفضيل فئة من المصريين على غيرهم، وإنما تفتح الأبواب للفلاحين والعمال للانضمام إلى الأحزاب والنقابات والكيانات المهنية التي تتبنى مصالحهم وتدافع عن قضاياهم.

رأي "الوفد" في مسئولية الدولة عن توفير أمن الوطن والمواطنين واستعادة الاستقرار وضمان الطمأنينة لجميع المواطنين في جميع أنحاء البلاد.

إن وفاء الدولة بمسؤوليتها عن توفير أمن الوطن والمواطنين هو مطلب رئيسي من "الرئيس المنتخب"، وهو ما يتطلب اتباع أساليب غير تقليدية في تأمين المواطنين وحماية الممتلكات وسد منافذ ترويع المواطنين. وفي ضوء عدم استكمال التواجد الأمني لأفراد الشرطة وبالنظر إلى الرغبة في عدم إشغال القوات المسلحة بأمور الأمن الداخلي ونظراً لنجاح تجربة اللجان الشعبية، قد يكون من المفيد تشكيل "كتائب الشباب الوطني" تضم الآلاف من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا الباحثين عن عمل وتكليفهم بحماية المنشآت العامة والخاصة ومراقبة وتنظيم حركة المرور وتوفير تواجد مستمر في الشارع المصري في كافة المدن. ويكون لهذه الكتائب زي خاص ويتم تدريبهم بسرعة بواسطة أفراد من القوات المسلحة ويتم تزويدهم بوسائل خفيفة للتصدي لأعمال البلطجة والتخريب. ويمنح هؤلاء الشباب مكافآت معقولة عند الحد الأدنى للأجور.

رأي "الوفد" في الطبيعة المدنية لهيئة الشرطة ودورها في استعادة الأمن

إن تأكيد مدنية هيئة الشرطة يحتم التفكير في العودة أن يكون وزير الداخلية من رجال القانون أو القضاء. كذلك يجب تطوير قانون هيئة الشرطة لإضافة نص يجعل الشرطة خاضعة لرقابة القضاء في كافة ممارساتها. كما يجب إبعاد جهاز الأمن الوطني عن وزارة الداخلية وجعله تابعاً مباشرة لوزارة العدل كما هو الحال بالنسبة لمكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية FBI.

ويرى "الوفد" أن ما تحقق حتى الآن من عودة الشرطة إلى التواجد على الساحة المصرية هو أمر محمود، ولكن هناك أسباباً موضوعية تدفع إلى حالات من الانفلات الأمني بسبب المشكلات التي يعاني منها المواطنون والتي طال إهمالها وتجاهلها على مدى سنوات حكم الرئيس المخلوع. ويمكن التعامل مع تلك الحالات على النحو التالي:

1. إعلان برنامج واضح للحكومة ليبان كيف ستتعامل مع مطالب الناس والمدى الزمني المعقول لعلاجها.
2. اتخاذ إجراءات اقتصادية سريعة للتخفيف من حدة مشكلات الفقر والبطالة وحالات الحرمان الشديدة التي تعاني منها غالبية المصريين.

3. الإسراع بتطبيق النظام المقترح لتحديد الحدين الأدنى والأقصى للأجور وأسلوب إزالة التفاوت الرهيب بين رواتب ومكافآت القيادات في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وبنوك القطاع العام والشركات المشتركة التي تساهم فيه الدولة وبين متوسط ما تحصل عليه صغار العاملين.
4. إعداد موازنة "أزمة" تركز على تنفيذ مجموعة من المشروعات العامة لتشغيل آلاف العاطلين وإتاحة فرص حصولهم على دخول معقولة تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية نتيجة ضخ قوة شرائية في الأسواق، وإلغاء كل مظاهر الإنفاق العام غير المنتج.

من جانب آخر يقترح "الوفد" ما يلي لدعم قوة الشرطة:

1. إعفاء أفراد الشرطة من الأعمال غير الأمنية كأعمال الجوازات وإدارات المرور والسجل المدني واستبدالهم مدنيين، على أن يعاد توجيه الشرطيين للأعمال والخدمات الأمنية.
2. تسيير دوريات متحركة للشرطة مدعمة بعناصر من القوات المسلحة لفرض الأمن في المناطق الأكثر خطورة أو للانتقال السريع إلى مواقع حدوث اضطرابات أو تعديات على المواطنين أو قطع الطرق وغير ذلك من أشكال الإخلال بالأمن.
3. الاستفادة من قوات الأمن المركزي بشكل أفضل، وإعادة تدريب الأفراد وتحسين مستوى التسليح المناسب للتعامل مع حالات البلطجة والاعتداء على الأمن.
4. استدعاء ضباط القوات المسلحة من الرتب دون رتبة اللواء والذين أحيلوا إلى التقاعد خلال السنوات الثلاث السابقة مثلا، وتشكيل قوة أمنية مساندة للشرطة ولتخفيف الأعباء عن القوات المسلحة مع تمييزهم بزي مختلف عن كل من الشرطة والجيش، وتنسيق مواقع عملهم في جميع المحافظات.
5. النظر في استدعاء جانب من قوات الاحتياط للخدمة في ضبط الأمن العام، أو تأجيل النقل إلى الاحتياط وفق المادة 25 من قانون الخدمة العسكرية.
6. تشكيل كتائب "الأعمال الوطنية" من شباب الثورة وغيرهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا غير المشتغلين، وتنظيمهم في حسب الشروط والأوضاع المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية رقم 127 لسنة 1980، واستخدام تلك الكتائب لدعم الأمن.
7. فتح باب التطوع في القوات المسلحة حسب المادة 20 من قانون الخدمة العسكرية.

8. إعادة الاحترام والانضباط للتدريب العسكري في المدارس والجامعات، واستخدام الطلاب في فترة الإجازة الصيفية، والتي سنبدأ بعد أسابيع قليلة، في خدمات أمنية خفيفة تتناسب مع أعمارهم وقدراتهم بشكل يخفف العبء عن أفراد الشرطة أو يساعد في سد العجز في أعداد قوات الشرطة.
9. حفز التوسع في استخدام شركات الأمن الخاصة في شركات القطاعين العام والخاص والمؤسسات المدنية والمجمعات السكنية والعقارات والمحال التجارية والأسواق المركزية وغيرها من التجمعات البشرية، على أن توضع ضوابط ومعايير مشددة للترخيص لتلك الشركات وضمان حسن اختيار أفراد الأمن العاملين فيها وإخضاعهم للتدريب من جانب هيئة الشرطة، ومتابعة أداء تلك الشركات والعاملين فيها، واتخاذ إجراءات حاسمة لإلغاء التراخيص ومحاسبة القائمين على شركات الأمن الخاصة في حالة أي انحراف أو تجاوزات تصدر عنها أو العاملين فيها.
10. تشجيع الشركات الكبرى التي تستخدم أعداداً كبيرة من العاملين لإنشاء فرق أمن خاصة بها على أن تتولى أجهزة هيئة الشرطة تدريبهم والترخيص بأنواع التسليح المناسبة.
11. استبعاد تكاليف الخدمات الأمنية الخاصة التي تتحملها الشركات ومؤسسات الأعمال من وعاء الضريبة على الدخل.

يرى "الوفد" أن تطوير التعليم والتنمية البشرية أساس نهضة المجتمع

يرى "الوفد" أن النهضة الديمقراطية والاقتصادية والمجتمعية في مصر سوف تعتمد تماماً على الارتقاء بالتعليم بمراحله المختلفة في إطار استراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتحمل الدولة مسئولية التخطيط لها وتوفير الموارد اللازمة مع كفالة المشاركة المجتمعية الفاعلة.

لذا ينادي "الوفد" بإنشاء منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الإنسانية لينسق بين أعمال وزارات التربية والتعليم، التعليم العالي، الثقافة، ويكون الهدف الاستراتيجي لنائب رئيس الوزراء والوزارات التي يتولى تنسيق فعالياتها هو تحقيق تحسين ملموس في مرتبة مصر على مقياس التنمية الإنسانية بمكوناتها [طول العمر المتوقع عند الميلاد، معرفة القراءة والكتابة، التعليم، مستوى جودة الحياة] من الترتيب الحالي 80 من 111 دولة ومقياس جودة الحياة 5.605 من 10.0 وذلك حسب معلومات 2012.

البحث العلمي أساس محوري في رسم استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الوطنية الشاملة

إن الحديث عن البحث العلمي ينبغي أن ينتقل من حيز الشعارات والأقوال إلى مجال وضع الاستراتيجيات وتنفيذها بأفعال يكون لها نتيجة في تحسين مستوى الحياة في الوطن.

لذا يطالب "الوفد" بإعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لضمان التنسيق والتكامل بين مختلف مراكز ومعاهد البحث العلمي التابعة لمختلف وزارات وهيئات الدولة والجامعات وفق استراتيجية وطنية تستهدف حل مشكلات التنمية ودعم الصناعة والزراعة ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن كفالة الاستقلال العلمي والإداري والمالي لمراكز البحث العلمي هو مطلب أساسي لتحقيق القدرة على الحركة والإبداع، مع إتباعها إلى هيئة جديدة مستقلة هي "الأكاديمية الوطنية للعلوم" والتي تجب أن ينص عليها في الدستور ضمن "الهيئات المستقلة" ويصدر بتشكيلها ونظام عملها قانون خاص، وهو ما تحقق حمايتها من تقلب الأوضاع واختلال نظمها وخططها نتيجة التغيير في أشخاص الوزراء الذين تحملون حقيبة وزارة الدولة للبحث العلمي التي تجب الغائها.

ويطالب "الوفد" بتخصيص نسبة متزايدة من الدخل القومي لا تقل عن 5% سنوياً للبحث العلمي.

مسئولية الدولة في المجال الاجتماعي

يرى "الوفد"

- أن الدولة مسئولة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وضمان التوزيع العادل للثروة وعوائد النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين تبعاً لمساهماتهم في تحقيق الناتج القومي.
- الدولة مسئولة عن ضمان تكافؤ الفرص في شغل الوظائف من دون التمييز بين المواطنين على أساس النوع، أو العقيدة، أو الأصل الاجتماعي، أو معيار آخر للتمييز بينهم.
- الدولة مسئولة عن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتغطية جميع المواطنين غير المشمولين بنظم التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي.
- الدولة مسئولة عن تفعيل برامج وطنية لتحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:
  - مواجهة الفقر وتخفيض نسبة الفقراء إلى النصف عام 2015.

- دعم السلع والخدمات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل.
- تأمين الحق في الغذاء ومواجهة سوء التغذية للأطفال.
- تأمين مياه الشرب النظيفة لجميع المواطنين.
- القضاء على العشوائيات وتأمين الحق في السكن الآمن.
- تعميم نظم الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد.

ما هي الملامح الرئيسة للسياسة الخارجية لحزب "الوفد"؟

1. الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، ومطالبة جميع الدول العربية بإعلان اعترافها الصريح بالدولة الفلسطينية وتفعيل العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها.
2. إدانة ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار حصارها لقطاع غزة.
3. أهمية تجاوز الخلافات العربية – العربية وضرورة تفعيل الدور المصري في تنقية الأجواء بين مختلف الدول العربية وحشد الجميع للوقوف صفاً واحداً من أجل مواجهة التدخلات الأجنبية والحملات الاستعمارية الهادفة إلى تمزيق الوطن العربي واستلاب ثرواته وإخضاع شعوبه لسيطرة الاحتكارات الغربية.
4. التأكيد على استقلال القرار المصري وعدم قبول أي شكل من أشكال الضغط الخارجي ورفض استخدام المعونات العسكرية والاقتصادية كوسيلة للضغط على مصر.
5. رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو فرض نظم الحكم من الخارج بدعاوى إقامة ونشر الديمقراطية وغيرها من المبررات لغزو الدول الآمنة وسلب ثرواتها.
6. أهمية تنمية وتطوير علاقات مصر بدول إفريقيا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وضرورة تفعيل دورها في الاتحاد الإفريقي وتطبيق برامج وسياسات "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" NEPAD.
7. أهمية تطوير العلاقات مع دول حوض النيل بشكل خاص لتأمين العمق الاستراتيجي لمصر ومواردها من مياه النيل.
8. أهمية تنمية وتطوير العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة لتلك الدول كأسواق للصادرات المصرية فضلاً عن وجود جاليات عربية ضخمة بها.

3. تأكيد أهمية تطوير العلاقات مع دول العالم الإسلامي ومنها إيران، مع توثيق العلاقات مع مجموعة الدول الثماني التي اقترحتها تركيا وقامت بإنشائها واشتركت فيها مصر.
4. تطوير علاقاتنا مع دول الاتحاد الأوربي لاستقدام رؤوس الأموال والتكنولوجيا.
5. تطوير علاقاتنا مع الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مع التأكيد على استقلالية القرار المصري وعدم قبول أي نوع من المساعدات المشروطة.
6. التأكيد على أن تكون علاقاتنا الخارجية علاقات ندية معها ومع غيرها في المجال السياسي، نتعاون معا في القضايا العادلة ونرفض التبعية والهيمنة اللتين كان يرضخ لهما النظام البائد.
7. تبني القضايا العربية والإسلامية والإنسانية وعلى رأسها قضية فلسطين والعراق، وتعزيز دور مصر الريادي في المنطقة والقيام بدور فعال لنصرة الشعوب العربية.

تقييم أداء حزب "الحرية والعدالة" ومؤسسة الرئاسة والحكومة في رأي "الوفد"

منذ حقق حزب "الحرية والعدالة" الأكثرية في مجلس الشعب استمر قرابة خمسة أشهر لم يمارس دوره المتوقع كأول حزب يفوز بالأكثرية في مجلس الشعب الأول بعد الثورة، وكان ذلك قبل أن يصدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد القانون الذي جرت انتخابات مجلس الشعب وفقاً له، وصدور قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل المجلس تنفيذاً لذلك الحكم.

ورغم أن الحزب استخدم في دعايته برنامجا انتخابياً احتوى على العديد من الوعود وتضمن اقتراحات لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانطلاق بالوطن في آفاق التنمية الشاملة، إلا أن الحزب لم يحاول تنفيذ برنامجه وانشغل عن القضايا الوطنية المصيرية بخلافه مع حكومة الدكتور كمال الجنزوري ونفسكه بمحاولة سحب الثقة منها دون طائل.

وتكرر الموقف ذاته بعد انتخاب مرشح الحزب دكتور محمد مرسي رئيساً للجمهورية، فقد اعتمد خطابة الانتخابي على صورة من برنامج الحزب قدمه الدكتور مرسي تحت شعار "نهضة مصرية.. ومرجعية إسلامية"، وأضاف برنامجا للمائة يوم الأولى من فترته الرئاسية التزم خلالها بحل خمس مشكلات أساسية هي الأمن والمرور والنظافة ورغيف الخبز والوقود، ومضت المئة يوم ولم يتحقق إلا قشور على هامش تلك المشكلات المتجذرة والتي لا تجدي معها أي حلول أو مسكنات وقتية.

كذلك لم يتم تفعيل أي من عناصر البرنامج الرئاسي، وقد اتضح أن عدم وجود ما سمي ب "مشروع

النهضة" الذي بدء الترويج له أثناء ترشح خيرت الشاطر لمنصب رئيس الجمهورية واسنس الدكتور مرسي في الحديث عنه بعد استبعاد الشاطر.

واسنس مسلسل التنصل من الوعود التي قطعها الرئيس على نفسه وأهمها موافقته على "المبادئ الست" في اتفاق "فيرمونت" مع ممثلي القوى السياسية المدنية فيما أطلق عليه "الجبهة الوطنية" وقد تضمن الوعد إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور حتى تكون معبرة عن كل أطياف المجتمع.

أما عن تقييم أداء الحكومة الحالية، هي الحكومة التي شكلها الرئيس مرسي، فأقصى ما يذكر في شأنها أنها لا تعدو كونها "حكومة تسيير أعمال" تقل كفاءة وإنتاجاً عن الحكومات السابقة التي تم تشكيلها أثناء المرحلة الانتقالية وكانت تعمل في ظروف أعقد وأصعب من الظروف الحالية، حيث ينوء الآن حزب حاكم و"رئيس منتخب" تجمع في يديه السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى جانب صلاحيات الرئاسة التي لا ينازعه فيها أحد.

ما موقف "الوفد" من التحالفات الانتخابية استعداداً للانتخابات القادمة؟

يرى "الوفد" في ضوء التجارب الماضية للتحالفات الانتخابية، وبالنظر إلى الخريطة الحالية للأحزاب والقوى السياسية أن موضوع التحالفات الانتخابية محكوم عليه بالفشل، وأن أقصى ما يمكن هو تنسيق المواقف السياسية لتلك الأحزاب والقوى ومحاولة تكوين جبهة معارضة قوية للدفاع عن الدستور الذي يؤسس للدولة المدنية وسيادة القانون.. دولة المواطنة والديمقراطية.

.4

اقتراح تشكيل وتفعيل تحالف كل المصريين

[تطور هذا المشروع إلى مشروع ائتلاف بين الأحزاب]

2013/11/30

تضمن هذا الاقتراح الخطوات التالية:

1. الدعوة لتشكيل "تحالف كل المصريين" من الأحزاب والقوى السياسية المدنية، الأزهر الشريف والكنيسة المصرية، الاتحادات والحركات الشبابية، المنظمات المجتمعية، النقابات والاتحادات والهيئات الوطنية، المنظمات الحقوقية، منظمات الأعمال، الشخصيات العامة من أساتذة الجامعات والمهنيين والإعلاميين والأدباء والمثقفين، وكل المهتمين بالشأن العام ودعم الدولة المدنية في مصر.
2. يكون "تحالف كل المصريين" كياناً وطنياً جامعاً للقوى الوطنية المدنية على اختلاف توجهاتها السياسية ورؤاها الفكرية، ولكن يتوحد لدعم مفهوم "الدولة المدنية" القائمة على أسس المواطنة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
3. يتم تشكيل "أمانة فنية" للتحالف لتنظيم كافة أنشطتها وفعاليتها وتوفر المساندة اللوجستية، وتجري انتخاب أفراد الأمانة بالتوافق من بين الجهات المؤسسة "تحالف كل المصريين".
4. يسعى "تحالف كل المصريين" لضم جميع القوى السياسية الوطنية المناصرة للدولة المدنية والرافضة للممارسات الجماعات الساعية إلى تأسيس دولة دينية.
5. تتحدد مهام "تحالف كل المصريين" في الدعوة المجتمعية لإنهاض وحشد جهود المواطنين لإدراك أهمية الاستحقاقات القادمة على طريق إنجاز "خارطة المستقبل" وتحقيق التحول الحقيقي نحو الدولة المدنية الحديثة التي قامت ثورة 25 يناير و30 يونيو من أجلها.

6. تعمل أحزاب "تحالف كل المصريين" لحشد جهود وإمكانيات أعضائها لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الدفاع عن مدنية الدولة.
- ✓ توضيح أهمية عملية وضع الدستور الجديد للبلاد وضرورة المتابعة المجتمعية لأعمال وجهود "لجنة الخمسين" المكلفة بتعديل دستور 2012 "المعطل".
- ✓ حفز المواطنين للمشاركة في الاستفتاء على الدستور المعدل والتصويت ب "نعم" على مشروع الدستور والوصول إلى نسبة تفوق نسبة التصويت على دستور 2012 الذي مرره الحكم الإخواني المعزول في 3 يوليو 2013.
- ✓ الدعوة والضغط السياسي والمجتمعي لكي تجرى الانتخابات التشريعية وفق النظام الفردي.
- ✓ تهيئة الجماهير في جميع أنحاء البلاد للإقبال على الانتخابات التشريعية القادمة، والحشد لمؤازرة وتأييد مرشحي التيار المدني في الانتخابات التشريعية.
- ✓ تنسيق وتكامل موارد وطاقات أعضاء "الجبهة الوطنية لدعم وتأييد المرشح الذي يتم التوافق عليه" لمنصب رئيس الجمهورية وكذا لتأييد مرشحي أعضاء الجبهة في الانتخابات المحلية.
- ✓ تنظيم فعاليات مشتركة في صورة لقاءات جماهيرية، وأنشطة إعلامية، وندوات ومؤتمرات في جميع أنحاء البلاد، وإصدار كتيبات ونشرات للشرح وتوضيح كل ما تحتاج المواطنون إلى معرفته حول الدستور والانتخابات التشريعية.

7. وثمة مهمة جوهرية للجبهة وهي أهمية تكوين بناء فكري بديل لفكر "الجماعة الإرهابية" يرتكز على مفاهيم الإسلام الوسطي، إسلام الأزهر، الذي يؤكد مدنية الدولة وينحض على المواطنة والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين وأنه لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى! وكذلك يعزز البناء الفكري البديل مفهوم "الوطن" الذي يتجاوزه فكر "الجماعة" ويستبدل به مفهوم "الأمة".

8. ويتوقع أن تقوم أحزاب "تحالف كل المصريين" بنشر المفاهيم التي تساعد المواطنين على إدراك البناء الفكري البديل الذي يتضمن تبسيط وتوضيح منهج الإسلام الوسطـــي، وأساسيات البناء السياسي والاقتصادي المستهدف لما بعد 30 يونيو، وشرح منظومة للعدالة الاجتماعيـــة، وفرص وقيمة المشاركة المجتمعية، وحزمة القوانين المؤيدة للحقوق والحريات العامة، واحترام القانون وسلطة القضـــاء، واحترام والحفاظ على مؤسسات الدولة وحماية المال العام، ورفض كل صور الفساد، وضرورة السلوك الفردي والجماعي العـــام.

أ.د. علي السلمي

.5

مبادرة التحالف الديمقراطي من أجل مصـــر[41]

كان حزب "الوفد" مبادراً في حشد الأحزاب والقوى السياسية في تحالف من أجل ضمان تحقيق أهداف الثورة، حيث وجه الدعوة إلى مجموعة من الأحزاب السياسية بالمشاركة مع حزب "الحرية والعدالة" للدخول في تحالف ديمقراطي لحشد القوى الديمقراطية لتفعيل عملية التحول الديمقراطي وبناء مصر الجديدة التي قامت من أجلها الثورة.

ومع اشتداد الجدل السياسي حول الطريق الأفضل للانتقال السلمي إلى دولة المواطنة والقانون وإلغاء الفترة الانتقالية وتسليم مسئولية إدارة شئون البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطياً، فقد انعقد عزم مجموعة أحزاب سياسية في مقدمتها "الوفد" و"الحرية والعدالة" إلى تنشيط ذلك الائتلاف. فدعا حزب "الوفد" إلى اجتماع انعقد يوم 14 يونيو 2011 في بيت الأمة بمقره الرئيسي وبحضور اثنا عشر حزباً، وتم في الاجتماع مناقشة وثيقة "مبادرة التحالف الوطني من أجل دولة المواطنة والقانون" والتي ساهم في صياغتها عدة أحزاب شاركت في سلسلة "حوار من أجل مصر" التي نظمتها جماعة الإخوان المسلمون منذ يوليو 2010 وكان آخرها الحوار الذي انعقد يوم 16 مارس 2011 لتدارس أسلوب حشد القوى الوطنية لحماية ثورة الخامس والعشرين من يناير وشاركت فيه أحزاب وقوى سياسية عديدة.

وتبلورت فكرة التحالف في وثيقة أعدها ممثلو الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الحوار تولت تنسيق صياغتها لجنة مشتركة برئاسة دكتور وحيد عبد المجيد وهي التي ناقشها وأقرها ممثلو ثمانية عشر حزباً اجتمعوا في مقر حزب "الحرية والعدالة" يوم 21 يونيو 2011 وتم تسميتها وثيقة "التوافق الديمقراطي من أجل مصر" والتي تتضمن المبادئ الدستورية الرئيسة التي توافق عليها المجتمعون لتكون إطاراً تحدد نظام الحكم ومبادئ الحرية والعدالة والمواطنة والقيم التي يجب تضمينها في دستور البلاد الجديد. كما اتفق المجتمعون على ضرورة إضافة فقرة إلى الوثيقة

---

[41] نقلاً عن محاضر التحالف الذي كنت رئيساً لأمانته الفنية

تحدد شكل نظام الحكم [رئاسي، برلماني، أم مختلط] وحدود صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور الجديد، على أن تجري مناقشة تلك الفقرة المضافة في اجتماع قادم للتحالف.

وتعتبر صيغة "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" تعبيراً عن الرغبة المخلصة التي يشترك فيها أعضاؤه لتهيئة كل الظروف المساعدة على تحقيق التحول الديمقراطي وإنجاز أهداف الثورة في إقامة دولة الديمقراطية والحرية والعدالة، دولة المواطنة والقانون.

وفي سبيل هذه الغاية الوطنية النبيلة، اتفق أعضاء الائتلاف على مبادئ الديمقراطية والدولة المدنية لحشد القوى الوطنية في عمل سياسي وطني مشترك يوفر القدرة على مواجهة مطالب التحول الديمقراطي والنهضة الاقتصادية والتنمية الوطنية الشاملة في مرحلة الخمس سنوات التي تبدأ مع تشكيل مجلسي الشعب والشورى الجديدين، وهي أهم وأدق مراحل الوطنية المصرية في تاريخها الحديث، والتي لا يقوى فصيل سياسي واحد على تحمل مسئولياتها والنهوض بتبعاتها.

إن التحالف الوطني من أجل حكومة وحدة وطنية هو صيغة للعمل الوطني المشترك لا يقصي أي فصيل أو تيار سياسي وطني طالما التزم بمدنية الدولة وسيادة القانون و المواطنة كمبادئ فوق دستورية لا تجوز لأي حزب أو تيار سياسي الخروج عنها في هذه المرحلة الحرجة من تطور ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 التي قامت من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة لكل المصريين، وما يشهده الوطن من أحداث تعيد مشاهد تمزق اللحمة الوطنية في بعض مناطق الوطن والفتنة الطائفية فضلا على تكريس الانفلات الأمني وسيادة حالات البلطجة والترويع للمواطنين وتحدي هيبة الدولة، بما يهدد الثورة بانتكاسة خطيرة، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الوطن.

ومع اقتراب موعد البدء في التحول الديمقراطي لإقامة دولة "المواطنة والقانون" التي نستهدفها عبر الانتخابات البرلمانية المتوقع إجرائها في سبتمبر القادم، وبرغم اختلاف الرأي بالنسبة لأسبقية إجراء تلك الانتخابات أو وضع الدستور الجديد، فإن حشد القوى المؤمنة بالديمقراطية و"دولة المواطنة والقانون" يصبح ضرورة وطنية حتمية لمواجهة الأفكار المتعصبة التي تناقض حكمة الله في خلق الانسان وتكريمه ثم تنزيل الأديان مع النص على عدم الإكراه في الدين. تلك الأفكار التي تغشاها المسلمون والمسيحيون الحريصون على وحدة الوطن وتجنيبه ويلات الاحتقان الطائفي والتصارع حتى بين المذاهب المختلفة بين أصحاب الديانة الواحدة.

من أجل هذا وافق المجتمعون على طرح " مبادرة التحالف الديمقراطي من أجل مصر" لتضم كل الأحزاب القائمة والتي تحت التأسيس والقوى السياسية والحركات الشبابية والاتحادات وائتلافات شباب الثورة ومنظمات المجتمع المدني المؤمنين بالديمقراطية باعتبارها الركيزة المحورية لتحقيق أهداف الثورة .

الغاية الأساسية للتحالف

يبتغي التحالف حشد جهود وطاقات أعضائه للمساهمة الإيجابية والفاعلة في دعم وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف ثورة الشعب وإنجاز التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس للدولة المدنية التي أساسها المواطنة والقانون في جمهورية ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات ويتمتعون بالحرية، والعدالة، وتكافؤ الفرص، والأمان.

مبادئ التحالف

سوف يهتدي التحالف بالمبادئ التالية في جهده لإقامة دولة المواطنة والقانون والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011:

أولا: في مجال بناء الإنسان والقيم الأساسية للمجتمع

1. التأكيد على حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم في دولة مدنية، واعتبار أن القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية أساس بناء الإنسان.
2. المواطنة أساس المجتمع، يؤكدها الالتزام بعدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس.
3. التمسك بثوابت الأمة المتوافق عليها وهويتها وقيمها المتمثلة في أركان الإيمان وفقاً للأديان السماوية.
4. الدولة مسئولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة حامية لأمن واستقلال وسيادة الوطن.
5. التعليم والتنمية البشرية والبحث العلمي أساس نهضة المجتمع.
6. التزام أجهزة الإعلام باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع في هذا الالتزام.

ثانيا: في النظام السياسي والحريات العامة:

1. مصر جمهورية برلمانية ديمقراطية في دولة مدنية أساسها المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.
2. تحدد الدستور الجديد سلطات رئيس الجمهورية بما يجعله حكماً بين السلطات فلا تكون له رئاسة أي منها .

3. تداول السلطة أساس النظام السياسي وينمو عبر الاقتراع العام الحر النزيه تحت الإشراف القضائي التام.
4. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار في إطار الدستور والقانون، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي.
5. حرية تكوين النقابات والجمعيات المدنية والأهلية، وتوفير سبل دعمها وعدم تدخل الجهات الإدارية أو الأمنية في شئونها.
6. الحق في التنظيم والتظاهر والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي مكفول، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
7. احترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.
8. تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل (قاض لكل صندوق).
9. حرية الإعلام مكفولة، وإقرار الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات وكافة وسائل تداول المعلومات، وتجريم حجب المعلومات أو قطع الاتصالات الهاتفية وشبكة الإنترنت.
10. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

ثالثًا: القضاء:

1. تأكيد استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة، أو مطمع، أو تهديد، أو استثناء.
2. مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة.
3. المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي، ومنع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.
4. الفصل بين سلطات الاتهام والتحقيق والإحالة، وضمان استقلال النيابة العامة، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، وكل ما يحقق الاستقلال التام للقضاء.
5. تأكيد استقلالية الطب الشرعي وتبعيته لمجلس القضاء الأعلى.

رابعًا: في المجال الاقتصادي:

1. يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية.
2. تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة.
3. تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، تهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.
4. إيجاد تنسيق مستمر بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها، وإعادة بناء الحركة التعاونية.
5. تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر لدعم الاقتصاد المصري.

خامسًا: في المجال الاجتماعي:

1. تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية.
2. إطلاق حرية المصريين في المشاركة وإدارة الشأن العام بجعل المجتمع عونا للدولة في حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الشعبية الحرة التي تساهم في تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر.
3. نظام تعليم جديد يتيح الفرص للجميع شرط لا غنى عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهيار المعرفي والثقافي والمهني.
4. نظام للتأمين الصحي يوفر رعاية طبية حقيقية لجميع المصريين، مع رفع الوعي الصحي للمواطنين وحماية البيئة من التلوث.
5. إحياء نظام الوقف الخيري والأهلي للإنفاق منه على الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.
6. الحفاظ على الآداب العامة والقيم الدينية والروحية التي أرستها الأديان السماوية جميعاً.
7. تفعيل برامج محو الأمية.
8. الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها.

سادسا: في السياسة الخارجية

1. تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة وبزوادها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر.
2. تدعيم العمل العربي المشترك رسميا وشعبيا وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري تمهيداً لبناء وحدة اقتصادية.
3. بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والاهتمام بدول حوض النيل بشكل خاص، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيا في ظل العدوان والاجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير.
4. تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيا إلى نظام عالمي أكثر توازنا وأقل إجحافاً.
5. ويقتضي ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصا أكبر للمشاركة والحوار. ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة
6. النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاما مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيداً عن التبعية والهيمنة.

وقد تم إضافة فقرات توضح طبيعة نظام الحكم وحدود صلاحيات رئيس الجمهورية في الجزء السياسي حسب ما أثير في مناقشات يوم 21 يونيو 2011.

ضريح الزعيم الخالد سعد غلول

.6

الائتلاف الوطني للتغيير

مذكرة للعرض في الاجتماع الخامس في 26 فبراير 2011

أولاً: خلاصة مناقشات اجتماع الائتلاف في 23 فبراير 2011

انعقد "الائتلاف الوطني للتغيير "يوم الأربعاء 23 فبراير 2011 وفي بداية الاجتماع أعلن المجتمعون تأييد ثورة الشعب الليبي في سعيه للحصول على حريته وإقامة مجتمع ديمقراطي، وإدانة اقدام سيف الإسلام القذافي للمصريين والعرب المقيمين في ليبيا بأنهم سبب الثورة، وتحميل القذافي وابنه المسئولية الكاملة عن الجرائم التي يرتكبها النظام الليبي ضد المتظاهرين المسالمين، ومطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمضاعفة الجهود المبذولة للإسراع بنجدة المصريين المقيمين هناك.

نقاط التوافق فيما يتعلق بالمشهد الوطني بعد نجاح ثورة 25 يناير

1. وفيما يتعلق بقضية الوطن ورؤيتهم للموقف الحالي ومدى التقدم نحو تحقيق أهداف ثورة الشعب والشباب، أوضحت المناقشات اتفاق المجتمعين على المبادئ والأسس التالية:
2. توحيد قوى المعارضة والتوافق على أجندة موحدة وخطاب متوحد ينطلق من مطالب الثورة.
3. الثقة الكاملة بقدرة الشعب المصري العظيم على تحقيق أهداف ثورته، والإشادة بالدور الوطني الرائع للقوات المسلحة في حماية الثورة وإدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية لتسليم الحكم إلى سلطة وطنية منتخبة ديمقراطياً.
4. إعداد رؤية واضحة لآليات إدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية والتعاون بشأنها مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
5. وضع دستور جديد للبلاد يضمن إقامة جمهورية برلمانية ديمقراطية لدولة مدنية عادلة، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتأقيت فترة الرئاسة بأربع سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط، وتحقيق التوازن بين

السلطات والتداول السلمي للسلطة، والتأكيد أن إجراء تعديلات على بعض مواد دستور 1971 هي إجراء مؤقت لا يعني التخلي عن مطلب وضع دستور جديد للبلاد.

6. إلغاء نسبة ال 50% للعمال والفلاحين في مجلسي الشعب والشورى ونسبة الكوتا للمرأة في مجلس الشعب.
7. إلغاء حالة الطوارئ فوراً.
8. رفض الحكومة الحالية برئاسة الفريق أحمد شفيق كون غالبيتها تتشكل من عناصر الحزب الوطني الديمقراطي الذي أفسد الحياة السياسية ونشر الفساد في البلاد، والمطالبة بحلها وتشكيل حكومة انتقالية محايدة من كفاءات وطنية مقبولة شعبياً لإدارة شئون البلاد في الفترة الانتقالية.
9. تقييد حركة الرئيس السابق في شرم الشيخ ومنعه من التدخل في شئون الوطن، وسرعة التحقيق عن مصادر ثروته هو وأفراد عائلته وإعلان تفاصيل ذمته المالية وأسرته وأعوانه واتخاذ الإجراءات لاسترداد أموال الشعب المنهوبة.
10. مساءلة الرئيس السابق عن مسئوليته في إفساد الحياة السياسية وتردي أوضاع الوطن والاعتقالات غير المبررة للمواطنين والجرائم التي ارتكبتها الشرطة وأجهزة الأمن ضد ثوار 25 يناير والمواطنين عموماً خلال سنوات سيطرته على الحكم.
11. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام في قضايا سياسية من غير قاضيهم الطبيعي.
12. سرعة محاكمة المفسدين والمسئولين عن جرائم قتل وإصابة المظاهرين أيام 28 يناير و2 و3 فبراير، والمسببين في الانفلات الأمني.
13. حل جهاز أمن الدولة ومحاكمة المسئولين فيه عن كل ما اقترفوه ضد المواطنين من تعذيب وترويع، وما نتج عن أعمالهم من إفساد الحياة السياسية والعامة ومساندة نظام الحكم البائد والتستر على فساد رموزه.
14. حل المجالس المحلية الشعبية التي تم تزوير انتخاباتها في 2008 بواسطة الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته.
15. إلغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات ومنها قانون التجمهر الصادر سنة 1914، وقانون المظاهرات الصادر سنة 1923 وتعديلات قانون العقوبات رقم 97 لسنة 1992 التي تجرم النشاط السياسي.
16. حل الحزب الوطني الديمقراطي ومحاكمة رموز النظام الساقط أحمد سرور، زكريا عزمي، صفوت الشريف، مفيد شهاب وغيرهم من قيادات الحزب الذي أسقطه الشعب.

17. إصدار قانون جديدة لمباشرة الحقوق السياسية ينص على أن تجرى الانتخابات بنظام القائمة النسبية غير المشروطة، وكذلك قانوني مجلسي الشعب والشورى، وقانون جديد للأحزاب السياسية يجعل تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار بشرط ألا تكون أحزاباً دينية أو لها تشكيلات عسكرية.
18. إبعاد أجهزة وزارة الداخلية والمحليات تماماً عن أعمال الانتخابات، وتطوير اللجنة العليا للانتخابات لتكون "هيئة وطنية مستقلة" دائمة ينص عليها في الدستور الجديد وينظم طريقة انتخاب أعضائها واختصاصاتها وسلطاتها قانون خاص، تتولى إدارة جميع ما يتصل بأعمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والاستفتاءات الشعبية، وينبعها قوة من الشرطة لا تتبع وزارة الداخلية.
19. الالتزام بإبعاد رموز وعناصر النظام السابق من مواقع السلطة وفق برنامج واضح يتضمن تغيير من يثبت تورطهم في تنفيذ سياسات النظام الساقط المعادية لمصالح المواطنين ومحاولة إفشال ثورة 25 يناير والإساءة إليها وخاصة من المحافظين ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف القومية، وقيادات اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ورؤساء الجامعات ورؤساء الشركات القابضة وشركات قطاع الأعمال العام والاتحاد العام للنقابات العمالية وغيرهم ممن استعان بهم النظام الساقط للاعتداء على حقوق الشعب ونهب ثرواته.
20. أن تجرى كافة الانتخابات والاستفتاءات وفق جداول جديدة للناخبين يتم إعدادها تحت إشراف "الهيئة الوطنية للانتخابات" من واقع قاعدة بيانات الرقم القومي، وأن تكون بطاقة الرقم القومي هي الأداة الوحيدة للتعريف بشخصية الناخبين، واستخدام تقنيات وآليات الاتصالات والمعلومات في عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج تحت إشراف قضائي تنظمه " الهيئة الوطنية للانتخابات"، ورفض المشاركة في أي انتخابات لا تتم وفق هذه الضمانات.
21. إنشاء أمانة دائمة للائتلاف الوطني للتغيير والسعي إلى توسيع عضويته بضم الفعاليات السياسية والمدنية المتوافقة مع توجهاته وغاياته.

ثانياً: البيان الصادر عن الاجتماع

بيان الائتلاف الوطني للتغيير الأربعاء 23 فبراير 2011

1. يعلن المجتمعون في إطار الائتلاف الوطني للتغيير عن بناء جبهة وطنية عريضة تضم كافة الاحزاب والقوى السياسية والفاعليات والحركات الاحتجاجية وفي المقدمة من هؤلاء شباب 25 يناير بكافة تحالفاته السياسية وذلك للنضال من أجل انجاز مهام الثورة وأهدافها في الفترة المقبلة.
2. التأكيد على ان التعديلات الدستورية الراهنة لا تعني التراجع عن فكرة وضع دستور جديد موحد من خلال لجنة تأسيسية تمثل كافة القوى في المجتمع لإعداد دستور كامل يقوم على فكرة النظام الجمهوري البرلماني لدولة مدنية ديمقراطية.
3. التأكيد مجدداً على ضرورة تشكيل حكومة محايدة من التكنوقراط تكون مهمتها تصريف الأمور خلال الفترة الانتقالية مع رفض الحكومة الحالية التي تضم رموزاً من النظام السابق.
4. المطالبة بسرعة محاكمة رموز الفساد ومرتكبي جرائم القتل والترويع ضد المظاهرين وكافة المسئولين عن التعذيب خلال الفترة الماضية مع ضرورة حل جهاز مباحث أمن الدولة.
5. إلغاء حالة الطوارئ فوراً.
6. تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يسمح بالانتخاب عن طريق القائمة النسبية.
7. ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام من غير قاضيهم الطبيعي.
8. التأكيد على حق القوى السياسية والشبابية في تكوين أحزابها خلال الفترة الانتقالية بمجرد الإخطار.
9. حل الحزب الوطني ورد جميع أملاك الدولة التي استولى عليها الحزب من أموال ومقرات ومحاكمة رموز هذا الحزب بتهمة الفساد السياسي بالبلاد وكذلك حل جميع المجالس المحلية بكافة أنحاء الجمهورية.
10. ويؤكد الائتلاف الوطني للتغيير أنه سيبقى في حالة انعقاد دائم من خلال أمانة دائمة لحين تحقيق هذه المطالب وإجهاض خطة الثورة المضادة بالانقضاض على أهداف ثورة 25 يناير.

ثالثاً: البيان الصادر عن الاجتماع بشأن أحداث ليبيا

بيان الائتلاف الوطني للتغيير بشأن الأحداث في ليبيا الأربعاء 23 فبراير 2011

يعلن المجتمعون في إطار الائتلاف الوطني للتغيير عن تضامنهم مع الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الليبي في مواجهة النظام الاستبدادي القمعي في ليبيا .

ويؤكد الائتلاف على إدانته للجرائم الدموية التي ارتكبها نظام العقيد معمر القذافي ضد المواطنين الأبرياء. ويطالب بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبت ومعاقبة مرتكبيها ، ويدين الائتلاف التصريحات التي أدلى بها سيف الاسلام القذافي نجل العقيد معمر القذافي والتي حمّل فيها المصريين والعرب العاملين بليبيا مسئولية الأحداث التي شهدتها ولاتزال تشهدها البلاد، ويطالب الائتلاف الحكومة المصرية باتخاذ الاجراءات المناسبة لإعادة المصريين من ليبيا بأسرع وقت وتوفير الرعاية الصحية لهم على الحدود .

ويؤكد المجتمعون على تضامنهم مع شعوب اليمن والجزائر والمغرب والأردن والبحرين من اجل تحقيق مطالبهم الإصلاحية ويدين أعمال العنف الموجه ضدهم.

رابعاً: اقتراح تشكيل واختصاصات الأمانة الدائمة للائتلاف

1. تشكل أمانة دائمة للائتلاف من 3- 5 ممثلين لأعضاء الائتلاف من بينهم ممثل لشباب الثورة .
2. تتولى الأمانة الدائمة:

- ✓ الإعداد والدعوة لاجتماعات الائتلاف وتسجيل المداولات ومحاضر الاجتماعات.
- ✓ متابعة تنفيذ ما يصدر عن الائتلاف من قرارات وتوصيات.
- ✓ تنسيق الاتصالات بين أعضاء الائتلاف وتيسير اجتماعات مجموعات العمل المشتركة المكلفة بمهام من الائتلاف.
- ✓ إعداد تقارير تقدم دورية للعرض على الائتلاف.
- ✓ تنسيق الاتصالات مع أجهزة الإعلام للتعريف بمنجزات الائتلاف وتوجهاته.

3. يوفر مقر للأمانة الدائمة في بيت الأمة بمقر حزب الوفد.

خامساً: اقتراح محاور اهتمام وأساليب حركة الائتلاف

الغاية الأساسية للائتلاف

حشد جهود وطاقات أعضاء الائتلاف للمساهمة الإيجابية والفاعلة في مساندة أهداف ثورة الشعب والشباب وتحقيق التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية عادلة في جمهورية برلمانية

يسودها القانون والعدالة الاجتماعية ويتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات ويتمتعون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمن الاجتماعي.

محاور اهتمام الائتلاف

سوف يهتم الائتلاف بترجمة رؤيته لدولة الديمقراطية والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011 إلى مجموعة إسهامات قابلة للطرح والنقاش المجتمعي، والضغط من أجل عرضها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة واقناعها. وتتبلور تلك الاهتمامات فيما يلي:

أولاً: إعداد صياغة لمشروع دستور جديد

يمكن إعداد مشروع لدستور جديد بالاستناد إلى مشروع دستور 1954 وغيره من مشاريع أعدتها منظمات حقوقية ومتخصصون في القانون الدستوري تتوافق في مجملها مع مطالب الثورة في إقامة دولة ديمقراطية برلمانية مدنية وعادلة. ويمكن أن يتضمن مشروع الدستور المبادئ التالية التي تعبر عن آمال الشعب وأهداف الثورة:

1. التأكيد على وحدة الشعب المصري ورفض تقسيمه إلى فئات، وبذلك يلغى النص على تخصيص 50% من مقاعد المجالس التشريعية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة.
2. النص على أن مصر جمهورية برلمانية حيث تنفصل رئاسة الدولة عن رئاسة السلطة التنفيذية التي يباشرها رئيس مجلس الوزراء المنتخب ويعاونه مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان. مع ضرورة موافقة مجلس الشعب على التشكيل الوزاري، وأن يكلف رئيس الجمهورية ممثل الحزب الفائز بالأغلبية في انتخابات مجلس الشعب لتشكيل الحكومة والذي يتوجب حصوله على ثقة البرلمان حتى يصدر رئيس الجمهورية قرار تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء، ويقبل رئيس الجمهورية استقالته إذا فقد ثقة مجلس الشعب.
3. أن يكون الترشيح لرئاسة الجمهورية وفق الضوابط والشروط المتعارف عليها دولياً حيث تزال العوائق التي تفرضها المادة رقم 76 من الدستور الحالي، وفي نفس الوقت أن تكون هناك ضوابط تهدف إلى تأكيد الجدية في عملية الترشيح من دون أن تتحول إلى موانع غير مقبولة.
4. تحديد فترة رئاسة الجمهورية في أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط بما يقضي تعديل المادة رقم 77 من الدستور.
5. يكون إنشاء الوزارات وإلغائها ودمج الوزارات وفصلها في حدود قانون للتنظيم العام للدولة يصدره مجلس الشعب باعتباره من القوانين المكملة للدستور.

6. أن يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.
7. تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.
8. أن يكون شغل الوظائف العامة بمسابقات بنظم القانون إجراءاتها وضمانات الموضوعية والشفافية وإتاحة فرص التقدم لها لجميع المصريين ممن تتوفر فيهم الشروط المعلنة للوظائف من دون التمييز بينهم على أساس النوع، أو العقيدة، أو الأصل الاجتماعي، أو معيار آخر للتمييز بينهم.
9. تعديل قانون الأحزاب والنص على إلغاء لجنة شئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء، ويعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.
10. تطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة الحزبية النسبية غير المشروطة وذلك بغية تفعيل التعددية السياسية ودفع التطور الديمقراطي، مع فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.
11. ضرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في إنشاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج، ورفع يد الشرطة والأجهزة الأمنية وكافة وحدات وهيئات السلطة التنفيذية عن أعمال الانتخابات

وإزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.

12. تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.

13. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.

14. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

15. تطوير نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية في كافة الشئون المتصلة بالخدمات العامة ومشروعات التنمية المحلية.

16. دعم صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية وتأكيد سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.

17. إلغاء منصب وزير الإعلام وتحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة وطنية مستقلة عن الدولة، يشارك في إدارتها عناصر تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية، وتمنح جميع الأحزاب والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني فرصاً متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها.

18. إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني.

19. إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني.

20. تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث القومي.

ثانياً: إعداد صياغة جديدة لمجموعة القوانين التالية واللازمة لتنظيم عمليات الانتخابات بنزاهة وشفافية ومقاومة الفساد:

1. قانون مباشرة الحقوق السياسية.
2. قانون مجلس الشعب.
3. قانون مجلس الشورى.
4. قانون الأحزاب السياسية.
5. قانون "الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات".
6. قانون النقابات المهنية.
7. قانون حرية تداول المعلومات.
8. قانون الانتخابات الرئاسية.
9. قانون محاكمة الوزراء.
10. قانون مقاومة الفساد ومنع تضارب المصالح.

ثالثاً: إعداد برنامج عاجل لاستعادة الأحوال الطبيعية خلال فترة الانتقال

1. تشكيل حكومة انتقالية لا يشارك فيها الحزب الوطني الديمقراطي الذي خذل الجماهير وانحاز ضد مصالحهم وبدد ثروة وطنهم، وإبعاد كل العناصر التي شاركت في إفساد الحياة السياسية واحتكرت مصادر الثروة واستغلت مناخ الحرية الاقتصادية للسيطرة والاحتكار والنهام ثروة الشعب.
2. اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية تتضمن تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور وإعفاء كل من يقل دخله السنوي عن أربعة وعشرين ألف جنيه من ضريبة الدخل.
3. تحديد حد أقصى للرواتب والمكافآت في الجهاز الإداري للدولة وشركات وبنوك القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية والإعلامية الحكومية وكافة الشركات والمؤسسات التي يكون فيها مساهمات للمال العام.
4. دراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.

5. إنشاء "صندوق الطوارئ" تودع به فوائض الرواتب والمكافآت الزائدة عن الحد الأقصى ويستثمر في تمويل مشروعات عامة لتشغيل المنعطلين وتدبير إعانات عاجلة لمحدودي الدخل.
6. محاسبة كل من حصل على أراضي الدولة بأقل من أسعارها الحقيقية أو من خالف شروط البيع بتغيير الغرض من الزراعة إلى الاستثمار العقاري وتحميلهم بفروق الأسعار وسداد ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع القيمة السوقية للأراضي، وتوجيه هذه الموارد لتغذية "صندوق الطوارئ".
7. توجيه الاعتمادات المخصصة لمؤسسة رئاسة الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى، وتقليص موازنة وزارة الخارجية ومراجعة مدى الحاجة إلى انتشار السفارات والقنصليات المصرية غي دول العلم وتوجيه كل ما يمكن توفيره إلى "صندوق الطوارئ".
8. تجميد المجالس القومية المتخصصة وتوجيه موازنتها إلى "صندوق الطوارئ".
9. الحد من استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني بما يؤدي غلى تنمية فرص العمل في الزراعة والإفادة من فرق الأسعار بدلاً من دعم المزارع الأمريكي وغيره في الدول التي يتم الاستيراد منها.
10. وقف كل أشكال الإنفاق غير المبرر والإنفاق الترفي في جميع أجهزة الدولة، ومنع شراء السيارات والأثاث وغيرها من المستلزمات التي يمكن تأجيلها.
11. تفعيل برنامج سريع لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني المناطق العشوائية وتوفير مستوى معقول من الخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
12. إقرار تعويض عاجل للمنعطلين عن العمل.
13. ضخ استثمارات في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة للملايين المنعطلين.
14. ممارسة الحكومة الجديدة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية للملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.
15. اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها.
16. وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول، وإعادة تخطيط الصادرات بالأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية وإعادة تحديد اسعار التصدير حسب المستويات العالمية.

17. مراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المبررة.
18. مراجعة نظام دعم المنتجات البترولية وقصره على السيارات الصغيرة وسيارات الأجرة والنقل فقط.
19. وقف الدعم الذي تحصل عليه المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة وخلق فرص العمل واستخدام المواد المحلية وحجم الصادرات.
20. فرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات.
21. إخضاع الأرباح الناتجة من المعاملات في سوق الأوراق المالية لضريبة الدخل.
22. مراجعة هيكل وشرائح الضريبة على الدخل لتحقيق مستوى أفضل من العدالة مع تنمية موارد الدولة من حصيلة الضريبة من دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثماري.

رابعاً: المشاركون في اجتماع الأربعاء 23 فبراير 2011

الأحزاب والقوى السياسية	الشخصيات السياسية
حزب الوفد	المستشار محمود الخضيري
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	النائب مصطفى بكري
الحزب العربي الديمقراطي الناصري	النائب سعد عبود
حزب الغد [د. أيمن نور]	النائب علاء عبد المنعم
حزب الجبهة الديمقراطية	الأستاذ السيد الغضبان
حزب الوسط	النائب مصطفى الجندي
حزب الكرامة	النائب طاهر حزين
جماعة الإخوان المسلمون	الأستاذ سمير عليش

.7

بيان الائتلاف الوطني للتغيير إلى الأمة

يعلن جميع أعضاء "الائتلاف الوطني للتغيير" من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والحركات الشبابية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والمفكرين وقادة الرأي في المجتمع والمجتمعين في "بيت الأمة" بمقر حزب الوفد في يوم الثلاثاء الأول من فبراير 2011 أنهم يقفون صفاً واحداً مؤيدين الانتفاضة الشبابية المطالبة بالحرية والدستور والديمقراطية.

ويعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" أن السبيل الوحيد لحماية الوطن وضمان أمن المواطنين يبدأ بضرورة اعتراف نظام الحكم بالأخطاء التي تم ارتكابها على مدى سنوات طويلة وأن انتفاضة الشباب المطالبين بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي مطالب مشروعة تجب الاستماع إليها والاستجابة لها وليس مواجهتها باستخدام القوة المفرطة لجهاز الشرطة وإطلاق القنابل المسيلة للدموع فضلاً عن الضرب والإيذاء البدني من دون تمييز.

كما يعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" رفضه لاختزال مطالب الجماهير بالتغيير الديمقراطي في مجرد استبدال بالحكومة التي وصمها رئيس مجلس الشعب بالفشل حكومة أخرى نصف وزرائها من أعضاء الحكومة الفاشلة المقالة.

كما يعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" رفضه للشعارات المتكررة من إصلاحات سياسية مزعومة وتحسين أحوال المواطنين وربط الأجور بالأسعار، فقد تكررت هذه الشعارات في الخطاب الرسمي للدولة وفي بيانات رؤساء حكومات الحزب الحاكم المفوض شعبياً على مدى ثلاثين عاماً، وكانت نتيجتها انتشار الفقر والبطالة والعشوائيات.

ويؤكد "الائتلاف الوطني للتغيير" ضرورة الاستجابة إلى مطالب التغيير التالية:

1. أن يتنحى رئيس الجمهورية عن منصبه بعد أن أسقطت انتفاضة الغضب شرعيته.
2. تشكيل حكومة وطنية انتقالية لا يشارك فيها عناصر من الحزب الوطني الديمقراطي تكون مهمتها ضبط الأمن وتسيير الأعمال.

3. الدعوة إلى تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد يتبنى منطق الجمهورية البرلمانية وتحقق مبدأ سيادة الأمة، ويضمن تداول السلطة في دولة مدنية ديمقراطية عادلة.
4. حل المجالس النيابية القائمة التي جاءت نتيجة للتزوير.
5. محاكمة المسئولين عن إعداد وتنفيذ خطة التصدي للمظاهرات الشعبية والصادرة عن مكتب وزير الداخلية السابق والمتضمنة جرائم قتل الشباب الغاضب بالرصاص الحي، والذين أمروا بسحب قوات الشرطة من الشوارع والميادين وإطلاق المساجين من السجون والتخطيط لاستخدام البلطجية وإثارة الذعر ونشر الشائعات.

ويرى "الائتلاف الوطني للتغيير" أن الطريق لتحقيق هذه المطالب يكون على النحو التالي:

1. أن يستخدم رئيس الجمهورية المادة رقم 189 من الدستور ويطلب من مجلس الشعب تعديل المادة رقم 76 بحيث يتاح لكل مواطن مصري الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بشرط الحصول على تزكية عدد من الناخبين المقيدين في عدد من المحافظات. وكذلك تعديل المادة رقم 77 بحيث تعود إلى أصلها لتكون مدة الرئاسة ست سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة فقط. وبنفس المنطق تعدل المادة رقم 88 لتعود إلى أصلها بحيث تجرى الانتخابات تحت إشراف قضائي كامل.
2. يطلب رئيس الجمهورية من مجلس الشعب استحداث مادة جديدة في الدستور في الباب السادس [أحكام عامة وانتقالية] تنص على تخويل رئيس الجمهورية حق الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً بعد موافقة مجلس الشعب.
3. يتم اجتماع عاجل لمجلس الشعب للموافقة على تلك التعديلات من حيث المبدأ فوراً [في نفس اليوم] بأغلبية الأعضاء، ثم يعاد عرضها على المجلس بعد شهرين للموافقة النهائية بموافقة ثلثا أعضاء المجلس.
4. يشكل رئيس الجمهورية حكومة وحدة وطنية تتولى تسيير الأعمال وإعداد البلاد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية واستصدار قرارات بالقوانين اللازمة لذلك.
5. يفوض رئيس الجمهورية كافة اختصاصاته إلى نائب رئيس الجمهورية ويتخلى عن منصبه.
6. يجرى الاستفتاء الشعبي على هذه التعديلات وتصبح عندئذ سارية.
7. يجري انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذي يصدر بعد انتخابه قراراً بحل مجلسي الشعب والشورى.

8.

مبادرة تحالف الأمة المصرية

تحالف وطني بين المعارضة في نظام ديمقراطي

من أجل تهيئة المناخ لبناء نظام ديمقراطي حقيقي يؤسس لبناء الدولة المدنية، "دولة المواطنة والقانون"، فإن حشد القوى المؤمنة بالديمقراطية يصبح ضرورة وطنية لضمان اكتمال نصف الديمقراطية الآخر، المعارضة الوطنية، وتفعيل دورها الوطني في تقويم سلطات الحكم ومتابعة التزامها بوعودها وبرامجها التي ارتضاها الشعب وتم انتخابها لتنفيذها، وكذلك لمواجهة احتمالات تغول السلطة الحاكمة وضمان عدم استئثارها باتخاذ القرارات دون الانصياع إلى حكم الشعب واختياراته.

وفي سبيل إقامة بناء ديمقراطي للمعارضة الوطنية، وافقت مجموعة من القامات الوطنية والشخصيات العامة والأحزاب وائتلافات واتحادات شباب الثورة والتيارات والقوى السياسية والمفكرين والمثقفين والأدباء والفنانين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية على تكوين "تحالف الأمة المصرية" للعمل معاً على ترسيخ قيم ومقومات الدولة المدنية الحديثة ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، والدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ضد أي سلطة تحاول النيل منها .

وسيكون "تحالف الأمة المصرية" أداة للتعبير عن الضمير الوطني والرأي المشترك لأعضائه في قضايا الدستور وتنظيم سلطات الدولة في إطار التوجهات نحو تحول ديمقراطي حقيقي يؤسس لدولة مدنية حديثة وعادلة، وتكوين وحشد الرأي العام للانتصار لقضايا التطوير المجتمعي والتنمية الوطنية المستدامة. كما سيكون "تحالف الأمة المصرية" أداة حشد وتنسيق لمشاركات أعضائه في جميع الانتخابات القادمة المحلية والتشريعية والرئاسية والانتخابات في النقابات والاتحادات، وتمثيلهم في كافة المحافل الديمقراطية، على أساس قوائم موحدة بين أعضاء التحالف.

وسيكون "تحالف الأمة المصرية" سداً منيعاً ضد محاولات تمييع الهوية المصرية أو نشر أفكار النبعية لجهات خارجية أيا ما كانت، وحارساً أميناً على ثوابت الأمة التي ترسخت منذ الثورة الوطنية الكبرى في 1919 وثورة يوليو

1952 ثم تجددت بثورة شباب مصر وشعبها في 25 يناير 2011 وفي مقدمتها ضمان – بكل الأدوات القانونية والقضائية والسياسية – وضع دستور ديمقراطي لمصر يعبر عن أهداف ثورتها ووحدة شعبها .

غاية "تحالف الأمة المصرية"

حشد الجهود والطاقات الوطنية وتجميع وتنسيق فعاليات قوى المعارضة للمساهمة الإيجابية والفاعلة في تحقيق أهداف ثورة 25 يناير والتحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية حديثة يسودها القانون والعدالة الاجتماعية، وتتحقق فيها التنمية المستدامة، ويتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات ويتعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمن الاجتماعي.

أهداف "تحالف الأمة المصرية"

يهدف "تحالف الأمة المصرية" إلى الحفاظ على تجانس المجتمع المصري، وحماية تماسك الجبهة الداخلية كسبيل وحيد لحماية الأمن القومي المصري، وسيعمل "تحالف الأمة المصرية" على تحقيق الأهداف التالية:

1. توحيد قوى المعارضة والتوافق على برامج عمل وفعاليات متناسقة وخطاب موحد ينطلق من مطالب ثورة 25 يناير ومتطلبات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة ومقومات التحول الديمقراطي.
2. إعداد استراتيجيات لمسارات العمل الوطني في جميع المجالات وتحقيق المشاركة الشعبية في تنفيذها تحشد جهود أبناء مصر العلمية، والتقنية، وطاقاتها، ومواردها .
3. وضع دستور جديد يكفل بناء الدولة المدنية الحديثة، على أساس نظام ديمقراطي يتضمن إقرار المبادئ والحقوق والحريات الأساسية المستقرة في الدساتير المصرية المتعاقبة ومواثيق حقوق الانسان التي صدقت عليها مصر لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة، وتحقق التوازن بين السلطات والتداول السلمي للسلطة، بما لا يسمح بإعادة ديكتاتورية السلطة الحاكمة مجدداً .
4. تنسيق مواقف أعضاء "تحالف الأمة المصرية" للمشاركة بفعالية وبقوائم موحدة في انتخابات المجالس التشريعية والمجالس المحلية بناء على قوانين عادلة تحترم مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.
5. المشاركة بفعالية في الانتخابات الرئاسية القادمة بمرشح واحد يمثل "تحالف الأمة المصرية".
6. السعي للتعاون والتنسيق مع باقي القوى الوطنية، من غير أعضائه، التي تؤمن بنفس المبادئ وتسعى لتحقيق أهداف الثورة واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي والتنمية الوطنية الشاملة.

7. تنسيق مواقف أعضاء "تحالف الأمة المصرية" والمشاركة بفعالية وبقوائم موحدة في إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني على أساس ديمقراطي ومنها النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والطلابية، والعمل على تحرير منظمات المجتمع المدني الأخرى وتفعيل دورها .
8. العمل على دعم مؤسسات الدولة وتقويتها على أساس الكفاءة والخبرة وعدم التمييز بين المواطنين وإلغاء التشريعات المقيدة للحريات وتطوير التشريعات بما يساند التحول الديمقراطي.
9. تطوير اللجنة العليا للانتخابات لتكون "هيئة وطنية مستقلة" دائمة ينص عليها في الدستور الجديد وينظم طريقة اختيار أعضائها واختصاصاتها وسلطاتها قانون خاص، وتتولى إدارة جميع ما يتصل بأعمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والاستفتاءات الشعبية.

مبادئ "تحالف الأمة المصرية"

يهتدي التحالف بالمبادئ التالية في جهوده لإقامة دولة المواطنة والقانون والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011 ويتعهد بالدفاع عنها والعمل على احترامها وتطبيقها من جانب سلطات الدولة وكافة مؤسساتها:

أولاً: الهوية المصرية

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، واحترام التعددية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، ومبادئ شرائع غير المسلمين هي المصدر الرئيسي لتشريعاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية واختيار قياداتهم الروحية.
3. حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، وينظم اجراءات بناء دور العبادة قانون جديد لبناء دور العبادة يستند الى قانون البناء الموحد فيما لم يرد فيه نص.
4. السيادة للشعب وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، وفقا لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة. واستقلال السلطة القضائية وكفالة حق التقاضي ضمانتان أساسيتان لمبدأ خضوع مؤسسات الدولة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.

6. حرية الإعلام مع التزامه باحترام المعايير ووثائق الشرف المهنية، بما في ذلك حرية إصدار الصحف والمجلات وتأسيس القنوات الفضائية والإذاعات، وتنظيم الإعلام الحكومي، المرئي والمسموع، كهيئة وطنية مستقلة.
7. حرية الفكر والرأي والتعبير والاعتقاد، وحرية الابداع والبحث العلمي، مع حظر فرض الرقابة على الفكر والآداب والفنون ووسائل الاعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي.
8. إصدار قانون حرية تداول المعلومات، يضمن حق المواطن في المعرفة والمعلومات وتحدد الحالات التي تقتضي الحفاظ على السرية حفاظا على المصالح الوطنية وفقا للمتعارف عليه في النظم الديمقراطية.
9. احترام حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق والعهود الدولية التي صدقت عليها مصر.

ثانياً: دستور يؤكد مدنية الدولة

1. رفض هيمنة حزب أو فصيل أو تيار سياسي على وضع الدستور الجديد الالتزام بمتابعة إجراءات إعداد الدستور الجديد والمشاركة الجادة والفعالة في مناقشة مسودة الدستور والدفاع عن المبادئ التي تحمي مدنية الدولة والمواطنة وسيادة القانون.
2. رفض تسييس الدين، احتراماً وإجلالا لدور الدين الأساسي في المجتمع ولمكانته السامية التي لا يجوز أن تكون محلا للصراعات السياسية فالدين لله والوطن للجميع.
3. عدم التعارض بين مدنية الدولة والدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الدينية (الأزهر الشريف والكنيسة المصرية الأرثوذوكسية وباقي الكنائس الأخرى) في تدعيم الفكر الديني المستنير وثقافة التسامح وقبول الآخر وفي ترسيخ الوحدة الوطنية.
4. عدم تدخل القوات المسلحة في العمل السياسي، وتفرغها الكامل لحماية الوطن ووحدته واستقلاله وأمنه القومي.

ثالثاً: المواطنة

1. جميع المواطنين والمواطنات أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ولا يجوز التمييز بينهم على أساس الجنس، أو الدين، أو العقيدة، أو اللغة، أو العرق، أو الرأي السياسي، أو الثروة، أو الوضع الاجتماعي، أو الإعاقة، أو غير ذلك.
2. ضمان حقوق المواطنة وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن.

3. القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ودعم مشاركتها في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
4. لا تجوز محاكمة المواطنين إلا أمام قاضيهم الطبيعي، ولا تجوز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية سوى في الجرائم الخاضعة لاختصاص القضاء العسكري.

رابعاً: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

1. يهدف الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وضمان توزيع عوائدها على المواطنين بما يكفل العدالة الاجتماعية. ويشارك في عملية التنمية القطاع العام والخاص والتعاوني. تلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي، كما تلتزم بحماية الملكية الخاصة والتعاونية.
2. تبني سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر، وتطبيقها تحت رقابة شعبية تهدف القضاء على المظالم الاجتماعية، وضمان عدالة توزيع الدخول مع تطبيق نظم عادلة للحد الأدنى للأجور والعمل على زيادتها باستمرار بما يتوافق ومعدلات التضخم، كسبيل لرفع المستوى المعيشي لأبناء الوطن.
3. تطبيق نظام أكثر عدالة وجودة للتأمين الاجتماعي والصحي، بما يضمن توفير رعاية صحية شاملة للمواطن.
4. دعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني للنهوض بدورها في تنمية المجتمع وإصدار قانون جديد يحررها من القيود والعقبات الإدارية.

خامساً: الديمقراطية والأحزاب السياسية

1. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي، قائم على الفصل والتوازن بين السلطات، والتعاون والرقابة المتبادلة فيما بينها، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة.
2. حرية إنشاء الأحزاب بالإخطار، بما يضمن تعددية حزبية حقيقية تكفل التداول السلمي للسلطة.
3. حظر إنشاء الأحزاب على أسس دينية، أو جغرافية، أو عرقية، أو أي مرجعية تتعارض مع مبادئ الدولة المدنية الحديثة، وحقوق المواطنة، أو أي من الحقوق والحريات الأساسية.
4. رفع الوعي السياسي للمواطن، بما يضمن فعالية المشاركة السياسية.

سادساً: مصر دولة عصرية حديثة

1. إعادة بناء نظام عصري وحديث للتعليم، ما قبل الجامعي والجامعي، يؤسس لقاعدة علمية حديثة للمجتمع.

2. زيادة الميزانية المخصصة للتعليم وللبحث العلمي للوصول إلى المعدلات العالمية.
3. تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالبحث العلمي بما يضمن نهضة حقيقية في كافة مجالاته.
4. تشجيع الابتكار والإبداع في شتى المجالات العلمية، والثقافية، والأدبية، والفنية.

سابعاً: السياسة الخارجية

1. الالتزام بسياسة خارجية تهدف إلى حماية الأمن القومي المصري، وتحقيق المصالح الوطنية، فضلاً عن رعاية المصريين بالخارج.
2. وتكون دوائر الأمن القومي المصري "العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية" على قمة أولويات السياسة الخارجية المصرية، بما يساهم في استعادة الدور الريادي لمصر.
3. العمل على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في عملية التنمية.
4. القضية الفلسطينية قضية مركزية في السياسة الخارجية المصرية وضرورة التمسك بالمبادرة العربية في 2002 لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.
5. خصوصية العلاقات بين مصر والسودان وجنوب السودان، باعتبارها اطارا استراتيجيا للأمن القومي.
6. صياغة العلاقات المصرية/الأمريكية، باعتبار الأخيرة القطب الأوحد المهيمن على النظام الدولي، للتأكيد على المصالح الوطنية المصرية، والحفاظ على الأمن الإقليمي.
7. صياغة العلاقات المصرية بالقوى المؤثرة في النظام الدولي (خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي) بما يضمن الحفاظ على الروابط التاريخية، وتخدم المصالح الوطنية المصرية.
8. انفتاح مصر دولياً بما يضمن تعاوناً متواصلاً مع كافة الدول الساعية إلى نظام عالمي أكثر عدالة بالنسبة للشعوب النامية.
9. العمل على حصول مصر على مقعد دائم في مجلس الأمن، في إطار توسيع عضوية مجلس الأمن وضمان حصول أفريقيا على ثلاث مقاعد دائمة.

ثامناً: مؤسسات "تحالف الأمة المصرية"

1. الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية

وتتكون من جميع أعضاء التحالف من القامات الوطنية والشخصيات العامة وممثلي الأحزاب والتيارات والقوى السياسية ومن المفكرين والمثقفين والأدباء والفنانين وممثلي منظمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، والعمالية، والفلاحية.

وتختص "الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية" بتحديد السياسات والتوجهات العامة للتحالف فيما يتعلق بمواقفه في سعيه لتحقيق أهدافه. كما تنتخب الرئيس والأمين العام للتحالف.

وتحدد لائحة " الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية" نظام الاجتماعات ودوريتها وقواعد التصويت عند اتخاذ القرارات.

2. المجلس التنفيذي

يشكل "المجلس التنفيذي للانتخابات البرلمانية" من عدد من الأعضاء الممثلين للأحزاب والقوى المشاركة في التحالف بواقع ممثل واحد لكل منهم، بالإضافة لسبعة من الأعضاء المستقلين تختارهم أعضاء المجلس، وللمجلس اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بتنفيذ أهداف التحالف وسياساته وما يتعلق بالانتخابات البرلمانية والمحلية والانتخابات النقابية وباقي منظمات المجتمع المدني من اتحادات وروابط عمالية وفلاحيه، وتمويل الحملات الانتخابية، وتعتبر قراراته ملزمة ونهائية. ويكون للمجلس التنفيذي تشكيل لجان فرعية وتحديد اختصاصاتها .

3. رئيس التحالف

يتم انتخابه من بين أعضاء التحالف كل عام على أساس مبدأ الدورية بين مرشحي أعضاء التحالف. وتختص برئاسة اجتماعات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي ويمثل التحالف في مواجهة الغير.

4. الأمين العام للتحالف

ويتم اختياره لمدة عامين بالانتخاب من بين أعضاء التحالف ويتولى تنسيق فعاليات التحالف وتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي والجمعية العامة وادارة العمل اليومي للتحالف، بما في ذلك:

1. الإعداد والدعوة لاجتماعات التحالف وتسجيل المداولات ومحاضر الاجتماعات.
2. متابعة تنفيذ ما يصدر عن التحالف من قرارات وتوصيات.
3. تنسيق الاتصالات بين أعضاء التحالف وتيسير اجتماعات مجموعات العمل المشتركة المكلفة بمهام من مؤسسات التحالف.

4. تعيين متحدث إعلامي، بعد موافقة المجلس التنفيذي، يتولى تنسيق الاتصالات مع أجهزة الإعلام للتعريف بمنجزات التحالف وتوجهاته.
5. إعداد تقارير دورية للعرض على المجلس التنفيذي للتحالف.
6. كما يتولى متابعة سير العمل باللجنة التأسيسية لوضع الدستور، ووضع تقارير بذلك أمام أمانة المجلس التنفيذي لاتخاذ الموقف اللازم تجاه ما يمكن أن يمثل تجاوزاً لمبادئ التحالف في هذا الشأن.

5. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

تكون المهمة الأساسية للمركز متابعة ودعم ممثلي "تحالف الأمة المصرية" في الهيئات البرلمانية في المجالس التشريعية والمحلية والانتخابات الرئاسية ومنظمات المجتمع المدني، بما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الأداء، وتوحيد مواقفهم لتعبر بصدق عن مبادئ وأهداف "تحالف الأمة المصرية"، وفي سبيل ذلك يقوم المركز بإعداد البحوث والدراسات ومشروعات القوانين واقتراحات مشروعات الشمية المختلفة.

شروط الانضمام إلى "تحالف الأمة المصرية"

1. قبول ما جاء ببنود هذا النوافق.
2. عدم الانضمام إلى أي تحالف أو ائتلاف آخر.
3. الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وفقا لأحكام هذا النوافق.

وقع الأطراف المؤسسين للتحالف هذا النوافق معلنين التزامهم بما جاء فيه وعزمهم على العمل سويا لتحقيق أهدافه.

توقيعات الأعضاء المؤسسين

بيان تحالف الأمة المصرية

اعتزازا بالتضحيات التي قدمها أبناء مصر لدفع مسيرة ثورة 25 يناير، وإصراراً على مواجهة التحديات في سبيل تحقيق أهدافها في الحرية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لجميع المصريين، دون تمييز أو تفرقة.

وإدراكا لمخاطر الانقسام والاستقطاب والصراعات السياسية التي تهدد بناء مؤسسات الدولة المدنية الديمقراطية، وتهدر تطبيق مبادئ سيادة القانون واستقلال القضاء والتوازن بين السلطات، وتنذر بتفجر أزمات سياسية واقتصادية وأمنية وبعودة الاستبداد والفساد في أثواب جديدة.

يقوم تحالف الأمة المصرية بمشاركة من أحزاب سياسية وقامات وطنية وشخصيات عامة وائتلافات واتحادات شباب ثورة 25 يناير ومفكرين ومثقفين وأدباء وفنانين ونقابات مهنية وعمالية وفلاحية وقيادات من المجتمع المدني للعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ الدولة المدنية الحديثة، والتأكيد على مقومات المواطنة وسيادة القانون، وكفالة الحقوق والحريات الأساسية وضمان العدل والمساواة، ومواجهة اي سلطة تحاول النيل من هذه المبادئ التي استقر عليها ضمير الأمة.

يهدف التحالف إلى إصدار دستور مدني حديث يكفل بناء الدولة العصرية الحديثة على اساس نظام ديمقراطي يتضمن إقرار المبادئ والحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين دون أي تفرقة.

كما يسعى التحالف إلى توحيد مشاركة " قوى تحالف الأمة المصرية " في الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية بناءاً على قوانين عادلة تحترم مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.

وسيكون من أوليات تحالف الأمة المصرية أن يقف سداً منيعاً ضد محاولات تمييع الهوية المصرية أو المساس بالشخصية الوطنية لهذا الشعب العريق الذي عرفته الدنيا منذ فجر التاريخ وسوف يمضي التحالف في طريقه في مواجهة حاسمة ضد الفساد والاستبداد والفاشية.

ويؤكد التحالف بكل قوة أنه تجمع لكل المصريين الذين يقفون على أرضية وطنية وينمسكون بمبادئ المواطنة ويدافعون عن الهوية المصرية والتراث الثقافي ومقومات الدولة المدنية التي استقرت في ضمير الأمة المصرية منذ ثورة 1919.

ويرحب التحالف بانضمام كافة القوى السياسية والأحزاب والنقابات والاتحادات والأفراد تحت مظلة هذه المبادئ وسعياً لتحقيق هذه الأهداف حيث نسعى جميعاً إلى دولة مدنية حرة، دولة سيادة القانون قولاً وفعلاً والتي ترفض منطق الإقصاء وأسلوب الإبعاد وتتمسك بالديمقراطية الحقيقية وتدافع عن حقوق الإنسان دولة تؤمن بأن مصر فوق الجميع وأن مصر لكل المصريين.

9.

بسم الله الرحمن الرحيم

معا نبدأ البنـــــــــاء.. مبادرة من أجل مصر

(في ضوء النقاش الذي حدث في اجتماع يوم 2011/3/16 والملاحظات التي أبديت خلاله)

مقدمة

لقد أعادت الثورة الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، وارتفعت به فوق النطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، ووحدت أهدافه ومطالبه، فاستطاع- بفضل الله- تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة والوحدة والجهود.

إن ما تحقق من أهداف الثورة إنما يندرج في إطار التطهير، ولكنه تطهير غير كامل؛ لأن فساد النظام قد تغلغل طولاً وعرضاً وعمقاً في كل مؤسسات الدولة. وجهود التطهير لا بد أن تتكافأ مع ضخامة الفساد وأعداد الفاسدين. وهذا تحتاج فضلا عن الجهود إلى وقت. كما أن القوى المضادة للثورة في الداخل وأعداء الوطن والأمة في الخارج سيحيكون المؤامرات وينشرون الفتن، ويعيثون في الأرض فسادًا وتخريبًا لإجهاض الثورة. وهذا كله يُلقي على كواهلنا جميعًا استصحاب روح الثورة ووحدة الصف وتقديم المصالح العامة الوطنية على المصالح المحدودة.

إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تَعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها في المستوى اللائق به في كل مجال.

لهذه الأسباب كلها نطرح هذه المبادرة التي تشتمل على قسمين: أولهما المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله. أما القسم الثاني فيتضمن المهام العاجلة التي يتوافق الجميع أيضا على ضرورة إنجازها في المدى القصير.

القسم الأول – المبادئ العامة الأساسية للنظام السياسي

أولا: في مجال بناء الإنسان المصري

1. التأكيد على حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في دولة مدنية، واعتبار أن القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية أساس بناء الإنسان الصالح.
2. التمسك بثوابت الأمة وهويتها وقيمها المتمثلة في أركان الإيمان.
3. التزام أجهزة الإعلام باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة.

ثانيا: في النظام السياسي والحريات العامة:

1. الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
2. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي.
3. حرية تكوين الجمعيات المدنية والأهلية.
4. الحق في التظاهر السلمي، وعقد الاجتماعات العامة السلمية والدعوة إليها والمشاركة فيها مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
5. تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل.
6. حرية الإعلام لضمان وصول المعلومات بصدق وشفافية إلى المواطنين، وإقرار الحق في إصدار الصحف، والمجلات، وتأسيس الفضائيات، والإذاعات.
7. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

ثالثًا: القضاء:

1. استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة، أو مطمع، أو تهديد، أو استثناء.
2. المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي.

3. الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل.

رابعًا: في المجال الاقتصادي:

1. يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية. فالحرية الاقتصادية المجردة من البعد الاجتماعي العادل تؤدي إلى احتكار السلطة وليس فقط الثروة. كما أن غياب البعد الاجتماعي العادل تجرد الحرية الاقتصادية من أهم فائدة يمكن أن تحققها، وهي إطلاق مبادرات الأفراد الخلاقة وشحذ طاقاتهم لتحقيق التنمية، لأن الظلم يقتل روح المبادرة ويثبط الهمم.
2. تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة وبناء قدرة اقتصادية ضمن مقومات القوة الشاملة للدولة. وتقتضي التنمية المطلوبة في حالة اللجوء إلى بيع أو خصخصة مؤسسات وشركات قطاع الأعمال العام أن يُتخذ القرار بموافقة السلطة التشريعية وبطريقة شفافة، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية لتأسيس مشاريع جديدة وليس شراء مشاريع قائمة، وكذلك التعهد بعدم بيع البنوك العامة وشركات التأمين والنقل البري والسكك الحديد وقناة السويس.
3. تبني سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.
4. إيجاد تنسيق مستمر بين الحكومة والنظام الخاص والقطاع الأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها.
5. تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في مصر لدعم الاقتصاد المصري.

خامسًا: في المجال الاجتماعي:

1. تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية في مجتمع يشهد تهميشاً اجتماعياً هائلاً وخطيراً تزداد فيه معاناة المهمشين المتروكين خارج نطاق الدورة الاقتصادية. التزام الدولة برعاية العاملين بالزراعة المحرومين من أي مظلة اجتماعية، إنقاذاً للزراعة واستعادة لدورها في الاقتصاد الوطني ومساهمة في محاربة الفقر والحد من الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن.

2. إطلاق حرية المصريين في المشاركة وإدارة الشأن العام بجعل المجتمع عونا للدولة في حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الحرة المتنوعة التي تساهم في تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر.
3. نظام تعليم جيد يتيح الفرص للجميع شرط لا غنى عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهيار المعرفي والثقافي والمهني. ويقوم هذا النظام على إعمال العقل بدلا من تنمية الذاكرة، وعلى التفاعل الخلاق بين المدرس والطالب بدلا من التلقين، وعلى التجديد المستمر الذي يواكب التقدم في العلم والمعرفة.
4. إحياء نظام الوقف الخيري للإنفاق منه على الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.
5. تحرير مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وتوفير سبل الدعم لها.
6. الحفاظ على الآداب العامة وإذكاء روح التدين في المجتمع.
7. تفعيل برامج محو الأمية.
8. الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع.

سادسا: في السياسة الخارجية

1. دول العالم العربي والإسلامي هي الدائرة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، ونصرة قضاياهما- وفي مقدمتها قضيتي فلسطين والعراق- ركيزة أساسية لهذه السياسة.
2. تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة وبزوغها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر.
3. تدعم العمل العربي المشترك الذي ينبغي أن يقوم على أساس من الحوار الجاد والمصارحة سعيا إلى التوافق على قواعد لإدارة العلاقات وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط التجاري.
4. بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيا في ظل العدوان والاجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير.

5. تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيا إلى نظام عالمي أكثر توازنا وأقل إجحافاً .
6. ويقتضي ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصا أكبر للمشاركة والحوار. ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاما مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيداً عن التبعية والهيمنة.

القسم الثاني – المهام العاجلة والملحة

أولا: في النظام السياسي والحريات العامة والقضاء

1. إلغاء حالة الطوارئ المفروضة بدون مبرر حقيقي منذ ثلاثين عاما .
2. الإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضيهم الطبيعي
3. إعادة الحياة إلى النقابات المهنية والعمالية بإجراء الانتخابات للدفاع عن حقوق أصحابها والارتقاء بمستوى المهن، وتقديم المشورة للحكومة كل في اختصاصه.
4. إلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة.
5. إعادة النظر في القوانين المقيدة للحريات وتلك التي صدرت تحقيقا لمصالح خاصة وعلى حساب المصلحة العامة.
6. إصدار قانون استقلال القضاء الذي أعده نادى القضاة .
7. تقنين المشاركة السياسة للمصريين في الخارج إعمالاً لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.
8. إلغاء كل أنواع المحاكم الاستثنائية لضمان عدم محاكمة أي منهم أمام قاضيه الطبيعي.
9. إعادة النظر في القوانين المقيدة للحريات والتي صدرت لتقنين الظلم وتحقيق مصالح ضيقة.

ثانيا: في المجال الاقتصادي

1. استكمال التحقيقات في وقائع النهب العام بدءاً من بيع القطاع العام وسرقة أموال البنوك والبورصة إلى الفساد العقاري وتجارة السلاح وغسيل الأموال والعملات والرشاوى، وتحويل المتهمين فيها إلى المحاكمة، واسترداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج.

2. التفكير في صيغة تتيح لمَن يبادر برد جميع الأموال التي استولى عليها بغير وجه حق إلى الدولة أن يعفى من العقوبة ما لم تكن هناك شبهة جنائية، ومع ضمان حصول أصحاب الحقوق عليها والاعتذار للشعب.
3. إعادة هيكلة الموازنة المصرية، الأمر الذي يزيد الموارد بمئات المليارات (مثل إضافة عوائد الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة) ولترشيد إنفاقها ومراجعة اتفاقيات استخراج وتصدير البترول والغاز وفقًا للأسعار العالمية.
4. تخفيض الضرائب على صغار الممولين وتحصيلها من كبار المستثمرين ورجال الأعمال، وتطبيق سياسة الضرائب التصاعدية على الإيراد العام بحد أقصى مناسب يتفق عليه الجميع (30 في المئة مثلًا).
5. إعادة النظر في الدخول الفلكية التي تحصل عليها رؤساء المؤسسات الحكومية والإعلامية والجامعية وغيرها، وإعادتها إلى الحد المعقول.
6. إقالة كل المستشارين الحكوميين المعينين للمجاملة.
7. تنفيذ حكم المحكمة الإدارية الخاص بالحد الأدنى للأجور.
8. إلغاء فوائد ديون الفلاحين لبنك الائتمان الزراعي، واعتماد تمويلهم من خلال مؤسسات تعاونية حقيقية، ووضع أسعار عادلة لحاصلاتهم الزراعية.
9. تفعيل آليات حماية المستهلك وخاصة في السلع الأساسية.
10. ترشيد دعم الصادرات حتى لا يذهب الدعم إلا لمَن يستحقه من المنتجين المصدرين فعلًا.
11. تبني حملة وطنية لشراء منتجات الصناعات المحلية لتشجيعها وتوفير فرص عمل متزايدة.
12. الاكتفاء الذاتي من الحبوب والمحاصيل الإستراتيجية، وخصوصا القمح بزيادة المساحة المزروعة به واستنباط السلالات عالية الإنتاج والمقاومة للظروف البيئية غير المواتية، ورفع سعر شرائه من المزارعين، وتكملة زراعته في أراضي السودان الخصبة، والقضاء على نفوذ مافيا استيراده التي منعت التوسع في زراعته.
13. استصلاح وزراعة الأراضي القابلة لذلك في سيناء.

ثالثا: في المجال الاجتماعي:

1. إنشاء صندوق لأهالي شهداء الثورة تصبُّ فيه جميع الجهود المحلية لرعاية أهالي الشهداء وأبنائهم والمصابين، ولا سيما مَن أصيبوا بعاهات مستديمة.

2. إنشاء مؤسسة للزكاة والتمويل الأهلي تكون مستقلةً عن سلطة الحكومة يتولاها مجلس إدارة من الشخصيات العامة لجمع أموال الزكاة لإنفاقها في مصارفها الشرعية وتخضع حساباتها للأجهزة الرقابية.
3. العمل على حلِّ مشكلات الشباب.
4. استرداد أموال المعاشات والتأمينات الاجتماعية التي حصلت عليها الحكومة وتحسين استثمارها للحفاظ عليها ورفع مستوى أصحاب المعاشات.
5. رفع الوعي الصحي للمواطنين، وحماية البيئة من التلوث وأسباب الأمراض، والاهتمام بالرعاية الطبية (مستشفيات وأطباء ومساعدين وأجهزة وأدوية).

رابعا: إعادة بناء جهاز الشرطة

هذا الجهاز هو أكثر أجهزة الدولة التي أسيء استغلالها، ينبغي أن تشمل المهام العاجلة ما يلي:

1. أن تكون الشرطة وجميع أجهزتها وظائف مدنية بالفعل كما ينص الدستور، وتتحدد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع، ومن ثم لا تكون أداةً قمع في يد الحكومة.
2. ضمان التزام جهاز الأمن الوطني الذي سيحل محل جهاز أمن الدولة بالدور المحدد الذي سيكلف به، وإخضاع أنشطته ومقراته للرقابة.
3. محاكمة كل مَن ارتكب جرائم القتل أو التعذيب أو الاعتقال بغير وجه حق أو انتهك القانون.
4. إعادة تأهيل ضباط الشرطة لتغيير ثقافة حالة الطوارئ ليحل محلها احترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون، وإعادة النظر في مناهج كلية الشرطة لتتناسب مع وظيفة الشرطة المقررة في الدستور.
5. تدريس حقوق الإنسان للمواطنين في الجامعات ووسائل الإعلام.
6. رفع أجور جنود وأمناء الشرطة والضباط لتتناسب مع المهمة الجليلة والجهد الكبير الذي يقومون به، وتخفيض الدخول الضخمة التي يحصل عليها كبار المسئولين في وزارة الداخلية.
7. تخفيض ميزانية وزارة الداخلية التي تأكل نصيبًا ضخمًا من ميزانية الدولة، وتوجيه الزائد لمشروعات إنتاجية تفيد البلاد وتُوفِّر فرص العمل وتحقق قدرًا كبيرًا من العدالة.

.10

الأسس والثوابت الوطنية لحزب الوفد

1. الديمقراطية هي السبيل لحل مشكلات الوطن

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التغيير الديمقراطي الشامل حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية الأصيلة.

إن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على أساس المواطنة والتراث الحضاري لمصر بعنصريها المتكاملين من مسلمين ومسيحيين.

2. إعادة بناء الوطن هي الغاية الكبرى

يهدف برنامج "الوفد" إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لنصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي، وسياسي، وتطور اجتماعي، وتقني.

إننا نسعى إلى إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، وتحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

وتتبلور أهداف كذلك يهدف برنامج "الوفد" في الأهداف التالية:

1. إعادة بناء الإنسان المصري بالاهتمام بالتعليم والتدريب والتنمية البشرية المتكاملة، وتأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للاطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.
2. إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع، والتأكيد على مسئوليتها في ضبط النشاط الاقتصادي العام وإقامة التوازن بين حقوق وواجبات مختلف شرائح المواطنين، وحماية الحرية الاقتصادية في إطار اقتصاديات السوق الملتزمة بالضوابط الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمحافظة على السلام الاجتماعي وتوازن القوى الاقتصادية المختلفة حماية للمنافسة ومنعاً للاحتكار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
3. إقامة العدل وتأكيد سلطة واستقلال القضاء، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، ونبذ استخدام العنف والممارسات الأمنية غير المبررة في تعامل الدولة مع المواطنين.
4. استعادة الريادة المصرية العلمية والثقافية والفنية والرياضية، وتنمية القدرات البحثية والتقنية لمصر، وخلق مناخ تحفز على الإبداع والابتكار.
5. إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وتطبيق مشروع عملاق لتنمية وتعمير سيناء وجنوب الوادي بما يتيح توطين ملايين المصريين في تلك المناطق الجديدة والواعدة، كما يساعد في خلق فرص العمل للقضاء على البطالة وقهر الفقر.
6. إعادة هيكلة إستراتيجيات ومؤسسات التنمية الاقتصادية لتحقيق نتائج ترتفع إلى مستوى تطلعات المواطنين وإنجاز مستويات معيشية من الرفاهية الاقتصادية لهم وتكرس قواعد العدالة في توزيع الثروات والأعباء الاقتصادية بينهم.

7. تدعيم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني لمواجهة المهددات الناشئة عن حركة العولمة واشتداد قوة الشركات متعدية الجنسيات والنصدي لتأثيراتها في القرار السياسي الوطني ومنعها من السيطرة على مصادر الثروة في بلادنا .
8. صيانة وتنمية مصادر الطاقة في مصر، وإعادة صياغة إستراتيجية وطنية للحفاظ على الثروة البترولية والغاز الطبيعي وتنمية مصادرها والامتناع عن تصديرها وترشيد استهلاكها حفاظاً على حقوق ومستقبل الأجيال القادمة.
9. القضاء على منابع الفساد وتأمين المعايير والآليات المناهضة للفساد في مختلف مجالات العمل المجتمعي، وتأكيد الشفافية وإتاحة المعلومات الصادقة حول التصرفات السياسية والاقتصادية ذات العلاقة بمصالح الجماهير.
10. تطوير هياكل وأساليب ومستويات الأداء في أجهزة الإدارة العامة والإدارة المحلية وكثير من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتحقيق نقلات نوعية في الأداء باستخدام تقنيات الإدارة المعاصرة ونماذجها المتطورة باستمرار.
11. التخلص من مظاهر العشوائية في كافة مجالات الحياة المصرية والارتفاع بالذوق العام وتنمية وعي المواطنين بالمحافظة على عناصر الحضارة المصرية الأصيلة.
12. إعادة صياغة السياسة المصرية الخارجية وإحياء الدور المصري الفاعل على كافة المستويات الإقليمية والدولية، وتأكيد المصلحة العامة والقيم المصرية الحضارية في كافة المواقف السياسية والعلاقات مع دول العالم.

3. المحور الأساس لبرنامج "الوفد"

إن المحور الأساس لبرنامج "الوفد" هو العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، والتحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي، والتطوير المجتمعي الشامل انطلاقاً من رؤية إستراتيجية تضع مصر في مكانها الجديرة به في مصاف الدول المتقدمة ذات الأصالة الحضارية والقيم الإنسانية والقدرات البشرية المتميزة والنوجهات العلمية والتقنية المعاصرة.

4. الركائز الرئيسية لإعادة تملك الوطن وحل مشاكله

يقوم برنامج "الوفد" على الركائز الأساسية التالية تمثل كل منها لبنة مهمة في بناء مصر الجديدة:

1. دستور جديد يؤكد مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والتعددية الحزبية.
2. الفصل بين السلطات وإقامة التوازن بينها بحيث لا تطغى واحدة على غيرها.
3. حق الشعب في اختيار من يحكمه من خلال الانتخابات النزيهة والبعيدة عن تدخل السلطة التنفيذية.
4. حرية الإعلام وعدم تملك الدولة للصحف وإلغاء سيطرتها على وسائل الإعلام.
5. نظام جديد للانتخابات يحقق تكافؤ الفرص ويسمح للأحزاب التقدم بقوائم حزبية في نفس الوقت يتيح الفرصة للمستقلين للترشح خارج القوائم الحزبية.
6. تفعيل نظام قوي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها، وتفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتطبيق نظام الموظف المحلي.
7. تحديد معايير وأساليب اختيار القادة والمسئولين على كافة المستويات بدءاً من رئيس الجمهورية وتحديد مسئولياتهم وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات – ولفترات محددة لا تقبل التمديد – سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التغيير الديمقراطي الشامل.
8. تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيراً مما تم التحول عنه.
✓ ويرى الوفد أن أداة التغيير الديمقراطي الذي ينشده لمصر هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشفافة، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد. كما أن التغيير الديمقراطي الشامل المنشود ينبغي أن يكون قائماً على التحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي.
9. تحقيق المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد، أو أفراد، أو طائفة، أو حرمان آخرين، أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.

10. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين لكل وظيفة عامة، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
11. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
12. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
13. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
14. قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
15. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
16. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.
17. تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

جامع الأزهر الشريف

11.

المسئولية التاريخية لجبهة الانقاذ الوطني

كان قرار "جبهة الانقاذ الوطني" بالإجماع على مقاطعة انتخابات مجلس النواب ترشيحاً وانتخاباً قراراً وطنياً بالدرجة الأولى يتماشى مع المزاج الوطني العام الرافض لمجمل سياسات الحكم الإخواني، والمستمر في التظاهر والاعتصام ضد ممارسات الرئاسة وجماعتها وحزبها منذ الاحتفالات بالذكرى الثانية للثورة وحتى يومنا .

وجاء قرار المقاطعة في وقت تصاعدت فيه وتيرة الرفض الشعبي وتعالت دعوات العصيان المدني في بورسعيد وتبعتها الاسماعيلية وشارك كتهما كثير من محافظات مصر الثائرة والمطالبة باسترداد ثورتها والتخلص ممن ركبوا الموجة وجهروا بأهدافهم الحقيقية في الاستيلاء على مفاصل الدولة وتمكين جماعتهم من احتلال كل المواقع القيادية في الدولة والمضي قدماً في مجال "أخونة" الدولة.

وكانت "جبهة الانقاذ الوطني" قد رفضت، وما تزال، دعوات الحوار التي دعا اليها رئيس الجمهورية لمناقشة قضايا انفرد سيادته باتخاذ قرارات فيها من دون إشراك القوى السياسية والأحزاب الوطنية ومنها أحزاب "جبهة الانقاذ الوطني"، لا سيما وقد كانت قرارات الدكتور مرسي في تلك القضايا صادمة لكل القوى الوطنية ومناقضة لوعوده وتعهداته ومجافية لرغبة الشعب في تفعيل "تحول ديمقراطي" حقيقي يستند إلى ممارسة سياسية ناضجة ترتفع إلى مستوى تطلعات الشعب وآماله في تحقيق أهداف الثورة التي تم إجهاضها بواسطة الحكم الجديد.

وهذا الموقف الوطني يمثل إعلاناً بميلاد جديد ل "جبهة الانقاذ الوطني" التي تكونت في أثناء الثورة على الإعلانات "غير الدستورية" التي أعلنها رئيس الجمهورية في الحادي والعشرين من نوفمبر 2012، وهو الإعلان الذي أنشأ ظروفاً لم تكن تقل خطورة ولا تهديداً لوحدة الشعب ولمسيرة الديمقراطية وسيادة القانون عما تواجهه الجماهير المصرية الآن. ففي تلك الظروف التي شقت الشعب المصري

وعطلت سيادة القانون وأهينت فيها سلطة القضاء وتم الاعتداء على استقلال القضاء بواسطة السلطة التنفيذية. التي حصل عليها لنفسه رئيس الجمهورية. انتفض الشعب بأسره ومعه الكيان السياسي الوليد "جبهة الانقاذ الوطني" لرفض هذه الصورة المبكرة من الديكتاتورية لأول رئيس منتخب والذي تزوج جماعته وحزبه لمقولة احترام "الصندوق".

ومنذ تكوينها في أثناء الغضبة الشعبية على إعلانات نوفمبر "غير الدستورية" وحتى قرارها بمقاطعة الانتخابات يوم 26 فبراير، فإن "جبهة الانقاذ الوطني" لم تستطع التواصل الفعال مع جماهير الشعب الثائرة والمحتشدة في ميدان التحرير ومحيط "الاتحادية" وغيرها من مواقع الاعتصام والتظاهر الشعبي الغاضب.

كما اهتزت مواقف أطراف عدة من بين أعضاء الجبهة واختلفت في اتخاذ قرار حاسم في شأن المشاركة في الاستفتاء على الدستور المعيب الذي رفضه كل أعضائها، وكان قرار الجبهة بالمشاركة في الاستفتاء مدعاة لغضب جماهير الثورة وفقدانها لمصداقيتها بينهم!

وتعود المشكلة الأساسية في تكوين "جبهة الانقاذ الوطني" إلى غياب عنصر المؤسسية في ذلك الكيان الذي نشأ استجابة لموقف فرض نفسه على أحزاب وقوى سياسية متفرقة ومختلفة الرؤى وأهداف. فكانت النشأة الأولى للجبهة من نوع رد الفعل التلقائي وليس الفعل المقصود والمخطط، فتأثرت الجبهة بكل التناقضات التي تعاني منها الأحزاب والقوى السياسية التي انضمت إلى عضويتها.

وعلى سبيل المثال ضمت الجبهة مرشحين في انتخابات رئاسة الجمهورية كانا من المفترض أن يمثلا التيار المدافع عن الدولة المدنية وكان التعاون والتنسيق بينهما. لو تم خلال جولة الانتخابات الأولى. جدير بأن يقدم لمصر رئيساً للجمهورية ينتمي إلى دولة المواطنة وسيادة القانون يبعد عنها ممارسات "الأخونة" و"التمكين" والتهديد بالمليشيات وأفكار "القطبيين" المجذة للتكفير وشق الصف الوطني.

ولكن هذا التنسيق لم يتم!

كذلك لم تفلح الأحزاب والقوى السياسية المكونة للجبهة في التنسيق فيما بينها في انتخابات مجلس الشعب "المنحل" في 2011 خاصة في الجولة الثانية منها، وتركت أكثرية مقاعد المجلس لقمة سائغة لحزبي الحرية والعدالة والنور وهما من المعادين للدولة المدنية والمؤيدين لقيام دولة دينية على خلاف أغلبية المصريين المسلمين والمسيحيين الذين يؤمنون بالوسطية وأن "الدين لله والوطن للجميع".

كما فشل أعضاء "جبهة الانقاذ الوطني" قبل تشكيلها في اتخاذ موقف موحد بالنسبة للتشكيل المعيب للجمعية التأسيسية للدستور والتي شارك فيها . بل وساهم في تيسير قيامها المعيب بالتعاون مع حزب الحرية والعدالة وحزب النور وكانوا من المعارضين للانسحاب من تلك الجمعية المرفوضة شعبياً والمطعون عليها أمام القضاء. أعضاء انضموا للجبهة وأصبحوا من قياداتها ورموزها .

ولكن الموقف الجديد للجبهة ورفضها المشاركة في الانتخابات وإصرارها على المطالبة بضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات. وفي مقدمتها تغيير الحكومة الحالية وتشكيل حكومة وطنية تدير العملية الانتخابية بنزاهة وحياد في ظل قانون للانتخابات تحظى بالتوافق المجتمعي ولا تهدده شبهة عدم الدستورية. ، ذلك الموقف نال تقدير الأغلبية الرافضة للانتخابات القادمة وحقق لها استعادة مصداقيتها بين جماهير الثورة، وأصبحت "جبهة الانقاذ الوطني" مؤهلة لتحمل مسئولية تاريخية بأن تقود المعارضة الوطنية من التحول الديمقراطي إذا تمكنت من الخروج من الانحصار في الدائرة المغلقة لشخصيات قياداتها ورموزها ورؤى أعضاءها المتعارضة في كثير من المواقف، والتحول إلى كيان سياسي ينصف ب" المؤسسية" ويمارس دوره في التخطيط السياسي الاستراتيجي والمعارضة الوطنية الإيجابية بما يتجاوز الاهتمامات الحزبية الضيقة والانتقال بالجبهة من صيغة الكيان المؤقت الذي نشأ كرد فعل لأحداث مريرة ومرفوضة شعبياً وتحويلة إلى مؤسسة سياسية دائمة للمعارضة الوطنية تستكمل إمكاناتها البشرية وتتكامل قدراتها المادية بتعاون جميع أعضاءها . الحاليين والمحتملين. لتكون إعادة للتجربة المصرية الفريدة التي تأسس حزب الوفد خلالها من رحم ثورة 1919 بالزعامة التاريخية لسعد زغلول !

وبقدر علمي، فإن التوجه المؤسسي كان مطروحاً في اجتماعات سابقة للجبهة، ولكن الظروف المستجدة بعد قرار مقاطعة الانتخابات تحتم الإسراع بإعلان قيامها ككيان مؤسسي متكامل قادر على التأثير في المشهد السياسي للدفاع عن "الدولة المدنية" . دولة المواطنة وسيادة القانون.، وكيان قوي للمعارضة الإيجابية للتعبير عن المطالب الوطنية والدفاع عن المستقبل المصري واستعادة دور مصر الرائد على المستويات العربية والإقليمية والعالمية. من ناحية أخرى، فإن "جبهة الانقاذ الوطني" في إطارها المؤسسي ستكون قوة فاعلة في العمل على تحقيق أهداف ثورة 25 يناير، والتكامل والتنسيق مع كافة القوى والتيارات الشبابية والحزبية والمجتمعية المدافعة عن الثورة والعاملة على تحقيق أهدافها وإسقاط النظام السابق بكل رموزه ومؤسساته وسياساته وممارساته،

وما تبقى من آثاره وممارساته حتى الآن، والتصدي لسلبيات الرئاسة الحالية وتوجهاتها نحو الاقتئات على قيم وأهداف الدولة المدنية وسيادة القانون والعدوان على السلطة القضائية واستلاب استقلال القضاء، والتواصل مع جميع الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية، والعمل على ضم الجهود وتنسيق الفعاليات في متابعة ممارسات الحكومة وإبداء رأي قوى المعارضة بشأنها وطرح البدائل المتفقة من الأهداف الوطنية.

كذلك يصبح واجباً على الجبهة مقاومة توجه مجلس الشورى إلى التوسع في ممارسة سلطة التشريع ومراقبة ما يصدر عن ذلك المجلس من تشريعات وفي المقدمة منها أي توجهات تتعلق بفرض حالة الطوارئ بأي صورة كانت، وعدم تمرير أي قوانين مقيدة للحريات أو تمس استقلال القضاء بكل درجاته، أو تصب في مصلحة الفصيل الحاكم دون اعتبار للمصالح الوطنية.

ولا تعني مقاطعة الجبهة للانتخابات انصرافها عن العمل مع الجماهير، بل على العكس من ذلك، فإن الجبهة مطالبة بتنسيق قدرات وإمكانيات أعضاءها ودفع القوى الوطنية عامة إلى الاستعداد لخوض الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية وتحقيق نتائج مؤثرة، والكفاح من أجل تهيئة المناخ السياسي والتشريعي لممارسة الشعب حقوقه السياسية وواجباته الانتخابية بحرية في إطار ديموقراطي.

ولتحقيق التطوير المؤسسي لجبهة الإنقاذ الوطني يقترح تشكيل مجلس رئاسي منتخب من قيادات الجبهة تختص بوضع السياسات العامة والإشراف على تنفيذها وتوجيه فعالياتها وتنسيق مواقفها في القضايا الوطنية. كما يتوجب على "جبهة الانقاذ الوطني" المسارعة بتشكيل حكومة وطنية موازية وانتخاب مجلس تشريعي موازٍ، وفي الأساس تشكيل جمعية تأسيسية شعبية لكتابة دستور حقيقي يكون جديراً بشعب مصر وثورتها المجيدة.

وعاشت مصر الثورة.

أ.د. علي السلمي

السلمي: الأداء السياسي لـ " الإنقاذ" مندني وغير مقبول من الشارع.. وقياداتها تجتمع لإذاعة البيانات فقط " جبهة الضمير" لا طعم لها ولا رائحة والظروف مشابهة بين مصر وتونس![42]

أكد الدكتور على السلمي نائب رئيس مجلس الوزراء السابق وعضو المجلس الرئاسي لحزب الجبهة الديمقراطية، أن الأداء السياسي لجبهة الإنقاذ الوطني مندني وغير مقبول من الشارع بشكل عام، مبررا ذلك بأن أعضاءها لا

[42] مصر اليوم: السلمي: الأداء السياسي لـ"الإنقاذ "متدنى وغير مقبول من الشارع (mmeabed.blogspot.com)

يمتلكون فكرة الكيان المؤسسي، الذي له نظام ولائحة عمل وأهداف محددة، بالإضافة إلى الخطاب السياسي.
قال نائب رئيس الوزراء السابق، إن أعضاء جبهة الإنقاذ الوطني يمتلكون قدرات فردية غير مشاغمة أو غير منوافقة إلا في الحد الأدنى، والدليل عدم قدرتهم على تحريك الشارع أو منعه من النزول وأحداث عنف.
أضاف الدكتور على السلمي، أن التحالفات لها أصول، الأساس فيها الاتفاق على الهدف ووحدة الرؤى في التشاور والتناغم في تحديد طرق الوصول للهدف، موضحا أن كل ما نشهده على الساحة السياسية الآن أو سابقا يفتقد هذه الرؤية الموحدة وهذه الأهداف المتفق عليها، وينطلق كل فهم بشكل فردي "لا تجتمعوا إلا أمام الميكروفونات لإذاعة البيانات".
ووصف الدكتور على السلمي، الشخصيات المكونة لجبهة الضمير الوطني التي تم تدشينها اليوم، "بالمجموعة التي لا طعم ولا رائحة لها"، معلقا على تدشين الجبهة "بأن هدفهم غير مفهوم أو هويتهم أو الغرض من إنشاء هذه الجبهة في هذا التوقيت، وغير مفهوم انضمام، الحابل والنابل، لها، من شخصيات لا تحظى بقبول في الشارع".
وعن كيفية الخروج بمصر من أزمتها الحالية قال السلمي، "لا حل غير شيء وحيد، وهو أن يعود د. محمد مرسى رئيس الجمهورية إلى وعوده وينفذها، مؤكدا أن هذا الأمر هو الوحيد الذي تُنزع به فتيل الأزمة، وطمأنة المواطن على مسيرة التحول الديمقراطي، قائلا: "الرئيس اللي في أيده نزع فتيل الأزمة الحالية".
وعن إمكانية الاستعانة بالمؤسسة العسكرية لعقد حوار جاد بين السلطة والمعارضة، قال السلمي: "تمت هذه التجربة من قبل وكان من المفترض أن يعقد الاجتماع، وواضح أن التراجع لم يكن من الجيش، بل من الرئاسة التي ترفض أن يكون للجيش أي دور في العمل السياسي".
وفيما تخص تصاعد الأحداث في تونس بعد مقتل المعارض شكري بلعيد وإمكانية تكرارها في مصر أكد السلمي، الظروف متشابهة بين البلدين، ومن يقول إن مصر غير تونس واهم وغير مدرك للحقيقة، لأن الفشل في تحقيق أهداف الثورة وغضب الشارع عامل مشترك في البلدين، في ظل فشل النظام السياسي "المتأسلم"!
أضاف السلمي، أن الجماهير المصرية لن تفشل في تحقيق هدفها والوصول بثورتها إلى النهاية المنطقية وبر الأمان، على الجميع أن يتوقع منها أية ردة فعل في وقت تتصاعد فيه الفتاوى من ناس تحاول حرق البلد مع صمت الرئاسة، قائلا: "يا للأسف الكثير من الجهات المفروض أن تشجب هذه الدعاوى وتوضح الأمر، ولكنها لا تفعل ذلك".

https://youtu.be/YWtmkwyS7rA

.12

مبادرة الوفد للمصالحة الوطنية والاعتذار لمصر

شهدت الأيام الماضية منذ تفجر ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 أحداث اعتداء رجال الشرطة على المواطنين المتظاهرين مما أدى إلى مقتل ما يقرب من ثلاثمائة وسبعين مواطناً وإصابة ما يربو على الخمسة آلاف وفقد أعداد غير محصورة من مواطنين شرفاء أبرياء. ثم تصاعدت أحداث الاعتداء على شباب الثورة يومي الثاني والثالث من فبراير في ميدان التحرير بما عرف بمعركة الجمال والخيول حيث وقع عدوان همجي أدى إلى مقتل وإصابة المزيد من المصريين بأيدي مصرية لم تكشف التحقيقات بعد عن هوياتهم ومن خطط لهم ودفعهم إلى ارتكاب تلك الجرائم.

وشهد المصريون حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني وانسحاب الشرطة من جميع مواقعها، وإطلاق السجناء من السجون وانتشار أعمال البلطجة والسرقات وترويع المواطنين لا تزال مستمرة حتى الآن بعد مرور أكثر من أربعين يوماً على قيام الثورة. وتصاعدت وتيرة الغضب الشعبي ضد أفراد الشرطة بعد انكشاف جرائم جهاز أمن الدولة ضد المواطنين انصياعاً لمتطلبات حماية رأس النظام السابق وأركانه، الأمر الذي أدى إلى قيام أعضاء من هذا الجهاز بأعمال حرق وتدمير لمقار الجهاز ومحاولة إتلاف الوثائق والمستندات التي تدينه مما جعل النيابة تقرر حبس 47 من ضباط وأفراد الشرطة حسب ما جاء في أنباء الاثنين السابع من مارس.

وزاد الاحتقان الوطني والغضب الشعبي العارم ضد الرئيس السابق وأسرته ورموز وأركان حزبه ونظامه الأنباء المتواترة يومياً عن جرائم التربح واستغلال النفوذ ونهب المال العام وإهدار موارد الوطن والتصرف في أراضي الدولة على خلاف القانون التي ارتكبها وزراء نظام مبارك وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي مما حدا بالنائب العام إلى إحالة الكثير منهم إلى النيابة وحبسهم وإحالتهم إلى محكمة الجنايات.

واليوم، يتضح جلياً أن تحقيق أهداف الثورة وضمان أمن الوطن وسلامة الاقتصاد الوطني يتطلب القضاء على الانفلات الأمني وتحقيق الأمن والاستقرار حتى يمكن استعادة النشاط الاقتصادي وتوفير الظروف المناسبة لحفز الاستثمار الوطني والأجنبي واسترجاع الزخم السياحي وهي من المصادر الرئيسة للدخل القومي.

وللمساعدة على تحقيق هذه الغايات الوطنية وحماية الثورة من التصرفات غير المسئولة لفلول النظام السابق، يطرح الوفد "مبادرة للمصالحة الوطنية" تتمثل في المقترحات التالية:

1. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضمان العفو عن كل من يعيد للدولة ما حصل عليه من أموال الشعب وأراضيه وموارده بغير حق وباستخدام أساليب غير قانونية من رشى واستغلال نفوذ وعلاقات مشبوهة مع رجال الحكم والحزب الوطني الديمقراطي وذلك من واقع ما تثبته تحقيقات النيابة العامة، شريطة ألا يكون متورطاً في قتل المواطنين.
2. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل الحزب الوطني الديمقراطي واستعادة مقاره المملوكة للدولة ومصادرة أمواله وتقديم قياداته للمحاكمة عما قاموا به من تزوير للانتخابات وإفساد للحياة السياسية وإخلال بقيم الوطن.
3. إعلان وزارة الداخلية حل جهاز أمن الدولة وتقديم اعتذارها للشعب عن كل ما بدر ضد المواطنين من أجهزتها وقياداتها بغير سند من القانون.
4. وفي المقابل ينظم المواطنون يوم الجمعة 25 مارس تجمعات شعبية مليونية في ميدان التحرير وكافة الميادين التي شهدت أحداث ثورة 25 يناير بجميع مدن مصر للاحتفال بمرور شهران على الثورة وإعلان قبولهم المصالحة الوطنية ودعم كل الجهود لاستعادة الأمن والعودة إلى العمل والإنتاج وتنشيط الاقتصاد الوطني، ويجري تبادل التحية بين المواطنين وأفراد الشرطة.

"حريات المحامين": عقد المؤتمر الثاني للمُصالحة الوطنية بمقر حزب الوفد[43]

10 يناير 2013

أكد طارق ابراهيم، المنسق العام للجنة حريات المحامين، أن اللجنة قررت عقد مؤتمرها الثاني الخاص بمبادرة المصالحة الوطنية بمقر حزب الوفد في الرابعة من عصر الاحد المقبل بحضور هيئة مكتب المحامين ومقرري لجنة

[43] "حريات المحامين": عقد المؤتمر الثاني للمُصالحة الوطنية بمقر حزب الوفد(elbalad.news)

الحريات.

وقال طارق: "ان هذه المبادرة تأتي من منطلق حرص اللجنة على التحاور مع جميع القوى السياسية والاحزاب وفى مقدمتها حزب الوفد الذى قبل المبادرة وتمسك بها، فقررت اللجنة عقد مؤتمرها الثاني للمبادرة المصالحة الوطنية التي اطلقتها نقابة المحامين بحضور السيد البدوي واللجنة العليا للحزب."

من جانب آخر يبدو أن حزبي الوفد والنور يناقشان ذات الموضوع

.13

الوفد يشارك في لقاء الأحزاب مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة

7 مارس 2011

شارك الدكتور السيد البدوي رئيس الوفد والدكتور علي السلمي مساعد رئيس الوفد في اللقاء الذي تم مع لأعضاء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد عرض الدكتور السيد البدوي وجهة نظر الوفد في موضوع التعديلات الدستورية حيث أكد أن دستور 1971 قد أسقطته ثورة الشعب وأن الرئيس السابق قد اخرف عن الالتزام بذلك الدستور حين تخلى عن منصبه وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد بدلاً من اتباع ما تقضي به المادة 82 من الدستور في مثل هذه الحالة، كما أن الإعلان الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 13 فبراير 2011 قضى بتعطيل الدستور. وخلص الدكتور السيد البدوي من هذا إلى أن الوفد يرى أنه لا محل لتعديل مواد في دستور غير قائم، وأن الأدق هو أن يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً مؤقتاً يضم التعديلات التي اقترحتها اللجنة الدستورية للمواد 76، 77،88،93 و189 وإلغاء المادة 179 فضلاً عن الأحكام العامة للدساتير بغرض تحديد القواعد الدستورية التي تنظم شئون الحكم خلال الفترة الانتقالية. وفي ضوء هذا الرأي يعتبر الوفد أنه لا محل لإجراء الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية.

واستكمل الدكتور السيد البدوي عرض وجهة نظر الوفد بأن الأفضل هو وضع دستور جديد للبلاد يؤسس لجمهورية برلمانية لدولة مدنية ديمقراطية عادلة، وأن الوقت يسمح بإعداد هذا الدستور الجديد انطلاقاً من مشاريع دساتير مناحة وفي مقدمتها دستور 1954 الذي يحظى بقبول أغلب الأحزاب والقوى السياسية، وأنه يمكن انتخاب جمعية تأسيسية لوضع هذا الدستور. وأكدت وجهة نظر الوفد أن الوقت الآن لا يسمح بإجراء انتخابات تشريعية نظراً لظروف الانفلات الأمني وتصاعد المطالبات الفئوية لطوائف كثيرة من المواطنين، فضلاً عن عدم تعديل قانون الأحزاب مما يمنع قيام أحزاب جديدة تعبر عن فكر الثورة، وعدم إتاحة الوقت الكافي للأحزاب القائمة للاستعداد للانتخابات بعد التخلص من قيود وتدخلات الأجهزة الأمنية التي أسقطتها الثورة.

وحسب رؤية الوفد التي عرضها الدكتور البدوي يجري إعداد قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب وقانون مجلس الشورى وقانون الأحزاب في نفس الفترة الانتقالية وبالتوازي مع إعداد الدستور الجديد، فضلاً عن إعادة بناء جداول الانتخابات من واقع قاعدة بيانات الرقم القومي، بما يسمح بإجراء الانتخابات التشريعية في ظروف أفضل كثيراً يضمن نزاهتها واطمئنان الناس إلى نتائجها .

من ناحية أخرى، طرح الدكتور علي السلمي أهمية إعداد خطة واضحة لمسارات وخطوات التحول الديمقراطي المنشود وتحقيق أهداف الثورة التي يضمنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وأشار إلى أن الوفد قد أعد مشروعاً لتلك الخطة سيتم تقديمها إلى المجلس بالإضافة إلى البرنامج الشامل للتنمية الوطنية الشاملة التي أعدته حكومة الظل الوفدية. وقد دعا الدكتور السلمي إلى تصحيح المفهوم الشائع عن حكومة " تسيير الأعمال" حيث يفهم البعض على أن الحكومة القائمة اثناء فترة الانتقال تركز فقط على تسيير الأمور اليومية وحل المشكلات الطارئة من دون أن تنشغل بالقضايا الوطنية الكبرى أو إدارة عملية التحول السياسي والاقتصادي تمهيداً لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية.

وقد تقبل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أفكار ومقترحات ممثلي الوفد واعدين بعرضها على المجلس، مرحبين في ذات الوقت بتبادل الأفكار والتواصل مع الأحزاب والقوى السياسية بما فيه صالح الوطن. وقد وعد ممثلا الوفد أن الحزب سيقدم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ورقة شاملة برؤيته حول قواعد ومسارات الحركة الوطنية لتحقيق أهداف ثورة الشعب.

موضوعات عرضها ممثلا الوفد في اللقاء

- المطالبة بإعداد دستور جديد، وأن التعديلات الدستورية المقترحة تجب أن تكون جزءاً من إعلان دستوري مؤقت.
- الإعلان الدستوري المؤقت يتضمن الأحكام العامة للدساتير لحين وضع الدستور الجديد.
- لا تجب إجراء الانتخابات التشريعية قبل عودة الأمن إلى البلاد، وأن تكون الانتخابات بالقائمة النسبية غير المشروطة.
- ضرورة صدور مرسوم بقانون لحل المجالس المحلية الشعبية التي تشكل مصدراً رئيسياً للاستبداد السياسي.
- تقدم الوفد برؤية لتحقيق التحول الديمقراطي ومبادرة لمصالحة وطنية بين الشعب والشرطة، والمطالبة بعدم الخلط بين خطايا جهاز أمن الدولة وبين دور الشرطة في حماية أمن المواطنين.

حزب الوفد الجديد

حكومة الظـــل

.14

خطة للتحول الديمقراطـــي وتحقيق أهداف الثـــــورة

17 إبريل 2011

ملخص

تحتوي خطة التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة على مسارات متوازية تتضمن أهم الإجراءات المطلوب اتخاذها للتخلص من آثار نظام الرئيس السابق وتهيئة الوطن للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي ركائزه المحورية:

- دولة ديمقراطيـة مدنيـة حديثـة
- دولة الحريـــة وسيادة القانـون
- جمهورية برلمانيـــــــــة
- السيادة للشعـــــــــب
- دولة العدالة الاجتماعيـــــة
- دولة تكافـــــــؤ الفرص
- دولة المواطنـــــــــة
- دولة استقلال القرار الوطنـــي

وقد التزمت الخطة المقترحة بالفترة الانتقالية التي حددها المجلس الأعلى للقوات المسلحة من دون تجاوز احتراماً لرغبة الشعب في الانتقال إلى الحالة الديمقراطية وفي ضوء ضمان المجلس لتحقيق أهداف ثورة 25 يناير. [يبدو أن المجلس قد تقبل فكرة مد الفترة الانتقالية حيث أعلن أن الانتخابات التشريعية ستكون في سبتمبر أي بعد أكثر من 6 أشهر من بداية الفترة الانتقالية].

إن تقديرنا للفترة الانتقالية يقبل احتمال أن تطول لأسابيع أو شهور قليلة لا تتعدى شهراً أو شهرين نتيجة ما قد تحدث من تأخير في إنجاز مهام بعض المسارات – خاصة تلك التي تتعلق بصياغة القوانين والدستور – وذلك لا تخل في رأينا بالتزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يتم تسليم البلاد لسلطة مدنية منتخبة في غضون 6 أشهر اعتباراً من 13 فبراير 2011.

الإطار الزمني للخطة الثورية التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة

مسارات التحول الديمقراطي	الفترة الانتقالية						عصر الحرية
	مارس 2011	إبريل 2011	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011
1. الخروج من نظام مبارك	←	←	←	←	←	←	
2. استعادة الأوضاع الطبيعية	←	←	←	←	←	←	
3. إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي	←	←	←	←	←	←	
4. الدخول في النظام الديمقراطي						←	
5. تفعيل الممارسة الديمقراطية	←	←	←	←	←	←	
6. الانطلاق في التنمية الوطنية الشاملة	←	←	←	←	←	←	

مقدمة

منذ صدور بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الثالث عشر من فبراير دخلت البلاد في حالة من عدم الوضوح وتضارب التوجهات على النحو التالي:

1. توجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإجراء تعديلات محدودة في دستور 1971 والإسراع بعقد الانتخابات التشريعية يليها الانتخابات الرئاسية ملتزماً بإلغاء الفترة الانتقالية في ستة أشهر، على أن يتم وضع دستور جديد بعد ذلك.
2. إصرار شباب الثورة ومعهم قطاعات عريضة من أطياف المعارضة على رفض حكومة أحمد شفيق -رغم تعديلها – والمطالبة بوضع دستور جديد ثم إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً، يلي ذلك الانتخابات التشريعية.
3. بروز أصوات لممثلين من قطاعات الأعمال يؤكدون على أولوية استعادة الأمن وتنشيط الاقتصاد، ويروجون لفكرة استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تحمل مسئوليات إدارة شئون البلاد وإطالة الفترة الانتقالية لتصل إلى عام أو عامين.
4. ورغم تكليف عصام شرف وزير النقل الأسبق بتشكيل حكومة جديدة في الثالث من مارس 2011، تظل القضية المحورية هي غياب، أو عدم وضوح، خطة معلنة متوافق عليها وطنياً لإدارة عملية استعادة الأوضاع الطبيعية للوطن والتحول الديمقراطي وضمان تحقيق أهداف الثورة.

ولذلك تم إعداد الخطة التي يتضمنها هذا التقرير لسد هذا الفراغ.

أولاً: الخروج من نظام مبارك [مارس – يوليو 2011]

يتضمن هذا المسار مجموعة من الإجراءات الحيوية:

1. إلغاء نظام مبارك تماماً وسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها عناصر من ذلك النظام الذي أسقطه ثوار 25 يناير،
2. تجنب نشأة أو تطور ما يسمى "بالثورة المضادة"،
3. تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.

وتقع مسئولية إنجاز إجراءات الخروج من نظام مبارك على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالدرجة الأولى ومعاونة الحكومة الانتقالية وتعاون المواطنين بشكل عام للمساهمة في كشف مواطن الفساد والمفسدين.

وتتركز إجراءات المسار الأول فيما يلي:

1. حيث تم إجراء الاستفتاء يوم 19 مارس 2011، فإنه يصبح على المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يوضح مسار إدارة الشأن الوطني خلال الفترة الانتقالية من خلال إصدار إعلاناً دستورياً مؤقتاً يتضمن الأحكام التي قد تكون انتهت إليها نتائج الاستفتاء فضلاً عن المحاور الأساسية لنظام الحكم خلال الفترة الانتقالية[44].
2. تكليف الحكومة الانتقالية القائمة بتقديم برنامج عمل واضح لتسيير الأعمال خلال الفترة الانتقالية يستجيب لمطالب وأهداف الثورة.
3. إحالة الرئيس السابق للتحقيق بتهم[45]:
   3.1. إفساد الحياة السياسية والاستبداد،
   3.2. حكم البلاد بقانون الطوارئ طوال ثلاثين عاماً،
   3.3. تمكين قيادات حزبه والمقربين إليه من رجال الأعمال للتربح واستلاب أموال الوطن،
   3.4. التفريط في موارد الوطن بتصدير البترول والغاز إلى العدو الصهيوني،
   3.5. الموقف التابع والمؤيد لإسرائيل في حربها على غزة وحصاره للشعب الفلسطيني انحيازاً للموقف الإسرائيلي،
   3.6. الاعتداء على المتظاهرين أيام ثورة 25 يناير وما ترتب عن هذا العدوان من قتل ما يربو على ثمانمائة شهيد وإصابة عدة آلاف وفقد عدد كبير من المواطنين.
4. إخضاع أفراد أسرة الرئيس السابق للمساءلة القانونية للتحقيق في مصادر ثرواتهم ومحاسبتهم على أعمال الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. [جار التحقيق معهم].
5. إحالة معاوني الرئيس السابق ورموز نظامه وفي مقدمتهم رئيسي مجلسي الشعب والشورى المنحلين ورئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي وأعضاء أمانة السياسات إلى النيابة العامة بتهم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات ودعم الاستبداد والفساد، وتقديمهم إلى محاكمات سريعة، وتطبيق العزل السياسي عليهم وفق إجراءات ومعايير يصدر بها قرار بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. [جار التحقيق معهم].

---

[44] أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً يوم 30 مارس 2011 تتضمن 63 مادة.

[45] تم إحالة الرئيس السابق ونجليه إلى التحقيق يوم 13 إبريل 2011 وصدر قرار بحبس كل منهم 15 يوماً على ذمة التحقيق.

6. حصر الشهداء والمصابين والمفقودين من المواطنين في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وتكريمهم وتعويض اسرهم وتخليد ذكرى الشهداء.
7. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية في قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وتشكيل لجان قضائية لحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة الأمنية واتخاذ إجراءات تصفيتها نهائياً وتجريم عمليات الاعتقال بدون حكم قضائي.
8. إعادة هيكلة وزارة الداخلية واستبعاد جميع القيادات التي شاركت في الاعتداء على متظاهري ثورة 25 يناير، وحل جهاز أمن الدولة الحالي ومحاكمة قياداته وأعضاءه المتهمين بجرائم التعذيب وإفساد الحياة العامة[46].
9. إعادة إنشاء جهاز أمن الوطن بإعمال الإجراءات التالية:
10. إلحاق أنشطة الأمن السياسي في إطار منظومة الأمن القومي بجهاز المخابرات العامة،

أو

11. إلحاق جهاز الأمن الوطني الجديد لوزارة العدل، وفي جميع الأحوال، تجب طرح آليات الحفاظ على أمن الوطن ضد الإرهاب للحوار الوطني تجنباً لعودة الجهاز تحت أسماء جديدة ليمارس ذات عملياته المرفوضة ضد المواطنين والنزول على حرياتهم وأمنهم.
12. تشكيل هيئة قضائية مستقلة من قضاة محكمة النقض للتحقيق في كافة حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، وتكليف نيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والنيابة العامة بتزويد الهيئة بكل ما لديها من ملفات تتعلق بفساد رؤساء الوزارة والوزراء السابقين والمحافظين الحاليين والسابقين والقيادات في الوحدات المحلية وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وقيادات المؤسسات الصحفية القومية وأجهزة الإعلام الحكومية وغيرهم من المسئولين في النظام السابق، وإحالة من يثبت تورطه في إفساد الحياة السياسية إلى القضاء.
13. إعفاء جميع المحافظين وسكرتيري عموم المحافظات ورؤساء الوحدات المحلية وانتخاب غيرهم وفق إجراءات ومعايير يصدرها مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. [تم تغيير 20 محافظاً بتاريخ 14 إبريل وأدى المحافظون اليمين الدستورية يوم السبت 16 إبريل 2011].

---

[46] صدر قرار وزير الداخلية يوم 15 مارس 2011 بحل جهاز مباحث أمن الدولة وإنشاء قطاع بديل للأمن الوطني يركز فقط على حماية الوطن ومقاومة الإرهاب.

14. حل المجالس الشعبية المحلية وتحديد موعد إجراء انتخابات جديدة بعد الانتهاء من صياغة قانون جديد للحكم المحلي في ضوء ما يقرره الدستور الجديد للبلاد بشأن نظام الحكم المحلي وتشكيلات المجالس المحلية الشعبية. على أن تجرى الانتخابات المحلية الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتشكيل مجلس الشعب.

15. مراجعة أوضاع الأجهزة الرقابية وتطهيرها من العناصر التي يثبت تواطؤها وتورطها في تنفيذ مخططات النظام السابق ضد مصالح المواطنين، وتحديث قياداتها بعناصر وطنية، وتكليف القوات المسلحة بتأمين مقارها ومبانيها من مستشارات وتنظيم التعامل معها .

16. تكليف لجنة قضائية لتقييم أداء الجهاز المركزي للمحاسبات وفحص الاعتراضات الموجهة لمواقف رئيس الجهاز قبل 25 يناير والتوصية بالرأي.

17. تشكيل لجان قضائية من أعضاء المحاكم الاقتصادية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية تتولى مراجعة الأمور التالية منذ 1981 وحتى الآن:

18. مراجعة اتفاقيات البحث عن البترول والغاز للتأكد من سلامة الإجراءات التي اتبعت في إقرارها والكشف عن أي حالات للفساد أو تقاضي عمولات لكبار لقيادات قطاع البترول.

19. مراجعة جميع عمليات الخصخصة والتحقيق فيما يكون قد شابها من مخالفات أو إهدار للمال العام واتخاذ إجراءات استرداد حقوق الدولة وإعادة هيكلة وتطوير إدارة شركات قطاع الأعمال العام.

20. مراجعة جميع القروض التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية والتحقق من مجالات استخدامها وموقف سدادها .

21. مراجعة جميع المنح التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية والتحقق من مجالات استخدامها .

22. مراجعة جميع قرارات بيع وتخصيص أراضي الدولة منذ 1981 وحتى الآن، وتلقي شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن الفساد في تخصيص أراضي الدولة أو بيعها بالأمر المباشر، والتحقيق فيها وإحالة المخالفات إلى القضاء لمحاسبة كل من حصل على أراض بأقل من أسعارها الحقيقية أو من خالف شروط البيع بتغيير الغرض من الزراعة إلى الاستثمار العقاري وتحميلهم بفروق الأسعار وسداد ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع القيمة السوقية للأراضي، وتوجيه هذه الموارد لتغذية "صندوق الطوارئ" الذي يقترح إنشاؤه.

23. اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها .

24. وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول، وإعادة تخطيط الصادرات بالأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية وإعادة تحديد اسعار التصدير حسب المستويات العالمية.
25. تخويل مجلس القضاء الأعلى سلطة تعيين النائب العام.
26. إصدار مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإنشاء "الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد" لتلقي بلاغات المواطنين وتقارير الأجهزة الرقابية ونيابة الشئون المالية بشأن حالات الفساد الإداري والمالي والسياسي وكافة أشكال الإفساد وفحصها والتحقيق فيها وإحالة الحالات التي تثبت صحة الاتهامات بشأنها إلى القضاء من خلال وحدة تمثل النيابة العامة تعمل ضمن الهيئة.
27. حل الحزب الوطني الديمقراطي بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة على خلفية مسئوليته عن تزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية خلال ثلاثين عاماً منذ إنشائه، واسترداد جميع مقار الحزب المملوكة للدولة، وتكليف لجان قضائية من قضاة المحاكم الاقتصادية بفحص كافة مستندات الحزب ومصادر تمويله واسترداد كافة الأموال التي تم دعم الحزب بها من مصادر حكومية ومحاسبة المسئولين عن ذلك. [تم صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب ومصادرة أمواله ومقاره وإعادتها إلى الدولة وذلك يوم السبت 16 إبريل 2011].
28. تطوير اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة إعلامية وطنية مستقلة على نمط هيئة الإذاعة البريطانية BBC، وتطهيرها من جميع عناصر النظام السابق وتنظيم عملية اختيار غيرهم باستطلاع آراء العاملين بها أو الالتجاء إلى نظام لانتخاب القيادات الجديدة وفق إجراءات ومعايير يصدر بها مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
29. تطهير المؤسسات الصحفية القومية من القيادات الفاسدة وأذناب النظام البائد، ودراسة خطوات وإجراءات تحويلها إلى شركات مساهمة أو تعاونيات وإخراجها من ملكية الدولة. [تم تغيير رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير في تلك المؤسسات].
30. رفع الحراسة المفروضة على بعض النقابات المهنية ودعوة جميع النقابات المهنية لإعادة ترتيب أوضاعها على أسس ديمقراطية وشفافة، وإعادة تشكيل مجالسها وتشكيلاتها الداخلية تحت إشراف قضائي كامل.
31. حل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ومجالس إدارات النقابات العامة العمالية التابعة له، وكذلك مجالس إدارات اللجان النقابية وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل.

32. حل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات التابعة وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل.

33. حل مجالس الاتحادات الطلابية في جميع الجامعات وإجراء انتخابات جديدة شفافة تحت إشراف الطلاب وأعضاء هيئات التدريس وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام. [تجري انتخابات الاتحادات الطلابية ببعض الجامعات].

34. منع التدخلات الأمنية والإدارية ضد نوادي هيئات التدريس بالجامعات وإعادة تشكيلها بانتخابات شفافة تحت إشراف قضائي وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام.

35. تفعيل قانون محاكمة الوزراء وقانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل المسئولين الذين أثروا على حساب الشعب واستغلوا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.

36. الكشف عن حالات تقاضي الرشاوى التي أشارت إليها شركات عالمية ومنها شركة ديملر بنز وغيرها وإحالة المتورطين فيها إلى المحاكمة. [تم الإعلان عن المتهمين بالحصول على الرشوة من شركة ديملر بنز].

إن القضاء على النظام السابق يتطلب جرأة ثورية واستناد إلى الشرعية الثورية التي أوجدتها ثورة الشباب والشعب وأيدها جيش مصر وتعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضمان تحقيق أهدافها . إن التعامل بعد 25 يناير بمنطق ما قبل الثورة لا يستقيم وسوف يهدد الثورة في ذاتها .

ثانياً: استعادة الأوضاع الطبيعية للبلاد [مارس – يونيو 2011]

تهدف إجراءات هذا المسار إلى:

1. استعادة الأمن في مختلف المحافظات والمدن.
2. إعادة فرض هيبة الدولة بإعمال القانون.
3. تأكيد سلطة القضاء في الرقابة على أعمال أجهزة الأمن ورجال الشرطة.
4. استعادة ثقة المواطنين المفقودة في الدولة وأجهزتها .
5. تأكيد أن المصريين جميعاً أمام القانون سـواء.
6. ضخ جرعات مالية تنشيطية للتخفيف من آثار البطالة وتوقف الأعمال لفترة منذ الخامس والعشرين من يناير – من دون تحميل الثورة وزر ذلك – والعمل على تعويض المتضررين من سياسات النظام السابق وما أصابهم من فقر وبطالة وسوء خدمات والاضطرار إلى سكنى العشوائيات حتى يعودوا مواطنين منتجين وإيجابيين.

7. وتقع المسئولية الكبرى في تنفيذ إجراءات هذا المسار على الحكومة الانتقالية بدعم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومساهمة قطاعات المجتمع المختلفة وفي مقدمتها قطاع الأعمال والأحزاب والقوى السياسية.

وتتركز إجراءات المسار الثاني فيما يلي:

1. استعادة الأمن في كافة المناطق والتأكيد على قيام الشرطة بدورها كاملاً، والعمل على تحقيق مصالحة وطنية بين الشعب وأفراد الشرطة بالإسراع في محاكمة ومحاسبة المتسببين في حالة الانفلات الأمني أيام الثورة وقتل وإصابة المواطنين المشاركين في الثورة، والمسئولين عن فتح السجون وإطلاق نزلائها ليعيثوا في الوطن فساداً وترويعاً.
2. مراجعة أوضاع هيئة الشرطة من حيث:
   - صلاحية القيادات وكفاءة شاغلي الوظائف الرئيسية على مختلف المستويات.
   - عدالة تحديد الرواتب وأسس توزيع المكافآت والحوافز ومدى التزام الموضوعية والعدالة والشفافية في تلك الأمور.
   - دراسة وتقييم ظروف العمل وكفاءة الإعداد والتدريب.
   - اتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين الأوضاع المالية والاجتماعية لأفرادها وتحقيق العدالة بينهم وإزالة التفاوت الرهيب بين ما تحصل عليه الكبار من قيادات الشرطة وبين ما تحصل عليه غالبية أفراد الشرطة.
3. النظر في اقتراح تطوير اللجان الشعبية بتشكيل كتائب شباب التحرير من الشباب الباحث عن عمل للمعاونة مع الشرطة في أعمال حفظ الأمن.
4. تشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية لدراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.
5. تطبيق مجموعة من التيسيرات للتخفيف عن محدودي الدخل والفقراء والفلاحين وصغار الممولين منها:
6. تأجيل سداد أقساط القروض للصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك الائتمان والتسليف والبنوك.
7. مد فترة سداد المستحقات على المواطنين لهيئة الضرائب والتأمينات الاجتماعية والجمارك وغيرها من الأجهزة الحكومية.
8. النظر في إسقاط الفوائد عن التأخير في سداد القروض والمستحقات للدولة.

9. اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية تتضمن إعلان نظام تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والمحليات وقطاع الأعمال العام، مع وضع برنامج زمني لتنفيذ النظام تدريجياً في ضوء موارد الدولة.
10. تحديد حد أقصى للرواتب والمكافآت في الجهاز الإداري للدولة وشركات وبنوك القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية والإعلامية الحكومية وكافة الشركات والمؤسسات التي يكون فيها مساهمات للمال العام.
11. إنشاء "صندوق الطوارئ" تودع به فوائض الرواتب والمكافآت الزائدة عن الحد الأقصى ويستخدم في تمويل مشروعات تطوير الخدمات الأساسية في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقراً وتدبير إعانات عاجلة لمحدودي الدخل والمنعطلين عن العمل.
12. لحين إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشورى والشعب والمجالس المحلية الشعبية، يتم توجيه الاعتمادات المخصصة لجميع تلك الكيانات إلى "صندوق الطوارئ".
13. تقليص موازنة وزارة الخارجية ومراجعة مدى الحاجة إلى انتشار السفارات والقنصليات المصرية في دول العالم وتوجيه كل ما يمكن توفيره إلى "صندوق الطوارئ". وتجميد المجالس القومية المتخصصة وتوجيه موازنتها إلى "صندوق الطوارئ".
14. مراجعة ما تم صرفه من مبلغ ال 500 مليون جنيه التي زعمت حكومة أحمد نظيف تخصيصها لتطوير العشوائيات بعد كارثة الدويقة، وتفعيل برنامج سريع لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني المناطق العشوائية وتوفير مستوى معقول من الخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
15. حصر كافة المعونات والمنح الأجنبية وتجميعها في حساب واحد بالبنك المركزي والتفاهم مع المانحين لإعادة توجيهها لضخ استثمارات عاجلة في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة للملايين المنعطلين، مع الحد من صرف أي رواتب أو مكافآت من هذه المنح إلا فيما يتصل فقط بإنجاز المشروعات وبدون تكرار.
16. إعادة تفعيل نظام العلاج على نفقة الدولة مع وضع ضوابط دقيقة لضمان استفادة المستحقين فعلاً وعدم التلاعب في الاعتمادات المخصصة، وقصر التعامل مع المستشفيات الحكومية والمستشفيات التعليمية الحكومية ومستشفيات التأمين الصحي.

17. حصر كافة حالات الدمار والتخريب التي تعرضت لها الأجهزة والهيئات الحكومية وأقسام الشرطة والسجون وغيرها من الجهات الحكومية والأهلية والخاصة ووضع برامج سريعة بتوقيتات زمنية لإصلاحها وتأهيلها لإعادة تشغيلها، مع تعويض المتضررين من المواطنين عما أصابهم من أضرار.
18. الحد من استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني بما يؤدي إلى تنمية فرص العمل في الزراعة والإفادة من فرق الأسعار بدلاً من دعم المزارع الأمريكي وغيره في الدول التي يتم الاستيراد منها.
19. وضع ضوابط لترشيد الاستيراد والحد من استيراد السلع الكمالية والاستفزازية وكافة المنتجات التي يوجد لها مثيل محلي، وفرض رسوم جمركية مانعة على استيراد تلك السلع.
20. مراجعة هيكل التعريفة الجمركية وإعادة صياغتها بما يتوافق وهدف حماية الاقتصاد الوطني من دون التصادم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، تمهيداً للدخول في مفاوضات مع المنظمة لتعديل التعريفة الجمركية بما يتوافق وظروف الاقتصاد الوطني بعد الثورة.
21. مراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المباشرة للمصدرين.
22. مراجعة نظام دعم المنتجات البترولية وقصره على السيارات الصغيرة وسيارات الأجرة والنقل فقط.
23. تكليف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فحص جميع المعينين على وظيفة "مستشار" في كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والأجهزة الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام، ودراسة مدى الحاجة إليهم وما يقدمونه من مساهمات حقيقية، والتوصية بإلغاء التعاقد مع الزائدين عن حاجة العمل الحقيقية، مع وضع حد أقصى لما يتقاضاه أي منهم من مكافآت أو رواتب لا يتجاوز أعلى راتب تحصل عليه المسؤول الأول في كل جهة.
24. وقف كل أشكال الإنفاق غير المباشر والإنفاق الترفي في جميع أجهزة الدولة، ومنع شراء السيارات والأثاث وغيرها من المستلزمات التي يمكن تأجيلها.
25. ممارسة الحكومة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.
26. مراجعة كل أشكال الدعم التي تحصل عليها المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة المتحققة من تلك الاستثمارات وخلق فرص العمل واستخدام المواد المحلية وحجم الصادرات.

27. فرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات.

28. فرض رسم في حدود 5 . % على المعاملات في سوق الأوراق المالية وإخضاع الأرباح الناشئة عن التعامل في سوق الأوراق المالية لضريبة الدخل [20%] .

29. مراجعة هيكل وشرائح الضريبة على الدخل لتحقيق مستوى أفضل من العدالة مع تنمية موارد الدولة من حصيلة الضريبة من دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثماري.

30. تكليف وزارة المالية بمراجعة موقف الحسابات والصناديق الخاصة بالمحليات ومختلف وزارات وأجهزة وهيئات الدولة وإخضاعها جميعاً لمجلس أعلى يرأسه الوزير ويوجه استخدام مواردها في تمويل مشروعات تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل وإقراض صغار المنتجين لمساعدتهم في تنمية أعمالهم.

31. تكليف هيئة الخدمات الحكومية بمراجعة المخزون الراكد في المخازن والمستودعات الحكومية وتخطيط عملية التصرف في الموجودات والتي تزيد عن الاحتياجات الحقيقية لمختلف جهات الدولة وتوريد عائد البيع لتمويل "صندوق الطوارئ".

32. تكليف هيئة الخدمات الحكومية بحصر كافة العقارات المستأجرة لاستخدام جهات حكومية، وتنسيق عمليات إلغاء عقود الاستئجار وترتيب استيعاب الجهات الحكومية المستأجرة في مواقع أخرى مملوكة للدولة.

33. مطالبة مجلس القضاء الأعلى بحصر ومساءلة أعضاء الهيئات القضائية الذين يثبت تورطهم في علاقات مع جهاز أمن الدولة وغيره من الأجهزة الأمنية في النظام السابق ومخالفتهم لواجبات وظائفهم والإساءة إلى المواطنين وأصحاب الحقوق.

34. إعادة اختيار رؤساء الجامعات الحكومية وعمداء الكليات ودعوة أعضاء هيئات التدريس لانتخاب رؤساء وعمداء جدد وفق إجراءات ومعايير المرسوم بقانون الذي يصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشار إليه سابقاً.

35. تطهير الجهاز الإداري للدولة وأجهزة المحليات من العناصر المفسدة والمرتشية ومن ساهم في تزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية ونشر الفوضى في البلاد.

36. وللمعاونة في مهام هذا المسار الحيوي يقترح تطبيق مبدأ مشاركة المواطنين في إدارة الخدمات التي تقدمها لهم الأجهزة الحكومية المختلفة وذلك بتشكيل " مجالس رقابة شعبية " من بين المواطنين ذوي الخبرة والتأهيل

والسمعة الطيبة ومن المتعاملين مع تلك الأجهزة والمتهمين لإجراءاتها، لتكون وسيلة لتقييم أداء الجهاز في خدمة المواطنين، ونقل رغباتهم وعرض مشكلاتهم في التعامل مع الجهة الحكومية والتشاور مع الإدارة المختصة لتبسيط الإجراءات وتطوير النظم بما يحقق الكفاءة وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين.

وتكون "مجالس الرقابة الشعبية" ممثلة لاحتياجات الجماهير ووجهات نظرها، ومساعدة للإدارة الحكومية المختصة في توعية الجماهير واقتراحات تنظيم وتطوير أساليب تقديم الخدمات، والمشاركة في بحث سبل حل ما قد يواجه الإدارة الحكومية من مشكلات.

ثالثاً: إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد [مارس – يونيو 2011]

يهدف هذا المسار إلى إعداد المقومات الرئيسة لنظام الحكم الديمقراطي الذي قامت الثورة من أجله، ويتمثل في:

1. وضع دستور جديد للبلاد.
2. صياغة وتفعيل مجموعة القوانين الأساسية المنظمة لشئون الانتخابات والأركان الرئيسة في المجتمع التي عانت من اهتراء تشريعي وفوضى في تعديلات القوانين وفقاً لمصالح الطغمة الفاسدة من عناصر نظام مبارك الاستبدادي.
3. صياغة وتفعيل قانون دور العبادة الموحد وقانون عدم التمييز ودعم المواطنة بهدف القضاء على جذور الفتنة التي استغلها النظام السابق لشغل المصريين عن فساده واستبداده ودفعهم إلا الاقتتال فيما بينهم.
4. وتقع المسئولية الأساسية في تنفيذ هذا المسار على الإرادة السياسية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وعلى تعاون وإيجابية أعضاء الهيئات القضائية والخبراء الوطنيين من أساتذة الجامعات وأجهزة الدولة المعنية الذين سيتم حشدهم لإنجاز متطلبات وضع دستور جديد وحزمة أساسية من التشريعات المهمة ومراجعة وتقييم الأوضاع الاقتصادية والإدارية في قطاعات محورية بالدولة في مدى زمني قصير نسبياً.

وتتبلور إجراءات هذا المسار فيما يلي:

- ✓ إصدار مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد وذلك باتباع منهجية الانتخاب على درجتين على النحو التالي:[47]

[47] يختلف هذا الاقتراح عما جاءت به التعديلات الدستورية حيث نراه أفضل وأسرع في الوصول إلى دستور جديد في غضون فترة لا تزيد عن ستة أشهر من الآن وليس سنة من تاريخ انعقاد مجلسي الشعب والشورى بعد الانتخابات المتوقع إجراؤها في سبتمبر 2011.

- ✓ يطلب إلى الأحزاب والقوى السياسية والحركات الشبابية من ثوار 25 يناير والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية الجامعات ومنظمات المجتمع المدني ونوادي هيئات التدريس بالجامعات ونادي القضاة وجمعيات واتحادات المصريين في الخارج، أن تتقدم كل منها بقائمة تضم أسماء خمسين، على الأقل، من الخبراء الدستوريين والقانونيين ورجال القضاء السابقين والشخصيات السياسية والعامة.
- ✓ يجوز أن تشترك أكثر من جهة في إعداد قائمة مشتركة.
- ✓ يعهد إلى مجلس القضاء الأعلى بفحص كافة أسماء المرشحين في تلك القوائم واستخراج قائمة واحدة تضم جميع الأسماء بعد إزالة التكرار المحتمل.
- ✓ يتم دعوة أعضاء القائمة الموحدة للمرشحين إلى اجتماع يرأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى لانتخاب خمسين من بينهم لتشكيل "الجمعية التأسيسية" لوضع الدستور الجديد وفق قواعد يحددها المجلس تضمن تمثيل كافة الفئات والخبرات الدستورية والقانونية والتوجهات السياسية اللازمة لوضع الدستور الجديد. وتحدد للجمعية التأسيسية فترة 6 أشهر للانتهاء من عملها .

4. تكليف اللجنة الدستورية بوضع مشروعات جديدة للقوانين التالية:

- ✓ قانون مباشرة الحقوق السياسية
- ✓ قانون الأحزاب السياسية
- ✓ قانون الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات
- ✓ قانون مجلس الشعب
- ✓ قانون مجلس الشورى
- ✓ قانون محاكمة الوزراء
- ✓ قانون دور العبادة الموحد
- ✓ قانون عدم التمييز ودعم المواطنة

مع النص في قانون مباشرة الحقوق السياسية على الضمانات الأساسية لنزاهة الانتخابات وفي مقدمتها :

- أن يتم إعادة بناء جداول الناخبين من واقع قاعدة بيانات الرقم القومي.
- أن تكون بطاقة الرقم القومي هي الوسيلة الوحيدة للتعريف بالناخب، والنص على حق المصريين بالخارج في التصويت.

5. تعديل النظام الانتخابي المنصوص عليه في قانوني مجلسي الشعب والشورى ليكون بنظام القائمة النسبية غير المشروطة مع النظام الفردي.
6. طرح مشروعات القوانين الجديدة للحوار الوطني وبعد الوصول إلى توافق عام حولها يتم إصدارها بمراسيم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
7. إصدار قانون جديد للسلطة القضائية يؤكد استقلال القضاء وعدم جواز التدخل والتأثير من قبل الغير على ما يصدر عنه من إجراءات وقرارات وأحكام، وتفعيل النص الدستوري أن القضاء سلطة مستقلة تقف على قدم المساواة مع السلطتين الأخريين للدولة [السلطة التشريعية والسلطة التنفيذيـة].
8. فصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن سيطرة السلطة التنفيذية.
9. استكمال مقومات استقلال القضاء:
10. يقوم المجلس الأعلى للقضاء باختيار النائب العام والإشراف على التفتيش القضائي.
11. يكون تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم واختيار رئيسها من بينهم وفق نظام تحدده قانونها.
12. توفير ضمانات التقاضي للمواطنين وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
13. إعادة صياغة مهام واختصاصات وزارة العدل لمنع تدخلها وتأثيرها في شئون القضـــاء.
14. إطلاق حرية تأسيس الأحزاب وفق قانون الأحزاب السياسية الجديد.
15. إطلاق حرية إصدار الصحف وفق قانون تنظيم الصحافة الجديـــــد.
16. فصل الإدارة العامة للانتخابات وكل ما يتعلق بإجراءاتها عن وزارة الداخلية وإلحاقها بالهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات.
17. إلغاء جداول الانتخابات الحالية وإعادة تكوينها على أساس قاعدة بيانات الرقم القومي، وتطوير العمليات الانتخابية باستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

18. إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة تقتصر المساهمة فيها على العاملين بها والأشخاص الطبعيين المصريين، مع تحديد حد أقصى لقيمة الأسهم التي يمتلكها أي فرد بما لا يزيد عن مئة ألف جنيه مصري.

19. إطلاق حرية تأسيس القنوات الفضائيـــــة.

رابعاً: الدخول في النظام الديمقراطي [يوليو 2011]

يوضح هذا المسار – الذي يبدأ تفعيله فوراً ودون انتظار – جهود الدولة ومنظمات المجتمع وأفراد الشعب جميعاً في:

1. تطوير ثقافة محايدة للفكر الديمقراطي ونشرها على كافة المستويات بدءاً من طلاب المدارس والجامعات وصولاً إلى جميع طوائف وشرائح المجتمع.
2. تهيئة المواطنين وحفزهم على نفض آثار العهد الاستبدادي وتشجيعهم على الممارسة الديمقراطية في محيط الأسرة والعمل والشارع وفي كافة المواقف والتجمعات الإنسانية.
3. حتى إذا جاءت اللحظة الحاسمة، لحظة الاستفتاء على الدستور الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية لعصر الديمقراطية والحرية، ودعي المواطنون للمشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية، يكون المواطن المصري جاهزاً ومشاركاً إيجابيا ومساهما في بناء مصر الجديدة.
4. دعم استقلال القضاء المستقل:
5. لضمان لصيانة الحقوق وتطبيق القانون وحماية الحريات.
6. لإنجاح جهود الثورة في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ومحاسبة المسئولين عن التجاوزات وإهدار القوانين والتعدي على حقوق المواطنين.
7. ويهدف هذا المسار إلى إعداد قانون جديد للسلطة القضائية يتضمن المبادئ والضوابط والآليات الكفيلة بتحقيق استقلال القضاء وسد كل المنافذ للنيل من هيبته أو الاعتداء على حقوق أعضاء الهيئات القضائية، وذلك بمشاركة كاملة من المجلس الأعلى للقضاء وكافة مكونات السلطة القضائية ونادي القضاة.
8. وتقع مسئولية هذا المسار على المنظومة التعليمية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة ذات العلاقة وجميع المواطنين بلا استثناء

ويتضمن هذا المسار الإجراءات التالية:

1. طرح مشروع الدستور الجديد للحوار الوطني ثم إجراء الاستفتاء الشعبي للموافقة عليه.

2. إجراء الانتخابات الرئاسيـــة.
3. إجراء الانتخابات التشريعيـــة.
4. تشكيل حكومة ديموقراطية من الحزب [الأحزاب] الفائز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية.
5. أجراء الانتخابات المحليـــــة.
6. تفعيل السياسات والآليات لتأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.
7. تفعيل حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
8. إعادة هيكلة المنظومة الوطنيـــــة للتعلـــــــــــــيم.
9. إطلاق الحريات الأكاديمية وتأكيد استقلال الجامعـــــــــــات.
10. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
11. إطلاق حرية وسائل الإعلام وحرية تداول المعلومـــــــــات.
12. حظر كافة أشكال تقييد الحريات الأساسيـــــــــــة للمواطنين.
13. إطلاق الحريات النقابيـــــــــة.

خامساً: تدعيم الممارسة الديمقراطية [مايو 2011 .....

يمثل هذا المسار:

1. بداية جني ثمار الثورة وتحقيق أحلام الشعب في دولة ديمقراطية مدنية عادلة.
2. تفعيل المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي من دستور جديد وتشريعات حديثة عادلة وانتخابات نزيهة تحوطها الضمانات الحقيقية والإشراف القضائي الكـــامل.
3. النقطة الفاصلة بين نظام مبارك والنظام الديمقراطي الجديد.

4. وفاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعهده أن تحمي الثورة ويضمن تحقيق أهدافها .
5. وستكون مشاركة الشعب إيجابية في مباشرة حقوقه السياسية هي العنصر الفاعل في تحقيق الديمقراطية الحقة في البلاد .
6. تبدأ عمليات تدعيم الممارسة الديمقراطية مبكرة نسبياً وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:
7. تطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لإدماج مفاهيم الديمقراطية وطرح أنماط السلوك الديمقراطي وترغيب الطلاب فيها .
8. تصميم نماذج للممارسة الديمقراطية في المؤسسات التعليمية بتشجيع الطلاب في تكوين اتحادات، جمعيات، أسر وغيرها من أنماط التنظيم الديمقراطي للمشاركة في فعاليات المؤسسة التعليمية.
9. تطوير ودفع التنظيمات الديمقراطية [مجالس الآباء بالمدارس، مجالس الأمناء بالجامعات ومنظمات البحث العلمي، اتحادات الملاك أو اتحادات الشاغلين في الوحدات السكنية، المجالس العرفية لتأكيد السلام الاجتماعي وفض المنازعات على مستوى الحي أو المنطقة السكنية، اللجان النقابية في منظمات الأعمال. . . . .] في مختلف منظمات المجتمع وحفزها للمشاركة في دراسة المشكلات واتخاذ القرارات في تلك المنظمات.
10. اعتماد أسلوب الانتخابات، بقدر الإمكان، في شغل الوظائف القيادية في أجهزة الدولة والوحدات المحلية والهيئات العامة والجامعات ومراكز البحث العلمي وغيرها من منظمات المجتمع.
11. تشجيع أساليب وأنماط القيادة الجماعية من خلال المجالس المنتخبة في مختلف منظمات المجتمع.
12. تمكين منظمات المجتمع المدني وإتاحة مساحة كافية لمناقشة المشكلات والقضايا الوطنية وحفزها على المشاركة في حلها وعلاج الآثار السالبة المترتبة عليها .
13. تأكيد أسلوب الحوار المجتمعي في دراسة القضايا الوطنية المحورية والحرص على بناء التوافق الوطني واحترام ما يتم التوافق عليه.
14. اعتماد أساليب استطلاع الرأي وفق المعايير العلمية الموضوعية للتعرف على آراء المواطنين في كل ما تستهدف أجهزة الدولة تطبيقه من نظم أو تتخذه من قرارات.
15. الحرص على الشفافية الكاملة في شرح الأوضاع وتوضيح السياسات وأسباب القرارات التي تلجأ إليها أجهزة الدولة وغيرها من منظمات المجتمع.
16. إطلاق حرية تأسيس الأحزاب والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية.

17. دعم شبكة الضمان الاجتماعي واتخاذ إجراءات حاسمة للتخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات.
18. دعم جهود ومشروعات مكافحة الأمية واعتماد تقنيات متطورة في تعليم الكبار وحماية من نحى أميتهم من الارتداد إلى الأمية.
19. تيسير استخدام خدمات الإنترنت وتخفيض تكاليف الاشتراك فيها ومنع أي ممارسات لتقييدها أو حجبها إلا ما يتعارض مع القيم الأخلاقية أو يتصادم مع تقاليد المجتمع.
20. تطوير الأجهزة الحكومية وتحديث أساليب العمل بها والتوسع في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات لتيسير تعاملات المواطنين معها وتوفير الشفافية والوضوح في إجراءات وشروط الحصول على الخدمات بما يمنع مجالات الرشوة أو الاحتياج إلى الواسطة وغيرها من الأساليب غير الديمقراطية.

سادسا: الانطلاق في التنمية الوطنية الشاملة

ويبين هذا المسار إجراءات الانطلاق لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة في مناخ الحرية والديمقراطية وتعويض الفرص التي ضيعها النظام البائد.

إن الانطلاق في نهضة اقتصادية ومجتمعية شاملة هي الضمان الحقيقي لاستدامة الثورة وحماية مكتسبات الشعب، وسد الطرق على كل من يريد العودة بمصر إلى الوراء.

إن النمو الاقتصادي القائم على استثمار الفرص والإمكانيات المتاحة لمصر – وفي مقدمتها المصريون أنفسهم – والمرتكز على أسس العدالة الاجتماعية هو أمل المصريين جميعاً لنهضة مستمرة تنتقل بالوطن إلى آفاق مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم وأحفادهم من بعدهم.

تنطلق إجراءات هذا المسار في عملية تنمية وطنية شاملة تعوض ما تسبب فيه النظام البائد من إهدار من موارد الوطن والفرص نتيجة الضائعة نتيجة الممارسات السيئة والسياسات الفاشلة والفساد واسع النطاق والزواج الباطل بين السلطة والمال.

وتتبلور هذه الإجراءات فيما يلي:

1. مراجعة أوضاع الجهاز المصرفي وإعادة هيكلته وفق المعايير الدولية، وإعادة تشكيل مجلس الإدارة في ضوء التقييم الموضوعي لأداء القيادات المصرفية الحالية.
2. مراجعة أوضاع وإعادة هيكلة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وفصل أموالها عن وزارة المالية.

3. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة بنك الاستثمار القومي وضبط أداءه في حدود الغاية التي أنشئ من أجلها .
4. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة في ضوء قانون التنظيم العام للدولة.
5. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة الوحدات المحلية في ضوء قانون الحكم المحلي الجديد.
6. مراجعة أوضاع وإعادة هيكلة هيئات المرافق العامة في مجالات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل البري والبحري والسكك الحديدية.
7. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم قبل الجامعي، وتطوير الجامعات وتأكيد استقلالها العلمي والمالي والإداري.
8. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
9. إعادة تفعيل المشروع القومي لتنمية وتعمير سيناء.
10. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الصناعية.
11. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي.
12. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة لتنمية وتعمير الصحاري المصرية.
13. مراجعة وتقويم مسار المشروعات التي بدأها النظام البائد على غير أسس اقتصادية أو تقنية صحيحة وفي مقدمتها مشروع توشكي.
14. مراجعة موقف المشروع النووي المصري واتخاذ القرار الصحيح في ضوء استراتيجية كاملة لتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

مرفق رقم 1

المبادئ الأساسية للدستور الجديد المستهدف

1. مصر جمهورية برلمانية في دولة مدنية ديمقراطية حديثة وعادلة.
2. إنشاء الوزارات وإلغائها ودمج الوزارات وفصلها في حدود قانون للتنظيم العام للدولة يصدره مجلس الشعب باعتباره من القوانين المكملة للدستور.
3. يشترط فيمن يترشح لرئاسة الجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين وجدين مصريين لا تقل سنه يوم الترشيح عن أربعين سنة ميلادية ولا تتجاوز خمسة وستين سنة، ويكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.

4. يشترط لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية الحصول على تزكية من خمسين ألف مواطن ممن لهم حق التصويت وذلك بموجب توكيلات رسمية موثقة في الشهر العقاري، على أن يكونوا من خمسة عشرة محافظة على الأقل وبحد أدنى ألف وخمسمائة مواطن من كل محافظة، ولا يجوز أن يزكي المواطن أكثر من مرشح واحد.
5. تحدد فترة رئاسة الجمهورية في أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
6. أن يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وغيرها من المناصب العامة التي يحددها القانون، بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.
7. التأكيد على وحدة الشعب المصري ورفض تقسيمه إلى فئات، وإلغاء تخصيص 50% من مقاعد المجالس النيابية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة.
8. تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين، أو العرق، أو العقيدة، أو النوع أو أي معيار آخر.
9. تأكيد مسئولية الدولة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وضمان التوزيع العادل للثروة وعوائد النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين بحسب مساهماتهم في تحقيق الناتج القومي.
10. أن يكون شغل الوظائف العامة بمسابقات بنظم القانون إجراءاتها وضمانات الموضوعية والشفافية وإتاحة فرص التقدم لها لجميع المصريين ممن تتوفر فيهم الشروط المعلنة للوظائف من دون التمييز بينهم على أساس النوع، أو العقيدة، أو الأصل الاجتماعي، أو معيار آخر للتمييز بينهم.

11. إتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء، ويعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.
12. تنظم الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الشعبية بإشراف "هيئة وطنية مستقلة للانتخابات" مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.
13. تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
14. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.
15. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.
16. تطوير نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية في كافة الشئون المتصلة بالخدمات العامة ومشروعات التنمية المحلية، ودعم صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية وتأكيد سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.
17. تحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف.
18. تحرير النقابات المهنية والعمالية من التدخلات الأمنية ورفع سيطرة السلطة التنفيذية عنها والالتزام بالمواثيق الدولية المؤكدة لحرية العمل النقابي وحرية التظاهر السلمي لأعضائها.
19. تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث القومي.

خطة التحول الديمقراطي في الفيديو التالي

لمشاهدة الفيديو اضغط على علامة الفيديو الزرقاء

حزب الوفد الجديد
طة التحول الديمقراطي

https://youtu.be/_IvYJS49Goc

.15

رد من حزب الوفد
وأحزاب التحالف من أجل مصر

طلع علينا ما يسمى حزب " المصريين الأحرار" ببيان يعلن فيه رفضه الانضمام إلى التحالف الذي دعا إليه حزبا "الوفد" و"الحرية والعدالة" بدعوى أنه " يربأ بنفسه أن تحول أول انتخابات نزيهة إلى انتخاب من الدرجة الثانية، تفرض فيه الوصاية على المواطن" .

والجدير بالذكر أن ذلك الشيئ المسمى حزب "المصريين الأحرار" لم يكن مدعواً إلى تحالف الأحزاب الكبرى ذات التاريخ والتواجد في الشارع السياسي المصري لما يكاد يقترب من مئة عام . ولعل تجاهل القائمين على التحالف من أجل مصر لذلك الحزب الذي هو تحت التأسيس كان الدافع إلى تلك الثورة حيث يعترف بيانه بقوله " ونحن هنا لا نقف ضد التحالف والتآلف، ولكننا نبحث عن أرضية مشتركة من الفكر والمبادئ والتوجهات، لذا فإننا نعلن أن هذا التحالف يحتاج إلى الكثير من الترتيبات والمضامين حتى لا يضاف إلى كم التحالفات المحبطة السابقة التي ينظر إليها المواطن المصري بعين الشك والريبة" !

ونقول لأصحاب ذلك الشيئ الذي هو تحت التأسيس أنكم تضللون المواطن المصري وتفترون عليه الكذب، فالتحالف الذي يقيمه أحزاب وطنية كبرى لها تاريخ من دونكم يصبح في رأيكم فرض للوصاية على المواطن وتحويل للانتخابات القادمة إلى انتخاب من الدرجة الثانية، بينما لو كنتم طرفاً في التحالف فسيكون خيراً وسلاماً .

ويضع من كتب بيان الحزب الذي هو تحت التأسيس نفسه في موضع يثير الشفقة والاستهزاء حين يعترف ويقول " نحن نعلم أننا مع أي تحالف يقوم على مبادئ الدولة المدنية والمواطنة، وينظر للأديان باعتبارها نسيجاً لا يتعارض مع المساواة والحرية"، ونحن نعلمك يا كاتب بيان الزور أن الأحزاب المتحالفة من أجل مصر كلها تؤكد التزامها بالثوابت المصرية الأصيلة التي رفع لواءها حزب "الوفد" من أيام ثورة 1919 الخالدة أن "الدين لله والوطن للجميع"،

وأن "المواطنة" هي أساس المجتمع المصري الأصيل. كما تضمن بيان " مبادرة التحالف الانتخابي من أجل مصر" النص على أن غاية التحالف هي "يبغي التحالف حشد جهود وطاقات أعضائه للمساهمة الإيجابية والفاعلة في دعم وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف ثورة الشعب وإنجاز التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس للدولة المدنية التي أساسها المواطنة والقانون في جمهورية ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية، والعدالة، وتكافؤ الفرص، والأمان.

ويكشف بيان الشيئي الذي هو تحت التأسيس عن حقيقة مشكلته حين يعترف بأن سبب غضب وثورة "المصريين الأحرار" ورفضهم التحالف مع "الوفد" هو "استباق حزب "الوفد" للأحزاب الليبرالية وجلوسه منفرداً مع الإخوان المسلمين..."، بمعنى أنهم لم يكونوا ليعترضوا لو كانوا من المدعوين الأوائل!

ونوضح الأمر للحزب الذي هو تحت التأسيس أن دعوة التحالف والتآلف، التي لا يرفضها كما جاء في بيانه، قد بدأت قبل أن يتواجد على الساحة السياسية المصرية بفضل ثورة 25 يناير المجيدة التي تحاول مؤسسه والداعي الأول إليه أن يركب موجتها رغم أن تصريحاته دفاعاً عن الرئيس المخلوع قبل إعلان تنحيه استجابة للثوار، لا تزال موثقة على YouTube.

إن إعداد وثيقة التحالف يعود إلى السادس عشر من مارس 2011 في اجتماع حاشد شارك فيه كل الأحزاب التي صدر عنها بيان التحالف يوم الرابع عشر من يونيو حين اجتمعوا في بيت الأمة بمقر حزب "الوفد"!

إن حزب "المصريين الأحرار" يعود لاستخدام تعبيرات جهاز أمن الدولة المنحل ومنطق التشكيك في النيات ويكشف عن فكر سياسي مرفوض حين يقول إنه " لديه الكثير من التساؤلات حول توجه تيار الإسلام السياسي، وتنبه تجاه ثوابت الدولة المصرية التي انطلقت من دستور 1923 وأرست مبدأ مدنية الدولة". ونقول لذلك الشيئي أنه لا يوجد ما يسمى "الإسلام السياسي" ونحن نربأ بأن يضاف للإسلام أي صفات وضعية تلوكها ألسنة من لا يفهمون أصوله. ولا يجوز لحزب لم يبدأ مسيرته بعد، أن يزايد على قيم وثوابت أرساها "الوفد" ودافع عنها وكانت رايته المعلنة عبر عشرات السنين.

نحن يا أصحاب "المصريين الأحرار" من أكد ويؤكد على قيم المواطنة والوحدة الوطنية، ونحن من أرسى قيم الدولة المدنية حتى أصبحت راسخة في ضمائر المصريين مسلمين ومسيحيين، ونقول لكاتب بيانهم نحن الذين لدينا الكثير من التساؤلات حول مصادر تمويل حزبكم، ونربأ أن تقام أحزاب تناجر بأهداف الثورة ومشاعر شبابها بتوجيه اتهامات غير صادقة لأحزاب ناضلت لسنوات دفاعاً عن الديمقراطية والحرية والوحدة الوطنية.

إن أحزاب "التحالف من أجل مصر" تؤكد أن غايتها هي العمل على وحدة الصف وتجنيب الوطن الفرقة والانشقاق والاستقطاب إلى فرق متنازعة لن يستفيد منها إلا أعداء الوطن.

وتؤكد أحزاب التحالف ألها تراهن على ذكاء المصريين وقدرتهم الفائقة على التمييز بين الغث والسمين.

إن المصريين كلهم أحرار ولا نقبل أن يصطفي بعض أصحاب الأموال فريقاً منهم يصفهم دون غيرهم بـ "المصريين الأحرار". ونقول لمن ينبأكون على حق المصريين في حرية الاختيار أن المصريين قد اختاروا فعلاً ووقفوا على مدار سنوات طويلة في صف الأحزاب الوطنية الحقة التي لا يشوب تاريخها شائبة من تعاطف مع الرئيس المخلوع ولا تعامل مع جهات خارجية لا تريد لمصر الخير.

ونقول للجميع موعدنا يوم الحقيقة حين يختار المصريون ممن يمثلهم حقاً ويطمأنون إلى صدق وطنيته وإخلاصه لمصر، ونقول للمزايدين خسئتم فلن يزيدكم تضليلكم للناس إلا خساراً، ونقول لمن أعلن عن رفضه التحالف معنا لا أهلاً ولا مرحباً فلم تكن مدعواً.. ولن تكون.

حزب المصريين الأحرار يطيح بمؤسسه نجيب ساويرس وقد علق ساويرس بكلمة على تويتر

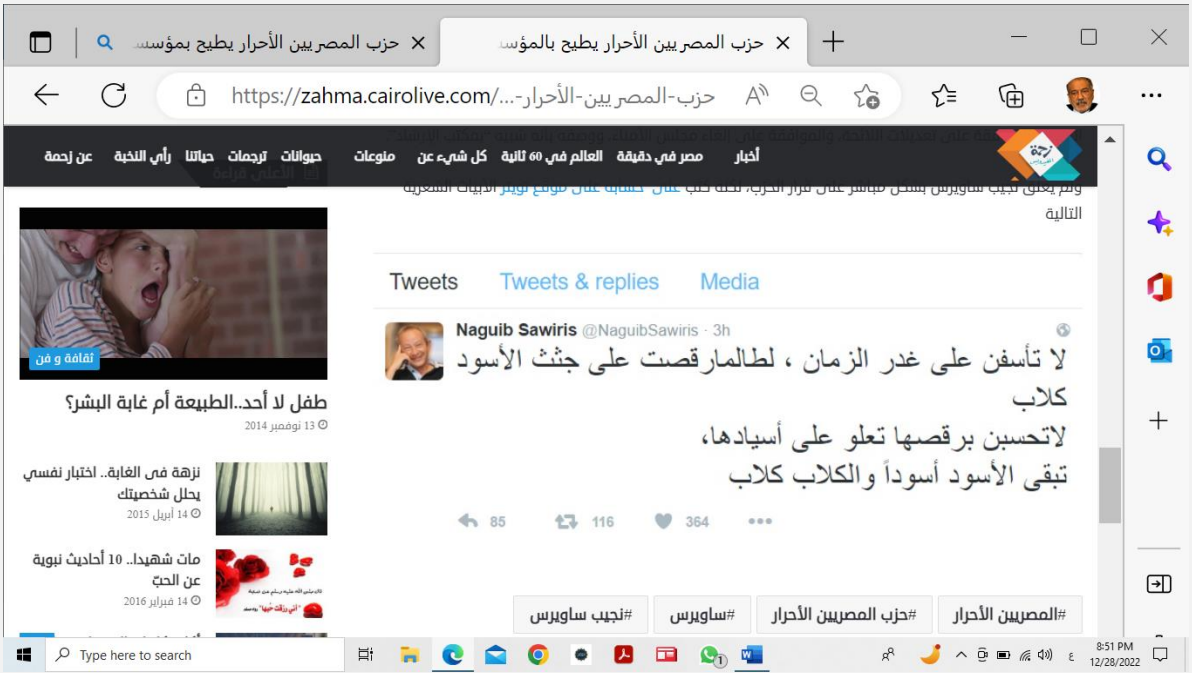

.16

تقرير عن زيارة بعثة الحزب إلى السودان

6-9 مايو 2011

أولاً: شمال السودان - المشهد السياسي والاقتصادي

1. إعلان المسئولين السودانيين الغضب والمرارة من تصرفات النظام المصري السابق وإهماله التعامل مع السودان خلال سنوات طويلة، خاصة الفترة الأخيرة قبل سقوط النظام.

وقد كان هذا الإعلان واضحاً لنا بدءاً من رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ونائب رئيس الحزب الحاكم ورئيس المجلس الوطني [البرلمان] ومستشار رئيس الجمهورية وحتى رؤساء الأحزاب المعارضة.

2. تأكيد الرسميين السودانيين جميعاً ، في نفس الوقت ، ترحيبهم بثورة 25 يناير المصرية ورغبتهم الشديدة في إعادة التواصل والتعاون مع مصر لاستئناف مسيرة العمل المشترك، وفي المقدمة هم يصرون على ضرورة أن تفي مصر بتفعيل الحريات الأربع [التنقل، التملك، الإقامة والعمل] السابق التوافق عليها مع حكومة الإنقاذ السودانية والتزمت بها الجانب السوداني حيث صادق عليها البرلمان السوداني في 18 مارس 2008 وكان المفترض أن تدخل حيز التنفيذ بعد 30 يوماً من ذلك التاريخ، ولكن مصر لم تنفذها حتى الآن ولم يبق على فترة سريانه سوى أقل من عامين حيث كانت مدته المتفق عليها خمس سنوات.

3. نتيجة عدم التزام مصر بتطبيق اتفاقية الحريات الأربع يشكو السودانيون من متاعب الحصول على تأشيرات الدخول لمصر خاصة بالنسبة لمن هم في المرحلة العمرية 20-60 حيث تحصل الصغار ومن هم فوق الستين على التأشيرات بسهولة.

4. كان السودانيون يتوقعون أن تكون اتفاقية الحريات الأربع مدخلاً لتقنين وضعية مليوني سوداني يعملون بمصر.

5. لا تزال مسألة حلايب محل تركيز من الجانب السوداني وإن كان الموقف السائد هو الاستعداد لقبول فكرة أن تكون منطقة للتكامل المصري السوداني.
6. أكد الجانب السوداني الرسمي، ممثلاً في نائب رئيس الجمهورية علي عثمان ونائب رئيس المؤتمر الوطني نافع محمد نافع، الرفض القاطع لمناقشة مسألة تأييد مرشح مصر "مصطفى الفقي" لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية، مؤكدين أن تم إبلاغ موقف السودان بالاعتراض على المرشح المصري للحكومة المصرية فور تواتر الأنباء عن اتجاه النية لترشيحه، كما أُبلغ د. عصام شرف بذلك أثناء زيارته للخرطوم.
7. من حديثنا مع فاروق أبو عيسى والسيد/ الصادق المهدي وعناصر في أحزاب المعارضة، اتضح لنا أن هناك أوضاعاً اقتصادية صعبة يمر بها السودان خاصة مع تصميم جمهورية جنوب السودان على الاحتفاظ بكامل عوائد البترول الجنوبي والذي تحصل الخرطوم الآن على 50% منه.
8. يتضح أن المعارضة لحكم البشير متنامية وقد أججت ثورة 25 يناير في مصر آمال المعارضين في الاتجاه نحو عمل مماثل في شمال السودان.
9. تتصاعد وتيرة التهديد من جانب الخرطوم وتهديدها بالحرب نتيجة لإعلان جنوب السودان ضم إقليم آبيي رسمياً والنص على ذلك في دستور الجمهورية الوليدة.
10. تبدي أوساط الحكم في الخرطوم ثقة بالغة في انتهاء أزمة دارفور وتصور الأمر على أنه أقرب إلى الطبيعي، بينما يشكك المعارضون في هذه الأقوال الرسمية حيث يؤكدون سوء الأحوال هناك واستمرار خطر الانفجار والوصول إلى نقطة تهدد بالانفصال كما حدث في الجنوب.
11. تموج الساحة السياسية بعشرات الأحزاب التي شكلت مجموعة منها ما يسمى مجلس أحزاب حكومة الوحدة الوطنية وهو برئاسة البشير وتخضع تماماً لحزب المؤتمر الحاكم.
12. تبدو قدرة الحزبين الرئيسين في المعارضة ضعيفة وغير مؤثرة [حزب الأمة القومي برئاسة الصادق المهدي، والاتحاد الديمقراطي برئاسة الميرغني].
13. هناك مشكلات في ولايات شرق السودان [كسلا، القضارف، البحر الأحمر] تعود بالدرجة الأولى إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية وسوء الخدمات، وهم في حاجة إلى دعم كبير في الجانب التعليمي حيث يوجد نصف مليون طفل في سن التعليم خارج المدارس وأغلبهم لا يعرف اللغة العربية.

الفرص المتاحة لمصر

1. تتوفر فرص مهمة للاستثمار والعمل الاقتصادي المشترك بين قطاعات الأعمال المصرية والسودانية خاصة في المشروعات الزراعية ومشروعات البناء والتشييد، والنقل، والخدمات التعليمية، والصحية.
2. يبدي الجانب السوداني ترحيباً بالتعاون الاقتصادي وفتح فرص الاستثمار أمام المصريين وأعلن الرئيس البشير في حديثه لنا أنه كان قد عرض على الرئيس السابق حسني مبارك زراعة القمح في السودان لحساب الشعبين وبعد موافقته عاد وأبلغه أن أمريكا ترفض أن تزرع مصر قمحها في السودان وتوقف المشروع.
3. يجري إنشاء طريق في الولاية الشمالية [باقي منه أقل من 30 كيلومتر] يمكن من خلاله الوصول من الإسكندرية إلى الخرطوم ويمكن أن يصل إلى كيب تاون في جنوب إفريقيا ويمثل فرصة هائلة لنقل المنتجات السودانية وفتح قنوات لتصديرها عبر الموانئ المصرية، ويفتح الطريق أمام تغذية الأسواق المصرية بالمنتجات التي يمكن أن تتحقق من مشروعات الزراعية المصرية في السودان.
4. يبدي الجانب السوداني الاستعداد لتقديم ملايين الأفدنة من الأراضي الزراعية لمشروعات لمستثمرين مصريين أو لمشروعات مشتركة مع السودانيين.
5. ينصح مسئولو اتحاد العمل السودانيون بالحفاظ على وحدة الكيان العمالي تحت اتحاد واحد للنقابات العمالية وتجنب تفتيت الحركة النقابية بالسماح بقيام نقابات مستقلة واتحاد للنقابات المستقلة، [وفي رأينا دراسة هذه النصيحة وإن كان هذا لا يمنع طبعاً من تطهير الاتحاد الحالي من عناصر النظام السابق وتجنب تسيسه والتدخل الحكومي في شئونه].
6. يشكو اتحاد أصحاب العمل السوداني من أن "مجلس رجال الأعمال السوداني المصري" معطل حالياً.
7. اقترح والي ولاية نهر النيل مشروعاً لإنشاء طريق يربط ولايته مع مصر وطوله 260 كيلومتر، وإنشاء منطقة حرة بين البلدين، وتنسيق مشروعات لتبادل تسويق منتجات البلدين.

الاقتراح

حيث يتكرر الحديث عن مشروعات زراعية وغيرها في السودان يقوم بها جهات حكومية مصرية أو من القطاع الخاص المصري، يقترح تشكيل مجموعة عمل دائمة تمثل فيها الوزارات المصرية ذات العلاقة وممثلين لاتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال وممثلين لحزب الوفد والمشاركين في حملات الدبلوماسية

الشعبية لتتولى التنسيق مع الجانب السوداني بعد التوافق مع الحكومة السودانية على تسمية مجموعة عمل مناظرة للمجموعة المصرية.

وتتولى مجموعة العمل المصرية من جانبها تقديم الدعم لأصحاب المشروعات والمستثمرين المصريين الراغبين في الاستثمار في السودان ومتابعة تقدم مشروعاتهم والتعامل مع المجموعة السودانية المناظرة لتذليل العقبات وتهيئة كافة المقومات لنجاح تلك المبادرات.

ثانياً: جنوب السودان

1. الموقف في جنوب السودان هو الامتنان لكل ما قدمته مصر من دعم ومعونة، والإشادة بأن مصر كانت أول دولة تقيم لها قنصلية في جوبا، وأنها أقامت أربع محطات لتوليد الكهرباء في مناطق مختلفة بالدولة الوليدة، كما أنشأت عيادة طبية يعمل بها أطباء ومساعدون صحيون مصريون. كما ذكر بأن فرع جامعة الإسكندرية في جوبا قد باشر أول أنشطته وأن هناك عدداً من الطلاب الجنوبيون يدرسون الآن بها.
2. أكد الرئيس سلفاكير أن جنوب السودان لا ترغب في حرب الشمال مرة ثانية بسبب الخلاف على إقليم آبيه إلا في حالة الدفاع عن النفس حيث لديهم معلومات ومؤشرات أن الرئيس البشير لا يريد الالتزام بقرار المحكمة الدولية الذي صدر لصالح جنوب السودان، وأن حكومة الخرطوم تحشد الجنوبيين المقيمين في الشمال وتدربهم وتسلحهم لإرسالهم إلى الجنوب لإثارة القلاقل هناك.
3. أكد الرئيس سلفاكير أن جنوب السودان لا تحتاج إلى مياه النيل حيث تتم الزراعة على مياه الأمطار الغزيرة فترات طويلة من السنة وكذلك يستخدمون المياه الجوفية. وفي حالة الاحتياج لمياه النيل سيكون ذلك من حصة السودان وليس على حساب حصة مصر.
4. ترحب حكومة جنوب السودان بكل المساعدات الاقتصادية والفنية والتعليمية والطبية وغيرها، فهم في حاجة إلى كل شيء فالدولة ناشئة وتحتاج إلى إنشاء بنية اساسية كاملة.
5. كذلك ترحب حكومة جنوب السودان بالمستثمرين المصريين ولديها قانون استثمار به محفزات مهمة وهم يلتزمون بالحريات الأربع حيث تم التوافق عليها بين مصر وبين حكومة السودان الموحدة قبل الانفصال وهم ملتزمون بما تم التوافق عليه مع مصر.

الاقتراح

يقترح تكوين مجموعة عمل مماثلة لتلك المقترحة بشأن شمال السودان وتباشر ذات المهام.

موقف حزب "الوفد"

1. يتبنى حزب "الوفد" الدفع باستمرار في طريق توسيع دوائر التعاون والتلاحم الشعبي بين مصر والسودان شماله وجنوبه.
2. سينظم حزب "الوفد" مؤتمراً سياسياً في شهر يوليو القادم يضم كافة الأحزاب السودانية وسيسعى ليكون مؤتمراً شاملاً كافة الأحزاب في الشمال والجنوب، كما سينظم مؤتمراً اقتصادياً موازياً للمؤتمر السياسي يجمع المستثمرين المصريين والسودانيين من شمال وجنوب السودان.
3. يهدف المؤتمران السياسي والاقتصادي إلى بلورة مشاريع تعاون واستثمار محددة وخطوات وآليات واضحة لدعم الحوار السياسي والعلاقات بين الأحزاب المصرية والسودانية للدفع في اتجاه المزيد من التعاون والتقارب والتكامل وصولاً إلى حالة تجعل وحدة وادي النيل أمراً واقعاً.

2011/05/10

.17

رؤية الحزب السياسية !

أ.د. علي السلمي

مشروع وثيقة قُدمت إلى المجلس الاستشاري للحزب بناء على طلب رئيس المجلس [السيد/ عمرو موسى]

في أغسطس 2018 ولم تتم مناقشتها !

إن مصر

وهي تواجه الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، يكون من الضروري الاهتمام العام بإعادة تشكيل المشهد السياسي الوطني. . . وغالبية المصريين قد عقدوا العزم على التخلص من كل السلبيات والعوائق التي ترتبت على ضياع زخم ثورة 25 يناير 2011، وهم يتطلعون لاستعادة مسيرة الشمية والتقدم في جميع مجالات العمل الوطني وفق الدستور والقانون.

إن مصر

تتهيأ لمرحلة يشارك فيها المصريون كافة بفاعلية للانتقال بالمجتمع المصري نحو مستقبل أفضل وأزهى اقتصاديا واجتماعياً، ونحو تحول ديموقراطي أفعل وفق الرؤية المصرية الوطنية وثوابت الوطن التاريخية والمستمرة.

وحزب "الوفد"

إذ يشارك في عملية إعادة البناء الوطني، يقدم رؤية سيلتزم بها ويعمل على تحقيقها:

الرؤية السياسية للحزب

أولاً: المبادئ الرئيسة للرؤية

1. دعم الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية وعلى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.

2. مشاركة الشعب مصدر السلطات في رسم وتقرير السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ومن خلال نوابه المختارين بالاقتراع العام المباشر في انتخابات دورية نزيهة ومتحررة من جميع الضغوط.
3. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين ومحاسبة كل من يعتدي عليها.
4. تأكيد مضامين العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل القومي، وتقريب الفوارق بين الطبقات والحفاظ على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور.
5. التمسك بنصوص الدستور جميعها وخاصة مادته الثانية بأن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ونص المادة الثالثة بأن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية. وكذا التمسك بالقيم الروحية التي أرستها الديانات السماوية جميعا وبالوحدة الوطنية.
6. تأكيد دور مصر الرائد في المجالات العربية والإسلامية والإفريقية والعالمية، وذلك وفقاً للمبادئ التي حددها الدستور، ومن أجل خلق الظروف لتوفير الحياة الأفضل للمصريين كافة وضمان التعايش السلمي مع كل شعوب العالم.

ثانياً:

ركائز الرؤية

1. مصر دولة مدنية ديموقراطية حديثة

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. [مادة 1 من الدستور].

2. تفعيل الدستور

إن تفعيل الدستور يمثل واجباً وطنياً على جميع المصريين المسارعة إلى تنفيذه كل في مجاله، وذلك في إطار منظومي متكامل ومتزامن من خلال مبادرات مجلس الوزراء. بالأساس. وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب للتقدم بمشروعات قوانين لترجمة ما تضمنه الدستور من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تُفصّل وتُنظم قواعد العمل في كل المجالات التي تعامل معها الدستور، وفي المقدمة منها المواد التي فرضت على الدولة التزامات محددة.

3. الالتزام التام بنص الدستور حين الحاجة إلى تعديله

تتردد بين الحين والآخر دعوات لتعديل الدستور، وتؤكد رؤية حزب الوفد على ضرورة التقيد بنص المادة رقم 226 في حال الرغبة في تعديل الدستور.

4. تفعيل دولة المؤسسات الديموقراطية

إن صياغة الدستور ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق مبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة وكافة منظمات المجتمع بتفعيل هذا الدستور واحترام غاياته ومقاصده، وينم ذلك بتأكيد الانتقال إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها . ولهذا يكون تفعيل نص الدستور أن " السيادة للشعب" عملاً وليس قولاً وتأكيد ما جاء في ديباجته " نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، السيد في الوطن السيد، هذه إرادتنا ، وهذا دستور ثورتنا" .

5. سيادة القانون

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة بجميع مؤسساتها للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات .[مادة 94 من الدستور] .

إن سيادة القانون هي عماد الدولة المدنية الحديثة حيث تجب مراجعة تطبيقاتها في جوانب ونشاطات الدولة المختلفة بما تحقق إشاعة العدالة العامة والتصدي للفوضى، وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون، حيث يعتبر جميع الناس متساوين أمام القانون، وخضوع السلطة التنفيذية أيضا للرقابة سواء من قبل البرلمان أو المحكمة الدستورية أو مجلس الدولة.

ومن أسف أن مركز مصر على مؤشر سيادة القانون العالمي متدن للغاية فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمركز الـ 110 من 113 دولة عالميا في مؤشر سيادة القانون، وذلك للعام 2018/2017 الذي يعده مشروع العدالة العالمي "World Justice Project"[48]، حيث جاءت الإمارات في المركز الأول في المنطقة تلتها الأردن.

6. دعم المواطنة وتأكيد وحدة الشعب المصري

ينص الدستور في مادته الأولى أن جمهورية مصر العربية نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. والمطلوب استعادة قيم المواطنة؛ وأن الجميع في مصر لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق

[48] www.madamasr.com

والحريات والواجبات العامة، لا تميز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.

7. تأكيد قيم المحاسبية والمساءلة للجميع

لا تكتمل مسيرة الوطن في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ولا تتحقق أهداف الوطن في كل نواحي الحياة بدون تفعيل قيم المحاسبية والمساءلة لكل مواطن يشارك في الحياة العامة مهما كان موقعه أو منصبه سواء كان في مجال العمل السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، أو كان يعمل في عمل حكومي أو خاص. إن المحاسبية والمساءلة لجميع المشاركين في الحياة العامة شرط ضروري لتأكيد جودة الأداء وسد منافذ الفساد.

8. تحرير الإعلام والثقافة من سيطرة الدولة والبيروقراطية الحكومية

تتعدد مواد الدستور المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية لهم، وكذلك ما تخص الإعلام. لكن الممارسة الفعلية على أرض الواقع تكشف عدم التفعيل الكامل لمواده المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية وحرية الإعلام، تلك المواد التي تُلزم الدولة بتوفير المقومات والموارد بما تحقق الحرية الكاملة للمصريين في تناولهم لكل ما يتصل بموضوعات الثقافة والإعلام دون تقييد أو تدخل من أجهزة الدولة إلا بغرض التيسير والمساندة، مما يتطلب إلزام الدولة بالتفعيل الحقيقي والجاد للنصوص الدستورية.

9. استقلال القضاء

"السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شئون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم." [مادة 184 من الدستور]. ويقتضي تأكيد استقلال القضاء مراجعة كل التعديلات التشريعية والإجراءات التنفيذية التي قد تتعارض مع مبدأ "استقلال القضاء".

10. استقلال الجامعات

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. [مادة 21 من الدستور] وذلك يقتضي السعي لإصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات يؤكد الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي

لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية. كما تخضع فروع الجامعات الأجنبية لذلك القانون.

11. القوات المسلحة مؤسسة وطنية تحمي الوطن

"القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، وتحظر على أي فرد، أو هيئة، أو جهة، أو جماعة إنشاء تشكيلات، أو فرق، أو تنظيمات عسكرية، أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذي ينظمه القانون". [مادة 200 من الدستور]

وفي هذا المجال تؤكد رؤية حزب الوفد ضرورة التقيد بنص المادة الدستورية فيما يصدر من قرارات تكليف القوات المسلحة بمهام تخرج عن مهامها الأصيلة إلا في حدود ما تفرضه متطلبات الأمن القومي.

12. مراجعة وتقييم وتصويب برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية

إن مصر تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة ومتراكمة منذ سنوات طويلة، وقد تفاقمت وتصاعدت في السنوات الأخيرة، ما يتطلب المراجعة الشاملة والتطوير العلمي للسياسات والبرامج والتوجهات الاقتصادية في جميع المجالات بما تحقق التنمية الشاملة المستدامة في إطار مفاهيم العدالة الاجتماعية والتوافق المجتمعي على الأولويات.

13. تأكيد مسئولية مجلس النواب عن رقابة وتقييم أداء السلطة التنفيذية

تنص المادة رقم 101 من الدستور على أن يمارس مجلس النواب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتي تضم رئيس الجمهورية، والحكومة، والإدارة المحلية. ولمجلس النواب في مجال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية سلطات نص عليها الدستور منها؛

- ✓ وجوب عرض الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب.
- ✓ حتمية موافقة مجلس النواب قبل الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة.
- ✓ توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، وعليهم الإجابة عن هذه الأسئلة في دور الانعقاد ذاته.

- ✓ توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم ويناقش المجلس الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه، وخلال أقصى سنون يوماً، إلا في حالات الاستعجال التي يراها، وبعد موافقة الحكومة.
- ✓ لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم. ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عُشر أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء.
- ✓ يجوز لعشرين عضواً من مجلس النواب على الأقل طلب مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه.
- ✓ لكل عضو من أعضاء مجلس النواب إبداء اقتراح برغبة في موضوع عام إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم.
- ✓ لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بياناً عاجلاً، إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، في الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية.
- ✓ لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه بتقصي الحقائق في موضوع عام، أو بفحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات العامة، أو المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصي الحقائق في موضوع معين، وإبلاغ المجلس ويقرر المجلس ما يراه مناسبًا في هذا الشأن. وللجنة في سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك. وفي جميع الاحوال لكل عضو في مجلس النواب الحق في الحصول على أية بيانات أو معلومات من السلطة التنفيذية تتعلق بأداء عمله في المجلس.
- ✓ اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، أو بالخيانة العظمى، أو أية جناية أخرى، بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وبعد تحقيق يجريه معه النائب العام.
- ✓ يجوز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بناءً على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثي أعضائه. ولا يجوز تقديم هذا الطلب لذات السبب خلال المدة الرئاسية إلا مرة واحدة.

14. مراجعة وتقييم أداء مجلس النواب

إن المسؤولية في محاسبة وتقييم أداء مجلس النواب تقع في الأساس على المواطنين أصحاب الحق في انتخاب النواب وذلك بعدم تجديد انتخابهم حين تقصيرهم في أداء واجباتهم.

15. سياسة خارجية جديدة

- ✓ تأكيد السعي نحو تنمية العلاقات المصرية مع الدول العربية على أسس تتفق مع المصالح المصرية العليا والتكافؤ والتعاون المتبادل والمصالح المشتركة للجميع، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة. والمشاركة في تأمين المصالح العربية الكبرى!
- ✓ إعطاء اهتمام متكافئ لتطوير وتنمير العلاقات مع الدول الإسلامية، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول الاتحاد السوفييتي القديم.
- ✓ مراجعة ما صدر من إعلانات أو قرارات تخص مشكلة سد النهضة الأثيوبي واتفاقات ترسيم الحدود مع دول الجوار بما ترتب عليها من آثار تناقضت مع أحكام القضاء أو دراسات معتمدة مغايرة لما اعتمدت عليه تلك الإعلانات والقرارات وما نتج عنها من معارضة شعبية!
- ✓ أهمية إعطاء زخم كبير للعلاقات المصرية مع كل من روسيا والصين في ضوء المواقف الإيجابية والتعاون الاقتصادي والعلمي والسياسي للدولتين المشاهي مع مصر.
- ✓ العناية بدراسة التكتلات الدولية المتعددة وتحديد مواقف مصر منها بما يعظم فرص تحقيق المصالح الوطنية المصرية.
- ✓ التزام السياسة الخارجية المصرية بالمحافظة على علاقات متوازنة مع كافة أطراف المجتمع الدولي ومواجهة المشاكل الخارجية من خلال بناء قوي لأرضية مشتركة من المصالح والضمانات المتبادلة.
- ✓ الالتزام في كافة المواقف والمناسبات والمحافل الدولية بإدانة قتل المدنيين في أي مكان وتحت أي مسمي، ومساندة حقوق الشعوب في المقاومة الشرعية ضد اعتداء أية دولة على سيادتها أو احتلال أراضيها بالقوة.

16. رفض ما يسمى صفقة القرن

عدم الالتزام بما يروج له الإعلام الإسرائيلي عما يطلق عليه "صفقة القرن"! وتأكيد رفض قرار الرئيس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل، كما ترفض أي محاولة للالتفاف حول اعتبار القدس عاصمة تاريخية لفلسطين!

17. القضاء على الفساد

ضرورة تجفيف منابع الفساد وأصل البلاء الإداري في البلاد؛ وهو سيطرة الجهاز الإداري للدولة واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي تحتاجها المواطنون، بما يقتضي ابتكار آليات جديدة تمنع فرص الفساد وتهيئ الرقابة المجتمعية في جميع مجالات العمل الوطني.

18. إصدار قانون العدالة الانتقالية

وذلك تنفيذا لنص المادة 241 من الدستور التي ألزمت مجلس النواب بإصدار قانون العدالة الانتقالية في أول دور لانعقاده بعد نفاذ الدستور ولم يفي المجلس بذلك الالتزام حتى اليوم.

19. العفو عن سجناء الرأي والمخالفين لقانون تنظيم الحق في التظاهر

لقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم صلاحية مواد في ذلك القانون، الأمر الذي أصبح فيه استمرار سجن المخالفين لتلك المواد أمراً غير عادل ناهيك عن الاعتراضات الهائلة من المصريين ومنظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية وكثير من دول العالم الديموقراطية على ذلك القانون.

20. تطوير الإدارة المحلية وإجراء الانتخابات المحلية

وذلك بتفعيل المادة رقم 242 من الدستور التي تنص على أن يستمر العمل بنظام الادارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (181) من هذا الدستور.

ثالثاً:

المهام الوطنية لتفعيل الرؤية

- يواجه الوطن أزمات خطيرة تهدد كيانه الحاضر ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقاد الممارسة الديمقراطية وتخافت التعبير الحر عن الآراء.
- كما أن تأثر الشخصية المصرية، خلال الثلاثين عاما الماضية، بحملات خطيرة من التحريم والتكفير، في ظل سياسة تغييب الوعي العام، قد أفقدها الكثير من خصائصها الناجحة وقدرتها على الريادة والارتقاء. وأصبح مجتمعنا مرتعا لتيارات التطرف التي استغلت مظاهر الفساد والفقر لاستنزاف الطاقات البشرية في صراعات وعداءات، وللدعوة لمظاهر اجتماعية مستحدثة على مجتمعنا تستهدف قهر المرأة وإشعال الفتن الطائفية وتكفير

الثقافة وتهميش قيمة العلم وتشريع العنف والإرهاب. وأصبح المجتمع عاجزا عن التفكير في حلول لمشكلاته وعن تطوير ذاته.

- وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية، فإن مصر تتعرض أيضاً لضغوط خارجية بضرورة التطوير الديمقراطي والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.
- كما أن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية والقروض الخارجية تجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.
- إن ما يجري على أرض الواقع المصري من محاولات إصلاح لا تصل إلى عمق الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير.
- إن مصر تعاني من مشكلات وتناقضات داخلية خطيرة ويتطلع شعبها إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، كما تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.
- إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا والموروث الثقافي والاجتماعي المصري العربي الإسلامي، فسوف نواجه بمواقف تُفرض علينا فيها أنماطاً من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاً يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.
- ومن أسباب القلق الشديد ما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي وما لحق القرار المصري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي كله من تهديدات خارجية مصدرها العدو الإسرائيلي ومن يحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وما يعاني منه العالم العربي من انقسامات واختلافات في معظم شئون التعامل مع العالم الخارجي، والتباعد عن محاولة رأب الصدع العربي وتباين مواقف الحكومات العربية من قضايا التغيير والتطوير والإصلاح المجتمعي الشامل.
- أنه برغم مما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكل الاستعمار ان القديم والجديد أحد أهم مصادرها، إلا أنه ينبغي الاعتراف

بتأثير الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ 1952 في تكريس التخلف الاقتصادي والتراجع الثقافي والحرمان من الحريات السياسية وتهيئة الظروف المساعدة على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين.

- ونحن نرى أن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه والارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. مبدأ المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الوطني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
2. مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
3. مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
4. مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
5. مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
6. مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
7. مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
8. مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.
9. مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

10. مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً .

محاذير على طريق التطوير الوطني

أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الوطني وتجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات . تلك المحاذير أهمها :

1. خطورة التعامل مع التطوير الوطني كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
2. خطورة التعامل مع التطوير الوطني باعتباره فورة وقتية تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
3. خطورة التعامل مع التعامل بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل .
4. خطورة التعامل مع التطوير الوطني من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.
5. خطورة التعامل مع التطوير الوطني من منطق إعادة إنتاج الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن مدى توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.
6. خطورة التعامل مع التطوير الوطني بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة .
7. خطورة الانطلاق إلى التطوير الوطني بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول .

رابعاً: دعم التوافق الوطني

تتبلور عناصر هذا المحور فيما يلي:

1. إعادة تملك الوطن، فالمصريون جميعاً مواطنون أصحاب الوطن لهم حرية الاختيار والحق في تشكيل أوضاع مصر لهم كما يروق لهم وليسوا مجرد مقيمين على أرض لا يملكونها يتحكم فيهم من لا يملك ويعطي لمن لا يستحق .

2. ضرورة أن تكون إعادة بناء الوطن وتجديده وتحديث مكوناته على أسس الديموقراطية والمشاركة الوطنية الجامعة لكل الشعب بلا إقصاء إلا لمن أجرم في حق الشعب وشارك في إفساد الحياة وروّع المواطنين بالإرهاب وأهدر موارده أو من فرط في أرضه أو من ناقض الدستور وانحرف عن ثوابت الوطن وقيمه ! ! !
3. وأساس هذا البناء هو عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، وينجسد في الدستور الجديد[49] والعمل في تحقيق مقاصده .
4. إلغاء الجفوة بين الدولة والأمة، التي أصبح معها المواطن غريباً في وطنه، وتآكلت الدولة وانهارت المرافق العامة جميعها .التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة-، تلك المرافق التي تشكل العمود الفقري لدولة حديثة وضع محمد علي لبناتها الأولى وتوالت الأجيال المتعاقبة ترفع دعائمها على مدى قرن ونصف إلى أن انصرفت عنها الأمة فكان هذا الانهيار العام[50].
5. التصدي للأزمات والتحديات التي تعرقل مسيرة الوطن في حاضره وتهدد مستقبله، والإصرار على حق المواطنين في مناقشة تلك الأزمات والتحديات، ويكون لهم .المواطنين .اختيار الحلول الأمثل لعلاجها واتخاذ قرارات انقاذ الوطن في الحاضر واختيار مسارات المستقبل التي تحقق آماله وتضمن الأمان والنمو للأجيال القادمة .
6. التأكيد على أن البناء السياسي للوطن إنما يعكس آمال المواطنين وأهدافهم واختياراتهم في كل مجالات الحياة، وأن أهل الحكم والقائمين على إدارة شئون البلاد .سواء كانوا تنفيذيين أو مشرعين أو يتولون شئون القضاء .إنما هم مختارون من الشعب لتأدية وظائف محددة في الدستور والقوانين والأحكام التي تصدر باسمه، ولا يجوز لهم تجاوز تلك الصلاحيات الدستورية والتشريعية والقانونية عن طريق اصطناع بناء سياسي مغاير عن ذلك الذي يرتضيه المواطنون .
7. التأكيد على حق المواطنين في الرقابة على تصرفات أهل الحكم في البلاد والتصدي لما يصدر عنهم من قرارات وتصرفات واختيارات تناقض ما تم اختيارهم من أجله . ويكون الحق الأصيل .والدائم .هو للشعب في تغيير أهل الحكم بنفس الطريقة التي تم اختيارهم بها . . أي صناديق الانتخابات الديموقراطية !

---

[49] من كلمة الأستاذ محمود أباظة رئيس حزب الوفد في تقديمه للبرنامج الانتخابي للوفد قبيل انتخابات عام 2010.

[50] المصدر السابق.

8. تأكيد حق الشعب في معارضة وتغيير البناء السياسي حال عجز أهل الحكم عن مواكبة تطلعاته لما يجب أن تكون عليه أوضاع الوطن وإذا فشلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحاضر وتقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل. إن البناء السياسي القائم منذ عقود طويلة غيب الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة وهي أمور يجب على الشعب تغييرها بحسب الدستور والقانون وبمنطق المسؤولية الوطنية.
9. تفعيل المبدأ الدستوري الوارد بالمادة الرابعة من الدستور التي تنص على أن "السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور".
10. تأكيد حق الشعب في الخروج على الحكم الظالم والمستبد، وأن يحمي حاضره ومستقبله ويصون سيادة القانون واستقلال القضاء ويحاسب المستغلين والمفسدين، ويمنع التفريط في أرضه وأمنه القومي بكل الوسائل المشروعة، ومن بينها الثورة الوطنية. وهذا تطبيق للمبدأ الذي حددته "رؤية السيسي لمستقبل مصر" "أن "الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليس شعاراً فقط"!!!
11. العمل بكل جدية وإصرار على الخروج من الأزمة الحضارية التي يعيشها الوطن بالامتناع عن الحنين إلى الماضي بكل ما فيه من إنجازيات لن تعود بمجرد التمني وأحلام اليقظة وكل ما تتصف به حركة الوطن من معوقات تجعل الحركة إلى الأمام شبه مستحيلة، أو الضيق بالحاضر الذي يعاني أغلب المواطنين من المشكلات والمصاعب في كل مجالات حياتهم الأمر الذي يُفجر الغضب والنقمة، أو الخوف من مستقبل مجهول الذي تحاصر قوى وقدرات الناس وطاقاتهم ويشل إرادتهم.
12. التمسك بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ليست باعتبارها غايات في ذاتها، إلا أنها أيضاً الوسائل المثلى لإعادة بناء الوطن وانطلاق عجلة التنمية المستدامة وربط السلطة بالمسؤولية من أجل الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف إلى آفاق الغد الذي يريده الشعب ويرضاه.
13. تفعيل مبدأ مسؤولية الدولة الديمقراطية عن تنظيم عملية التنمية الشاملة وضمان العدل الاجتماعي.
14. تأكيد مسؤولية الدولة الديمقراطية على إدارة العلاقات الخارجية على أساس دبلوماسية جديدة تحمي استقلال الإرادة الوطنية بما يمكنها من الحفاظ على المصالح الحيوية لمصر في عالم مفتوح يتجه إلى تعدد الأقطاب والقوى العالمية، كما تتجه فيه الدول إلى التجمعات الإقليمية لتعظيم فرص حماية مصالحها. ومن هذا المنظور

تبقى الدائرة الأولى هي الوطن العربي، ثم تتسع هذه الدوائر شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً مرتكزة إلى المصالح المشتركة وفي مواجهة الأخطار المشتركة لنصل إلى غاية التعاون من أجل تحقيق القيم الإنسانية السامية[51].

15. إعلان الالتزام الوطني الشامل بسيادة الأمة؛ أي بالاستقلال في مواجهة الخارج والديمقراطية في الداخل. وتأكيد التزام جميع المواطنين بالوحدة الوطنية التي تعني المواطنة باعتبارها . دون سواها . مصدر الحقوق والواجبات العامة، كما تعني أيضاً العدالة الاجتماعية، إذ أن الوحدة الوطنية لا تقوم أبداً في مجتمع يهمش فئاته الأضعف والأفقر[52].

إجراءات دعم التوافق الوطني

1. إصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق مواده بكل الحسم في شأن المتورطين في جرائم ضد الوطن والمواطنين، وتعويض المتضررين من تلك الجرائم من حصيلة الغرامات المفروضة على كل من يثبت عليهم الإضرار بصالح الوطن والمواطنين.
2. إصدار عفو رئاسي عن جميع السجناء في قضايا الرأي والذين صدرت ضدهم أحكام لمخالفة قانون تنظيم الحق في التظاهر.
3. حسم قضية الإصلاح المؤسسي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات من آثار عملية التمكين والأخونة التي مارستها جماعة الإخوان، والقضاء على فرص الفساد الإداري والمالي.
4. الإسراع في اتخاذ قرارات لتنفيذ برامج أساسية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية المتراجعة، والعمل على تشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، وخلق فرص العمل المنتجة والحقيقية، والتخفيف من معدلات البطالة، وكبح معدلات التضخم وتفعيل الرقابة على الأسواق.
5. تأكيد الرؤية الشاملة لمسيرة الوطن وفق "رؤية مصر 2020 / 30" والعمل على إزالة معوقات تنفيذها، مع الالتزام التام بالشفافية في طرح مشروعاتها والإعلام عن نتائجها، وإتاحة الفرص للمشاركة في فعالياتها لكل المصريين.
6. المواجهة العلمية لما يعرف بمشكلة الزيادة السكانية واعتبارها نتيجة للتدهور خصائص السكان التعليمية والصحية والفكرية والثقافية، وقصور أنشطة تدريب وتطوير الطاقات البشرية، وإحداث التنمية الشاملة

---

[51] المصدر السابق . تقديم الأستاذ محمود أباظة لبرنامج الوفد الانتخابي لانتخابات 2010.

[52] المصدر السابق.

والمستدامة، كل ذلك فضلاً عن استمرار معدلات البطالة في التصاعد. ويزيد من خطورة مظاهر "المشكلة السكانية" توزيع السكان غير المتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7. تطوير أنظمة التعليم والصحة والتعامل مع المشكلات البيئية، واتباع حلول غير تقليدية للتخلص من القمامة وتطوير العشوائيات، ومشكلات المرور والمباني المخالفة لشروط البناء، والاعتداء على الأرض الزراعية، والعدوان على النيل، وتلويثه بالقاذورات، ومخلفات المصانع، وغيرها. كل ذلك يضيف إلى مشكلات انخفاض كفاءة العنصر البشري ويفاقم من مشكلات الفقر والجهل والمرض بين المصريين. إن دعم التوافق الوطني لإعادة تملك الوطن تثمن ما جاء في رؤية المرشح الرئاسي المشير عبد الفتاح السيسي لمستقبل مصر التي طرحها أثناء حملته الانتخابية في 2014 والتي جاء فيها:

- تدعو رؤيتنا الأسرة القضائية إلى عقد "مؤتمر للعدالة" يُدعى له كل ذي صلة وصولاً لتوصيات منهجية لتحقيق تقدم في إجراءات التقاضي والعدالة الناجزة مع توصيات لتعديلات مقترحة في القوانين ذات الصلة لتخفيف العبء عن المحاكم، واقتراح حلول عملية لسرعة الفصل في المنازعات، مع إعادة النظر بموضوعية لعدد القضاة وسعة المحاكم، وما إذا كان الأمر يستلزم زيادة أعداد القضاة والتوسع في بناء المحاكم، واقتراح ما يلزم من تشريعات تحقق وتعزز استقلال القضاء وتؤمن له المناخ والآليات التي تساعده على الاضطلاع برسالته السامية.
- تؤكد الرؤية على أن العدالة الانتقالية ليست عدالة انتقامية، كما أنها ليست عدالة انتقائية، إذ يجب تنقية مفهوم العدالة الانتقالية من أية أغراض أو توجهات سياسية.
- إن مفهوم العدالة الانتقالية يقوم على الدور الأصيل للقاضي الطبيعي في كل ما يتعلق بشئونها، وبالمكونات الأساسية لتلك العدالة من كشف للحقائق، وتحقيق ومحاكمة، وتعويض الضحايا وجبر الأضرار، والعفو والمصالحة في إطار قانوني وتطبيق قضائي من صميم عمل قضاء مصر الشامخ.
- تدعو الى إعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي، وكذا البُعد عن أية أهواء أو مصالح شخصية، واستحضار النية الصالحة بهدف ضبط التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيق آلياتها على أرض الواقع.
- ترتكز الرؤية على تأكيد مبدأ المصالحة الوطنية بدعوة جميع أفراد الشعب لأخذ مكانهم على الخريطة الجديدة، والعمل جنباً إلى جنب مع إخوانهم مثاسين أي خلاف، مُحققين حُلم المصريين في وطن آمن مُعاف اقتصادياً، وفي

مواطن مرفوع الرأس مُصان الكرامة. إن مفهوم قبول الاختلاف لا يقتصر على أية خلافات سياسية، وإنما الدعوة ممدودة أيضاً إلى الجميع للعمل على خروج مصر من أزمتها الحالية والانطلاق نحو بناء مستقبل أفضل.

- بالحلم المصري يصبح لدينا ما يجمعنا، وبممارسة الديمقراطية وبالدستور الجديد أصبحت حرية التعبير هي الطريق والمجال.
- إن أُمةً تنظر إلى الوراء، يستحيل عليها البناء، فالكل مدعو للمشاركة والتكامل بهدف الإصلاح والبناء والتطوير والاستفادة من دروس الماضي وخبراته لتحقيق الحلم المصري.

.18

كلمة مهمة عن "حزب الوفد"

"الوفد اسباب السقوط . . . والأمل في النهوض"

بقلم منير فخري عبد النور

قبل أن يفتح الوفديين صفحة جديدة في تاريخ حزبهم وجب عليهم التوقف لدراسة ما حدث خلال السنوات الثماني الماضية وبالتحديد منذ قيام ثورة يناير 2011 والتعرف على الأسباب التي أدت الى إضعافه وتردى شعبيته والهيار اوضاعه المالية وفشله في الاضطلاع بالدور المنوط به.

نعم فشل بينما كان الوفد ولا اشك أحد الأطراف التي ساهمت في تشكيل المناخ الذي أدى الى انفجار 25 يناير.

فكان خلال السنوات السابقة عليه من خلال جريدته وبعض نوابه في مجلس الشعب ينتقد السياسات المالية والاقتصادية للحكومات المتتالية المنحازة للأغنياء على حساب مصالح الطبقات المهمشة التي أدت الى تزايد الفوارق بينها لدرجة لم تعد محتملة، ويشكو الفساد الذي انتشر بشكل كبير، وسيطرة الحزب الوطني على الحكم من خلال التزوير الممنهج لكل الانتخابات المحلية منها والبرلمانية، ويدعو الى اصلاح دستوري يفسح المجال أمام مزيد من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وكان قرار الهيئة العليا للوفد الصادر يوم 1 ديسمبر 2010 بمقاطعة جولة الإعادة في الانتخابات البرلمانية التي كانت ستجرى يوم 5 ديسمبر بسبب التزوير الفج الذي شهدته الجولة الأولى يوم 28 نوفمبر بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير.

وللتذكرة كانت قيادات الوفد منقسمة فيما بينها حول الاشتراك أصلا في هذه الانتخابات واضطر الوفد الى عقد جمعية عمومية لحسم الموقف باستفتاء داخلي جاءت نتيجته لصالح المشاركة في الانتخابات بنسبة 56.7 % ، فشارك الوفد ورفع شعار " يا بلدنا آن الأوان " عنواناً لحملته الانتخابية أي آن أوان الإصلاح والتغيير ، وتلا انسحاب الوفد من جولة

الإعادة انسحاب القوى السياسية الأخرى والمستقلين فبقى مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي في المنافسة بمفردهم تقريبا ليفوزوا بـ 98% من مقاعد مجلس الشعب وهو أمر لم يكن مقبولاً لا داخليا ولا خارجياً .

وعندما قامت المظاهرات يوم 25 يناير عقد رئيس الوفد وقياداته مساء نفس اليوم مؤتمراً صحفياً أعلنوا فيه انحياز الحزب للمتظاهرين ودفعوا بشباب الحزب الى الميادين وبقوا هناك للمطالبة بالتغيير حتى 11 فبراير يوم تنحى الرئيس حسني مبارك عن الحكم.

وفشل الوفد بعد ذلك في طرح رؤية واضحة يستطيع من خلالها أن يتجمع ويتجمع تحت لوائه القوى السياسية المؤمنة بالدولة المدنية لتحقيق التغيير المنشود. بل وللأسف بدأ رئيس الحزب التقرب الى الإخوان المسلمين بعد أن اتضحت شعبيتهم إثر الاستفتاء حول تعديل الدستور في شهر مارس 2011 فيما عرف "بغزوة الصناديق".

فزار المرشد العام للإخوان المسلمين في داره بالمقطم، ثم أعلن أن من أهداف الوفد أن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع بالمخالفة للنظام الداخلي للحزب وبرنامجه، فالمادة الأولى فقرة (5) منه تنص " على التمسك بمبادئ الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسي للتشريع وبالقيم الروحية التي أرستها الأديان السماوية جميعاً وبالوحدة الوطنية " والفارق كبير بين " مبادئ الشريعة كمصدر من مصادر التشريع " و " الشريعة المصدر الرئيسي".

ثم ضم إلى الحزب شخصيات معروفة بانتمائها أو انحيازها إلى الإخوان المسلمين وعين واحدة منها نائباً لرئيس أحد أهم لجان الحزب. وبدأت هذه الشخصية تطلق شعارات تتنافى ومبدأ المواطنة وتضرب في الصميم مبادئ الوفد وثوابته.

ثم قرر رئيس الحزب الانسحاب من الائتلاف الرباعي للأحزاب المدنية القائمة آنذاك المكون من الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية، وسعى بعدها إلى التنسيق مع الإخوان في الانتخابات البرلمانية التي أجريت ما بين 28 نوفمبر 2011 و11 يناير 2012 بنظام القوائم النسبية على ثلثي مقاعد مجلس الشعب وبالنظام الفردي على ثلثه.

ففي يونيو 2011 أسس الوفد وحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي للإخوان المسلمين) تحالفاً تحت اسم التحالف الديمقراطي من أجل مصر. وفي 5 أكتوبر 2011 قرر الوفد الانسحاب من هذا التحالف معترضاً على نسب تمثيل الحزب في القوائم الانتخابية لكنه أكد استمراره في التنسيق السياسي مع حزب الحرية والعدالة. وخاض الانتخابات بقائمة منفردة دون طرح برنامج انتخابي يعبر فيه عن هويته وانحيازاته. فحصل على 39 مقعداً فقط تمثل 7.67 % من عدد مقاعد المجلس بينما حصل الإخوان المسلمون والأحزاب المتحالفة معهم على 46.42 % من مقاعد المجلس

والأحزاب السلفية على 25.19 % منها ، والأحزاب الصغيرة والجديدة المتحالفة تحت اسم الكتلة المصرية التي ضمت حزب المصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التجمع على 6.7 % من مقاعد المجلس.

ثم نسق رئيس حزب الوفد مرة أخرى مع الإخوان المسلمين لتشكيل الجمعية التأسيسية في مارس 2012 ومكنهم من الحصول وحلفائهم على الأغلبية لوضع دستور كرس مبدأ " ولاية الفقيه ".

ولكي يقترب أكثر من الإخوان غير رئيس الحزب شعار الوفد بإزالة الصليب الذي تحتضنه الهلال – شعار الوحدة الوطنية التي نادى به الحزب منذ سنة 1919 .

وبكل هذه المواقف يكون رئيس الوفد قد تنكر لهوية الحزب ولتاريخه وخان الأمانة. فعبر تاريخه ظل الوفد ثابتاً على مبادئه، مؤمناً برسالته، واثقاً من تعبيره عن إرادة الأمة حتى وإن كان في المعارضة، ساعياً لبناء دولة يسود فيها القانون والدستور، عادلة حاضنة لجميع ابنائها دون تفرقة، قوية قادرة على الدفاع عن استقلال ارادتها الوطنية.

فقد تمسك سعد زغلول بموقفه المتشدد عندما فاوض الإنجليز سنة 1919 و1920 بالرغم من تساهل أغلبية زملائه الذين انفصلوا بعد ذلك ليشكلوا حزب الأحرار الدستوريين.

ولم يتردد النحاس في مواجهة حكومات الأقلية والمنقلبين على الدستور ولم يتراجع أبداً في الدفاع عن الدولة المدنية فرفض أن يتم تتويج الملك فاروق في حفل ديني ليصرح بقوة " إنه اقحام للدين فيما ليس من شئونه " وأصر على أن تجرى المراسم أمام البرلمان ممثلاً للشعب المصري.

ولم يلن فؤاد سراج الدين ورفاقه برغم الاعتقالات ومصادرة الأموال والتشكيل إنما ظلوا يدافعون دون مواربة عن مبادئ وثوابت الوفد وأعادوا إحياء الحزب سنة 1978 ثم 1984 .

إن الانتهازية السياسية التي انتهجها رئيس الحزب أفقد الوفد ثقة الأحزاب المدنية الأخرى فانفضت من حوله، وهاجرته كوادره، وقلت أعداد المتعاطفين معه والداعمين له لدرجة أن في الانتخابات البرلمانية التي أجريت بين 17 أكتوبر و2 ديسمبر 2015 لانتخاب 448 نائباً بالنظام الفردي و120 نائباً بنظام القوائم المطلقة حصل الوفد على 36 مقعداً فقط بينما حصلت أحزاب وليدة مثل المصريين الاحرار على 65 مقعداً وحزب مستقبل وطن على 53 مقعداً.

ثم دبت الخلافات بين رئيس الحزب والمنتمين من القيادات الوفدية فأصدر قراراً بفصلهم دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بلائحة الحزب.

وتدهورت الأحوال المالية، وانخفضت مبيعات جريدة الوفد وإعلاناتها، وبدأت أرصدة وودائع الحزب لدى البنوك تتهاوى. ولم يعبأ رئيس الحزب بذلك واستمر في الإنفاق وتعيين الموظفين بهدف كسب المؤيدين وإرضاء المنافقين دون دراسة لجدوى وفاعلية هذا الإنفاق حتى أفلس الحزب تماماً وبدأ بالتصرف في مقراته ليتمكن من صرف مرتبات الصحافيين والموظفين. وجدير بالذكر أن أرصدة وودائع الحزب كانت تبلغ في شهر مايو 2010 عندما تولى رئيس الحزب المسئولية 93 مليون جنيه بالإضافة الى 10 مليون جنيه عوائد مستحقة عنها.

واليوم بعد انتخاب رئيس جديد معروف باستقامته ونزاهته ومشهود له بكفاءته، وسكرتير عام يجمع بين العلم والشباب تسنح فرصة جديدة كي يستعيد حزب الوفد مكانته على الساحة السياسية والحزبية لاسيما أن هذا التغيير يأتي مواكباً لبدء الولاية الثانية للسيد رئيس الجمهورية في مناخ أكثر استقراراً، بعد انحسار خطر الإرهاب، يتيح تخفيف القيود المفروضة على النشاط الحزبي والأهلي والإعلامي.

وقد أكد السيد الرئيس ذلك في أول حديث له بعد إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية مصرحاً " أن مصر تتسع للجميع " وأن " الاختلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية ".

وفي هذا الإطار يستطيع حزب الوفد أن يساهم بإيجابية في إحداث انفراجة سياسية تبني خطاب موضوعي يساند الدولة في جهودها لإصلاح المسار الاقتصادي والاجتماعي بتأييدها عندما تصيب وانتقادها وطرح سياسات وخطط بديلة عندما تخطئ، بالدعوة إلى تجميع القوى الوطنية والديمقراطية، تجذب الشباب وتشجيعه على العمل الحزبي والسياسي ليكون شريكاً في رسم المستقبل. خطاب يستند إلى ثوابت الوفد الداعية إلى احترام الدستور والقانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم الوحدة الوطنية والحفاظ على استقلال القرار الوطني.

فالانفراجة السياسية المنشودة ليست مسئولية النظام فقط ولن تتأتى بإصدار قرارات فوقية، إنما على المجتمع أيضاً أن يتفاعل مع الدولة ومؤسساتها ويعبر عن رأيه وأن يساهم في الرقابة على السلطة التنفيذية وفي مكافحة الفساد من خلال الآليات القانونية وأن يشارك بالعمل لتحقيق الأهداف الوطنية.

ولكي ينجح حزب الوفد في استعادة مكانته والاضطلاع بالدور المنوط به يتعين أن يبدأ برصد وفهم الأسباب التي أدت إلى كبوته وأن يستخلص الدروس المستفادة من هذه التجربة القاسية.

ولعل أهمها أولاً ضرورة الابتعاد عن الانتهازية السياسية التي كانت سمة الفترة السابقة وثانياً ضرورة الفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، بين المال والسياسة. فالخلط بينهما أدى الى اضعاف الحزب.

ثم يجب على كل الذين تسببوا في نكسة الحزب وأساءوا إدارته وخانوا الأمانة أن يمكنوا الرئيس الجديد من تشكيل فريق عمل منسجم قادر على دعم قواعد الحزب ولجانه في المحافظات والمراكز والأقسام والقرى والشياخات وإقناع كل الذين هاجروا الحزب بالعودة إلى بيتهم فهم عماد هذا البيت والمحافظين على تراثه.

والخطوة الثانية هي السعي لجذب الشخصيات العامة وقيادات العمل الاجتماعي والنخب العلمية والثقافية للانضمام إلى الحزب والاشتراك في صياغة برنامج عمل عصري لمواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع المصري في الريف كما في الحضر وطرح الخطط والسياسات المالية والاقتصادية المحفزة لدفع الشباب إلى العمل والإنتاج لتحقيق النمو المنشود.

وعلى حزب الوفد في هذه المرحلة مسئولية كبيرة لتوحيد القوى الليبرالية والديمقراطية الممثلة في عدد كبير من الأحزاب تحت لوائه وإفساح مكان لقياداتها في صدارة هيئات ولجان الوفد.

وقد يكون من المفيد أن نذكر في هذا الصدد أن عدداً من هذه الأحزاب سعى أكثر من مرة في سنوات 2011 و2012 إلى التنسيق والتقارب، بل والاندماج مع الوفد إلا أنها صدمت بالمواقف التي اتخذها رئيس الحزب آنذاك فتراجعت. وأن نؤكد أولاً أن برامج الوفد وهذه الأحزاب متقاربة إلى حد بعيد. ثانياً أن توحيدها سيحد من انتشار فكر الفاشية الدينية الشارد وهو ما تهدف اليه جميعها.

وثالثاً أن تاريخياً اتسع الوفد ليضم كل أطياف الفكر الليبرالي الديمقراطي لذا يتعين أن يكون لها مكاناً وصوتاً تعبر عن نفسها بكل حرية ودون تفرقة داخل بيت الأمة.

إننا نتطلع إلى مرحلة جديدة يشارك فيها الوفد بإيجابية في بناء الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة التي ننشدها والتي ثرنا من أجلها في 30 يونيو 2013.

كُتب هذا المقال بعد فوز المستشار نهاء أبو شقة

برئاسة حزب الوفد في الثلاثين من مارس 2018

الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة

الاستقالة من الهيئة العليا لحزب الوفد وختام رحلتي مع السياسة !

أ.د. علي السلمي

السيد/ الدكتور السيد البدوي

رئيس الوفد

تحية طيبة وبعد،

نظراً لاعتراضي على قرار المكتب التنفيذي بإحالة موضوع الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية للحزب إلى الهيئة العليا، وحيث أصدرتم سيادتكم هذه الدعوة بصفتكم رئيس الحزب وفي حدود صلاحياتكم حسب اللائحة، وحيث أن موضوع الجمعية العمومية هو النظر في التبكير بانتخابات الهيئة العليا أو إجراؤها في موعدها في أواخر مايو وهو الأمر الذي قد تخلق تعارضاً بين إجراء الانتخابات في ذلك الوقت وبين استعداد الحزب لخوض الانتخابات البرلمانية المتوقع أن تكون في نفس الفترة.

ولما كان الأمر يتعلق بالهيئة العليا يصبح من تعارض المصالح أن تبت هي في موضوع انعقاد الجمعية العمومية أو تأجيله أو صرف النظر عنه، وهو ما تجعل قرارها في ذلك الشأن مشوباً بالبطلان.

ورغبة مني في عدم المشاركة في هذا الإجراء الذي أراه من جانبي غير صحيح، أتقدم لكم باستقالتي من الهيئة العليا للحزب اعتباراً من اليوم الرابع عشر من مارس 2011.

مع خالص التقدير، أرجو أن تتقبلوا فائق الاحترام.

أ.د. علي السلمي

2011/03/14

الفصل الثالث

فعاليات حزبية

أولاً: فعاليات أيام حزب الجبهة الديمقراطية

1.

السلمي في لقاء مع المسلماني مستشار الإعلام للرئيس عدلي منصور

قال الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق وعضو جبهة الإنقاذ الوطني، إن حزب الجبهة الديمقراطية عرض خلال لقائه بمستشار الرئيس للإعلام أحمد المسلماني رؤية الحزب حول المشهد السياسي المصري وتقييمه للحكومة المصرية المؤقتة برئاسة الدكتور حازم الببلاوي.

وانتقد السلمي خلال لقائه اليوم بقيادات الجبهة الديمقراطية اليوم ما أسمته الحكومة ببرنامج "حماية المسار الديمقراطي"، موضحا أن ذلك يأتي بالمخالفة لما اتفق عليه الشعب المصري من محاسبة كافة المجرمين المتورطين في حق الشعب، مشيدا بما قدمته المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت والبحرين والأردن من أجل صالح الوطن ومطالبا بضرورة اتخاذ مواقف صارمة اتجاه من يعادى ثورة 30 يونيو المجيدة.

وطالب نائب رئيس الوزراء السابق الحكومة بوضع برنامج للتحول الديمقراطي من أجل طمأنة الدول ذات النفوذ من مصير الديمقراطية المصرية على أن تشمل قانون للعدالة الانتقالية يتضمن المحاسبة لكافة المجرمين ثم القصاص الناجز وأخيرا المصالحة بعد أن يسترد كل ذي حق حقه.

من جانبه، أص الدكتور أسامة الغزالي حرب عضو جبهة الإنقاذ والجبهة الديمقراطية على رفض التفاوض مع جماعة الإخوان المسلمين واصفا إياها بالإرهابية التي تسعى لتدمير الوطن وآخرها ما حدث أمام منزل وزير الداخلية صباح اليوم.

وأضاف "حرب" الجماعة محظورة قانوناً بقرار مجلس قيادة الثورة والآن أصبحت محظورة شعبيا ولا يجوز التفاوض معها مطلقا، نافيا أن يكون للحزب موقفا ناقدا للرئاسة معربا عن دعمه للمرحلة القادمة .وأعرب عن تفضيله لأن تكون الانتخابات الرئاسية في مرحلة متقدمة للانتخابات البرلمانية مرجحا ظهور شخصيات سياسية ذات ثقل لإدارة المشهد القادم.

فيما قال أحمد المسلماني،[53] المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور، إن الرئاسة قد أكدت على رغبتها في مشاركة كافة القوى والتيارات السياسية في حوار مفتوح خارج نطاق الدستور من أجل وضع تصور

[53] ننشر تفاصيل لقاء المسلماني بقيادات حزب الجبهة الديمقراطية | مصراوي (masrawy.com)

للمشهد المصري. قال علي السلمي، نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، أنهم عرضوا على المسلماني خلال اجتماعهم به ظهر اليوم بمقر الحزب، تقييم الحزب لأداء الحكومة خلال الفترة القادمة والمبادرة التي قدمتها تحت اسم "حماية المسار الديمقراطي"، وكيف أن هذه المبادرة تتعارض مع محاسبة المجرمين من الإخوان المسلمين ومعاداتهم للشعب المصري في فترة حكمهم، وقدموا للمسلماني قائمة بضرورة إعداد قانون للعدالة الانتقالية وتفعيل عملية المصالحة الوطنية الحقيقية، مؤكدا أنه لابد وأن يسبق هذه المصالحة الوطنية ركنين أساسيين هما المحاسبة والقصاص، وعبروا للمسلماني عن رأيهم في السياسة الخارجية لمصر وضرورة إعادة النظر فيها طبقا لنظرية "من يعادينا نعاديه"، مشددا على ضرورة إبراز موقف واحد فيما تخص الهجمة الشرسة على سوريا والمتعلقة بالتدخل العسكري فيها .

وتابع السلمي: "أيضا ضرورة إعلان برنامج للتحول الديمقراطي يعقب إعداد الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية"، مؤكدا أن هذا التحول الديمقراطي وآلية تنفيذه أفضل رد على من يهاجم ثورة 30 يونيو ويعتبرها انحرافا عن المسار الديمقراطي، "فهذا التحول الديمقراطي يؤكد للغرب أن ثورة 30 يونيو تؤسس لديمقراطية حديثة تقوم على المدنية وحرية الرأي والتداول السلمي للسلطة" .

من جانبه قال المسلماني في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد الاجتماع، إنه استمع لرأي الأحزاب فيما تخص خارطة الطريق وبعض المواد التي تجب تعديلها في الدستور، وثمن دور السعودية والإمارات والكويت والبحرين في دعم ثورة 30 يونيو والنظام القائم في البلاد قائلا :"المحنة التي مررنا بها جعلتنا ندرك أننا لسنا وحدنا في الوطن العربي ولكن هناك حرص على استمرار دور مصر الريادي في المنطقة قد يبدو ان هناك حالة من الخلاف تصل إلى البعاد بين القوى السياسية ولكن هذا امرا طبيعيا أن تختلف الرؤى ووجهات النظر حول الوضع الراهن والنظام السياسي" .

وتابع المسلماني: "البلاد حاليا في أمس الحاجة إلى أشخاص لديهم رؤية علمية وثقافية لنهوض البلاد وانه لم يعد مقبولا أن يكون هناك أناس تحتلون مناصب تنفيذية لا يملكون سوى حس النيات إذا امتلكوها، ولابد وأن يكون هناك رؤية واضحة تقوم على البحث العلمي والتعليم لحل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد" مضيفا أن الرئيس سيلتقي برموز القوى السياسية خلال الأيام القادمة.

وقال عمرو علي، أمين الإعلام بحزب الجبهة، أن الحزب تقدم بمشروع متكامل فيما تخص رؤية الحزب حول التعديلات الدستورية وطالبوا مؤسسات الرئاسة بضرورة أن ينص الدستور على العزل السياسي للإخوان وعدم

قيام أي حزب على أساس ديني' ،وأضاف: "عرضنا على المسلماني ضرورة أن تحافظ الدستور المقبل على هوية الدولة المدنية"، مؤكدين على رفضهم للمادة 219 .

وعبر على عن استنكار الحزب فيما يخص حصول تمثيل الدكتور محمد أبو الغار للتيار الليبرالي، لأنه يمثل التيار الاجتماعي الاشتراكي وليس الليبرالي، مضيفا: 'عرضنا على المسلماني أن تكون الانتخابات المقبلة بالقوائم حيث ان النظام الفردي سيؤدي لكوارث نحن فيغنى عنها" .

وأرجع المسلماني الحالة المزاجية التي تظهر خلافات واختلافات بين القوى السياسية إلى الثراء السياسي التي تعيش مصر من توافر أحزاب اليمين والوسط واليسار، مؤكدا تباين الرؤى بينهم حول نظام الحكم في نوع من الجدل الأفلاطوني مرجحا حاجة مصر إلى خبراء وأصحاب معرفة فلم يعد مقبولا أن تحكمنا من لا يعرف ولا يملك حسن النيات.

وشدد على ضرورة أن تكون الانتخابات البرلمانية القادمة توفر في المرشح للعضوية القدر الكافي على اتخاذ القرار والمعرفة السليمة بكيفية استصدار القانون، مشيرا إلى أهمية وجود المستشار العلمي عصام حجي في المرحلة الراهنة التي تشهدها مصر.

https://youtu.be/C4Gn_NCpvr8

.2

السلمي: حزب الجبهة الديمقراطية يرفض تصريحات أوباما[54]

أعلن الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، ونائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، والمتحدث الرسمي باسم الحزب، رفضه تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما، فيما تخص الشأن المصري بصفة عامة، وفيما تخص تصريحاته بشأن إلغاء مناورات النجم الساطع مع الجيش المصري.

وأعلن السلمي، في بيان اليوم الأحد، أن مصر دولة ذات سيادة، وأن قادتها وأبناءها قادرون على إدارة شئون مصر بأنفسهم، مشيرا إلى أن مصر ليست في حاجة لمثل هذه المناورات.

وأخذ السلمي على أوباما أسلوب التضليل الذي يتبعه وقلبه للحقائق من طرف واحد وتركيزه على فض اعتصامات أنصار المعزول دون الإشارة إلى أعمال العنف التي يقومون بها في مختلف شوارع مصر وترويع الآمنين، والإضرار بالمنشآت وإضرام الحرائق في الكنائس وأقسام الشرطة في الوقت ذاته، طالب السلمي أوباما بعدم التدخل في الشأن الداخلي المصري جملة وتفصيلا.

فيما دعت الأمانة العامة للحزب، كل الأحزاب والقوى السياسية وكل جموع وأطياف الشعب المصري إلى الوقوف صفا واحدا خلف الجيش المصري والشرطة المصرية ومساندتهم المعنوية في كل تحركاتهم وخطواتهم.

وقال المهندس ماجد سامي إبراهيم، الأمين العام لحزب الجبهة الديمقراطية، إن الحزب يؤمن بوحدة الصف الوطني.

وأعلن الحزب، عن كامل مساندته ومساعدته للجيش والشرطة في مناهضة العنف والوقوف ضد من تحاول هدم مقدرات مصر.

---

[54] علي السلمي: مصر ليست بحاجة إلى المناورات العسكرية مع أمريكا - بوابة الأهرام (ahram.org.eg)

.3

مؤتمر صحفي بالجبهة الديمقراطية للإعلان عن إخفاقات مرسى[55]

يعقد حزب الجبهة الديمقراطية ظهر يوم الثلاثاء القادم، مؤتمرا صحفيا موسعا يترأسه الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية والمتحدث الرسمي باسم الحزب؛ يشاركه فيه اللواء لطفي مصطفي وزير الطيران الأسبق، والدكتور أسامة هيكل وزير الإعلام الأسبق، وذلك لعرض الأخطاء التي وقع فيها الرئيس محمد مرسى، وللرد على أوهام الإخوان، وذلك من خلال الكتاب الذي صدر مؤخراً وقام بإعداده "السلمي" و"هيكل" و"لطفي" بعنوان "محمد مرسى.. عام من الإخفاق."

ورصد هذا الكتاب أهم إخفاقات الرئيس خلال العام الأول من حكمه، كي يكون وثيقة أمام التاريخ لنموذج حكم الإخوان، وقد تم حصرها في 27 إخفاقاً، وضعت مصر في أصعب مراحل تاريخها بعد تفاعل تلك الإخفاقات مع سلسلة ظروف محلية وإقليمية ودولية.

وسيتم الإعلان عن الكتاب والإخفاقات في المؤتمر الصحفي وتوزيع نسخ مجانية من الكتاب على الحضور وعلى وسائل الإعلام، وتوزيع نسخ من الكتاب على الشعب المصري كله في الميادين بالمجان بعد المؤتمر الصحفي.

الكتاب الذي سيتم الإعلان عنه خلال المؤتمر الصحفي يكشف أن إخفاقات الرئيس لم تبدأ منذ توليه الحكم وحسب، بل منذ رئاسته لحزب الحرية والعدالة، حين شارك في كل المواقف التي خططها الإخوان للاستيلاء على ثورة الشعب والوصول إلى الحكم، ثم ما لبث بعد انتخابه رئيساً للجمهورية أن وضع نفسه في خدمة أهداف «الجماعة» رغم إعلانه تخلله من بيعته للمرشد العام لها، ناسياً وعوده للشعب المصري بأن يكون رئيساً لكل المصريين. ويستعرض المؤتمر الصحفي أزمة الفشل في إدارة ملف مياه النيل وتردى العلاقات مع دول حوض النيل وأزمة افتقاد الأمن في سيناء وسيطرة الجماعات الإرهابية التكفيرية على الموقف هناك، مع غياب التنسيق المفترض بين الرئاسة، وتدخلات حماس وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في سيناء وعدم اكتمال السيادة الوطنية عليها، والتهديد البالغ الخطورة للسلطة القضائية وتهديد سيادة القانون واطمئنان الناس إلى العدالة، والهجمة الإخوانية الشرسة ضد حرية الرأي والتعبير ومحاولات تجريد مصر من رموزها الثقافية.

---

[55] مؤتمر صحفي بالجبهة الديمقراطية للإعلان عن إخفاقات مرسى - جريدة المال (almalnews.com)

.4

على السلمي: إذا أراد مرسى مصالحة الشعب فعليه الاستقالة[56]

الثلاثاء، 25 يونيو 2013 02:01 م

د. على السلمي نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية

قال الدكتور على السلمي نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، إنه إذا أراد الرئيس محمد مرسى مصالحة الشعب المصري كله (فأهلا وسهلا بهذه المصالحة على أن تكون بتقديم استقالته وإعلان انتخابات رئاسية مبكرة على الفور).

وأضاف السلمي في تصريحات خاصة لـ "اليوم السابع" على هامش مؤتمر صحفي عقده اليوم الثلاثاء بمقر حزب الجبهة للإعلان عن كتابه الجديد "عام من الإخفاق" مشيراً إلى أن 30 يونية القادم هو يوم تواعد فيه أكثر من 15 مليون مصري على إعلان غضبهم واحتجاجهم على أسلوب الحكم الحالي، مطالبين بسحب الثقة من الرئيس لفشله في إدارة شئون البلاد، متوقعا أن الأعداد التي ستنزل للميادين في هذا اليوم تقدر ما بين 100 ألف إلى 10 ملايين.

---

[56] على السلمي: إذا أراد مرسى مصالحة الشعب فعليه الاستقالة - اليوم السابع (youm7.com)

.5

الجبهة: حكومة البلاوي عاجزة[57]

الإثنين 30/سبتمبر/2013

أعلن حزب الجبهة الديمقراطية عن رفضه لأداء الحكومة الحالية والتي وصفها بالأداء غير الناجز ؛ وقال البيان الذي كتبه وصاغه الدكتور علي السلمي ؛ نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية والمتحدث الرسمي باسم الحزب؛ وأنه مع اقتراب الفترة الانتقالية الحالية من نهايتها بوضع الدستور والاستفتاء الشعبي عليه، تتضح بجلاء مجموعة من التحديات التي تواجه الحكومة. إذا لم يتم التعامل معها بكل الحزم. سوف تهدد قدرتها على التطبيق الكامل لخارطة المستقبل وتشكيل المؤسسات الدستورية واستكمال مراحل التحول الديمقراطي المنشودة .وجاء نص البيان كالتالي: "أنه تم تشكيل الحكومة الأولى لمصر عقب ثورة 30 يونيو واستغرق التشكيل ثلاثة عشر يوماً كانت فرصة مواتية لجماعة الإخوان لحشد أنصار المعزول في اعتصامي رابعة والنهضة، ثم استغرقت الحكومة ما يقرب من الشهر حتى تتخذ القرار بفض الاعتصامين، وهو القرار الذي طال انتظار المواطنين له بعد أن استهجل خطر المعتصمين غير السلميين وزادت سطوتهم في تخزين الأسلحة وسحل المواطنين و تعذيبهم داخل رابعة والنهضة، وتعددت اعتداءاتهم على رجال الشرطة مما أدى إلى استشهاد أكثر من مائة منهم وإصابة ما يزيد عن ألف.

ورغم البطء في التعامل مع قضية الإرهاب والارتعاش في اتخاذ قرارات ثورية يطالب بها الشعب، فإن الحكومة تجاهلت وجود وزارة سميت " وزارة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" وبادرت بإطلاق مبادرة مشبوهة تتيح لجماعات الإرهاب والعنف العودة مرة أخرى إلى الساحة السياسية واستعادة مراكزهم واستئناف مسلسل الأكاذيب والأضاليل منسترين بالدين، وذلك مقابل نبذ العنف وهو شرط يسير على الكاذبين! وتجاهلت الحكومة حتى الآن إصدار قانون "العدالة الانتقالية" لمحاسبة الإرهابيين والقتلة والمحرضين على حرق مصر والقصاص منهم جزاء ما ارتكبوه. وما يزالون في حق الوطن والمواطنين، وتتعامل برفق وارتعاش مع فصيل يسعى لقلب الحكم ويعلن تعاونه واستقواءه بتنظيم القاعدة.

وقد فرطت الحكومة في حق الوطن وأصمت أذنيها عن الاستجابة للمطلب الشعبي بحل جماعة الإخوان" الإرهابية"، وتغافلت عن تطبيق قانون الجمعيات الأهلية ذاته والذي يعطي لوزير التضامن

---

[57] الجبهة: حكومة البلاوي عاجزة(dostor.org)

الاجتماعي الحق في حل "جمعية الإخوان المسلمين" نظراً للمخالفات التي شابت إشهارها واستخدام مقرها في مكتب الإرشاد بالمقطم قاعدة للعدوان وإطلاق الرصاص على المتظاهرين السلميين.

وبرغم توصية مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وهيئة مفوضي الدولة بمجلس الدولة بحلها، فقد بالغت الحكومة في تجاهل الحكم النارتخي لمحكمة القاهرة للأمور المستعجلة بحظر أنشطة تنظيم الإخوان وكل ما ينبثق عنه من مؤسسات أو هيئات ومصادرة مقارها وأموالها وتكليف مجلس الوزراء بتكوين لجنة مستقلة لإدارة تلك الأموال لحين صدور حكم نهائي بات في الجرائم الجنائية والسياسية المنهمة بها تلك الجماعة.

إن قضية الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها "جماعة الإخوان المحظورة" هي قضية مستقبل الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية في مصر، التي من أجلها انتفض الشعب في 30 يونيو للتخلص من حكم الجماعة واستجابت له القوات المسلحة وتم التوافق على " خارطة المستقبل" التي شكلت الحكومة الحالية لتتولى مسئولية تنفيذها، والتي نقرر بكل أسف أنها متهاونة في تحمل تلك المسئولية، بل إن الحكومة بتخاذلها عن اتخاذ مواقف ترقي لمستوى تطلعات شعب مصر، فإنها تجهض مسار الثورة وتخذل ما يقوم به الجيش والشرطة من حرب بطولية ضد الإرهاب الذي ترعاه جماعة الإخوان الإرهابية.

وبرغم استجابة مؤسسة الرئاسة لطلب الحكومة إعلان حالة الطوارئ ثم تمديدها لفترة ثلاثة أشهر مع ما يعانيه الناس من هذه الحالة، إلا أن الحكومة لم تستفد من فرضها، وما تزال الجماعة الإرهابية تعيث في البلاد الفساد وتطلق مظاهراتها لقطع الطرق وترويع المواطنين والاعتداء عليهم ضاربين عرض الحائط بحظر التجوال وحالة الطوارئ التي أفرغتها الحكومة من مضمونها وصارت مادة للهجوم على مصر من جانب الدول المعادية باعتبار أنها خروج على الديمقراطية، وهي في الحقيقة غير مفعلة على الإطلاق.

وإذا كان الهدف الأساس من تشكيل تلك الحكومة العمل على استعادة أمن الوطن والمواطنين، وتنشيط الاقتصاد الوطني بإجراءات علمية مدروسة غير تقليدية، فإننا مع الأسف نقرر أن الحكومة قد فشلت في تحقيق الهدفين فشلاً ذريعاً باستثناء الجهود الوطنية الرائعة للقوات المسلحة والشرطة في اجتثاث بؤر الإرهاب والعنف في سيناء والوادي.

لقد فشلت الحكومة في اتخاذ قرارات ناجزة يطالب بها الشعب وينتظرها في القضايا الاقتصادية والأمنية والسياسية وما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية الموعودة، برغم مضي ما مضي أكثر من شهرين على تشكيلها، وحتى ما أعلنته بعد تردد عن تحديد الحد الأدنى للأجر في الجهاز الإداري للدولة وقطاع الأعمال العام بمبلغ 1200 جنيه

شهرياً هو مجرد خداع للجماهير حيث إن ذلك الرقم هو حد أدنى للدخل الشامل وليس الأجر الأساسي! كما نقضت ما وعدت الناس به من سيطرة على الأسواق وتطبيق "التسعيرة الجبرية" وحولتها من "جبرية" إلى "استرشادية!"

ونجمل أهم مظاهر القصور في أداء الحكومة فيما يلي:

1. غياب رؤية واضحة لمنهج الحكومة في معالجة الأزمة الاقتصادية والحلول لتنشيط الاقتصاد الوطني دون الاعتماد "كليا" على مساعدات الدول العربية التي لا نعلم فيم تستخدم ولا كيف ستتمكن مصر من سدادها.
2. استمرار الانفلات الأمني بفعل إصرار الجماعة الإرهابية على شل البلاد واتجاهها إلى تطوير وسائلها بإلقاء القنابل على أماكن الشرطة والجيش وزرعها في أماكن مأهولة، وتعطيل المرور وقطع الطرق.
3. عدم وضوح رؤية الحكومة بشأن موضوعات وطنية حيوية تمس الأمن القومي وحاضر البلاد ومستقبلها، وفي مقدمتها مشكلة "سد النهضة" الأثيوبي ومشروع تطوير محور قناة السويس. ومن ناحية أخرى، عدم التعامل الجاد والحسم في قضية تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية كحل جذري لمشكلة نقص الطاقة الكهربائية وتأثيراتها السلبية على قطاعات الإنتاج وكل مناحي الحياة في مصر
4. إصدار قرارات متسرعة مثل الإعفاء من سداد الرسوم الدراسية بالمدارس ورسوم الإقامة بالمدن الجامعية بهدف إرضاء الجماهير دون توضيح الأساس الاقتصادي أو مصادر تمويل تلك القرارات.
5. تقرير زيادة أعداد المقبولين في الجامعات الحكومية من حملة الدبلومات الفنية، والتردد في حسم قضية تطوير الحرس الجامعي بدون التردي في مشكلة الضبطية القضائية التي قررها وزير التعليم العالي في حكومة "المعزول"، وتغيب رؤية واضحة لكيفية النهوض بالتعليم الجامعي في ضوء اعتراف وزير التعليم العالي الحالي بانخفاض المستوى العلمي للجامعات المصرية!
6. فشل الإعلام الرسمي وضعف تأثير وزارة الخارجية في توضيح حقيقة ثورة 30 يونيو، وعدم القدرة على مجاراة وسائل الإعلام الغربية والقطرية والتركية لتوضيح ما تحفل به تلك الوسائل من أكاذيب وادعاءات! إن الحكومة مطالبة بتلافي تلك الصور السلبية للأداء العام، مع تحميل مؤسسة الرئاسة المسئولية عن نتائج استمرار الحكومة في هذا النهج المناقض لأهداف ثورة الشعب وتصميمه على تحقيق مجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وعدم إهدار ثورته في 30 يونيو المهددة بالضياع نتيجة أداء الحكومة حتى الآن.

.6

علي السلمي يطالب البيلاوي بإعلان "الإخوان "منظمة إرهابية[58]

الموجز

أعلن الدكتور علي السلمي؛ نائب رئيس الوزراء الأسبق والمتحدث الرسمي باسم حزب الجبهة الديمقراطية؛ رفضه لنصوص تحفظات ومواقف الدكتور حازم البيلاوي؛ رئيس الوزراء.

وقال السلمي كانت كلمات الدكتور البيلاوي في مؤتمر الجمعية المصرية البريطانية يوم الاثنين الماضي 25 نوفمبر صادمة وكاشفة؛ فقد صدم المصريين بقوله "أنا لا أفهم دلالة وصف جماعة الإخوان المسلمين بأنها جماعة إرهابية"، وأكد "أنه ليس منطقيا أن ينم وضع أي شخص كان ينتمي لتلك الجماعة في السجن"، وأضاف " أن مفهوم "جماعة إرهابية" لا وجود له في القانون، والتشريعات المصرية كافية للتعامل مع أي فصيل منطرف" ! وكانت كلمات رئيس وزراء حكومة مصر "صادمة" لمشاعر المصريين الذين عانوا . وما يزالون . من إرهاب جماعة الإخوان وجرائمها التي طالت القوات المسلحة والشرطة والمواطنين الأبرياء، والذين كانوا ينتظرون صدور قرار الحكومة باعتبار أن تلك الجماعة الباغية "منظمة إرهابية"، إذ هم يصدمون برئيس وزرائهم يدعي عدم فهم وصف المنظمة الإرهابية مدعياً أن ذلك الوصف لا وجود له في القانون، وينتصل من مسئولية تطبيقه على الجماعة المحظورة!

وأضاف السلمي كما كانت كلمات رئيس الوزراء كاشفة عن عدم إيمانه بثورة الشعب في 30 يونيو ومخالفته للتفويض الذي منحه الشعب في 26 يوليو للفريق أول السيسي لإنهاء الإرهاب والعنف الذي ضرب البلاد وأوقعها في حالة من الفوضى وافتقاد الأمن وتوقف الإنتاج وتعطل القوات المسلحة والشرطة عن حماية الوطن لانشغالها بمواجهة إرهاب الجماعة التي يدافع عنها رئيس وزراء مصر!

وقال السلمي إن الدكتور البيلاوي قد أكد بكلماته عن حقيقة موقفه المتعاطف . وبعض أعضاء حكومته . مع الجماعة الإرهابية المحظورة بحكم القضاء، كما أكد توجهه إلى المصالحة معها على حساب الوطن.

وقال أيضاً نذكر رئيس حكومة مصر، أنه كان يجب عليه إعلان الجماعة "منظمة إرهابية" بتطبيق مواد الإرهاب التي أضيفت إلى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم 97 الصادر عام 1992، والمواد المضافة إلى قانون العقوبات

---

[58] علي السلمي يطالب البيلاوي بإعلان" الإخوان" منظمة إرهابية | تقارير وأحداث | الموجز (elmogaz.com)

بموجب القانون رقم 7 لسنة 2011 بتغليظ العقوبات على أعمال البلطجة، وقانون الطوارئ الذي لم تفعله حكومته على مدى الشهور التي أعلنت فيها حالة الطوارئ، ولا قانون إفساد الحياة السياسية الصادر في 2011. وأعلن السلمي عدم موافقته ورفضه لمحاولة رئيس الوزراء التنصل من أقواله وذلك بتكليف المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء والمستشار وزير العدالة الانتقالية بتحويل الأنظار عن تصريحاته الصادمة وإعادة الحديث عن الحكم الذي أصدرته محكمة الأمور المستعجلة بحظر أنشطة الجماعة الإرهابية واضطرت الحكومة إلى إعلان التزامها بتنفيذه رغم التباطؤ المعهود في قراراتها بزعم الانتظار حتى ترد الصيغة التنفيذية للحكم إلى مجلس الوزراء، في الوقت الذي لم يتم إصدار قانون العدالة الانتقالية الذي ينتظره شعب مصر من إرهاب الجماعة المحظورة! وطالب السلمي من رئيس الوزراء الاستعانة بروسيا التي أعلنت جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية من سنوات، والخارجية الأميركية التي تنشر قائمة بأكثر من ثلاثين جماعة تم تصنيفها باعتبارها منظمات إرهابية. وأعلن السلمي عن رفضه استمرار الدكتور البلاوي على نهج الارتعاش والتردد في القرارات كما وضح من نية الحكومة الرجوع عن تنفيذ قانون التظاهر بعد أول مواجهة مع بعض المتظاهرين الرافضين للقانون والذين تضامن معهم بعض أعضاء لجنة الخمسين.

.7

على السلمي لـ 24: الإخوان انتهوا سياسياً وقانونياً وأخلاقياً وشعبياً[59]

أكد نائب رئيس الوزراء المصري الأسبق نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية علي السلمي، أن جماعة الإخوان المسلمين انتهت من مصر سياسياً، وقانونياً، وأخلاقياً، وشعبياً. لا يوجد عاقل في مصر يضع ثقته في هذه الجماعة بعد أن سقط القناع من عليها

وقال في تصريحات لـ 24: "الجماعة سقطت من على الساحة السياسية في 30 يونيو، وستنهي قانونياً بإعلان الجهات القضائية حلها كجماعة، وأخلاقياً بارتكابها العديد من الجرائم غير الأخلاقية، وشعبياً باستهدافها لأبناء الوطن، سواء بقتل المتظاهرين أو استهداف قوات الأمن، وترويع وإرهاب المواطنين."

سقط القناع

وأكد السلمي أنه لا يوجد عاقل في مصر يضع ثقته في هذه الجماعة بعد أن سقط القناع من عليها، وأثبتت أنها طامعة في السلطة فقط، ولا تهتم بخدمة الوطن وأبنائه، وهو الأمر الذي ظهر جلياً، عقب أعمال العنف التي شهدتها البلاد على أثر فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

وجدد السلمي تصريحاته السابقة بشأن توقعاته بأن تُصعد الجماعة خلال الفترة القادمة من مخططاتها الإرهابية، الخاصة بتنفيذ عمليات التفجيرات والسيارات المفخخة والتي قد تصل لاستهداف أتوبيسات الطلاب، مع قرب بداية الموسم الدراسي الجديد.

إشكاليات الدستور

وتطرق نائب رئيس وزراء مصر الأسبق إلى الحديث عن عمل لجنة الخمسين المعنية بتعديل دستور 2012، قائلاً: "واثق من أن اللجنة ستنهي المهام المكلفة بها، وفقاً للجدول الزمني الذي أقرته خارطة الطريق."

أما عن التهديدات التي تنشرها بعض القوى السياسية المشاركة في عمل اللجنة بين الحين والآخر، من مشاركتها في العمل باللجنة، أو الانسحاب منها، خاصة حزب النور السلفي، فأكد على أن اللجنة لن تقف على أحد، وأن "الباب يفوت جمل".

---

[59] على السلمي لـ 24: الإخوان انتهوا سياسياً وقانونياً وأخلاقياً وشعبياً

وأضاف السلمي أنه يميل إلى إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، مؤكداً أن "الانتخابات الرئاسية ستجنب الجميع أخطاء الماضي، وستمنح الرئيس المنتخب وقتاً أطول لإقرار القوانين اللازمة المنظمة لعملية الانتخابات البرلمانية."

مصالح حزبية

أما عن الانتخابات البرلمانية، فأكد ضرورة إجرائها وفقاً لأسس سليمة، تجنباً لعدم تكرار صدور حكم من المحكمة الدستورية ببطلانها، خاصةً فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي الأمثل. وقال: "إن النظام الفردي هو الأنسب في الانتخابات البرلمانية، لأنه يعطي الفرصة للناخبين في اختيار الأفضل ومن يمثلهم أمام المجلس."

أما عن الانتقادات التي تواجها بعض القوى السياسية للنظام الفردي، والتخوفات من إعادته لرموز نظام الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين، فأكد "أن هذه التخوفات لا أساس لها من الصحة، وأن حرص معظم هذه القوى السياسية على إقرار نظام القائمة الهدف منه هو تحقيق المصالح والأهداف الحزبية فقط."

حكومة جديدة

وشدد السلمي على أن الرئيس القادم يجب عليه تشكيل حكومة مُصغرة لإدارة الانتخابات البرلمانية، تتكون من شخصيات لا تنتمي لأحزاب سياسية، لإحداث حالة من التوافق بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، مضيفاً: "نزاهة العملية الانتخابية، سواءً كانت الرئاسية أو البرلمانية هي الآلية الوحيدة القادرة على إعادة الأمن والاستقرار مرة أخرى للدولة."

.8

علي السلمي نائب رئيس حزب الجبهة المستقبل:

"الجبهة" لا يملك مقومات الحزب الناضج وقياداته متميزة لكنها في "قمم" منعزلة عن الآخرين[60]

أثارت استقالة الدكتور علي السلمي "نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية" من منصبه الحزبي الدهشة لدي الكثير من المراقبين السياسيين، خاصة أن هذا الحزب لايزال وليداً ويتبأ له الكثيرون بمستقبل مختلف عن أحزاب الساحة السياسية الحالية، نظراً لما يضمه من نخبة مميزة من المفكرين والمثقفين والشباب أيضاً.

هذه الاستقالة طرحت العديد من الأسئلة حول حقيقة الوضع داخل "الجبهة" وشكل العلاقات بين الأعضاء، وهل تحمل صراعات أم لا.

وللحصول على إجابات لهذه الأسئلة كان من الضروري الوصول لـ"السلمي" والتحاور معه حول أسباب الاستقالة المفاجئة ورؤيته لأوضاع الحزب، وكذلك أجندته السياسية والحزبية المستقبلية، فكان الحوار التالي:

? د. علي، أعلنت أن الاستقالة ترجع إلى خلافات سياسية وفكرية مع بعض القائمين على الحزب، ما هذه الخلافات تحديداً؟

نحن نتكلم عن عمل جماعي المفروض أن تحدث فيه نوع من التكامل والتعاون، ولكن المشكلة أن التوجهات الرئيسية للحزب غير واضحة، وتنتج عنها صدامات في الرأي، فالبعض يفهم المواطنة والليبرالية بشكل مختلف عن الآخر، وكل حسب رأيه. ولم تتح لنا الفرصة لعمل حوار داخلي، كما أن أفكار الحزب التي طرحناها أخذناها فقط كعناوين وبدون تفاصيل، ونحن كمجموعة لم نتعمق مع بعضنا البعض بالقدر الكافي الذي يساعدنا على وضع مفاهيم مشتركة، الأمر الذي أدي إلى ظهور آراء " منشنجة" تأخذ صورة منطرفة، فمثلاً عندما أتحدث عن الإبقاء على القطاع العام بشروط أجد رفضاً تاماً يقول نحن نتحدث عن اقتصاد سوق ليس به قطاع عام.

? وماذا عن الأوضاع داخل الحزب؟

---

[60] علي السلمي نائب رئيس حزب الجبهة المستقبل: «الجبهة» لا يملك مقومات الحزب الناضج وقياداته متميزة لكنها في «قمم» منعزلة عن الآخرين | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

التنظيم غير واضح، واللائحة غير متفق عليها وغير معتمدة، ولم يستكمل تشكيل الهيئة العليا للحزب، والتي يجب أن تكون من 25 عضواً، ولكن الموجود منهم الرئيس ونوابه والأمين العام ومندوبو المحافظات فقط، والسبب في ذلك أن هناك وجهات نظر داخل الحزب يميل بعضها إلى التأجيل، ويمكن أن يكون هناك تصورات أخري للوقت المناسب للتنفيذ.

? وماذا عن اعتراضك على فكرة فصل الدين عن السياسة في فكر الحزب؟

بعض الناس في الحزب فاهمين أن الليبرالية هي إبعاد الدين تماماً عن السياسة، نعم هذا مطلوب والدولة المدنية أيضاً مطلوبة. لكن لا يمكن نزع المرجعية الدينية من أحد أثناء تفكيره في أي أمر يقوم به وهذا يتساوى فيه المسلم والمسيحي حتى لا يكون الفاصل في قراراتنا ديانة أحد، ولكن يجب أن يكون المرجع هو اتفاق أي أمر مع مصالح مصر، فنحن لسنا قائمين لنعادي أحداً . . فأملنا هو تحريك الكتلة الصامتة التي تمثل 77% من أبناء هذا الوطن وتحقيق متطلباتها، ونحن لم نعط لأنفسنا فرصة للحوار الفكري فالبعض انشغل بإعداد توكيلات الحزب وآخرون انشغلوا بإعداد اللائحة وكلما نمر بأزمة نطلب الجلوس معاً.

? أعلنت مع استقالتك أن حزب الجبهة ليس به مقومات الحزب السياسي كيف ذلك؟

مقومات الحزب السياسي هي فكر ناضج ومجموعة من الفاعلين الذين ينقلونه لأرض الواقع، ومجموعة من وسائل الاتصال تنقله للناس فالحزب ليس مجرد مقر وورقة تقدم إلي لجنة الأحزاب، فيجب أن يكون هناك منهج وعقيدة سياسية واضحة فالبلد به فراغ سياسي كبير، ويجب أن تكون لدي " بوصلة" توضح لي ما يتم تنفيذه من الحكومة ولا يتم حتي أدرس حلوله، وللأسف هذه المقومات غير موجودة في حزب الجبهة فهو يضم شخصيات متميزة ولكن كلا منهم في " قمته" منعزلاً عن الآخرين، فمثلاً نحن لم نستفد من علم الدكتور مصطفي كمال طلبة في وضع حلول لمشاكل البيئة، التفكير انصرف عن تحقيق رؤية استراتيجية. لقد تكلمنا كثيراً عن هذه الأمور وردد الفعل كان دائماً " صفر".

? وصف الدكتور محيي الجمل استقالتك بأنها خسارة كبيرة وأنك "خيبت أمله". كما أنك لم تحترم الاتفاق معه حول كتمان الاستقالة وعدم إعلانها فما تعليقك؟

يؤسفني أن يقول الدكتور محيي هذا الكلام فهو يعلم اعتراضاتي ووافقني عليها، ولم تحدث بينه وبيني أي اتفاق على كتمان الاستقالة وأشعر بحزن شديد لهذا الكلام، فأنا انصرفت من الحزب يوم "الثلاثاء" في العاشرة مساءً وكنت قد أعلنت استقالتي قبلها دون أن أبرم أي اتفاق مع أحد، والدكتور محيي نفسه فكر في الاستقالة من

قبل وأنا أقنعته بالتراجع، فاختياره رئيساً للحزب جاء لأنه صاحب الفكرة وقد وضع قيداً على نفسه أن تكون رئاسته مؤقتة. وبعض الأعضاء رأوا ضرورة تركه رئاسة الحزب قبل إعلان الجمعية التأسيسية، ووقتها فكر في الاستقالة ثم تراجع بعد إقناعي إياه.

? تحيي الجمل أعلن أنه سيقوم بزيارتك لمصالحتك بصحبة حازم البيلاوي وأسامة الغزالي وأنور السادات فما تعليقك؟

أنا أقدر الدكتور تحيي الجمل والبيلاوي وأنور السادات والدكتور أسامة الغزالي الذي تعرفت عليه لأول مرة في الحزب، ولكن المسألة ليست مصالحة فهناك أساسيات أنا معترض عليها، وما حدث من خلافات يمثل شرخاً لا يمكن تجاوزه. ولا يمكن عودة الأمور لما كانت عليه قبل ذلك. ورأيي أن الاستقالة لها جانب إيجابي، فقد أحدث صدمة داخل الحزب تدفعهم للتخطيط إلى إعادته مرة أخري ووقتها سأكون أسعد شخص في الدنيا.

? هددت أكثر من مرة بالاستقالة حسبما قلت، فما الذي دفعك لحسم أمرك هذه المرة؟

في كل مرة كانوا يقولون "هنطور... هنصلح" ولكن يبقي الأمر على ما هو عليه، ومن ثم لا أستطيع أن أقنع أولادي أو زملائي بفكر الحزب والانضمام إليه وأنا نفسي غير مقتنع بما يحدث، فكيف سنصلح الأمور وكل واحد منقوقع في إطاره. وفشلنا في صنع قيادة جماعية تنزل للشارع. ومن يقول إن أمناء المحافظات لم يجتمعوا مع قيادات الحزب حتى الآن.

? إصرارك على عدم فصل الدين عن السياسة دفع البعض للقول بوجود علاقة تربطك بالإخوان المسلمين؟

هذا التفكير محزن جدًا. وقد وجه لي من قبل عندما قدمت وثيقة فكرية داخلية في الحزب بدأتها بـ "بسم الله الرحمن الرحيم" واستشهدت فيها ببعض آيات القرآن فقالوا لي "خفف الجرعة الإسلامية شوية" وكأن الدين معارض للحداثة... وليس لي أي ارتباط بالإخوان.

? هل حزب الجبهة حزب عائلي؟

لا. ولكن فيه استقطاب للعجائز من ناحية وللشباب من ناحية أخري، لدرجة أشعلت صراع أجيال "خائب" لأن الجيل الأصغر لم يعط نفسه الفرصة للتعمق في مفاهيم الجيل الأكبر، وتحاول دائمًا رفض آراء الكبار والسيطرة على كل الأمور.

? هل قررت الانضمام إلى أحزاب أخري؟

كل الاختيارات مناحة. ولكني أعيد التأمل والحسابات ولن أنعزل عن العمل العام وسوف أشارك وقد تلقيت دعوة من عزيز صدقي للانضمام للجبهة الوطنية للتغيير. كما تلقيت عروضا أخري من أماكن مختلفة.

? ما موقفك من التحالفات التي تقوم بين الأحزاب والمبادرة الأخيرة التي قام بها حزب الوفد؟

نحن حضرنا الاجتماع مع حزب الوفد دون إعداد مسبق. علي عكس الوفد الذي استعد منذ فترة، وله رؤية وقراره خرج من الهيئة العليا، أما نحن "سايبين إيادينا" ولم نجتمع قبل اللقاء لنحدد ماذا سنقول للناس، وأنا أعترض على هذا الأسلوب فأعضاء حزبنا لا يعرفون أننا سنجتمع مع حزب الوفد لأنه "مفيش مؤسسة". "حزب إيه هذا" الذي لا يعرف أعضاؤه عنه أي شيء. فالموضوع يجب أن يأخذ مجراه المؤسسي.

ثانياً: فعاليات حزبية أيام حزب الوفد

1.

الحزب يعقد دائرة مستديرة الاثنين المقبل لإثبات "التزوير[61]"..

نائب رئيس الوفد: انسحابنا من الانتخابات ليس انسحابا من العمل السياسي

الأربعاء، 15 ديسمبر 2010

جانب من مؤتمر لجنة الحريات بنقابة المحامين

قال الدكتور على السلمي نائب رئيس حزب الوفد، إن انسحاب الحزب من الجولة الثانية من انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، ليس انسحابا من العمل السياسي، رافضا فكرة الاستقواء بالخارج أو اللجوء للمحاكم الدولية، مؤكدا أن القضاء والمؤسسات القانونية في مصر هم الملاذ الأخير للحزب لاسترداد حقوقه المنتهكة.

وأعلن السلمي خلال المؤتمر الذى عقدته لجنة الحريات بنقابة المحامين، ظهر اليوم، الأربعاء، بعنوان (المحامون – القانون – الانتخابات التشريعية) وحضره الدكتور على السلمي نيابة عن الدكتور السيد البدوي رئيس الحزب والمهندس حمدي الفخراني صاحب حكم بطلان عقد مدينتي، عن إقامة مائدة مستديرة لحزب الوفد الاثنين المقبل، بحضور كبار القانونيين وفقهاء الدستور لإثبات ما حدث من تجاوزات وتزوير خلال الانتخابات البرلمانية 2010،

---

[61] نائب رئيس الوفد: انسحابنا من الانتخابات ليس انسحابا من العمل السياسي - اليوم السابع (youm7.com)

مشيرا إلى أن الحزب قام بإعداد ملف حول التجاوزات ويضمن جميع الدعاوى القضائية والطعون والأحكام التي صدرت ببطلان الانتخابات.

وأضاف السلمي: لقد اغتال النظام الحاكم التعددية الحزبية والديمقراطية في مصر مؤكداً أن نتائج الانتخابات التي أعلنتها اللجنة العليا قطعت الطريق أمام كل من يتحدث عن وجود صفقات سرية بين الحزب والحكومة، قائلا مقولة الصفقة السرية بين الوطني والوفد باطلة وكاذبة والدليل على ذلك أن مرشحينا ذخروا خلال الانتخابات، نافيا اعتماد الحزب على شهرة مرشحيه دون وجود أرضية لهم في دوائرهم، مشددا على أن مرشحي الحزب كانوا معروفين في الدوائر بإنجازاتهم وتسلحوا ببرامج الحزب.

من جانبه، وصف المهندس حمدي الفخراني، صاحب حكم مدينتي، البرلمان الجديد بأنه "برلمان سري وخفي"، مبررا ذلك بأن النظام أسقط كل الأصوات والأقلام وأصحاب الفكر المعارضين للفساد.

وأكد محمد الدماطي مقرر لجنة الحريات، أن الإشراف القضائي كان الضمان الوحيد لنزاهة الانتخابات مطالبا القوى السياسية والأحزاب أن يكفوا عن الاعتماد على النضال القانوني واللجوء للقضاء، مبررا ذلك أن النظام أهدر أكثر 92 حكما قضائيا واجب النفاذ، وانتقد الدماطي فكرة البرلمان الموازي الذي أنشئه الخاسرون في الانتخابات ورفض فكرة حزب الوفد لتشكيل حكومة الظل، متسائلاً كيف يكون لدينا حكومة ظل وليس للمعارضة كرسي واحد في البرلمان مطالبا بأن يتحمل الأحزاب والقوى السياسية ضريبة نضالهم السياسي.

كان من المنتظر أن يتحدث في المؤتمر كل من حمدين صباحي ومصطفي بكري والدكتور جمال زهران والدكتور محمد البلتاجي وبعض قيادات الأحزاب إلا أنهم لم يحضروا مما دعا لجنة الحريات أن تعلن عن "اعتذارها بعدم حضورهم."

الدكتور على السلمي أثناء إلقاء كلمته في المؤتمر شهدت المنصة حضور لفيف من السياسيين

.2

نائب رئيس الوفد يرفض تدويل قضية تجاوزات الانتخابات[62]

2010-12-15

اشتكى الدكتور على السلمي، نائب رئيس حزب الوفد، بعض الدعوات التي تنادى بتدويل ما حدث من تجاوزات في الانتخابات، كاشفا عن عقد مائدة مستديرة الاثنين المقبل برئاسة ياسين تاج الدين، وتضم عددا من الفقهاء والدستوريين لمناقشة كيفية التحرك بعد تجميع الأدلة والوثائق التي تؤكد وجود حالات انتهاكات في الانتخابات الماضية، وكيفية تنفيذ الأحكام القضائية التي صدرت ببطلان الانتخابات في بعض الدوائر.

وأكد السلمي أن الوفد لن يكون وسيلة للجوء إلى مؤسسات خارجية أو المحاكم الدولية لإثبات ما حدث من تجاوزات.

وقال السلمي، في المؤتمر الذي عقدته لجنة الحريات بالنقابة العامة للمحامين، ظهر اليوم الأربعاء، إن نتائج انتخابات مجلس الشعب التي أجريت منذ عدة أسابيع، جاءت لتقطع الطريق حول أي أحاديث عن وجود صفقات انتخابية بين حزب الوفد والحكومة. وأكد أن ما أثير عن وجود صفقات غير صحيح بالمرة، وأنه تم إبلاغ النائب العام حول التقرير الذي نشرته إحدى الصحف في شهر أبريل الماضي حول وجود صفقة تحصل بموجبها الوفد على 24 مقعدا في الانتخابات البرلمانية.

ونفى أن يكون حزب الوفد قد اختار أعضاءه اعتمادا على تجميعهم دون أن يكون لهم تواجد في دوائرهم قائلا: "إن الحزب لم يرشح أحدا إلا وهو معروف في دائرته وله ثقل كبير."

---

62 نائب رئيس الوفد يرفض تدويل قضية تجاوزات الانتخابات - بوابة الأهرام (ahram.org.eg)

.3

"البدوي": من يتصل من وثيقة السلمي "خائن للعهد[63]"

الوثيقة التي طرحها الدكتور على السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء جيدة بشكل عام، دون تجاهل تحفظ الحزب. وأوضح البدوي خلال لقائه ببرنامج "بلدنا بالمصري" مساء الأمس الاثنين، أن هناك اختلافاً بسيطاً بين وثيقة السلمي ووثيقة التحالف الديمقراطي، التي أعدها وشاركت فيها أحزاب الوفد، والنور، والأصالة، والحرية والعدالة تؤكد على الوحدة الوطنية وبناء دولة مدنية، مؤكداً أن الوثيقة ملزمة ومن يتصل منها بعدما وافق عليها يعتبر خائناً للعهد.

أما عن ترشيح الحزب عددا من أعضاء الحزب الوطني، أكد رئيس حزب الوفد أن جميع الأحزاب التي تخوض الانتخابات بلا استثناء بها مرشحون من الحزب المنحل "فلول"، موضحا أن قصة ترشيح الحزب لفلول الحزب المنحل جاءت عن طريق بعض أعضاء حزب الوفد الذين تم استبعادهم من الانتخابات أو الذين لم يكونوا على رءوس قوائم الحزب، وأكمل البدوي قائلا "إن لجان الحزب بالمحافظات هي التي تختار المرشحين وأنه من بين 570 مرشحاً للحزب لا يوجد سوى خمسة فقط كان لهم انتماء للحزب المنحل واستقالوا قبل الثورة، وهؤلاء تم ترشيحهم لوجود شعبية لهم بدوائرهم كما أنهم ذوو جذور وفدية". وعما تردد حول تنصله من الليبرالية قال البدوي "إن الليبرالية ليست ضد الإسلام فهي تعني الحرية، والإسلام هو دين الحرية، وقلت إن الوفد ليس حزباً علمانياً وهذا هو واقع الحزب، مشدداً على دفاعه عن الليبرالية الملتزمة التي تلتزم بمبادئ الدستور ولا تتعارض مع الدين.

---

[63] الوفد يلا نحب مصر بجد" :البدوي :"من يتنصل من وثيقة السلمي "خائن للعهد(dasedkh.blogspot.com) "

.4

الدكتور علي السلمي: الإخوان اعتبروني وسيلة لإرهاب المجلس العسكري[64]

الإثنين 19-12-2011

كتب :محمود مسلم وعادل الدرجلي

أكد الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، أن المليونية التي حشدها الإخوان والسلفيون ضده والتي أطلقوا عليها "مليونية إسقاط الوثيقة"، كانت موجهة في الأساس إلى المجلس العسكري لتوصيل رسالة إليه، يوضحون خلالها قدرتهم على الحشد وإرهابه وتخويفه منهم، مشيراً إلى أن الإخوان أصابهم الغرور بعد ثورة 25 يناير. وأشار "السلمي"، خلال الجزء الثاني من حواره مع "المصري اليوم"، إلى أن فوز التيارات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية يرجع في الأساس إلى فشل الأحزاب الليبرالية والقوى المدنية.

? كيف ترى استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية؟

- الإخوان والكتلة المصرية مخطئان تماما في استخدام الشعارات الدينية خلال الدعاية الانتخابية، والخطأ هنا لابد من الوقوف أمامه كثيرا، لأن استخدام الدين سواء من جانب التيارات الإسلامية أو من جانب الكنيسة، يهدد بانقسام الشعب، وأذكر أن أحد الكتاب كتب تعليقاً على إخفاق الدكتور عبدالمنعم الشحات في فوزه بمقعد بالإسكندرية جاء فيه:" إن الشحات قال قبل النتيجة إن الإسلام سينتصر، فهل نعتبر أن الإسلام انهزم بهزيمة الشحات"، ومن هذا المنطلق نؤكد على أهمية وضع دستور ينظم سلطات الدولة ونظام الحكم بما تحقق التوافق الوطني وحرية العبادة والعقيدة وممارسة الحريات العامة دون أي شعارات دينية لا تخدم غرضاً قومياً.

? لو أجريت الانتخابات في ظروف عادية دون استخدام شعارات دينية هل سيكون أداء الأحزاب القديمة أفضل؟

- النتيجة المعلنة الآن محتملة، لكنها ليست دليلا على قوة "الحرية والعدالة" و"التيار السلفي"، بقدر ما هي دليل على عدم تنظيم الأحزاب المدنية وغياب الاستعداد والتوافق بينها.

---

[64] الدكتور على السلمي: الإخوان اعتبروني وسيلة لإرهاب المجلس العسكري | المصري اليوم(almasryalyoum.com)

? هل ستعود للوفد مرة أخرى؟

محتمل، وسنكون في إطار تقييم ما حدث في الانتخابات بشكل عادل، لكن لن أعود قبل انتهاء المرحلة الثالثة لأنني لم أكن مشاركاً في العمل الحزبي في الفترة الماضية.

? كيف ترى فض التحالف بين الوفد والحرية والعدالة... وهل أصاب الوفد أم أخطأ في فض التحالف؟

كنت أؤيد الدكتور السيد البدوي، رئيس حزب الوفد، في التحالف مع الحرية والعدالة، بهدف التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، ولبت دعوة العديد من الأحزاب، وكان من ضمن أسس التحالف وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة، وكان المستهدف أن تستكمل الوثيقة بإعداد المعايير الخاصة باختيار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، وهنا لابد أن أكشف عن الخطاب الذى أرسل من الحرية والعدالة إلى الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء السابق، وقت وجوده في الوزارة في 28 يونيو، بتوقيع مقرر التحالف الدكتور محمد سعد الكتاتني على ورق حزب "الحرية والعدالة" يشير فيه إلى "أن التحالف قد أثمر عن الاتفاق على وثيقة من المبادئ الحاكمة للدستور القادم مما يمكن اعتباره تجاوزاً لأزمة الدستور أم الانتخابات أولاً"، وكان ذلك المبدأ قد ذكر في إطار الدفاع عن التحالف، وقد كانت هذه الوثيقة نتاج اجتماع تم في مقر الكتلة البرلمانية لحزب "الحرية والعدالة"، وحضره عدد من الأحزاب وتم الاتفاق على استكمال الحوار بشأن وضع المعايير الخاصة" بأمرين:

الأول

التنسيق الانتخابي بين أحزاب التحالف.

الثاني هو المعايير الخاصة بضوابط اختيار الجمعية التأسيسية.

وهذا دليل على أن حزب "الحرية والعدالة "مشارك منذ البداية ومقر ومعترف وموقع على وثيقة المبادئ وسماها المبادئ الحاكمة، في حين أنى في جميع تصرحاتي ومداخلاتي لم أستخدم تعبير " المبادئ الحاكمة"، وإنما كنت أذكر تعبير " المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة. "نظراً لكون الوثيقة لم تكن مقصودها أكثر من وضع مجموعة المبادئ التي تضمنتها جميع الدساتير المصرية، وبالنظر إلى تعطيل دستور 1971 وعدم التوافق الوطني على إعادة العمل به بعد انتهاء الفترة الانتقالية وترحيب غالبية المصريين بوضع دستور جديد!

? إذا كان الوضع كذلك وكانوا مؤيدين للوثيقة... فما الذي حدث لينقلبوا عليها؟

عندما اقترب موعد تفعيل قضية اختيار الجمعية التأسيسية مع اقتراب موعد الانتخابات، وحالة الزخم التي قام بها حزب " الحرية والعدالة" و" السلفيون " في الشارع، واقتراب فرصة الفوز في الانتخابات أرادوا أن ينسفوا كل ما ذكر عن الوثيقة وإنكارها، وادعوا أنهم لم يسبق لهم التعرف عليها أو التعامل معها، حتى ينفردوا بوضع دستور جديد لمصر وفقاً لتحيزاتهم الفكرية واختيارها، وكنا نسعى إلى تجنب أن ينفرد فريق أو فصيل واحد بوضع الدستور، فكانت الهجمة وكان السعار الذى تلاها في تصريحات محمد البلتاجي وأحمد أبو بركة ومحمود غزلان، وانضم لهم الدكتور محمد سليم العوا وحازم صلاح أبو إسماعيل، وطارق البشرى، وادعوا جميعاً أن هذا الأمر خطيئة وسماها البشرى "خطيئة السلمى" وسماها العوا "الوثيقة الباطلة" لأن من أصدرها لا يملك حق إصدارها، وتطور الأمر إلى التهديد بمليونيه وإقالة السلمى، وقال إن هذا ترتب على المناخ العام الذي أشار إلى احتمالات الفوز الكبير لحزب " الحرية والعدالة " في الانتخابات، في حين أن آخر صياغة للجنة التأسيسية كانت مجموعة تختارها مجلس الشعب ومجموعة تختارها المجلس العسكري، وكانت هذه الصياغة التي تقدم بها الدكتور محمد مرسى ووافق على اختيار أعضاء من مجلسي الشعب والشورى ومن غيرهم ولم تحدد نسبة من سيكون من داخل البرلمان ومن سيكون من خارجه، وذكر خلالها أكثر من 30 فئة تكون ممثلة من خارج المجلس، والخلاف انحصر في أن اختيار المئة بأغلبية ثلثي مجلسي الشعب والشورى، والحرية والعدالة أصر على الأغلبية، وهذا دليل على فكرة تشكيل الجمعية من داخل وخارج المجلس، أما أن يصل الأمر إلى الإنكار ورفض هذه الفكرة تماماً، فهو افتراء على حق الشعب، والتفاف على استفتاء 19 مارس، والتفاف على إرادة الشعب في الاطمئنان على مصيره، ومستقبله.

? هل الإخوان تخالفون وعودهم وعهودهم؟

الحقيقة أن الممارسة شيء والكلام المعسول شيء آخر، فمرة تصدر تصريحات من بعض قيادات حزب الحرية والعدالة أنهم سيشكلون الحكومة القادمة، وفي الوقت نفسه تخرج قيادي آخر ينكر رغبتهم في تشكيل الحكومة منفردين، وهو في رأيي توزيع أدوار بينهم واستخدام لغة الاستعلاء والاستكبار والديمقراطية يقوم في الأساس على الرأي والرأي الآخر، فهم في الحياة السياسية يبتعدون تماماً عن الديمقراطية في شكلها الأصيل، ولهم ديمقراطية خاصة بهم.

? هل ترى من خلال علاقتك بالإخوان قبل وأثناء وبعد الثورة أنهم أصابهم الغرور؟

لا شك في ذلك، فعندما كنت قريباً من حزب الوفد، والحرية والعدالة أثناء التحالف، كانت الأمور تسير على خير ما يرام، وكان يسود التفاهم، وتبادل الرأي، وذكرت أن الوثيقة التي أنتجها التحالف لا تختلف عن وثيقة المبادئ الأساسية إلا في المادتين المتعلقتين بالمجلس العسكري، وكون أن هذه الوثيقة تتكر وتتبرأ منها الأحزاب الموقعة عليها في التحالف، كان المبرر الطبيعي أن ينفصل حزب الوفد عن التحالف، ومعلوماتي أن أحد أسباب فض التحالف هو بداية الاستعلاء من جانب الحرية والعدالة، وحصر المراكز الأولى في القوائم في أعضاء حزبه، وهو ما رفضه الدكتور السيد البدوي.

? هل ترى أن الوفد أخطأ عندما دخل التحالف؟

لا، بدليل أول دعوة للتحالف كانت في حزب الوفد في 14 أبريل 2011، وسبقتها الدعوة إلى الائتلاف الوطني من أجل التغيير، وحضره قبل إنشاء حزب الحرية والعدالة، الدكتور أحمد دياب والمهندس سعد الحسيني، من جماعة الإخوان، وحينما قرر الائتلاف تشكيل أمانة فنية لإدارة أمور الائتلاف، كان ممثلا لجماعة الإخوان الدكتور أحمد دياب، وحضر اجتماعاً مع أعضاء الأمانة.

? هل ترى أن قرار الوفد سليم فخرج من التحالف؟

نعم قراره سليم بفض التحالف، ولو أنه لم يتبعه بما كان مفروضا عليه في تشكيل وقيادة فريق من الأحزاب المدنية الليبرالية التي كانت على استعداد للانقياد تحت عباءة الوفد.

? هل ترى أن الوفد دفع ثمن تحالفه مع الإخوان في الانتخابات؟

تحتمل، لأن كثيراً من قواعد الوفديين لم يكونوا راضين عن التحالف، أو لم يكونوا راضين عن سير التحالف، فالوفد قد يكون تأخر في فض التحالف.

? تتحدث عن دستور يؤمن بسيادة القانون ومدنية الدولة والمواطنة ومع ذلك يرفض الإخوان ذلك؟ فأي دستور يريدون؟

لا أعلم، فالوثيقة عندما تقول جمهورية مصر العربية دولة موحدة وطنية نظامها ديمقراطي مدني، يقوم على المواطنة وحكم القانون، واحترام التعددية وكفالة الحرية والعدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز، أو تفرقة، وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، فما الذي يضير الإخوان في ذلك، أو يضير الشعب المصري فيها، فالوثيقة عندما تقول إن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ

الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وتصدر التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والشؤون الدينية لغير المسلمين استناداً لمبادئ شرائعهم، كمصدر رئيسي للتشريعات "فماذا يغضبهم من ذلك".

? اعتراضهم كان على تشكيل اللجنة التأسيسية والمادتين الخاصتين بالقوات المسلحة؟

الخلاف كان على كلمة "مدنية" وكلمة "استرشادية"، وآخر كلام قاله الممثلون عن حزب "الحرية والعدالة" إنهم يؤمنون بأن كل المؤسسات والمحاولات يجب أن تكون وثائقها استرشادية، وإنهم يهتمون بوثيقة الأزهر لأنها استرشادية، والأكثر من هذا أنهم رفضوا التوقيع على وثيقة المبادئ، عندما قلنا إنها ستكون استرشادية ولا تلزم إلا من وقع عليها.

? وما هدفهم من ذلك؟

التحلل منها.

? هل صدمت في الإخوان؟

صدمت في الممارسة وفي لغة الخطاب، فهي لغة لا تعبر عن مضمون إسلامي في السماحة، والاقتداء بالحكمة والموعظة الحسنة، فهم نسوا قول الله عز وجل " وجادلهم بالتي هي أحسن"، واتجهوا إلى الاستعلاء والتكبر، ومحاولة في تحطيم إنسان كل ما جناه أنه حاول تقديم فكرة للوطن، وأظن أن حشدهم ومليونياتهم كان المستهدف منها في الأساس المجلس العسكري.

? معنى ذلك أنك كنت وسيلة لإرهاب المجلس العسكري؟

نعم، وحتى بعض المنادين بالأقوال التي تكررت وصدرت عن حزب "الحرية والعدالة"، وأخص بالذكر الدكتور سليم العوا، الذي وقف في 18 نوفمبر في ميدان التحرير، ونادى بالعصيان المدني، وثورة ثانية، ونادى بأنه لن تسقط أعلام الإخوان والسلفيين، وهو يدعي أنه من الإخوان والسلفيين، ومع ذلك في غضون أيام قليلة، انقلب 180 درجة وأصبح يشرفه أن يعمل مع المجلس العسكري، وأصبح داعياً إلى المجلس الاستشاري.

? من الممكن أن يكون هذا الموقف بعد أن أعلن المجلس العسكري موعداً واضحاً لتسليم السلطة؟ وما أعلنه المشير من إجراء الانتخابات في موعدها؟

"يضحك بسخرية" آمل أن يكون هذا هو التفسير.

? هل يتعامل الإخوان على أساس أن البلد جايلهم جايلهم؟

نعم، وتصريح الأستاذ مهدى عاكف " اللي مش عاجبه الإخوان يترك البلد" رسالة، لا ينبغي أن نمر مرور الكرام، وقبل ذلك تكررت تصريحات بالمعنى نفسه من كثيرين من المناصرين للإخوان، وهذا كلام مخوف، فمن وقت الاستفتاء على التعديلات الدستورية والطريق القويم نُبذ، وخطة الطريق لا تقود إلا إلى النتيجة التي نعيشها.

.5

د. علي السلمي لـ "المصري اليوم" الإخوان اعتبروني وسيلة لإرهاب المجلس العسكري (الحلقة الثانية والأخيرة)[65]

الثلاثاء ديسمبر 20، 2011

أجرى الحوار محمود مسلم وعادل الدرجلي

أكد الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، أن المليونية التي حشدها الإخوان والسلفيون ضده والتي أطلقوا عليها "مليونية إسقاط الوثيقة"، كانت موجهة في الأساس إلى المجلس العسكري لتوصيل رسالة إليه، يوضحون خلالها قدرتهم على الحشد وإرهابه وتخويفه منهم، مشيراً إلى أن الإخوان أصابهم الغرور بعد ثورة 25 يناير.

وأشار "السلمي"، خلال الجزء الثاني من حواره مع "المصري اليوم"، إلى أن فوز التيارات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية يرجع في الأساس إلى فشل الأحزاب الليبرالية والقوى المدنية.

? كيف ترى استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية؟

- الإخوان والكتلة المصرية مخطئان تماما في استخدام الشعارات الدينية خلال الدعاية الانتخابية، والخطأ هنا لابد من الوقوف أمامه كثيرا، لأن استخدام الدين سواء من جانب التيارات الإسلامية أو من جانب الكنيسة، يهدد بانقسام الشعب، وأذكر أن أحد الكتاب كتب تعليقاً على إخفاق الدكتور عبدالمنعم الشحات في فوزه بمقعد بالإسكندرية جاء فيه: إن الشحات قال قبل النتيجة إن الإسلام سينتصر، فهل نعتبر أن الإسلام انهزم بهزيمة الشحات، ومن هذا المنطلق نؤكد على أهمية وضع دستور ينظم سلطات الدولة ونظام الحكم بما تحقق التوافق الوطني وحرية العبادة والعقيدة وممارسة الحريات العامة دون أي شعارات دينية لا تخدم غرضاً قومياً.

? لو أجريت الانتخابات في ظروف عادية دون استخدام شعارات دينية هل سيكون أداء الأحزاب القديمة أفضل؟

- النتيجة المعلنة الآن محتملة، لكنها ليست دليلا على قوة "الحرية والعدالة" و"التيار السلفي"، بقدر ما هي دليل على عدم تنظيم الأحزاب المدنية وغياب الاستعداد والتوافق بينها.

---

[65] د. على السلمي لـ«المصري اليوم»: الإخوان اعتبروني وسيلة لإرهاب المجلس العسكري (الحلقة الثانية والأخيرة)(ahlamontada.net)

? هل ستعود للوفد مرة أخرى؟

- محتمل، وسنكون في إطار تقييم ما حدث في الانتخابات بشكل عادل، لكن لن أعود قبل انتهاء المرحلة الثالثة لأنني لم أكن مشاركاً في العمل الحزبي في الفترة الماضية.

? كيف ترى فض التحالف بين الوفد والحرية والعدالة... وهل أصاب الوفد أم أخطأ في فض التحالف؟

- كنت أؤيد الدكتور السيد البدوي، رئيس حزب الوفد، في التحالف مع الحرية والعدالة، بهدف الوصول إلى حكومة وحدة وطنية، ولبت دعوة العديد من الأحزاب، وكان من ضمن أسس التحالف وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة، وكان المستهدف أن تستكمل الوثيقة بإعداد المعايير الخاصة باختيار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، وهنا لابد أن أكشف عن الخطاب الذى أرسل من الحرية والعدالة إلى الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء السابق، وقت وجوده في الوزارة في 28 يونيو، بتوقيع مقرر التحالف الدكتور محمد سعد الكتاتني على ورق حزب "الحرية والعدالة" يشير فيه إلى "أن التحالف قد أثمر عن الاتفاق على وثيقة من المبادئ الحاكمة للدستور القادم مما يمكن اعتباره تجاوزاً لأزمة الدستور أم الانتخابات أولاً"، وهذا المبدأ قد ذكر في إطار الدفاع عن التحالف، وقد كانت هذه الوثيقة نتاج اجتماع تم في مقر الكتلة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة، وحضره عدد من الأحزاب وتم الاتفاق على استكمال الحوار بشأن وضع المعايير الخاصة بأمرين الأول التنسيق الانتخابي بين أحزاب التحالف والمعايير الخاصة بضوابط اختيار الجمعية التأسيسية، وهذا دليل على أن الإخوان وحزب الحرية والعدالة مشارك منذ البداية ومقر ومعترف وموقع على وثيقة المبادئ وسماها المبادئ الحاكمة، في حين أنى في جميع تصريحاتي ومداخلاتي لم أستخدم تعبير "المبادئ الحاكمة"، وإنما كنت أذكر تعبير "المبادئ الأساسية" لدستور الدولة الحديثة.

? إذا كان الوضع كذلك وكانوا مؤيدين للوثيقة... فما الذي حدث لينقلبوا عليها؟

- عندما اقترب موعد تفعيل قضية اختيار الجمعية التأسيسية مع اقتراب موعد الانتخابات، وحالة الزخم التي قام بها حزب "الحرية والعدالة" و"السلفيون" في الشارع، واقتراب فرصة الفوز في الانتخابات أرادوا أن ينسفوا كل ما ذكر عن الوثيقة وإنكارها، وادعوا أنهم لم يسبق لهم التعرف عليها أو التعامل معها، حتى ينفردوا بوضع دستور جديد لمصر وفقاً لتحيزاتهم الفكرية واختيارها، وكنا نسعى إلى تجنب أن ينفرد فريق أو فصيل واحد بوضع الدستور، فكانت الهجمة وكان السعار الذى تلاها في تصريحات محمد البلتاجي وأحمد أبو بركة ومحمود غزلان، وانضم لهم الدكتور محمد سليم العوا وحازم صلاح أبو إسماعيل، وطارق البشرى، وادعوا جميعاً أن

هذا الأمر خطيئة وسماها البشرى "خطيئة السلمى" وسماها العوا "الوثيقة الباطلة" لأن من أصدرها لا يملك حق إصدارها، وتطور الأمر إلى التهديد بمليونية وإقالة السلمى، وقال إن هذا ترتب على المناخ العام الذى أشار إلى احتمالات الفوز الكبير لحزب الحرية والعدالة في الانتخابات، في حين أن آخر صياغ للجنة التأسيسية كانت مجموعة تختارها مجلس الشعب ومجموعة تختارها المجلس العسكري، وكانت هذه الصياغة التي تقدم بها الدكتور محمد مرسى ووافق على اختيار أعضاء من مجلسي الشعب والشورى ومن غيرهم ولم تحدد نسبة من سيكون من داخل البرلمان ومن سيكون من خارجه، وذكر خلالها أكثر من 30 فئة تكون ممثلة من خارج المجلس، والخلاف انحصر في أن اختيار المائة بأغلبية ثلثي مجلسي الشعب والشورى، و"الحرية والعدالة" أصر على الأغلبية، وهذا دليل على فكرة تشكيل الجمعية من داخل وخارج المجلس، أما أن يصل الأمر إلى الإنكار ورفض هذه الفكرة تماماً، فهو افتراء على حق الشعب، والتفاف على استفتاء 19 مارس، والتفاف على إرادة الشعب في الاطمئنان على مصيره، ومستقبله.

? هل الإخوان تخالفون وعودهم وعهودهم؟

- الحقيقة أن الممارسة شيء والكلام المعسول شيء آخر، فمرة تصدر تصريحات من بعض قيادات حزب الحرية والعدالة أنهم سيشكلون الحكومة القادمة، وفي الوقت نفسه تخرج قيادي آخر ينكر رغبتهم في تشكيل الحكومة منفردين، وهو في رأيي توزيع أدوار بينهم واستخدام لغة الاستعلاء والاستكبار والديمقراطية يقوم في الأساس على الرأي والرأي الآخر، فهم في الحياة السياسية يبتعدون تماماً عن الديمقراطية في شكلها الأصيل، ولهم ديمقراطية خاصة بهم.

? هل ترى من خلال علاقتك بالإخوان قبل وأثناء وبعد الثورة أنهم أصابهم الغرور؟

- لا شك في ذلك، فعندما كنت قريباً من حزب الوفد، والحرية والعدالة أثناء التحالف، كانت الأمور تسير على خير ما يرام، وكان يسود التفاهم، وتبادل الرأي، وذكرت أن الوثيقة التي أنتجها التحالف لا تختلف عن وثيقة المبادئ الأساسية إلا في المادتين المتعلقتين بالمجلس العسكري، وكون أن هذه الوثيقة تنكر الآن وتتبرأ منها الأحزاب الموقعة عليها في التحالف، كان المبرر الطبيعي أن ينفصل حزب الوفد عن التحالف، ومعلوماتي أن أحد أسباب فض التحالف هو بداية الاستعلاء من جانب الحرية والعدالة، وحصر المراكز الأولى في القوائم في أعضاء حزبه، وهو ما رفضه الدكتور السيد البدوي.

? هل ترى أن الوفد أخطأ عندما دخل التحالف؟

- لا، بدليل أول دعوة للتحالف كانت في حزب الوفد في 14 أبريل 2011، وسبقتها الدعوة إلى "الائتلاف الوطني من أجل التغيير"، وحضره قبل إنشاء حزب "الحرية والعدالة"، الدكتور أحمد دياب والمهندس سعد الحسيني، من جماعة الإخوان، وحينما قرر الائتلاف تشكيل أمانة فنية لإدارة أمور الائتلاف، كان ممثلا لجماعة الإخوان الدكتور أحمد دياب، وحضر اجتماعاً مع أعضاء الأمانة.

? هل ترى أن قرار الوفد سليم بخروجه من التحالف؟

- نعم قراره سليم برفض التحالف، ولو أنه لم يتبعه بما كان مفروضا عليه في تشكيل وقيادة فريق من الأحزاب المدنية الليبرالية التي كانت على استعداد للانقياد تحت عباءة الوفد.

? هل ترى أن الوفد دفع ثمن تحالفه مع الإخوان في الانتخابات؟

- نحتمل، لأن كثيراً من قواعد الوفديين لم يكونوا راضين عن التحالف، أو لم يكونوا راضين عن سير التحالف، فالوفد قد يكون تأخر في فض التحالف.

? تتحدث عن دستور يؤمن بسيادة القانون ومدنية الدولة والمواطنة ومع ذلك يرفض الإخوان ذلك؟ فأي دستور يريدون؟

- لا أعلم، فالوثيقة عندما تقول جمهورية مصر العربية دولة موحدة وطنية نظامها ديمقراطي مدني، يقوم على المواطنة وحكم القانون، واحترام التعددية وكفالة الحرية والعدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز، أو تفرقة، وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، فما الذي يضير الإخوان في ذلك، أو يضير الشعب المصري فيها، فالوثيقة عندما تقول إن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وتصدر التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والشؤون الدينية لغير المسلمين استناداً لمبادئ شرائعهم، كمصدر رئيسي للتشريعات: ماذا يغضب في ذلك".

? اعتراضهم كان على تشكيل اللجنة التأسيسية والمادتين الخاصتين بالقوات المسلحة؟

- الخلاف كان على كلمتي "مدنية" "استر شادية"، وآخر ما قاله الممثلون عن حزب "الحرية والعدالة" "إنهم يؤمنون بأن كل المؤسسات والمحاولات يجب أن تكون وثائقها استر شادية، وإنهم يهتمون بوثيقة الأزهر لأنها استر شادية.

والأمر الذي يثير العجب إنهم رغم قولهم ذلك، رفضوا التوقيع على وثيقة المبادئ، عندما قلنا إنها ستكون استر شادية ولا تلزم إلا من وقع عليها.

? وما هدفهم من ذلك؟

- التحلل منها.

? هل صدمت في الإخوان؟

صدمت في الممارسة وفي لغة الخطاب، فهي لغة لا تعبر عن مضمون إسلامي في السماحة، والاقتداء بالحكمة والموعظة الحسنة وتناسوا قول الله عز وجل "وجادلهم بالتي هي أحسن"، واتجهوا إلى الاستعلاء والتكبر، ومحاولة في تحطيم إنسان كل ما جناه أنه حاول تقديم فكرة للوطن، وأظن أن حشدهم ومليونياتهم كان المستهدف منها في الأساس المجلس العسكري.

? معنى ذلك أنك كنت وسيلة لإرهاب المجلس العسكري؟

- نعم، وحتى بعض المنادين بالأقوال التي تكررت وصدرت عن حزب الحرية والعدالة، وأخص بالذكر الدكتور سليم العوا، الذي وقف في 18 نوفمبر في ميدان التحرير، ونادى بالعصيان المدني، وثورة ثانية، ونادى بأنه لن تسقط أعلام الإخوان والسلفيين، وهو يدعي أنه من الإخوان والسلفيين، ومع ذلك في غضون أيام قليلة، انقلب 180 درجة وأصبح يشرفه أن يعمل مع المجلس العسكري، وأصبح داعياً إلى المجلس الاستشاري.

? من الممكن أن يكون هذا الموقف بعد أن أعلن المجلس العسكري موعداً واضحاً لتسليم السلطة؟ وما أعلنه المشير من إجراء الانتخابات في موعدها؟

"يضحك بسخرية" - آمل أن يكون هذا هو التفسير.

? هل يتعامل الإخوان على أساس أن البلد جايلهم جايلهم؟

- نعم، وتصريح الأستاذ مهدى عاكف " اللي مش عاجبه الإخوان يترك البلد" رسالة، لا ينبغي أن نمر مرور الكرام، وقبل ذلك تكررت تصرفات بالمعنى نفسه من كثيرين من المناصرين للإخوان" فمن وقت الاستفتاء على التعديلات الدستورية والطريق القويم قد نُبذ، وخطة الطريق لا تقود إلا إلى النتيجة التي نعيشها.

.6

"السلمي" يعلن استقالته من "الوفد" بسبب "ضعف أداء الحزب"[66]

فوجئ الحضور في المؤتمر السنوي لشباب حزب الوفد، مساء الخميس، بإعلان الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق ونائب رئيس الوفد، استقالته من الحزب، مرجعاً سبب استقالته إلى "ضعف أداء الحزب خلال الفترة الماضية، وقصور عمله خلال المشهد السياسي الراهن في مصر، خاصة في أزمة الدستور الجديد".

وعرض السلمي في كلمته بالمؤتمر تجربته في الحكومة، قائلا إنه تعرض لـ"إرهاب فكري" بسبب وثيقته، مشيراً إلى أن الوثيقة التي أطلقها كانت لحفظ مصر من "تغول الجماعات الإسلامية، وخاصة جماعة الإخوان، في حال وصولهم للحكم"، مشيرًا إلى أن القوى المدنية عليها أن تعمل بشكل أكبر لإنقاذ الدستور.

وحينما عرض منير فخري عبد النور، وزير السياحة السابق، تجربته في الحكومة، وأثناء تلقيه أسئلة الحضور، جاء سؤال إلى الدكتور علي السلمي، يقول: "ما الآليات التي تمكن حزب الوفد من الوصول إلى الحكم خلال الفترة القادمة"، ورد "السلمي" بانتقاد أداء الحزب وأعلن استقالته أمام الحضور، وهو ما جعل بعض شباب الحزب يثورون ضد نائب رئيس الوزراء الأسبق.

وحاول منير فخري عبد النور تهدئة الموقف، مؤكدًا أن ما قاله الدكتور علي السلمي هو "انفعال زائد نتيجة ضغوط الإسلاميين عليه"، وأنه سيراجع نفسه في مسألة الاستقالة.

من جانبه، قال الدكتور السيد البدوي، رئيس حزب الوفد، إنه سيتحدث إلى الدكتور علي السلمي ويناقشه في استقالته وتحاول إقناعه بالعدول عن قراره، فيما أكد فؤاد بدراوي، سكرتير عام حزب الوفد، أنه فوجئ باستقالة "السلمي" ولا يعلم شيئًا عن أسبابها.

وفي سياق نفسه، قال طارق النهامي، عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ورئيس لجنة الشباب النوعية، إن الدكتور علي السلمي من الواضح أنه كان لديه النية في إعلان استقالته أثناء الندوة، لأنه قال في بدايتها أن هناك تصرفًا مهمًا سوف يقوله في نهاية الندوة، مشيرًا إلى أن المؤتمر أصدر توصية أرسلها إلى رئيس الحزب والمكتب التنفيذي والهيئة العليا، تطالب بقبول استقالة علي السلمي.

---

66 «السلمي» يعلن استقالته من «الوفد» بسبب «ضعف أداء الحزب» (almasryalyoum.com)

وأكدت مصادر قيادية في حزب الوفد أنه فور وصول استقالة كتابية من "السلمي" سوف يتم قبولها، فيما قال محمد مبروك، سكرتير الهيئة الوفدية وعضو اللجنة النوعية للشباب، إنه من الواضح أن الدكتور علي السلمي يمر بـ "محنة نفسية" نتيجة ضغوط الإسلاميين بعد تركه لمنصبه في الحكومة.

.7

السلمي: استقالتي من الوفد تأخرت.. والتأسيسية مطعون عليها (حوار)[67]

كشف الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، نائب رئيس حزب الوفد المستقيل، عن أن قرار استقالته من الحزب قد تأخر كثيراً وأنه كان يفكر في هذا القرار منذ وقت طويل.

وأضاف "السلمي" في حواره مع "المصري اليوم"، أن موقف الوفد وقياداته، خاصة من الدستور والجمعية التأسيسية غير مرض تماما، مشيراً إلى أن التأسيسية الحالية مطعون عليها، وأن القوى المدنية، حتى لو انسحبت لن توقف عمل الدستور الذي سنستمر في وضعه القوى المسيطرة على التأسيسية الآن وتنتج دستوراً غير مرض وبعيد عن أهداف الثورة.

وإلى نص الحوار:

? لماذا قدمت استقالتك من حزب الوفد؟

- لعدم رضائي عن سياسات الحزب، وأعلنت استقالتي أمام شباب الحزب في مؤتمرهم، لأنني لست راضياً عن أداء الوفد خاصة في قضية الدستور، والقرار تأخر كثيراً، ولكنني اتخذته في هدوء وراحة ضمير.

? بماذا تعني أنه تأخر هل كنت تنوي الاستقالة من قبل؟

- نعم كنت أنوي الاستقالة، ولكنني قررت الاستمرار على أمل أن تتحسن الأمور وتتغير المواقف حتى يظهر الوفد بالصورة المأمولة له.

? هل يمكن أن تراجع نفسك في الاستقالة؟

- لن أرجع في استقالتي نهائياً.

? هل ستنضم لأحزاب جديدة؟

- لن أخطط لأي شيء جديد في الوقت الحالي، ورغبتي في خدمة الوطن لا تتوقف عند حزب وإنما أخدمه وأنا في أي مكان.

? هل هناك موقف محدد جعلك تتخذ قرار الاستقالة؟

---

[67] «السلمي»: استقالتي من «الوفد» تأخرت. و«التأسيسية» مطعون عليها (حوار)(almasryalyoum.com)

- كان من المفروض أن يقود حزب الوفد عملية انسحاب القوى السياسية من الجمعية التأسيسية المطعون عليها، فالمسودات المتتالية الصادرة عنها لا تقدم أي جديد ومرفوضة مجتمعيا.

? لماذا لم يتبن الوفد وثيقتك داخل التأسيسية؟

- يسأل في ذلك حزب الوفد، فعلى الرغم من أن وثيقة "التحالف الديمقراطي" و"وثيقة الأزهر" هما المرجعية الأساسية، لكن الحقيقة أن صانعي الدستور أهملوا الوثيقتين.

? كيف تراهما؟

- إن وثيقة "التحالف الديمقراطي" كانت من مطالب حزب الوفد وجميع القوى الوطنية لم تعلن التزامها بالوثيقة ونحن نريد دستوراً يرضى عنه جميع القوى الوطنية والمجتمعية وهو ما لم يحدث.

? لكن حزب الوفد جمد عضويته لحين موافقة "الغرياني" على مطالبهم. ألا يكفي هذا؟

- إن الدكتور محمد كامل، عضو التأسيسية، نائب رئيس حزب الوفد، أعلن أنه شخصيا لن ينسحب أو تجمد عضويته وأنه أخطر "البدوي" بهذا الموقف تليفونيا، لأنه لا يوجد ما يدعو للانسحاب، وأنا لا أعلم ما يتم مع قيادة وقديمة كبيرة لحزب رأى الحزب بهذا الشكل، فإن هذا الموقف يدعو للعجب، إلا إذا كان لديه معلومات تشير إلى عكس ما يعلن وأنهم سيستمرون في التأسيسية، وهذا الموقف لا يرضى أحداً من محبي ذلك الحزب العريق ومؤيديه.

? هل كل القوى الوطنية مسؤولة عن إهدار الوثيقة؟

- هناك قوى وطنية سقفها كان أعلى في المطالبة بقيم ودستور يعلي من شأن الوطن، ومنها أحزاب "المصري الديمقراطي" و"المصريين الأحرار" و"التجمع" وغيرها من الأحزاب التي انسحبت من الجمعية التأسيسية أثناء تشكيلها.

? ما تعليقك على تشكيل التأسيسية... وهل تتوقع أن تستمر التأسيسية الحالية؟

- تشكيلها جاء مخالفا للمادة 60 من الإعلان الدستوري، وشُكلت من نواب في مجلسي الشعب والشورى، حسب انتماءاتهم الحزبية، وتم تشكيلها بشكل ينحاز لفصيل معين، بشكل مخالف للعرف، والدستور يكتبه المواطنون وليس من تحوز أغلبية برلمانية زائلة. وللأسف إن سياسة العناد والإصرار على خطأ سنجعل القائمين على التأسيسية الحالية يستمرون في وضع الدستور، رغم أن القوى المدنية قد تنسحب يوم الأحد،

ولكن سيتم تصعيد الاحتياطي وإقرار الدستور بأغلبية مصطنعة ويطرح للاستفتاء خلال أيام، وإذا خرج الدستور بهذا الشكل سيكون دستوراً غير مرض لجميع طوائف الشعب ولا تحقق أهداف الثورة.

.8

"السلمي" بعد قبول استقالته من "الوفد": خلافي سياسي مع الحزب.. وأتمنى له التوفيق

2012-11-19

قال الدكتور علي السلمي، نائب رئيس حزب الوفد، نائب رئيس الوزراء الأسبق، إن حزب الوفد قبل استقالته التي تقدم بها من عدة أيام، مؤكدًا أن الخلاف بينه وبين الحزب مجرد خلاف سياسي.

وأوضح "السلمي" لـ "المصري اليوم" أن الاستقالة ترجع إلى "ضعف الأداء السياسي للحزب في الفترة الأخيرة"، معربًا عن شكره للحزب وأعضائه على قبول الاستقالة، وتمنى له التوفيق والعودة إلى صدارة المشهد.

ونفي "السلمي" نيته التراجع في الاستقالة، مشيرًا إلى أن "الأمر لا تحتاج لمراجعة، فقد اتخذت القرار بناءً على تفكير صائب". وأضاف: "فترتي في الوفد متميزة، لكننا اختلفنا في أمور سياسية، لكنه لا يفسد للود قضية".

ووصف "السلمي" "إن قرار حزب الوفد بالانسحاب من الجمعية التأسيسية جاء متأخرًا شهرين على الأقل.

وقال: "الانسحاب في حد ذاته خطوة جيدة، وحزب الوفد عليه أن يشكل مجموعة من فقهاء القانون والدستور ويضع دستورًا يقدمه لرئيس الجمهورية وللمجتمع وللصحافة والإعلام".

المختار من مقالاتي في صحيفة "الوفد"[68]

[68] مقالات مختارة مما نشرته في صحيفة "الوفد" فيما بين 2007 و2010.

١. مؤهلات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

كنت أنوي استكمال ما بدأته الأسبوع الماضي عن المحاور اللازمة لتحقيق رؤية الرئيس مبارك لمستقبل مصر والحديث عن التغييرات الديمقراطية طويلة الأجل نسبياً لتهيئة الظروف المناسبة لبدء المسيرة نحو المستقبل، إلا أنني رأيت تأجيل ذلك الحديث بغرض تناول حدث مهم يتمثل في إقدام الدكتور محمد البرادعي على إعلان نيته للترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية وما أثاره من موجة صاخبة من النقد من جانب الصحف الحكومية المسماة بالقومية وصلت إلى حد اتهامه بازدواج الجنسية والعمل ضد مصالح الوطن وكونه قائم بتنفيذ أجندة أمريكية.

ولكن من أهم ما وجه إلى الدكتور البرادعي من اتهامات تلك التي نسبت إلى الدكتور مفيد شهاب حين قال إن الرجل لا يصلح لرئاسة الجمهورية وأنه يفتقد الخبرة السياسية والتجربة الحزبية التي يمكن أن تصنع منه رئيساً للجمهورية. وساند كثير من كتاب الحكومة الدكتور مفيد شهاب في تأكيد أن د. البرادعي لا يملك المؤهلات التي تجعل منه مرشحاً صالحاً لمنصب رئيس الجمهورية.

وفي محاولة لمساعدة كل من يفكر في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، وتحسباً أن تنزلق شخصيات أخرى من نوع الدكتور البرادعي في ترشيح أنفسهم للرئاسة من دون أن يتأكدوا هل هم مؤهلين لذلك أم لا، أقدم لهم أهم المؤهلات الواجب توفرها فيمن تسول له نفسه أن يفكر في اقتحام السد العالي الذي أقامته المادة رقم 76 من الدستور والتقدم للترشيح للمنصب الرفيع.

وأول المؤهلات أن يكون المرشح على علم واسع ومعرفة شاملة بالمصريين وإلمام تام بتاريخ كل منهم، ولذلك سيكون ضرورياً أن يقدم المرشح مع أوراق ترشيحه قرصاً مضغوطاً CD تحتوي أسماء أفراد الشعب المصري فرداً فرداً وكامل المعلومات الخاصة بكل منهم من حيث تاريخ الميلاد ومحل السكن والحالة الاجتماعية ونوع الدراسة والمؤهل الحاصل عليه وعدد الأطفال الذين يعولهم وبيان المدارس والمراحل التعليمية التي يدرسون بها. كما يجب على المرشح أن يوالي تحديث هذا القرص المضغوط طوال الفترة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك بإضافة أسماء المواليد وإسقاط أسماء المتوفين، وتعديل المعلومات نتيجة حالات الزواج والطلاق وإنجاب الأطفال وتغيير محال العمل وأماكن الإقامة. ومن المفضل أن يقدم المرشح قرصاً مضغوطاً آخر تحتوي على صورة شخصية له مع كل من أفراد الشعب المصري لإثبات معرفته الوثيقة بهم وصلاحيته لتولي منصب رئيسهم.

أما المؤهل الثاني فهو ضرورة أن يثبت المرشح معرفته التامة بالوطن ومعايشته للظروف والتطورات التي تمر بمصر، ولذلك ينبغي أن يثبت المرشح أنه قد لف كعب داير على كل جزء في مصر، وأن يقدم قرصاً مضغوطاً آخر يتضمن

معلومات كاملة عن جميع محافظات مصر وقراها ومراكزها ومدنها وأحيائها، مع بيان كل التفاصيل الموجودة على الأرض وإرفاق صور فوتوغرافية أو فيديو كليب له بجانب تلال القمامة والحيوانات النافقة ومخلفات البناء وغيرها من العلامات المميزة للشارع المصري. ولزيادة الاطمئنان إلى معايشة المرشح لهموم الوطن والمواطنين ومعرفته بظروف حياتهم والصعوبات التي يعانون منها، عليه أن يرفق مع أوراق ترشيحه مجموعة من الصور التي تثبت قدرته على ركوب النوك توك ومهارته في تسلق أسطح القطارات والتعلق في سيارات أتوبيس النقل العام. وسوف يضيف إلى فرص فوز المرشح بالمنصب الرفيع أن يقدم شهادة طبية تثبت أن أصيب في تصادم قطاري العياط، أو أنه قد تم إنقاذه من بين غرقى عبارة السلام، كما يفيده جداً أن تحصل على شهادة من محافظة القاهرة أنه تم توزيعه لفترة مهمة من حياته في أحد معسكرات الإيواء نتيجة انهيار منزل العائلة تحت صخرة الدويقة الشهيرة. وكي يثبت المرشح أنه يعيش معاناة المصريين ويشعر بآلامهم، عليه أن يقدم صوراً له وهو يقف في طوابير الخبز وطوابير أنابيب البوتاجاز. كذلك يجب أن يثبت للناخبين أنه قد سبق له شرب مياه مختلطة بمياه الصرف الصحي، وأن عدداً من أفراد أسرته قد أصيبوا بالسرطان نتيجة المبيدات المسرطنة التي استوردها يوسف عبد الرحمن ورندة الشامي. كذلك سيكون مفيداً للمرشح أن يقدم للناخبين معلومات تفيد في معرفة أماكن اختفاء دكتور هاني سرور وشقيقته، ومعلومات عن الذين ساعدوا ممدوح إسماعيل في الهرب خارج البلاد!

وحيث اتُّهم الدكتور البرادعي بأنه يفتقد الخبرة الحزبية والسياسية، فسوف يكون لزاماً على من يفكر في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يقدم شهادات تثبت عضويته في التنظيمات السياسية التي أقامها نظام يوليو 1952 ابتداء من هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، وسوف تكون علامة بارزة في التاريخ السياسي للمرشح أن يثبت أنه كان من أوائل المهرولين من حزب مصر العربي الاشتراكي إلى الحزب الوطني الديمقراطي بمجرد إعلان الرئيس الراحل السادات عن تأسيسه وتخليه عن رئاسة الحزب القديم. كما سيكون في صالح المرشح أنه سبق له عضوية مجلس الشعب وللتدليل على خبرته السياسية الفائقة أن يقدم شهادة من المجلس تبين عدد مرات التصفيق الحاد وعينات من هتافات التأييد للحكومة، وعدد مرات الشجب والاعتراض على مداخلات أعضاء المجلس من غير الحزب الوطني الديمقراطي، وكذا ما يثبت أنه من أوائل الموقعين على طلبات الانتقال إلى جدول الأعمال في حالات مناقشة الاستجوابات المقدمة من نواب المعارضة ضد الحكومة. وعلى عضو مجلس الشعب الذي يرغب في ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة أن يثبت للناخبين حرصه الشديد على مصالحهم وأمنهم وحمايتهم وذلك بتأييده تمديد العمل بقانون الطوارئ.

وحيث عاب كثير من كتبة الحكومة على الدكتور البرادعي أنه عاش فترة طويلة خارج مصر، فسوف يكون من الضروري على من يتقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يثبت أنه لم يغادر مصر أبداً وأنه سيعمل على قطع العلاقات السياسية مع كافة دول العالم حتى تحافظ المصريون على نقاء همهم الوطني ويمتنع عليهم الاختلاط بتلك الشعوب المتقدمة التي تعاني من الديمقراطية وحرية الرأي وتعيش ظروفاً تحافظ فيها الحكومات هناك على الحريات الأساسية وتحترم حقوق الإنسان، الأمر الذي يحرم المواطنين في تلك الدول من نعمة الاعتقال الإداري، ومنعة المحاكمة أمام القضاء العسكري، كما تجعل المصريين في أمان من تسلل العلم الحديث والتقنية المتطورة التي سينعرضون لها حال سفرهم إلى الخارج وإقامتهم في دول العالم المتقدم، ومن ثم سيحافظ المرشح المتميز على معدل التخلف العلمي وتراجع الأداء التعليمي وتدهور الحالة الصحية التي تتميز بها المحروسة .

ولعل أخطر ما وجه إلى الدكتور البرادعي من اتهامات أنه يسعى إلى إحداث انقلاب دستوري بمطالبته بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور، وكذلك إصراره على إنشاء لجنة قومية مستقلة للإشراف على كافة أعمال الانتخابات، فضلاً عن ضرورة وجود إشراف قضائي ورقابة دولية للاطمئنان إلى سلامة الانتخابات ونزاهتها . لذلك يصبح ضرورياً على من يريد ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية أن يقدم شهادة بأنه ضد التفكير في أي تعديلات دستورية وأنه يرفض أي شكل من أشكال الإصلاح السياسي ويطالب بإشراف وزارة الداخلية والمحافظين إشرافاً تاماً على الانتخابات وأنهم مفوضون في اختيار المرشحين الذين يرون أنهم الأصلح. ويجب أن تكون تلك الشهادة موقعاً عليها من اثنين موظفين يزيد مرتب كل منهما عن 168 جنيها للدلالة على أنهما ليسا من الفقراء بحسب تعريف وزير التنمية الاقتصادية.

وكذلك فإن من أهم مؤهلات من يحلم بأن يتقدم لترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية أن يثبت أنه قد قرأ وحفظ عن ظهر قلب " الرؤية السياسية في المسألة الرئاسية" للسيد /كمال الشاذلي المنشورة بجريدة الأهرام يوم الأربعاء 9 ديسمبر 2009، وأنه يقر ويعترف بأنه ليس من عصر الأفنديات الذي انتهى كما أكد السيد/ الشاذلي في رؤيته. كما على ذلك المرشح المنهور أن يعترف بأن مصر ليست بعضاً من سكان القاهرة أو الإسكندرية، وأن منصب رئيس كل المصريين ليس بالسهل أو الهين، وأنه قد أخطأ وتعجل في التفكير في موضوع الترشيح بينما ينبغي على ترشيحات الرئاسة عامان.

لقد حسم السيد/ كمال الشاذلي القضية من أساسها وأغلق الباب أمام أي اجتهادات أو محاولات لأي مرشح من المارقين الذين ينتمون إلى عصر الأفنديات حين أصدر حكمه القاطع "وحزب الأغلبية فيه من الرجال الذين لهم

من الخبرة والممارسات السياسية والوطنية ما يؤهلهم لخدمة مصر وشعبها بكفاءة واقتدار، وعلى حمل العلم في الوقت المناسب، ليظل خفاقاً نحن فوق الجميع". وامتثالاً لحكمة السيد/ كمال الشاذلي على كل من تسول له نفسه التفكير في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يوقع على تعهد أنه سوف يعطي صوته لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي، وأنه في حالة فوزه، لا قدر الله ، سوف يهدي الفوز إلى السيد الرئيس، ورحم الله الشيخ أحمد الصباحي ! ! !2009

2. أبناؤنا في الخارج وتساؤلات حول جدوى التعليم الجامعي !

هل تحقق التعليم العالي في مصر أهدافه الرئيسية في بناء الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف التنمية ومواجهة احتياجات المجتمع؟ هل يعلم القائمون على إدارة الجامعات والمعاهد في المحروسة أين يذهب خريجوها وهل يعملون في مجالات تتفق وما تم تأهيلهم له من فروع العلم؟ وهل يمثل الإنفاق على التعليم العالي في مصر استثماراً مجدياً ينتج عنه عائد يضيف قيمة إلى ثروة الوطن ومواردة؟

لقد انشغلت بهذه الأسئلة وأنا أشاهد الأسبوع الماضي شاباً مصرياً وسيماً يقوم على خدمة الزبائن في أحد مطاعم دبي وهو يعمل بكل همة ونشاط. ولما جاء إلي يسألني ماذا أطلب سألته من أي كليات أو معاهد السياحة والفندقة قد تخرج. وكانت دهشتي وصدمتي كبيرة إذ أخبرني الشاب م.م أنه من أبناء الصعيد وقد تخرج في كلية الزراعة بجامعة أسيوط عام 2004 ولما فشل في الحصول على عمل لسنوات طويلة لم يجد أمامه سوى قبول العمل نادلاً في هذا المطعم بمدينة دبي شأنه شأن الآلاف من أقرانه الذين خرجوا من مصر باحثين عن أي عمل في دول الخليج والأردن وليبيا وغيرها من دول العالم، وفي زياراتي للعديد من الدول العربية فقد شاهدت أمثال الشاب م.م من خريجي كليات الطب والصيدلة والهندسة، وغيرها مما درج المصريون على تسميتها بكليات القمة، وهم يعملون في المطاعم والمحال التجارية وفي قيادة سيارات الأجرة وغيرها من المهن التي لم تكن تتطلب أبداً تلك السنوات التي أهدروها في طلب العلم بالجامعات والمعاهد العليا، والتي كان يكفيهم فيها بضع أسابيع قليلة في التدريب العملي. كما أنهم لا يحصلون إلا على أجور هزيلة ويعيشون حياة شاقة، ويعملون ساعات طويلة ثم ينكدسون بالعشرات في حجرات ضيقة لا تتوفر بها مقومات الحياة الآدمية.

هؤلاء هم زهرة شباب مصر الذين أنفق الوطن على تعليمهم مئات المليارات من الجنيهات، ثم يفقدهم الوطن بكل بساطة بينما يفرح بهم أهل الحكم لما يقومون بتحويله إلى الوطن من مدخراتهم الهزيلة التي تتولى حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً تبديدها - شأنها شأن باقي موارد الوطن - في مشروعات فاشلة كما في توشكي التي تم

الشريط في مائتي ألف فدان من أرضها للوليد بن طلال بلا مقابل تقريباً، وكما في الغاز الطبيعي الذي يتم تصديره بأبخس الأسعار ويقدم على طبق من ذهب للعدو الإسرائيلي بينما أهل المحروسة يتصارعون من أجل الحصول على أسطوانة بوتاجاز يتحملون في سبيل الحصول عليها أضعاف ثمنها الرسمي.

إن ظاهرة عمل خريجي الجامعات والمعاهد العليا المصرية في مهن لا تتفق وتأهيلهم العلمي ليست جديدة، بل هي مشاهدة داخل الوطن بقدر انتشارها خارجه، ففي داخل الوطن وخارجه هم يعملون سائقي سيارات وفي أعمال البناء وجمع القمامة ومحطات تزويد السيارات بالوقود وسعاة بالمكاتب من دون أن يثير هذا الوضع أدنى شعور بقيمة الموارد الوطنية المهدرة، ثم يزيد الطين بله ما يلاقونه من هوان وقلة شأن ومضايقات ولهب الكفلاء لمستحقاتهم المالية خارج الوطن.

إن منظومة التعليم العالي في المحروسة تتكون من ثمانية عشرة جامعة حكومية بما فيها جامعة الأزهر وستة عشرة جامعة خاصة وما يزيد عن ستين من المعاهد العليا الحكومية والخاصة. وقد بلغ عدد المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا في عام 2009 مليونين وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألف طالباً وطالبة وذلك بمعدل 2981 لكل 100000 من السكان تقريبا. وبلغ إجمالي عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا خلال السنوات من 2000-2009 ما يقرب من ثلاثة ملايين ومائة وخمسين ألف خريجاً بمتوسط سنوي 348414 خريج. وكانت نسبة الخريجين في مجموعة العلوم الهندسية 7.3% والعلوم الطبية 6.7% والعلوم الزراعية 2.5% والعلوم الأساسية 2.3% بينما كانت نسبتهم في العلوم الإنسانية هي الأكبر إذ بلغت 81.2%. كذلك أنتجت منظومة التعليم الجامعي عدداً هائلاً من الحاصلين على درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه خلال نفس الفترة بلغ 328610 منهم ثلاثة آلاف وخمسمائة وتسعة حصلوا على درجة الدكتوراه، وستة آلاف وستمائة ستة وثلاثون حصلوا على الماجستير والباقون حصلوا على درجة الدبلوم. وفي هذه المنظومة تحتل الجامعات الحكومية المرتبة الأهم من حيث عدد الطلاب المقيدين بها ومن ثم عدد الخريجين إذ تستوعب ما يقرب من مليون ونصف المليون طالباً وطالبة. وقد بلغ المخصص للتعليم في موازنة 2010/2009 ما يقرب من اثنين وأربعين ملياراً من الجنيهات بنسبة تقترب من 12% من إجمالي الموازنة البالغ 355 مليار جنيهاً تقريباً ويبلغ نصيب الجامعات منها ما يقرب من ثماني مليارات جنيه بنسبة 19% تقريباً.

وبرغم هذا الهيكل الضخم من مؤسسات التعليم العالي بكل ما يضمه من أعضاء هيئات التدريس والأجهزة الإدارية والفنية فضلاً عن أجهزة وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعات الخاصة والمجلس الأعلى للمعاهد العليا، وكذلك بالرغم من حجم الإنفاق العام، فإن السؤال الرئيسي الذي يجب أن يطرح هو مدى

فاعلية منظومة التعليم العالي في توفير الموارد البشرية ذات المعرفة والمهارات والقدرات المناسبة لاحتياجات وتحديات التنمية الوطنية الشاملة؟ ومما يزيد في أهمية هذا التساؤل ما أنفق خلال السنوات العشر الأخيرة في مشروعات تطوير التعليم الجامعي والعالي والذي تجاوز مئات الملايين من الدولارات تم تمويلها من قروض البنك الدولي والمنح من اليابان والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التمويل المحلي من موازنة الدولة. كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات لتطبيق نظام لضمان الجودة والاعتماد من خلال إنشاء هيئة قومية متخصصة لهذا الغرض.

لقد اهتم القائمون على أمر المنظومة الوطنية للتعليم العالي بإعداد إستراتيجيات وخطط وبرامج التطوير الشكلي وتعمير نظم مفتعلة لضمان الجودة، بينما انشغلوا تماماً عن محاولة الإجابة عن السؤال الأول حين تصمير نظم التعليم وهو ما هي نوعية الخريج المستهدف؟ إن الخطوة الأولى عند تصمير أو تطوير أي نظام للتعليم – خاصة التعليم الجامعي – هي تحديد مواصفات الخريج المستهدف بناء على دراسة مجتمعية شاملة تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتطورات العلمية، والتقنية، ومتطلبات التنمية، وتحدياتها. كذلك تستند الدراسات الخاصة بتصمير وتطوير نظم التعليم إلى تقييم حالة مخرجات النظام ومدى استقبال المجتمع لها وقدرتها على المنافسة من أجل الحصول على أنواع الأعمال المناسبة لتأهيلهم العلمي.

ومن أسف أن جميع محاولات تطوير التعليم الجامعي والعالي في مصر قد أهملت هذا الجانب المحوري، الأمر الذي جعل أنشطة التطوير والتحديث مجرد انشغال بأعمال تجميلية تنحصر في تحسين الشكل ولا تتجاوزه إلى المضمون! لقد تم إنجاز 158 مشروعاً في 90 كلية جامعية عبر السنوات القليلة الماضية تكلفت ما يقرب من 82 مليوناً من الجنيهات شملت إنشاء وتحديث برامج دراسية وتحديث مقررات وتطوير لوائح وتحديث للمعامل وتحويل مقررات إلى صورة إلكترونية وتحديث نظم الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء مشروعات لضمان الجودة، بينما لم يتعرض أي من تلك المشروعات لقضية تقييم نوعية الخريجين ومصيرهم في سوق العمل المحلي والخارجي!!

إن المشكلة المحورية لنظام التعليم العالي في مصر تتبلور في أن العائد الاقتصادي منه – معبراً عنه بالزيادة في متوسط الأجر مع زيادة عدد سنوات الدراسة، والزيادة في الإنتاجية وتنمية الأفكار القيمة والمبتكرات – لا يتناسب مع حجم الإنفاق على المستوى الوطني، وكذلك لا يتناسب العائد الاجتماعي للتعليم – معبراً عنه بالتحسن في مستوى الرفاهية الاجتماعية مع حجم الاستثمار المجتمعي في التعليم، مما يدعو إلى ضرورة مراجعة وطنية شاملة لمنظومة التعليم الجامعي والعالي، وهو ما يدعو إليه البرنامج الانتخابي الجديد لحزب الوفد. 2010

3. أربعة أحكام تاريخية.. تدين ممارسات حكومية

يمثل القضاء المصري أحد المؤسسات الوطنية القليلة التي يزهو بها المصريون وتفتخر بها مصر، وتعتبر السلطة القضائية السياج الحصين لحماية مصالح المصريين والحفاظ على مقدرات الوطن، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد الأمين وشعبه العظيم.

أحكام سيسجلها التاريخ

فقد شهد شهر نوفمبر الحالي [2008] صدور أربعة أحكام قضائية تاريخية تزين صدر القضاء المصري الشامخ وتؤكد أن قضاة مصر العظام هم الساهرون على تطبيق القانون وتأكيد احترام الدستور. وتُعتبر تلك الأحكام القضائية الأربعة قرارات إدانة لممارسات حكومية مرفوضة شعبياً.

وكان الحكم الأول هو قرار محكمة القضاء الإداري الصادر في السادس عشر من نوفمبر الجاري بتمكين أهالي جزيرة القرصاية من منازلهم وإلغاء قرار رئيس الوزراء الصادر بنزع ملكية أراضي الجزيرة بعد أن كان كل من وزير الزراعة ومحافظ الجيزة قد أصدر قرارات بإخلاء منازل المواطنين في الجزيرة وعدم تجديد عقود الإيجار لهم. وكان حكم المحكمة قد استند إلى أنه قد ثبت لديها أن صدور القرار شابه سوء استعمال السلطة، وأن الحكم قد جاء مراعياً لمصلحة الناس وحماية استقرار معيشتهم، بما يرقى للمصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الدولة في نزع ملكية الجزيرة.

وكان القرار التاريخي الثاني لمحكمة القضاء الإداري يوم الثامن عشر من نوفمبر ويقضي بوقف قرار تصدير الغاز إلى إسرائيل، حيث أكدت المحكمة أن قرار بيع الغاز مخالف للدستور حيث نصت المادة 123 على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً من موارد الدولة، وليست ملكاً للأجيال الحالية فقط، بل ملك للأجيال المستقبلية. كما أن الحكومة قد خالفت الدستور بعدم عرض اتفاقية بيع الغاز على مجلس الشعب لاستصدار قانون بموافقته على التزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية الموهوبة للشعب. كما أضافت المحكمة أن قرار وزير البترول رقم 100 لسنة 2004 وما ترتب عليه من تصرفات قد صدر معدوماً لمخالفته لأحكام الدستور ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن تصدير الغاز يضر بمصلحة الأجيال القادمة أصحاب الحق في موارد الدولة. ومن المعروف أن اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل تم توقيعها بين وزير البترول المصري ووزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر في يونيو 2005 بقيمة 2.5 بليون دولار أمريكي تمثل 900 بليون قدم مكعب من الغاز المصري التي سيجري توريدها خلال 15 سنة!

وجاء الحكم الثالث يوم الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي ليلزم وزارة الداخلية بمنع وجود قوات امن كحرس داخل حرم جامعة القاهرة، وعدم ممارستها أي نشاط يمس استقلال الجامعة، وطالب الحكم بإنشاء وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة بدلاً من إدارة الحرس التابعة لوزارة الداخلية. وكلنا نعلم الدور الذي يقوم به الأمن في الجامعات المصرية، إذ أن أغلب القرارات المتصلة بشئون هيئة التدريس تعرض على الأجهزة الأمنية قبل صدورها، كما أن مسائل الطلاب والإقامة في المدن الجامعية وانتخابات اتحادات الطلاب وغيرها من أمور الأنشطة الطلابية تخضع لرقابة وتدخلات أمنية معروفة. ويأتي في قمة التأثير الأمني أن اختيار القيادات الجامعية يتم في ضوء مراجعات أمنية مستفيضة. والمعنى أن الحكم إذ يشير إلى قضية استقلال الجامعات إنما ينكأ جرحاً غائراً تشعر مصر كلها بآلامه حين ترى ما وصلت إليه جامعاتها من مستوى علمي متواضع ونضوب لنشاط البحث العلمي مما يجعلها خارج نطاق المنافسة مع الجامعات العريقة في العالم أو حتى مع جامعات كثير من الدول الإفريقية والآسيوية التي صاحبتنا في مشوار التنمية، ولكنها تفوقت وتميزت عنا بمراحل كثيرة.

أما الحكم الرابع فقد أصدرته محكمة جنايات القاهرة بالسجن المشدد من سنة إلى 10 سنوات على ثمانية عشر شخصاً في مقدمتهم يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية وقد حكم عليه بالسجن المشدد عشر سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية "الميدات المسرطنة". كما عاقبت المحكمة رائدا الشامي بالسجن المشدد سبع سنوات وعزلها من وظيفتها. وكان قد سبق الحكم بالسجن على المتهمين وغيرهما في القضية ثم نقض الحكم وقررت محكمة النقض إعادة المحاكمة حيث صدرت الأحكام المشار إليها للمرة الثانية. وتثير هذه القضية مسألة اختيار وتصعيد القيادات في الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الموضوعية في تقييم أداء هؤلاء الأفراد الذين تتاح لهم الصلاحيات وسلطة التصرف من دون مساءلة أو محاسبة. كما تثير قضية التهاون في مساءلة القيادات الأعلى في الدولة عن سوء اختيارهم لمساعديهم وما ينشأ عنه من كوارث.

سمات معيبة للقرارات المحكوم بإلغائها

ويلحظ المتأمل للأحكام الأربعة أنها تصدت لمجموعة من الممارسات والتصرفات الحكومية تشترك في كونها صادرة عن سلطة حكومية منفردة من دون مشاركة المتأثرين بها أو إتاحة الفرص لهم للتعبير عن وجهات نظرهم، الأمر الذي يدفعهم للالتجاء إلى القضاء لإبطال تلك القرارات والتصرفات الجائرة والضارة بهم وبغيرهم من المواطنين.

وفي حالات الأحكام الأربعة نرى أنها تتعلق بقضايا ذات تأثير على قطاعات غفيرة من المواطنين، بل إن أحكام إلغاء بيع الغاز لإسرائيل وإلغاء تواجد قوات الأمن داخل الحرم الجامعي والحكم بسجن المنسيبين في استيراد المبيدات المسرطنة، كلها أحكام صدرت في قضايا تمس المصريين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم. ويكفي الاستشهاد بقول المحكمة إن بيع الغاز يؤثر في حقوق الأجيال القادمة صاحبة الحق في موارد الدولة. ونعجب إذ تضبط محكمة القضاء الإداري الحكومة متلبسة بإهدار حقوق الأجيال القادمة بالتفريط في مورد طبيعي ناضب وهو الغاز وفي الوقت نفسه تزعم الحكومة أنها حريصة على الأجيال القادمة وتطرح فكرة إنشاء "صندوق الأجيال" بلا موارد فعلية تقريباً وذلك ضمن مشروعها للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة.

وفي جميع الحالات السابقة نجد الممارسات الحكومية تتسم بالتعتيم والبعد عن الشفافية. فلا اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل أعلنت للرأي العام أو لمجلس الشعب، ولا المفاوضات التي تزعم الحكومة أنها تديرها تهدف تعديل أسعار التصدير قد أتيح لأحد معرفة ما يجري فيها وهل هناك مفاوضات حقاً أم هي وسيلة حكومية لصرف الأنظار عن ثمنها الحقيقية بالتفريط في ثروة البلاد بأبخس الأسعار.

وثمة ظاهرة أخرى في تلك القرارات الحكومية الملغاة، أن لها أغراض خافية تختلف عن الأهداف المعلنة، من ذلك مثلاً أن محاولة الاستيلاء على أراض المواطنين بحجة نزع ملكيتها للمنفعة العامة تخفي وراءها مشروع كان يقف وراءه رجال أعمال من ذوي العلاقة بالحزب الحاكم لتحويل الجزيرة إلى الاستثمار السياحي. ولا شك أن حكم المحكمة بإلغاء قرار رئيس الوزراء بنزع ملكية الجزيرة يجعل من المهم إعادة مناقشة قضية اختلاط السلطة الحكومية ومصالح رجال الأعمال مما يتيح لهم الحصول على ميزات غير عادية وإخضاع الدولة لرغباتهم، ومن ثم تصدر قرارات في ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وباطنها تحقيق مصالح خاصة لرجال الأعمال المقربين من الحكم.

وثمة سمة أخرى للممارسات الحكومية التي تصدت لها أحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة جنايات القاهرة، ذلك أنها تثير غضب واستياء الجماهير العريضة من المواطنين وتهدد - حال استمرارها واستفحالها - بإحداث مشكلات تهدد أمن الوطن واستقراره، كما تهدد صحة المواطنين بأشد الأضرار والأمراض الخطيرة التي تنشأ نتيجة الفساد المؤدي إلى استيراد واستخدام مبيدات زراعية مسرطنة، وأقماح مستوردة لا تصلح للاستهلاك الآدمي، واستعمال أكياس للدم ملوثة ولا تتوفر لها الشروط والمواصفات الصحية.

دلالات مهمة لأحكام القضاء

إننا نعتبر الأحكام الأربعة المشار إليها بمثابة أحكام إدانة للحكومة تثبت فشلها في أداء مهمتها المحددة في العمل على تحقيق الصالح العام وحماية مصالح المواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم وتوفير سبل ووسائل العيش الآمن الكريم لهم وللأجيال القادمة من بعدهم.

فحين تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء قرار لرئيس الوزراء فهي قد اطمأنت إلى فساد القرار ومجافاته للدستور والقانون، وتيقنت من كونه إساءة استخدام للسلطة وإهدار لمصالح المواطنين المخاطبين بذلك القرار. كما أن صدور تلك الأحكام، وقد جاء بعد استماع المحكمة إلى دفاع الحكومة واستعراضها لما تكون قد قدمته من دفوع، إنما يقطع بأن المحكمة لم تقتنع بدفاع الحكومة وتيقنت من ضعف حجتها وغياب المبررات الحقيقية المساندة لصدور مثل القرارات المحكوم بإلغائها .

كذلك نستدل من تلك الأحكام أن المحكمة كانت أحرص على المصلحة العامة من الحكومة، وأن الأحكام الصادرة هي محاولة جادة لوقف إهدار موارد وطنية وحماية المواطنين من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، وصيانة لحقوق الأجيال القادمة في موارد الدولة وثروات الوطن كما الشأن بالنسبة للحكم بإلغاء قرار بيع الغاز إلى إسرائيل والذي يعتبر حائط صد لوقف استنزاف ثروة الغاز الطبيعي وهي ثروة ناضبة بطبيعتها ، والحفاظ عليها أهم وأجدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأسعار المتدنية لتصديره إلى إسرائيل وغيرها .

الحكم بوقف بيع الغاز وقضية الطاقة في مصر

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله.

وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تنحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية، ففي عام 2007 بلغ إنتاج زيت البترول 664,000 برميل يومياً بينما كان الاستهلاك 653,000 برميل، وبذلك يكون الإنتاج قد انخفض عن مستواه في 1995 حين كان 950,000 برميل/يوم، وكانت الزيادة البسيطة في الإنتاج عن الاستهلاك هي السبب في عدم تحول مصر لتصبح مستورداً صافياً للبترول. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من البترول 3.7 بليون برميل في 2007، وبرغم جهود البحث والاستكشاف واستخدام تقنيات أفضل لتحسين

إنتاجية الآبار، فإن الإنتاج في تراجع سنوياً . إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار.

من جانب آخر، فإن موقف الغاز الطبيعي يبدو أفضل حيث زاد الإنتاج بنسبة 30% بين عامي 1999 و2007 . وفي عام 2006 تم إنتاج 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز بينما كان الاستهلاك 1.3 تريليون قدم مكعب، وتصل الاحتياطيات المؤكدة الآن إلى 58.5 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل استهلاك 45 سنة فقط بفرض بقاء معدلات الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه. فإذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 75% من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2005 كانت تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فإن ذلك يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الطاقة في مصر إذا استمر تصدير الغاز بالمعدلات الحالية.

ومن المعلوم أن خط أنابيب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ينتظر أن يمر من خلاله ما يقرب من 32.2 بليون قدم مكعب ترتفع في 2013 إلى 77.3 بليون قدم مكعب. كما ينتظر إن يصل الغاز المصري عبر سوريا إلى تركيا اعتباراً من عام 2011 ثم يصل إلى النمسا، بلغاريا، رومانيا والمجر. أضف إلى ذلك أن خط الأنابيب الواصل من العريش إلى إشكيلون الإسرائيلية بدأ العمل في 2008 تنفيذاً للاتفاقية المعقودة مع إسرائيل في 2005 والتي تقضي بتزويدها ب 60 بليون قدم مكعب سنوياً ولمدة خمسة عشر عاماً . أضف إلى كل ذلك أن ليبيا ستبني هي الأخرى خط أنابيب بين الإسكندرية وطبرق حتى تحصل على الغاز المصري. من جانب آخر، فإن بعض الخبراء يطالبون بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. كل ذلك يوضح مدى حساسية موقف الطاقة في مصر وخاصة الغاز الطبيعي وتأثيره في قضايا التنمية وتحديد طريق المستقبل المصري. لذا ورغم ما يبدو أن موقف الغاز الطبيعي مطمئن من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة موقف الغاز الطبيعي ووضع إستراتيجية متكاملة لحفز عمليات البحث والاستكشاف ولتنمية الإنتاج وزيادة الاحتياطيات، ومراجعة سياسات واتفاقيات التسعير وضبط عمليات التصدير في حدود ضيقة لإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم. لذلك يعتبر الحكم التاريخي لمحكمة القضاء الإداري علامة بارزة تتوج جهود المواطنين ومنظمات المجتمع المدني

المعارضين لتصدير الغاز إلى إسرائيل، خاصة وأنه يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الغاز والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

ومن أسف أن الحكومة تصر على المضي في سياساتها الصادمة لمشاعر المواطنين والمخالفة للدستور كما أوضحت المحكمة في حكمها النارتخي، وهي تلجأ إلى حيل قانونية بالاستشكال أمام محكمة أخرى هي محكمة الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ الحكم لحين الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا. وكان الأجدر بالحكومة أن تتخذ من الحكم بوقف بيع الغاز إلى إسرائيل سنداً لها في مراجعة تلك الاتفاقية وغيرها وإعادة رسم إستراتيجية التعامل مع هذه الثروة الوطنية الناضبة لتعظيم الاستفادة منها في مشروعات التنمية الوطنية وصيانة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما أن وزارة التعليم العالي تنوي استئناف حكم إلغاء الحرس الجامعي بدلاً من أن تسلم للجامعات باستقلالها وحقها في إدارة شئونها بنفسها من دون تدخلات خارجية.

إن الأحكام الأربعة النارتخية هي في الحقيقة طرح للثقة بالحكومة، فهي تلغي قرارات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الزراعة، وتدين تصرفات للمساعدين المقربين من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي، مما كان يتوجب معه على الحكومة أن تتقدم باستقالتها بدلاً من محاولة الالتفاف على الأحكام والمراوغة في تنفيذها. وعلى الله قصد السبيل. 2008

4. إسرائيل اليوم في عيد!

كتبت مقالاً منذ أسبوعين تقريباً أتساءل فيه هل مصر اليوم في عيد؟ وكان ذلك بمناسبة الاحتفال المعتاد بما يسمى أعياد سيناء، وأجبت عن ذلك السؤال بالنفي. واليوم أكتب وفي سياق منفصل، ولكني لا أتساءل، بل أقطع بأن إسرائيل اليوم في عيد. وكيف لا والمشهد المصري والفلسطيني والعربي عامة يقدم لها ما لم تكن تحلم به، ويوفر عليها جهوداً وتضحيات كان لا بد لها من تحملها إن أرادت أن تصل إلى النتيجة التي حققناها لها بأنفسنا مصريين وفلسطينيين وعرب.

أما المشهد المصري فيذخر بكل ما يثير الأسى والحزن، فانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى يتم تجهيزها لمصلحة الحزب الحاكم بعيداً عن رقابة القضاء وفي غياب مرشحي المعارضة الذين تم استبعادهم بكل الوسائل، وكذلك في غياب النسبة الغالبة من المصريين أصحاب حق الانتخاب. وسيناء العزيزة – وهي بالمناسبة ذلك الجزء من التراب المصري الذي فقد عشرات الآلاف من المصريين حياتهم دفاعاً عنها في حروب 1956، 1967، 1973 والتي كانت

الحكومة وإعلامها الرسمي تحتفلون بعيدها منذ أسابيع قليلة- نرى أبناءها يعتصمون ويعقدون المؤتمرات مطالبين بالحرية والعدالة ورفع يد الأمن الطاغية عنهم والتعامل معهم كمواطنين شرفاء لهم حقوق في هذا الوطن كما عليهم واجبات لا ينكرونها . المصريون من أبناء سيناء يهددون بالاعتصام عند الحدود المصرية مع إسرائيل يوم الأول من يوليو القادم إن لم تستجب الحكومة إلى مطالبهم العادلة وتفي بوعودها لهم بإطلاق المعتقلين الذي حكم القضاء ببراءتهم، والكف عن اقتحام بيوتهم وإهانة نسائهم وإلغاء آلاف الأحكام الصادرة بحق أبنائهم غيابياً، وإسرائيل في المقابل تفتح لهم ذراعيها مرحبة بهم أن يدخلوا إليها وهم يرفضون!

ويشهد المصريون أيضاً مزيداً من التردي في الأداء العام للحكومة تتجلى علاماته في تضارب الأرقام بين المسئولين فمن يعلن عن اختفاء 13 مليار جنيه ثم يعود إلى التصريح بأنه تم العثور عليها، ومن يدعي أن الخزانة العامة لم يدخلها من عائد بيع القطاع العام سوى مبلغ لا يزيد عن مليار جنيه ثم يعود للاعتراف أن المبلغ يصل إلى 16 مليار وأنه تم استخدامه في تخفيض الدين العام، بينما تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ينفي أن يكون لهذا المبلغ أي أثر على حجم الدين العام.

وفي المقابل نرى الولايات المتحدة تشاغب مع النظام الحاكم من خلال إعلان بوش عدم رضاه عن مسنوى الإصلاح الديمقراطي في مصر ورغبته الأكيدة في إطلاق سراح أيمن نور، ثم يأتي دور الكونجرس لكي تجمد مبلغ 200 مليون دولار من قيمة المعونة الأمريكية لمصر عقاباً لها على سوء سجلها في مجال حقوق الإنسان والتطوير الديمقراطي ولزيادة معدلات تعذيب المواطنين في أقسام الشرطة -وبناء على توصية أحد أبناء المحروسة.

أليس من حق إسرائيل أن تفرح وتحتفل بديمقراطيتها التي أفرزت انتخاب شيمون بيريز رئيساً للدولة من دون الاعتماد على مادة تعادل المادة رقم 76 في دستور مصر المحروسة، ومن باب أولى لا يوجد في دستورها مادة تعادل المادة رقم 77 في دستورنا بعد التعديلات. كما نرى الديمقراطية الإسرائيلية تتضح في انتخاب إيهود باراك رئيساً لحزب العمل من دون إطلاق الرصاص على معارضيه أو الاضطرار إلى اقتحام مقر الحزب كما فعل أخوتنا الأعزاء في حزب الوفد بفرعيه [وفد نعمان جمعه، ووفد محمود أباظة].

والمشهد الفلسطيني لا يقل إيلاماً وإثارة للخزي والعار. فالأخوة الفلسطينيون يقتتلون فيما بينهم ويدمرون بعضهم البعض وكلهم تحت الاحتلال. والفائزون في غزة يعلمون تماماً أنهم محاصرون لا يستطيع أي منهم الخروج أو الدخول إلا بإذن من إسرائيل! والسادة القابعون في رام الله الفائزون بالرضا الأمريكي والإسرائيلي والأوروبي والدعم العربي يعلمون تماماً أنهم يمثلون سلطة لا سلطة لها، وأنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً! أليس من حق

إسرائيل أن تبتهج لهذا الشاحن الفلسطيني الداخلي بكل ما يسببه من قضاء على مقومات الشعب وإنهاك قوى المقاومة لديه. أليس من حق إسرائيل أن تفرح وهي ترى نهاية حاسمة لمرحلة الانتفاضات الفلسطينية ضدها وبدء مرحلة الانتفاضة ضد الذات والانقلاب على كل ما حارب وضحى وتشرد من أجله مئات الآلاف من الفلسطينيين.

ويكتمل عيد إسرائيل بمشاهدة باقي المشهد العربي في لبنان وانقسامها الداخلي بين المعارضة والموالاة وقتل المعارضين، والعراق وآلاف القتلى من أبنائها وتبادل إحراق المساجد بين السنة والشيعة، وبوادر التقسيم على أسس عرقية، والسودان ومأساته المتجددة في دارفور واحتمالات انفصال الجنوب مع اقتراب نهاية فترة السنوات الست المتفق عليها بعد إبرام اتفاق المصالحة بين الشمال والجنوب، وسوريا واستمرار مسلسل الحكم الشمولي واعتقال المعارضين ومحاكمتهم أمام محاكم استثنائية [على الطريقة المصرية]، والصومال وما تشهده من تناحر بين الحكومة والمحاكم الإسلامية واستمرار الوجود الأثيوبي على التراب الوطني الصومالي، واليمن وما تعانيه من مشكلات تمرد الحوثيين وتضاؤل آمالها في الانضمام عضواً كاملاً في مجلس التعاون الخليجي الذي فشلت دوله الست في تنفيذ مشروع العملة الخليجية الموحدة، ناهيك عن انفصال مجموعة دول المغرب العربي وتباعدها عن باقي الدول العربية وانشغال كل منها بمشكلاتها، فالمغرب في صراع مع جماعة البوليساريو، والجزائر تحاول تثبيت المصالحة الوطنية وتونس في كفاح ضاري ضد كل ما هو إسلامي وديمقراطي.

تلك الصورة القاتمة لن يغيرها إلا الشعوب العربية

حين تص على تجاوز واقعها المرير وتنجح في فرض إرادتها والحصول على حرياتها بالديمقراطية.

2007

5. الحكومة .... وذاكرة المصريين!

دُعيت للمشاركة في حلقة من برنامج حواري في قناة فضائية، وكان السؤال المطروح للنقاش هو لماذا لا يشعر أغلبية المصريين بنتائج النمو الاقتصادي الذي تشير إليه الأرقام الصادرة عن الحكومة والمنظمات الدولية التي تبشر بما حققه الاقتصاد المصري من تقدم وانطلاق؟ وكانت إجابتي في جزئية منها أن النمو الاقتصادي ونتائجه تمثل وليمة هائلة تهاكل ما تشتهي الأنفس مما لذ وطاب من الطعام والشراب فضلاً عن صنوف الترفيه والتسلية والهدايا القيمة. ولكن هذه الوليمة اقتصرت على عدد معدود من علية القوم المقربين من أصحاب الوليمة، أما باقي الأهل والأصدقاء والمعارف والجيران فلم تتم دعوتهم إليها.

وهكذا أعتقد أن النسبة الأكبر من الشعب المصري لم تدع إلى وليمة النمو الاقتصادي ولم تنل نصيبها من عوائده. وأكتفت الحكومة - كعادتها - بالحديث عن مذاق الطعام وروعة الشراب وكيف كان الحفل رائعا، والشعب المسكين يتلمظ محاولاً أن يستشعر مذاق تلك الأطعمة ويتخيل نفسه مستمتعاً بها. ويستيقظ المصري من حلمه على الواقع المرير الذي يعيشه، وتغط الحكومة في نوم لذيذ متأكدة من الشعب - كعادته - سوف ينسى كل ما روجته من أحلام ودعاوى التنمية والانطلاق والعبور نحو المستقبل.

وفي الحقيقة فقد ذكرتني تلك المشاهد بمهارة الحكومة - ليست فقط الحكومة الحالية، ولكن كل الحكومات السابقة - في الاستفادة من قدرة الشعب المصري على النسيان. فالناس مهمومة بيومها ومشاكله، ومتوجسة خيفة من الغد الذي لا تدري ماذا سيحمله لهم من مشكلات ومآس تضاف إلى ما يعانون منه فعلاً، ولذلك هم ينسون - أو يتناسون - بسرعة كل ما فات، وتصبح الحكومة الذكية هي الوحيدة المستفيدة من ضعف ذاكرة المصريين.

وقد رأيت أن أخالف القاعدة، وأن أتحدث في ذاكرتي عن مجموعة من المواقف والأحداث والوعود والتطمينات التي روجت لها حكومتنا الذكية - ومن سبقها من حكومات لم تكن توصف بالذكية - وقررت أن أتقدم للحكومة بأسئلة عن تلك الموضوعات لعلها تتذكر أنها لا تزال مطالبة بتقديم إجابات عنها.

والسؤال الأول أتقدم به إلى وزير المالية عن مصير السندات الدولارية التي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد وشدد سلفه وزير المالية السابق د. مدحت حسنين على ضرورتها ودافع عنها دفاعاً مستميتاً في مجلس الشعب حتى حصل على موافقته بإصدار تلك السندات وترويجها في السوق العالمي عن طريق الشركة المالية العالمية مورجان ستانلي وبفائدة تردد أنها بلغت 8% في الوقت الذي كانت الفائدة على الدولار في مصارف العالم لا تكاد تبلغ 2% في أحسن الأحوال. ويقال إن قيمة تلك السندات كانت 1.5 مليار دولار أمريكي وفي قول آخر فإنها بلغت 3 مليارات من الدولارات. وفي دفاعه عن إصدار تلك السندات لم يوضح الوزير السابق وقتها فيم سوف تستخدم تلك المليارات، وقال قولته الشهيرة إن هذا الإصدار يتم لتأكيد ثقة السوق العالمي في متانة الاقتصاد المصري. وقد هللت الحكومة وإعلامها حين تمت تغطية الاكتتاب في تلك السندات في وقت قصير وراحت تقول للشعب الطيب هذه شهادة من العالم بقوة الاقتصاد المصري، ولم تقل لنا الحكومة أن المشترين لتلك السندات لم يجدوا وقتها استثماراً لأموالهم أفضل من شراء السندات والحصول على الفائدة المرتفعة التي لم يكن يوجد لها مثيل في أي استثمار مشابه في ذلك الوقت. ومن عجب أنه تردد أن الحكومة أودعت تلك المليارات في البنك المركزي وكانت تحصل على الفائدة السائدة والتي لا تصل إلى 2% وتتحمل فرق الفائدة من خزانة الدولة. وعملاً بسياسة استغلال ضعف

ذاكرة المصريين لم أسمع توضيحاً ولا إفادة من الحكومة التي أصدرت تلك السندات ولا الحكومة التي أعقبتها حتى اليوم عن مصير السندات ومجالات استثمار حصيلتها وهل تم استردادها أم لا تزال في أيدي من اشتروها من المستثمرين الأجانب، وما هي التكلفة الكلية لإصدارها وما الحصيلة والعائد على الاقتصاد الوطني من ورائها . وحتى لا أظلم الحكومة الذكية فقد حاولت الحصول على معلومات عن تلك السندات من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت فكانت النتيجة أنه لا توجد إجابة!

واستمراراً للنهج الحكومي باستثمار ظاهرة النسيان لدى الشعب المصري، فقد روجت حكومة سابقة لفكرة "المشروعات العملاقة"، وتعللت بتقديم مشروع توشكي ووصفته بالسد العالي الجديد، وراحت تشرح حجم التغيير الذي سيحدثه هذا المشروع العملاق في الحياة المصرية وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة الظلال وأن المصريين سيهجرون مدنهم وقراهم ويسارعون إلى العمل والإقامة في جنة توشكي التي تبلغ درجة الحرارة فيها ما يقارب 50 درجة في أغلب أوقات السنة، وكيف أن إنتاج توشكي سوف يصدر مباشرة من مطارها إلى دول أوربا التي تنتظر خضرواتها وفواكهها على أحر من الجمر. بل لقد اصطنعت صحف الحكومة صورة تبدو فيها زراعات القمح وارفة مزدهرة في وقت من السنة لم يكن القمح ينبت فيه أبداً وذلك وفق شهادة عالم الهندسة الوراثية الأشهر المغفور له د. أحمد مستجير حين رأي الصورة.

والسؤال الثاني أتقدم به إلى وزير الري المسؤول الأول الذي عاصر هذا المشروع منذ بدايته حتى اليوم، كم أنفق على توشكي وما العائد من هذا المشروع، ومتى تتحقق الوعود التي قدمتها الحكومة للرئيس والشعب من استثمار مبالغ يقال إنها تجاوزت ثماني مليارات من الجنيهات؟ ولعلني أذكّر من نسي أن جريدة الوفد تناولت هذا المشروع بالتحليل وقت إطلاقه وطالبت مراراً بأن تكشف الحكومة وقتها عن دراسات الجدوى الخاصة به من دون طائل، ونجحت خطة الحكومة وطوى النسيان هذا الموضوع وأصبحت توشكي محلاً لزيارات رسمية يقوم بها الرئيس كل فترة وحتى هذه الزيارات تباعدت في السنوات الأخيرة.

أما السؤال الثالث فقد ذكرني به الحديث الدائر الآن عن نجاح مصر في استقطاب عشرة مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2006، والسؤال يعود بالذاكرة إلى عام 2002 حين انعقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ لبحث احتياجات مصر من مصادر التمويل لمواجهة الصعاب الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت عن الركود العالمي الكبير في أعقاب حادث تفجير مبنى التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001. وقد أعلن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن المانحين رصدوا مبلغ 10.3 مليار دولار لمساعدة مصر خلال الثلاث

سنوات 2002–2004، منها دفعة عاجلة 2.1 مليار دولار تصرف فوراً في نفس العام 2002 مما يستلزم أن يكون هناك إطاراً موثوق به للاقتصاد الكلي. وقد صاحب ذلك المؤتمر – لمن يذكر من المصريين المشهورين بسرعة النسيان – جلبة وضجيج وارتسمت الابتسامات العريضة على وجوه كبار المسئولين احتفالاً بذلك النص الكبير. والسؤال هل وصلت تلك المليارات العشرة من الدولارات؟ وإذا كانت وصلت فيم استخدمت؟ وكيف لم نشعر بها في أي مجال من مجالات حياتنا التي تذخر بالمشكلات البيئية وتدهور البنية الأساسية حتى خرج الناس في مظاهرات يبحثون عن مياه الشرب التي ندر وجودها في مناطق كثيرة من مصر المحروسة؟

وطالما نتذكر المليارات من الجنيهات، يكون من المناسب أن نسأل رئيس الحكومة عن مصير المليارات الخمس من الجنيهات التي خصصت من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وهل تم التصرف فيها، ومتي يتحقق التطوير المستهدف؟ ومتى يشعر الناس في مصر أن القطارات والجرارات والمحطات والسيمافورات وورش الإصلاح وغيرها من مرافق الهيئة القومية لسكك حديد مصر قد تطورت؟ وإذا كانت المليارات الخمس قد تم استخدامها أو على الأقل تحددت وجهات التصرف فيها، فماذا عن المنح الليبية والقطرية لشراء جرارات للقطارات؟ وكم من تلك المليارات استنفذ في الدراسات التي كلفت بها بيوت استشارية عالمية؟ وبالمناسبة أين الاستثمارات التي أعلن أنها آتية من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ ما يقرب من أربعمائة مليون جنيهاً للاستثمار في مجالات النقل؟

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد قيل إن المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي سيخصص لبحث قضايا تحسين الحياة في مصر وخاصة الصعيد، لذا أسأل رئيس الحكومة هل تم إنفاق مبلغ المليارين جنيه من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير الصعيد؟ وهل تم إنشاء الشركة الكبرى لتنمية الصعيد التي أعلن عن قيامها أثناء زيارة مسؤول كبير بالحزب الوطني للصعيد؟

وقبل أن ننتقل من مجال المليارات من الجنيهات لبحث مسائل أخرى، فقد بدأت تلمع في الذاكرة فكرة أن أسأل هل انتهت الحكومة إلى نتيجة ما في محاسبة المؤسسات الصحفية القومية عن المليارات الست أو السبع المدينة بها للحكومة عن ضرائب وتأمينات تراخت تلك المؤسسات في سدادها للدولة، فضلاً عن خسائر التشغيل المتراكمة؟ ويذكرنا قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام الصحف المستقلة والخاصة والحزبية بتقديم ميزانياتها للجهاز بغرض مراجعتها – تنفيذاً لقانون صدر منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتم تطبيقه – أن نضيف تساؤلاً آخر عن نتيجة فحص الجهاز لميزانيات وحسابات تلك المؤسسات القومية وما ترتب على ما قد يكون قد كشفت عنه المراجعة من

مخالفات؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتمادات في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها ؟ وعلى صعيد مقارب، أتذكر الآن أن الحكومة في عام 2000 ممثلة في وزارة التعليم العالي كانت قد بدأت خطة طموحة لتطوير التعليم الجامعي وشكلت لجنة من خيرة عقول المصريين لوضع تلك الخطة التي عرضت في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي في شهر إبريل من عام 2002 وانتهى المؤتمر إلى إقرار الخطة وما تضمنته من مشروعات للتطوير بلغت خمسة وعشرين مشروعاً شملت كافة مجالات منظومة التعليم الجامعي. ثم تغير الوزير وجاء وزير آخر بدأ المسيرة من أولها وكاد يصل إلى خطة أخرى لتطوير التعليم العالي والجامعي في عام 2005 إلا أن تغييراً وزارياً طاله هو الآخر وجاء وزير ثالث بدأ في إعداد رؤيته لتطوير التعليم الجامعي وأصدر منها المسودة الأولى والثانية وعرضها على الجامعات والرأي العام لمناقشتها ووافق عليها فريق واعترض فريق آخر، ثم ساد صمت عميق ودخلت قصة تطوير التعليم الجامعي في زوايا النسيان، وأسدل الستار على مشروع القانون الجديد للتعليم الجامعي.

ولما كان المصريون ينسون بسرعة فقد طلعت عليهم الحكومة بفكرة البرامج التعليمية المميزة بمصروفات في الجامعات الحكومية، وبدأت مشروعاً لإنشاء كليات المتميزين بمصروفات أيضاً، وفات على الحكومة أن تذكر للمصريين أين مشروعها لإنشاء جامعة للتعليم من بعد تستخدم أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، وأن توضح أين مشروع إنشاء الجامعة الأهلية، كما فات على الحكومة أن تذكر أين هيئة ضمان جودة التعليم التي صدر قانونها منذ أكثر من عامين ولم ترَ النور حتى الآن!

وفي سياق متصل، فقد عقدت الحكومة من خلال وزارة الدولة للبحث العلمي المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي في شهر مايو عام 2005، وكان الهدف أيضاً تطوير البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية في العالم الحديث. واستمر المؤتمر ثلاثة أيام انتهى خلالها من إقرار إستراتيجية البحث العلمي وعشرات المشروعات التي تناولت كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي بالتحديث والتطوير. وتشكلت لجان لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المشروعات التي وافق عليها أكثر من ألف من العلماء والباحثين تصوروا أن المسألة حقيقية في تلك المرة. ومع أول تغيير وزاري ترك الوزير صاحب المؤتمر موقعه وأسدل الوزير الجديد الستار على ما سبقه وبدأت رحلة البحث عن إستراتيجية جديدة لتطوير البحث العلمي اعتماداً على أن المصريين شعب ينسى بسهولة! وفي ذات المجال، فقد نسى المصريون مشروع د. أحمد زويل لإنشاء جامعة تكنولوجية عالمية، ذلك المشروع الذي باركه رئيس

الجمهورية وطنطنت له صحف الحكومة، ثم سرعان ما نسيه الجميع وذهب د. زويل لتنفيذ مشروعه الحلم في دولة قطر الشقيقة!

وحيث أن الذاكرة بدأت تعود بقوة، فقد تزاحمت الأسئلة ولم يعد أمامي سوى أن أسردها بسرعة في كلمات قصيرة لعلها تحرك ذاكرة الحكومة. وأبدأ بالسؤال عن مشروع نقل مقار الوزارات من مواقعها الحالية في وسط القاهرة والانتقال بها إلى مدينة 6 أكتوبر أو مواقع أخرى خارج نطاق الكتلة السكانية الرئيسية بالقاهرة؟ وثمة سؤال آخر أقدمه إلى وزير الثقافة الذي يستعد لمعركة منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو – هل ما يزال يذكر تمثال رمسيس الذي مضى على نقله من موقعه في ميدان باب الحديد – رمسيس سابقاً – أكثر من عام؟ وهل قام بزيارة الفرعون الكبير المحبوس في قفص الحديدي في أرض مشروع المتحف الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وقد انطبق عليه القول "عزيز قوم ذل"؟ ومتى يبدأ العمل في هذا المتحف الكبير – ولا أقول متى ينتهي لأن ذلك علمه عند ربي؟

وأتوجه بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة – فلست أتذكر تماماً أي اللقبين هو الصحيح – هل ما يزال جهاز منع الاحتكار يبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ وهل نتوقع أن يصدر تقريره ما عن هذا الموضوع في وقت قريب إن شاء الله؟ ولماذا لم تحيل الوزير قضية الحديد إلى النائب العام كما فعل مع شركات صناعة الأسمنت؟

وإلى وزير الصحة أسئلة عن أخبار انفلونزا الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها: الصيني أم الفرنسي أم غيرهما؟

والتزاماً بأدب الحديث أختم مجموعة الأسئلة التي أطلت على ذاكرتي بسؤالين أرفعهما إلى رئيس الوزراء، الأول متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في أكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية؟ وهل تم وضع ذلك القانون أم لا يزال في علم الغيب؟ والسؤال الأخير هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح سيادته في أثناء زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة قصيرة من توليه منصبه الرفيع في 2004؟

وفي النهاية، أود أن أعتذر مقدماً عن أي خطأ ورد في هذا المقال أو خلط في التواريخ أو في الأحداث أو في أسماء السادة أعضاء الحكومات الموقرين وذلك بسبب ضعف الذاكرة، فأنا مصري أنسى كما ينسى المصريون، والحمد لله على نعمة النسيان. ولله الأمر من قبل ومن بعد. 2007

6. اعتذار لمصـــــــــر !

كنت، ولا أزال، مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي تحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبناءها حكاماً ومحكومين.

كذلك كنت ، وما أزال ، مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبناءها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبناءها عليها له الأولوية على حمايتها من أعدائها عملاً بالقول المأثور " اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم". إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها .

وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما تحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسس على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتتطلع إلينا المحروسة باكية تندب أبناءها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة، فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبناءك وعدم قدرتهم على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

وتتسنم المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم، ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس، إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين، طالما تحصلون على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً، لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أبناءك وعجزهم عن حمايتك والارتفاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً .

وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبنائها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطانهم. فمصر التي علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبنائها تلك الدول

يُنشئون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة وينيرون الطرق أمام شعوبها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراة من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية. فعذراً لك يا محروسة.

ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطبائها يملأ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن يتسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية، ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها ، يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسؤول مصري واحد اعترافاً بالفشل والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبنائها . فعذراً لك يا محروسة.

وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد مبررات حركة ضباط يوليو 1952 . إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم، بأموالهم، لساعات طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق ، ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية ، هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتها مصر بآلاف السنوات في كل مناحي الحياة . فعذراً لك يا محروسة.

وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبنائها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القريحة الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب النمورين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات النمورين التي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى. ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسؤول عن صفوف شهادات الميلاد لا يخرج حين سأله محاوره في برنامج على إحدى الفضائيات من القول إنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا ! تلك حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي

نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول، ولا يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي، بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا . فعذراً لك يا محروسة.

ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر ! فعذراً لك يا محروسة.

ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم وغيرهم لحوادث قاتلة. ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة ، ومنهم قادة سيارات حكومية ، أن تختصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتحزن المحروسة على عشرات من أبنائها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروع على طريق الكريمات بسبب انعدام الرؤية صباح أحد أيام الشهر الماضي وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير ! فعذراً لك يا محروسة.

والمصريون بناة الأهرام ، الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة ، يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار تلك المباني على رؤوس ساكنيها، وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمى وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي يرع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن تحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري، ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات ، بدلاً من إزالتها ، وتغذيها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها ، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون ! فعذراً لك يا محروسة.

وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين يخرجون من سليبنهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانتماء لعضويتها . فالمصريون بارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي تحاول كل منهم من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده الشخصي وزعامته النادرة التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد . وتنشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة بخلافاتها المستمرة، وياليتهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم يتنازعون بعضهم العض على الكراسي، قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها ، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون ، ولو بكلمات المساندة ، مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم . فعذراً لك يا محروسة .

لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي يتشدق بها الجميع، ولا تكريس المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان . ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحونها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة، وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكومة المحروسة الذكية من توجهات ، وهم محقون في هذا في أغلب الأحيان ، ولكنهم لا يقدمون بديلاً أو يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلاً . فعذراً لك يا محروسة . فعذراً لك يا محروسة .

ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبنائها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من ورائه . فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها . ووزير ثان، تختلق المشكلات مع زملاءه أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإلغاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته . ورئيس وزراء أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد . ورئيس وزراء سابق اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة

لها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال. فعذراً لك يا محروسة.

هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما تحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأُخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة. الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين رواتبهم، الصيادلة في خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون. الصحف المسماة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها. الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم. فعذراً لك يا محروسة.

يا محروسة لك اعتذاري مني ومن كل مصري مخلص لك معترف بفضلك، والأمر لله من قبل ومن بعد تحميك من أولادك، أما أعداؤك فأنت – بعون الله – كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 عنا ببعيد.

وعلى الله قصد السبيل. 2008

7. مستقبل مصر... قضية تبحث عن رعـــــاة!

هذه قضية أطرحها وأتوجه بها إلى كل المصريين شعباً وحكومة. قضية أطرحها لتكون مادة البحث والحوار الدائم والأساسي في هذا الوقت وكل وقت لحين أن نصل فيها إلى كلمة سواء. إننا جميعاً مطالبون بالاستعداد لامتحان عسير يجب أن ننجح فيه بامتياز إذا أردنا، الشعب والحكومة، أن يكون لنا مكان في هذا العالم المعاصر الذي لا يعترف إلا بالقوة والعلم والمعرفة.

إن عالم اليوم، ومن ثم المستقبل، لا يقبل بالضعفاء، ولا مكان فيه لمن لا يملكون إرادتهم ويصنعون مستقبلهم بالعلم والديمقراطية والمشاركة المجتمعية الكاملة.

إننا مطالبون بحسم قضية مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة من أبنائنا وأحفادنا، وتحديد صورة المستقبل الذي نريده لبلدنا وأجيالنا القادمة، واختيار الطريق الموصل إلى هذا المستقبل.

نحن مسئولون عن إيجاد صيغة جديدة لنظام الحكم ومؤسساته تتبنى الأفكار والمفاهيم الديمقراطية الحقة وصوغها في دستور جديد يكون أساس إعادة بناء المجتمع المصري ويعيد صياغة دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع ويبين خريطة توزيع الصلاحيات وحدود اتخاذ القرارات بين سلطات الدولة، كما تحدد المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية، والعسكرية، والعلمية، والثقافية.

نحن مطالبون بالاتفاق على أسس النظام الاقتصادي لمصر المستقبل والمبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، ومؤسسات الاستثمار الأجنبي]، وقواعد إدارته بما تحقق التنمية الوطنية الشاملة ويؤكد عدالة توزيع الثروة بين المواطنين ويرسي دعائم العدالة الاجتماعية.

نحن مسئولون عن إيجاد صياغة جديدة لنظام للحكم المحلي يؤكد التوجه نحو اللامركزية ويعطي الفرص الكاملة لأقاليم مصر ومناطقها أن تنطلق في مشروعات تنموية تخرج بمصر من الحيز الضيق الذي لا يتجاوز 7% من مساحتها، ويتيح الاستثمار الواعي والمخطط لكافة مصادر الثروة والإنتاج في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والتي تشكل ما يقرب من 60%من مساحة الوطن الكلية.

نحن بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. كما نحن في حاجة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب، ذلك إذا أردنا أن تكون لنا مكانة في المستقبل.

إن علامات النجاح في صنع المستقبل ستتضح لنا يوم نحقق لمصر اكتفاءها الذاتي من الغذاء، ويوم نتوقف عن طلب المنح والإعانات والقروض من الخارج، ويوم تستعيد مؤسساتنا التعليمية والثقافية والعلاجية قدرتها على اجتذاب طالبي التعليم والعلاج والثقافة من خارج مصر كما كان شأنها في الماضي المجيد.

إن علامات النجاح في تطوير أوضاع المحروسة والانتقال بها إلى مصاف الدول المتقدمة ستتضح لنا يوم نعود بقلاعنا الصناعية في كفر الدوار والمحلة وحلوان إلى سابق مجدها، ونعيد للقطن المصري مكانته العالمية التي فقدها، ونجح في اختراق الصحراء وتعميرها، وتنفيذ المشروع الوطني لتنمية وتعمير سيناء. إن علامات النجاح في صنع المستقبل ستبدو واضحة جلية يوم ينتشر المصريون في أرجاء مساحة المحروسة يعملون وينتجون ويعمرون، يوم نخرجون من أسر الاخضرار فيما لا يزيد عن 6% من مساحة المحروسة.

الإصلاح والتنمية الشاملة.. قضية سياسية بالدرجة الأولى

من المهم تأكيد حقيقة أساسية، أن ما أصاب مصر من تخلف وتردي على كافة الأصعدة هو نتاج نظام حكم بدأ مع ضباط يوليو 1952 قام على إلغاء الديمقراطية وترسيخ الحكم الفردي الذي أطاح بكل القيم العلمية والأسس الإدارية والاقتصادية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة وفعالياتها. وبذلك تتضح الصورة جلية، إن إصلاح الأوضاع العامة في مصر لا يمكن تحقيقه بجدوى وفعالية إلا من باعتماد نظام حكم وتنظيم سياسي يؤكد المسلمات التي قامت على أساسها نهضة الشعوب المتقدمة، والتي كانت بداياتها قائمة في مصر قبل يوليو 1952.

تحديث نظام الحكم والإصلاح السياسي.. القضية الأهم في صنع مستقبل مصر

إن التخطيط لرؤية مستقبلية لمصر يجب أن ينطلق من حقيقة أساسية أن تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي الشامل هما ضرورة حياة وشرط بقاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية وعالمية لا تسمح بأن نستمر فيما نحن فيه من تباعد عن شروط وقواعد تقدم الأمم، وتحتم إطلاق الحريات السياسية والالتزام الكامل بتوفير فرص الحياة الكريمة للإنسان وحماية حقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والمسئولة في تقرير مصير وطنه وتحمل مسئوليات تصرفاته والتمتع بعوائد مشاركته في الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن العنصر الأول في مشروع تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي والدستوري يجب أن يكون مناقشة قضية الدستور حيث توجد آراء مختلفة بعضها يطالب بوضع دستور جديد تماماً، وفريق آخر يذهب إلى إحياء دستور 1923 باعتباره من أحسن الدساتير التي عاشت في ظلها مصر حقبة ديمقراطية معقولة، وينادي البعض بأن مشروع دستور 1954 يصلح أن يكون نقطة بداية جديدة للوصول إلى الصيغة المطلوبة لدستور عصري يحقق لمصر غاياتها في بناء نظام ديمقراطي سليم. وأياً كان الاختيار الذي ينتهي إليه البحث في هذا الصدد، فإن القائمين على هذا البحث ينبغي أن ينصرفوا لمبادئ أساسية يقوم عليها الدستور وخاصة ما يتعلق بشكل نظام الحكم وهل يكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً أو نظاماً رئاسياً. وفي الحالين يجب أن ينص النظام على أن يجري اختيار رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة محددة قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد يجب مناقشة قضية توفير الأسس والآليات الديمقراطية التي تضمن أن يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وقواعد تحديد سلطاته وآليات مساءلته دستورياً وشعبياً. كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء

لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين. كما ينبغي أن تحسم الباحثون في قضية الدستور مسألة وجود نائب لرئيس الجمهورية وتحديد قواعد اختياره وهل تجري انتخابه على قائمة واحدة مع رئيس الجمهورية أم يترك للرئيس المنتخب حرية اختياره وفي هذه الحالة ينبغي التطرق إلى الضمانات الكفيلة بمشاركة أو رقابة الشعب في هذا الاختيار.

كما يرتبط هذه القضية مسألة اختيار رئيس الوزراء وأسلوب تشكيل هيئة الوزارة وهل تترك تلك الأمور لقرار رئيس الجمهورية من دون معقب كما هو الحال الآن حيث للرئيس سلطة لا محدودة في اختيار رئيس الوزراء والوزراء وإعفائهم من مناصبهم في أي وقت ومن دون أي معايير معلنة ولا أي شكل من أشكال المشاركة من جانب الشعب أو القوى السياسية. وفي الطرف الآخر من القضية، يمكن للمتحاورين مناقشة الأساليب البديلة في الاختيار الديمقراطي لرئيس الوزراء كأن يتم ذلك بانتخابه مباشرة من بين مرشحين متعددين أو من خلال تكليف رئيس الحزب الفائز بأعلى الأصوات في الانتخابات التشريعية أو ممثل تتفق عليه الأحزاب المشاركة في ائتلاف لتشكيل حكومة لا ينوفر لأي حزب من الفائزين في الانتخابات المقاعد الكافية في المجلس التشريعي لتشكيلها منفرداً. وتجب أيضاً الاتفاق على أسلوب وآليات تشكيل الوزارات والمدى الزمني لاستمرارها في الحكم توافقاً مع بقاء الحزب [أو الأحزاب] الذي قام بتشكيلها حائزاً على الأغلبية في مجلس الشعب. كما ينبغي مناقشة دور مجلس الشعب في الموافقة على تعيين رئيس الوزراء والوزراء وسحب الثقة منهم.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية نتصور أن الرؤية المستقبلية لمصر سوف تتضمن مبدأ إطلاق حرية تكوين الأحزاب وضمان حريتها في الحركة والتعبير من غير تدخلات أمنية أو قيود تفرضها السلطة التنفيذية.

وفي إطار تيسير التحول إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي طرح الأفكار الأساسية لقانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، وتتوفر به القواعد والآليات اللازمة لتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي – بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية – مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلائه بصوته في لجان الانتخاب. كما تجب النص على حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد، وتحديد أسلوب الرقابة على الانتخابات وهل تتم من خلال القضاء كما كان الأمر قبل تعديل المادة 88 من الدستور. كما تجب البحث في مدى قدرة اللجنة العليا للانتخابات في وضعها الحالي للقيام بمهام الرقابة والإشراف حقيقة على نزاهة الانتخابات في ظل خضوعها للسلطة التنفيذية.

إن الهدف من صياغة رؤية مستقبلية لمصر يجب أن يكون توضيح أسس ومقومات بناء دولة المؤسسات الديمقراطية، وضمانات سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، وضمان تحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، والنص على آليات تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارستهم الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حريتهم في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

إننا نأمل في نظام للحكم يساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، وتحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

إن التحدي الأساس في إعداد رؤية مستقبلية لمصر هو كيفية إعادة صياغة نظام الحكم على أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد. وسوف يؤدي إعادة تصميم نظام الحكم على أسس ديمقراطية إلى ضرورة التطرق لبحث التطوير في منظومة الحكم سواء على المستوى المركزي [الحكومة المركزية] أو على المستوى المحلي وإعادة ترتيب العلاقات بين المستويين على أساس يكفل اللامركزية ويتحول تدريجياً إلى شكل "الحكم المحلي".

إن الرؤية المستقبلية لمصر ينبغي أن تتضمن قواعد وآليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي يقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما تحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة.

كذلك سيكون مهماً أن تتطرق الرؤية المستقبلية لمصر إلى توضيح دور المواطن في عملية التحول الديمقراطي وكيفية حفزه على الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة، وضمانات تأكيد الحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية، والأهم كيفية تنمية وعي المواطن بمسئوليته عن المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري.

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على تطوير نظام الحكم والنظام السياسي في البلاد بما يكفل:

1. المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وتأكيد مبدأ أن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد، أو أفراد، أو طائفة، أو حرمان آخرين، أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
2. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين يتنافسون للحصول على أصوات الناخبين لشغل مناصب الحكم القيادية.
3. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة عن طريق الانتخاب من بين مرشحين متعددين، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
5. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
6. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
7. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

2009

8. قوم يا مصري إلى الانتخابات طريقك إلى الديمقراطية !

في مقال الأسبوع الماضي خاطبت المصريين بنداء ثورة 1919 الذي تغنى به فنان الشعب سيد درويش ومعه الملايين .... قوم يا مصري.

واليوم أكرر النداء محدداً هدفاً معيناً يقوم المصريون من أجله وهو أن يمارسوا حقوقهم السياسية من خلال المشاركة الفعالة في الانتخابات بجميع أنواعها، انتخابات مجلس الشعب التي يرجح كثيرون بأنها سوف تجرى في أواخر

العام الحالي مبكرة عن موعدها القانوني في 2010، والانتخابات الرئاسية المقرر أن تجرى عام 2011 والتي قد ينم تبكيرها هي الأخرى حسب أقوال تتردد في الساحة السياسية، وكذا كل الانتخابات المحلية، وانتخابات مجالس إدارة النقابات واتحادات الطلاب بالجامعات ومجالس إدارة الأندية، وانتخابات مجالس الآباء بالمدارس، والانتخابات في كافة مؤسسات المجتمع. والمشاركة التي نعنيها هي الإقدام على الترشيح في الانتخابات لمن تتوفر له القدرات ويرى في نفسه الكفاءة للقيام بدور فاعل في خدمة من انتخبوه وتحقيق أهدافهم ورعاية مصالحهم. وكذلك تكون المشاركة بأن يسعى كل مواطن تجاوز الثامنة عشرة من عمره إلى التأكد من قيد اسمه في جداول قيد الناخبين، واستخراج البطاقة الانتخابية وذلك حسب النظام المعمول به حتى الآن والذي يجعل القيد في جداول الانتخابات أو تعديله هي مسئولية المواطن نفسه خلال الفترة من أول نوفمبر وحتى آخر يناير سنوياً مع إتاحة الفرصة لعرض تلك الجداول خلال شهر فبراير. كما تكون مشاركة المواطن بالإقبال على التصويت في الانتخابات مهما لاقى في سبيل ذلك من عنت أو إرهاق أو تخويف وتهديد.

إن المصريين مدعوون جميعاً لتبني ثقافة الانتخابات والاحتكام إلى صناديق إبداء الأصوات كطريق أساس نحو تنظيم اختياراتهم لأسلوب حل ما يواجهون من مشكلات، وللتمييز بين من ينفعهم ومن يضرهم ممن يعرضون بضاعتهم السياسية. إن المصريين مطالبون اليوم بأن ينبذوا ما تعارفوا عليه من تجنب الانتخابات بكافة أشكالها حين فقدوا الثقة في إمكان أن تجرى انتخابات نزيهة تعبر عن اختياراتهم فعلاً ولا تتدخل فيها جهة الإدارة لتظهر نتائجها على غير الحقيقة. والمصريون مطالبون بأن ينتاسوا تجاربهم المريرة مع عمليات انتخابات بلغت أربعة عشر عملية منذ 1924 وحتى 2005 منها عشر انتخابات في عهد ما بعد يوليو 1952 كانت كلها محل شك في نزاهتها باستثناء انتخابات 1976 التي أجراها المرحوم ممدوح سالم وانتخابات عام 2000 التي تمت تحت إشراف قضائي تام وفق قاعدة "قاض لكل صندوق".

والمصريون مطالبون أيضاً بتجاوز تجاربهم مع الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية والتي كانت من أبرز الأمثلة على قيام جهة الإدارة بإبداء الرأي نيابة عنهم، الأحياء منهم والأموات، وذلك قبل التحول إلى نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متعددين والتي لم تسلم من التجاوزات هي وما تلاها من الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2005.

كما أن المصريين مطالبون اليوم ألا يجعلوا أحكام محكمة النقض بإبطال عضوية أعداد كبيرة من أعضاء مجلس الشعب في كل دوراته عائقاً يقف بينهم وبين المشاركة الإيجابية في كل انتخابات قادمة، وأن يقاوموا التزوير

والتلاعب في النتائج وتدخلات جهة الإدارة لتحوير إرادتهم وصياغة نتائج الانتخابات بما تحقق أهداف ومصالح الحزب الحاكم.

إن الانتخابات على كافة أشكالها هي تعبير عن حالة الديمقراطية في مجتمع ما، فترى الانتخابات في الهند مثلاً والتي تتم على خمسة مراحل تستغرق شهراً كاملاً ويشارك فيها أكثر من سبعمائة مليون ناخب تدلك على مدى ما تتمتع به تلك الدولة من ديمقراطية تفتقر إليها في مصر المحروسة التي تتم فيها الانتخابات على مرحلة واحدة وفي يوم واحد.

إن الديمقراطية في بلاد العالم التي حققت قدراً مهماً منها لا تأتي منحة من حاكم، وإنما ينتزعها المواطنون المؤمنون بحقوقهم والعاملون بجدية وإيجابية لاستخلاصها من أيدي حكامهم الرافضين لفكرة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، كما هي مسئولية الشعوب الحريصة على تأمينها والمحافظة عليها ضد تغول افئات الحكام الذين تضيق صدورهم بالحرية ولا يشعرون بأمان في مقاعد الحكم إلا بتقييد المواطنين وتكبيلهم بالقيود والموانع التي تحول بينهم وبين ممارسة حقوقهم في الاختيار والرقابة ومساءلة الحكام وتغييرهم بالوسائل والطرق السلمية، أي الديمقراطية.

لقد جاء وقت على أهل المحروسة تطلع البعض منهم إلى جهات خارجية على أمل أن تساعدهم في فرض الديمقراطية في البلاد، وكانت أمريكا على عهد بوش الابن هي القبلة التي توجه إليها بعض المغرر بهم يأملون منها أن تفرض الديمقراطية في مصر، بل ويطالبونها بقطع المعونة الاقتصادية أو على الأقل ربطها بالتقدم الديمقراطي في البلاد.

وكانت فرحة هؤلاء عارمة حين استمعوا إلى المحاضرة الشهيرة التي ألقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة يوم 20 يونيو 2005 والتي دعت فيها إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة والتوقف عن ملاحقة المطالبين بالديمقراطية مشيرة إلى نفسها باعتبارها أول وزيرة سوداء دلالة على ديمقراطية نظام الحكم في أمريكا، ومؤكدة أن أمريكا التي ناهضت قيام الديمقراطية في الشرق الأوسط على مدى سنون عاماً لن تسمح بذلك بعد الآن. وقالت الوزيرة الداعية إلى الديمقراطية بضرورة السماح للقوى السياسية بالتنافس في الانتخابات في مصر واصفة الديمقراطية بأنها هي "الطريق المثالي لكل أمة"! كما دعت إلى استقدام مراقبين دوليين للانتخابات وإنهاء حالة الطوارئ التي استمرت على مدار أربعة وعشرين عاماً حتى وقت إلقاء محاضرتها.

وبرغم تهليل بعض المفتونين بالديمقراطية الأمريكية لمقولات الوزيرة رايس، إلا أن الأمور سرعان ما كشفت عن أن الضغط الأمريكي من أجل الديمقراطية ما هو إلا ورقة سياسية تستخدمها الإدارة الأمريكية أو تتوقف عن استخدامها بما يتوافق ومصالحها. وجاء وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس ليعلن في القاهرة منذ أيام قليلة أن

المعونة الأمريكية لمصر ليست مشروطة بتطبيق الديمقراطية، وأن مصر ستحصل على 50 مليون دولار إضافية من أجل هدم الإتفاق بين سيناء وغزة !

وقد انفردت صحيفة "الوفد" في عدد الجمعة 8 مايو الحالي بنشر تعليق صحيفة الواشنطن بوست في افتتاحيتها بعدد 7 مايو منتقدة التحول في سياسة الإدارة الأمريكية حيال قضية الديمقراطية في مصر تحت عنوان "لا أسئلة تسأل: ماذا سوف تشتري المساعدة غير المشروطة من مصر حسني مبارك"، وجاء في التعليق أن أمريكا ينالها لوم كثير لمساندتها نظم حكم غير ديمقراطية مما أنتج في السابق أسامه بن لادن وحماس وصدام حسين ! ! وهكذا انهار الحلم في ديمقراطية مستوردة تدعمها أمريكا حيث تركت إدارة أوباما – وحسناً فعلت – المصريين وشأنهم لكي يختاروا طريقهم نحو الديمقراطية بجهدهم وإرادتهم وليس بدعم خارجي.

والخطوة الأولى على طريق الديمقراطية الحقيقية في مصر تتمثل في أن يصر المصريون جميعاً ومن يمثلهم من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني على حقهم في انتخابات حرة ونزيهة، وأن يضغطوا جميعا من أجل إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية على أسس ديمقراطية يعالج تشوهات القانون الحالي ، والذي سبق الحكم بعدم دستورية بعض تعديلاته السابقة مرتين، وأن تتم تنقية جداول قيد الناخبين وإتاحتها بشفافية لكل المصريين كما تفعل الهند التي توزع فيها الجداول على أقراص مضغوطة للحاسب الآلي لكل من يطلبها، كما تجب إتاحتها على شبكة الإنترنت وما ذلك بصعب على الحكومة الإلكترونية.

وفي مقال قادم سوف نقدم عرضاً للمبادئ الأساسية لمشروع جديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية أعدته مجموعة من الخبراء والناشطين السياسيين، كما سيكون موضوع مقال تال هو أسس تطوير وتحديث إدارة العمليات الانتخابية شاملة تطوير نظم إلكترونية لإدارة الجداول الانتخابية ونظم للتصويت الإلكتروني والرقابة الإلكترونية على عمليات القيد والتصويت والفرز وإعلان النتائج تطبيقاً لفلسفة الديمقراطية الإلكترونية التي سادت دول كثيرة في العالم المتقدم ديمقراطياً .

ونؤكد مرة أخرى أن الديمقراطية لا تمنح من حاكم ولا تقدم منحة أو عطية من دولة أخرى تسعى وراء مصالحها، ولكن الطريق الوحيد لإقامة الديمقراطية في البلاد هي جهاد المواطنين وإصرارهم على أن يكونوا أصحاب الكلمة العليا في كل ما يخص الوطن ويؤثر في حاضرهم ومستقبل أبنائهم وأحفادهم.

2009

9. الديمقراطية.. أساس التنمية والعدالة الاجتماعية!

يدعو حزب الوفد وأحزاب المعارضة والقوى السياسية إلى إصلاح سياسي شامل وصياغة دستور جديد للبلاد وتعميق الصفة الديمقراطية لنظام الحكم. وقد تجلت المحاور الرئيسة لتلك الدعوة في البيان الختامي الذي أصدره أمس المؤتمر الدستوري الذي انعقد برعاية حزب الوفد وأحزاب الائتلاف الثلاثة، التجمع، الناصري، الجبهة الديمقراطية.

وكانت إعادة صياغة نظام الحكم على أساس ديمقراطي حقيقي هي القضية الأساسية في ذلك المؤتمر وكل ما سبقه من حراك وما سوف يتبعه من متابعة. وتواجه حملة الوفد والمعارضة من أجل الديمقراطية بتوجهات سلبية من جانب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً وصحافته وأركان إعلامه، في محاولة للادعاء بأن الديمقراطية قائمة ومطبقة، ونحن نعيش أزهى عصور الحكم الديمقراطي، ومن ثم لا حاجة ولا ضرورة لتعديلات دستورية أو لتغيير نظام الانتخابات وتوفير ضمانات نزاهتها، فكل شيء على ما يرام، وأن المطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات هو إهدار لطاقات القضاة والحط من كرامتهم، كما أن الرقابة الدولية على الانتخابات هي اعتداء على السيادة الوطنية.

وفي جميع المناسبات التي تنادي فيها قوى المعارضة بالديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري تجد من يتصدى بالقول؛ وما شأن ذلك بقضايا ومشكلات المواطن المصري؟ إن الحديث عن تلك الأمور ترف تتسلى به النخبة من المثقفين الذين لا يعيشون مشكلات الشعب وهو ما عبر عنه أمين السياسات بالحزب الوطني بأنه "صخب في القاهرة".

وفي رأي أهل الحكم أن المواطن يسعى للحصول على عمل ويريد مسكناً وخدمات تعليم وصحة وهي الأمور التي اهتمت بها البرنامج الانتخابي للرئيس منذ 2005، أما مسائل الديمقراطية والدستور وغير ذلك من أمور فهي خارج نطاق اهتمام المواطن. وهذا القول من جانب أهل الحكم ومشايعوهم هو تأكيد لخصائص نظام الحكم في الدول غير الديمقراطية الذي يصفه الفقيه الدستوري الكبير المرحوم الدكتور عبد الحميد متولي بقوله "أن نظام الحكم في الغالبية العظمى لتلك الدول قد طبع بطابع الحكم المطلق، الذي تتركز فيه سلطة الحكم في يد فرد هو عادة رئيس الدولة، الذي يجمع بين اختصاصاته كرئيس للدولة وبين سلطة رئيس الوزراء [الذي لا تنشأ له وظيفة خاصة] وسلطته كرئيس الحزب الواحد، أو رئيس الحزب المسيطر في حالة تعدد الأحزاب، فهو [أي حزب الحكومة] يسيطر على أداة الحكم كما يمتاز ويسيطر على غيره من أحزاب المعارضة، كما تجد الهيئة التشريعية

ضعيفة إزاء الرئيس الذي يسيطر كذلك عليها" . وبرغم وجود منصب رئيس الوزراء، إلا أن مجمل الخصائص التي أوردها الوصف السابق تنطبق تماماً على نظام الحكم في مصر !

ويقيناً فإن ما تعانيه مصر من مشكلات وما يلاقيه شعبها من عنت ومشقة في محاولة العيش الكريم هو محصلة ونتاج الحكم غير الديمقراطي الذي استمر من يوليو 1952 وحتى الآن. ودعونا نعطي بعض الأمثلة، ألم تقم حركة ضباط يوليو لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على مجتمع النصف في المئة وتذويب الفوارق بين الطبقات؟ فلننظر الآن إلى النتيجة؛ فمن ناحية نرى ثراء فاحشاً لقلة من المقربين من أهل الحكم وتزاوج مريب بين أصحاب المال والأعمال وسلطة الحكم وسيطرة رجال الأعمال على مناصب تنفيذية غاية في الأهمية فمنهم الوزراء والقياديين في الحزب الحاكم والمسيطرين على أهم لجان مجلسي الشعب والشورى. ومن ناحية أخرى، نرى الفقر المدقع يعصر أجساد عشرات الملايين من المصريين يعيشون تحت حد الفقر في عشوائيات تأبى الحيوانات العيش فيها، لا يجدون ماء الشرب ولا خدمات الصرف الصحي أو الكهرباء، ناهيك عن الخطورة القصوى التي يتعرضون لها نتيجة تهالك المساكن البدائية التي يسكنونها في مواقع يتعرضون فيها لمخاطر انهيار صخور الجبال عليهم وجرف مياه السيول لهم ولمساكنهم والإصابة بكل الأمراض الناشئة عن سكناهم تحت خطوط الضغط العالي للكهرباء، فضلاً عما يتعرضون له من مآس نتيجة هجمات الثيران والكلاب والثعابين التي تعايشهم الشقوق التي يسكنونها تحت سمع وبصر حكومات الحزب الوطني "الديمقراطي" .

ونؤكد لإخواننا المصريين أن خلاصهم مما هم فيه من فقر ومرض وجهل وتردٍ في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق، في ظل حكم ديمقراطي يخضع لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً ستهدم دولة الفساد وسيكشف المفسدون ويعاقبون بدلاً من أن يمنحوا قلادة النيل أو يتصبوا رؤساء مجالس إدارات شركات وبنوك ينزفون منها الملايين من أموال الشعب الكادح بلا مبرر من خبرة أو كفاءة إلا الاقتراب من سلطة الحكم وتنفيذ رغباتها . وفي ظل الحكم الديمقراطي القائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة لم يعرض على مجلس الشعب ولم يؤخذ فيه رأي الناس أصحاب تلك الشركات .

وبرغم أن الله سبحانه وتعالى أنطق أحد المقربين إلى أهل الحكم حين أعلن في لجنة بمجلس الشورى " أن لعنة الله على الخصخصة"، فإن تلك الصيحة جاءت متأخرة ولم يلتفت إليها أحد من أهل الحكم وهم سادرون في تنفيذ مخطط تصفية ممتلكات الشعب والوطن تحت شعار خادع "إدارة أصول الدولة" !

ولو كانت مصر تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد وتجري تصديره إلى العدو الصهيوني ليستخدمه في إطلاق غاراته وحربه القذرة ضد إخواننا الفلسطينيين، ثم ليشن حربه الموعودة ضدنا نحن في مصر، بينما أهل الحكم عنه لاهون، بل معه يتجمعون ويتحالفون.

إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة تكمن مشكلتهم في تراخي الدولة عن القيام بدورها في إدارة التنمية وتشجيع خلق فرص العمل ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر.

إن الديمقراطية والشفافية في الإعلان عن تصرفات الحكام كفيلة بالقضاء على فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تنعى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية.

ويتساءل بعض الموالين لأهل الحكم في خبث " وهل سنشبع الديمقراطية الجوعى أو تعالج المرضى أو توفر السكن لمن لا مأوى لهم؟"، ونقول لهم نعم يا أهل الحكم إن عماد الديمقراطية هو تأكيد العدالة الاجتماعية وضمان العدل في توزيع الثروة الوطنية وتحقيق التقارب بين الثروات والدخول. إن الضرائب إذا أحسن تصميمها وتنفيذها لتقتضي من كل مواطن ما عليه بالعدل سنكون عاملاً مهماً في إعادة توزيع الثروة على أسس تضمن العدالة وتحمي الأمن الاجتماعي.

إن إفراط الحكومات غير الديمقراطية في تحميل الفقراء من شعوبها المزيد من الرسوم والضرائب غير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما تحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس الوقت الذي ترفض فيه حكومات الحزب الحاكم لحساب رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما يخالفها. إن الناس في مصر يشكون مثلاً من سياسات وزير المالية، وتتصاعد المعارضة الشعبية لمشروع قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد، ولكن

هل من يستمع إلى رأي الشعب؟ وهل يملكون وسيلة لتغييره إلا بإرادة الرئيس؟ وحين زار رئيس الوزراء العريش أيام نكبة السيول وقابله الناس بالغضب ورفضوا الحوار معه، سارع إلى إعلان تصريح عنتري أن الحكومة قد انتهت من إعداد خطة كاملة لتنمية سيناء اقتصادياً وعمرانياً واجتماعياً إلى آخر ما جاء بذلك التصريح. ثم توالت الأيام ومضى أكثر من شهر ونصف على تلك الكارثة وذلك التصريح من دون أن تبدو أي بادرة لوفاء رئيس الوزراء بما قاله، ولا يزال أهل سيناء يعيشون في العراء ولم تصلهم أي مساعدات أو معونات، ناهيك عن أن موضوع الخطة المتكاملة ليس أكثر من تصريح! ولو كنا في نظام حكم ديمقراطي لوجب على مجلس الشعب سحب الثقة من الحكومة وكان من المحتم أن ينتقل الحكم إلى حكومة أكثر ارتباطاً بالناس وأقدر على تحقيق مطالبهم.

وفي النهاية نقول إن الديمقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان، فمن كان يريد لمصر النمو والتقدم والعدل والأمان فليعطي صوته للحل الديمقراطي وليقف في صفوف المنادين بالإصلاح الدستوري وليمارس حقه – بل واجبه – الوطني بحسن اختيار من يمثلونه في أي انتخابات قادمة.

2010

10. الديمقراطيـــــة. . . . أو الكارثـــــة!

اتصالاً بمقال الأسبوع الماضي الذي تناولت فيه مأساة سكان العشوائيات وما تمثله من كارثة منتظرة في أي وقت إذا انفجر الغضب الشعبي لجموع المصريين، فقد اخترت عنوان هذا المقال على نسق عنوان كتاب دكتور زكي نجيب محمود "مجتمع جديد أو الكارثة" الصادر في 1978 لأعاود التحذير من الكارثة المحتملة.

ومن أسف أن يتصل بي صديق فلسطيني قرأ المقال السابق وشاهد البرنامج التليفزيوني الذي أشرت إليه ليقول لي أن الحال في غزة، ورغم العدوان الإسرائيلي والحصار الخانق المستمر منذ سنوات، أفضل كثيراً مما عليه حال المصريين سكان عزبة الفرود والعصارة وغيرها من العشوائيات في قلب مدن مصر المحروسة.

وكيف لا نتوقع كارثة انفجار غضب المصريين وقد أصبح نصف عددهم تحت خط الفقر يعيش الفرد منهم بما مقداره دولار واحد في اليوم، وعشرين مليوناً ينكدسون في ألف ومائتين منطقة عشوائية لا تتوفر لهم فيها أدنى مقومات الحياة الإنسانية ويشاركهم فيها الحيوانات الضالة والثعابين والقوارض بينما على مرمى أبصارهم تقام المباني السكنية الشاهقة والتي تتوفر لها كل مقومات الرفاهية، وعدة ملايين مصري يشاركون الأموات في مقابرهم، والجميع يحلمون بسكن آدمي لا تزيد مساحته عن سبعين متراً بينما كثير من المقابر أكبر مساحة من ذلك؟

وكيف لا يغضب المصريون بينما ثلاثة ملايين شاب من أبنائهم أغلبهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا عاطلون وفاقدو الأمل في فرصة عمل على الرغم من البرنامج الانتخابي للرئيس وما تتباهى به الحكومة من تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة وتدفق مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية، وبرغم قصر قامات وزرائهم التي لا تنقطع عن تجاوز الأزمة المالية العالمية بينما هم يعانون من التضخم وارتفاع الأسعار وتآكل العائد على مدخراتهم القليلة نتيجة التخفيضات المتوالية في سعر الفائدة، وتزايد أعباء الضرائب، حتى رسوم التأمين الصحي نالت زيادتها؟

وكيف لا يغضب المصريون وهم يعانون هم وأسرهم من تردي الخدمات الصحية وسوء حال المدارس والمعاهد التعليمية، وسوء حال السكك الحديدية ووسائل النقل العامة، فضلاً عن الحال المزرية التي وصلت إليها معظم مدن وأحياء المحروسة نتيجة تصاعد مشكلة القمامة وعجز الإدارات المحلية عن إزالتها ومنع تراكمها. وكيف لا يغضبون وهم يشربون مياهاً اختلطت بها مخرجات الصرف الصحي التي تستخدم أيضاً في ري ملايين الأفدنة ليأكلوا خضروات وفاكهة ملوثة تصيبهم بأنواع من الأمراض كانت قد انقرضت مثل التيفويد؟

وإلى متى يتصور المسئولون أن صبر المصريين سيطول وهم يشهدون الفساد وقد استشرى وتوحش، فأراضي الدولة يغتصبها الكبار، ومن يطلق عليهم رجال الأعمال يسلبون البنوك مليارات الجنيهات ويهربونها خارج البلاد، وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات تكشف لهم عن إهدار أموالهم في مشروعات غير مدروسة ولا تحقق عائداً يذكر، والبنوك الوطنية وشركات قطاع الأعمال العام تباع بأثمان بخسة، ويفقد الوطن ثرواته بينما أبناؤه في أمس الحاجة إلى بضع ملايين من تلك المليارات المنهوبة والمهدرة لانتشالهم من الفقر والمرض وسوء التعليم.

وكيف لا يغضب المصريون وهم يشهدون خطة تمهين عقولهم وتغافل عن مشكلاتهم الحقيقية وتحاول أن تبيعهم الوهم في صيغة ما شاع الحديث عنه باسم التوريث! فقد اختص الحزب الحاكم وقادته مشكلات المصريين وتطلعاتهم إلى حياة أفضل في أحد أمرين؛ الأول أن يرشح الرئيس مبارك نفسه في 2011 لفترة سادسة، والبديل الثاني أن يؤول حكم البلاد، وبفضل الذين صاغوا المادة 76 من الدستور، إلى جمال مبارك؟

وكيف لا يغضب المصريون وهم يتم إلهاؤهم عن مشكلاتهم الحقيقية وصرف أنظارهم عن الفشل القومي العام على كافة الأصعدة. فأمن الوطن من الداخل معروف للجميع، قلة تملك كل شيء وتسيطر على المال والسلطة والإعلام وحق رسم خريطة مستقبل الوطن وفق أهوائها، وأغلبية لا يملكون قوت يومهم وتغتال أيامهم ومستقبل أولادهم قوى الفقر والأمراض والجهل والفساد وقسوة السلطة في التعامل معهم حين تأخذ بعضهم الجرأة للمطالبة بحقوقهم والاعتراض على حالهم. أما حال الوطن في الخارج فيثير الشفقة لما يبدو عليه من عجز وتراجع

القدرة على التأثير، فإسرائيل تعربد في المنطقة وتفرض إرادتها على الجميع حيث غزة محاصرة منذ فازت حماس في الانتخابات التشريعية وشكلت الحكومة، والضفة الغربية مستباحة يتم اجتياحها يومياً وتعيث فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي الفساد، وأكثر من سبعمائة حاجز تفتيش فضلاً عن الجدار العازل قطعت أوصال الضفة وأحالت حياة الناس فيها إلى جحيم، وعشرة آلاف معتقل وأسير فلسطيني غيبتهم إسرائيل وراء جدران سجونها ؟

كيف لا يغضب المصريون وقد وصل استهتار إسرائيل إلى حد إغراق المنطقة الحدودية بين مصر ورفح بغارات جوية بزعم تدمير الأنفاق، التي تحمل بعض أسباب الحياة لأهالي غزة المحاصرين ، وتتعاون مصر الرسمية معها وتنفذ سياسة أمريكا المتواطئة مع إسرائيل للكشف عن الأنفاق وتدميرها وما يصحب ذلك من ترويع إخوانهم سكان رفح المصرية من جراء القصف الجوي الإسرائيلي ؟

إن المصريين المخلصين لوطنهم مطالبون بأن يعلنوا غضبهم وألا يستدرجهم الحزب الحاكم وكتابه وأدوات إعلامه إلى قضية فرعية وهي التوريث التي ينساق وراءها الآن الكثيرون وهم بذلك ينشغلون عن قضية مصر الحقيقية وهي إقامة حكم ديمقراطي وإعادة تملك الوطن الذي استلب منهم.

إن المصريين المخلصين لوطنهم مطالبون بالغضب لإجبار الدولة على إعادة ترتيب الأولويات بما يتوافق مع مصالحهم وضرورات بناء مستقبل أولادهم. إن إقامة العدل بين الناس وتأمين حرياتهم واحترام حقوق الإنسان المصري واستقلال القضاء هي القضايا الأجدر بالاهتمام.

إن المصريين المخلصين لوطنهم مطالبون بالغضب حتى يتم القضاء على الفقر واحترام حقهم في حياة كريمة تتوفر لهم فيها فرص متكافئة للعمل والكسب الشريف، وتلتزم الدولة بتقديم الخدمات الأساسية بدرجة مناسبة من الجودة والاحترام.

كذلك يجب أن يغضب المصريون المخلصين لوطنهم حتى يتم تعديل المادتين 76 و77 من الدستور وتغيير نظام الانتخاب ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة واستخدام الرقم القومي وتقنية المعلومات في جميع مراحل العملية الانتخابية.

كما ينبغي أن يغضب المخلصين لوطنهم المصريون حتى ترفع الدولة يدها عن النقابات المهنية وتطلق حرية التنظيمات النقابية ونوادي هيئات التدريس والأحزاب السياسية ويتحقق بذلك الحراك السياسي والمجتمعي بما يتيح لهم ممارسة حقهم الطبيعي في اختيار من تحكمهم والمشاركة الإيجابية في تقرير مصير بلدهم.

إن القضية ليست التمديد أو التوريث، بل هناك دائماً الطريق الثالث الذي يتغافل عنه أصحاب الحزب الحاكم، وهو طريق الديمقراطية والاستماع إلى صوت الشعب والاستجابة لرغباته وقبل أن تحل الكارثة.

2009

11. السراب ..... هو الحقيقة في المشهد المصري!

وتتوالى المحن وتشتد النوازل بمصر وشعبها الكريم بينما أهل الحكم مستمرون في أسلوبهم القائم على تبسيط الأمور ومحاولة تجميل الواقع وتقديم المزيد من الوعود التي لا تتحقق. وتتكالب على المصريين الشدائد وتلجأ طوائف متعددة منهم إلى الاعتصام والاحتجاج متخذين من أرصفة مجلسي الشعب والشورى مكاناً مختاراً لهم عسى أن يتكرم بعض المسئولين من أهل الحكم ورموز الحزب الحاكم بالنظر إليهم والاستماع إلى مطالبهم، ناهيك عن محاولة الاستجابة لها، ولكن لا ينالون إلا المزيد من التجاهل.

وحتى مياه النيل التي ما توقع المصريون على مدار تاريخهم أن تنقطع عنهم يوماً، هي الآن مهددة بالانقطاع ويبدو فشل أهل الحكم في إدارة ملف المفاوضات مع دول حوض النيل التي رفعت راية العصيان في وجه الشقيقة الكبرى ووقعت خمس دول منها اتفاقية لتعديل حصص مياه النيل ضاربين بعرض الحائط اعتراضات مصر! ويرى المصريون أهل الحكم يقللون من أهمية الكارثة معتمدين على أن مؤسسات التمويل الدولية لن تمول مشروعات السدود على النيل في نطاق دول الحوض من دون موافقة مصر والسودان، وهو سراب كبير.

وليست حالة عدم الوضوح وافتقاد الرؤية بجديدة على أهل المحروسة، فهم يعايشونها منذ يوليو 1952 وحتى اليوم حيث دأب أهل الحكم على تقديم الوعود التي تثبت الأيام أنها لا تتحقق، ويكتشف المصريون أنهم يعيشون في سراب ويمسكون الهواء بأيديهم!

فقد وعدنا أصحاب يوليو أنهم قاموا بحركتهم، التي سموها ثورة بعد ذلك، لتحقيق أهدافاً ستة هي:

1. القضاء على الاستعمار،
2. القضاء على الإقطـــاع،
3. القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم،
4. إقامة عدالة اجتماعية،
5. إقامة جيش وطني قوي،
6. وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ويكتشف المصريون أن ثوار يوليو استبدلوا بالاستعمار الإنجليزي احتلالاً إسرائيلياً لسيناء، وأنهم في سبيل القضاء على الإقطاع أهدروا الزراعة المصرية وفتتوا الملكية وأعاقوا التنمية الزراعية الشاملة القائمة على الميكنة والتقنيات الحديثة التي تمتنع على أصحاب الفدادين الخمسة. كما عاد الاحتكار وسيطرة رجال الأعمال على الحياة السياسية أشد مما كانا عليه وقت إعلان تلك الأهداف "الثورية" وأصبح أصحاب المال والأعمال عنصراً أساسياً في توجيه سياسات الحكم وقراراته بما يتفق ومصالحهم ورؤاهم. كما انتشر الفقر والعشوائية وسوء توزيع الدخول بين المصريين ليعود مجتمع النصف في المئة مرة أخرى.

وكانت قمة إنجازات يوليو 1952 إهدار الديمقراطية والقضاء على التعددية السياسية واصطناع الهياكل الحزبية بدءاً بهيئة التحرير وصولاً إلى الحزب الوطني الديمقراطي والتحكم في تشكيل المجالس النشريعية للحصول على أغلبية غير حقيقية كشفتها قرارات محكمة النقض المتوالية وفي جميع الانتخابات النشريعية والمحلية بلا استثناء، كما قدموا للمصريين ابتكاراً ديمقراطياً مهماً هو الفوز في الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية بنسبة 99.9%، وأصبحت أزهى عصور الديمقراطية التي تباهى بها أهل الحكم مجرد . . . سراب!

ورغم أخطاء أصحاب يوليو الجسيمة في حق قواتنا المسلحة ومسئوليتهم النارتخية عن هزيمة يونيو 1967، فقد استطاع أبناء مصر إعادة بناء قواتهم المسلحة بعزيمة المصريين وقوة إيمانهم، ثم حققوا نصر 1973 ليكون الحقيقة الوحيدة في خضم تاريخ طويل ومستمر من الوعود الزائفة والأهداف التي تحولت إلى سراب.

لقد توالت وعود أهل الحكم عبر ما يزيد عن خمسين عاماً تُمني المصريين بالرخاء والتنمية وغزو الصحراء وبناء القلاع الصناعية، ثم يصحو أهل مصر ليكتشفوا أن تلك الوعود أقرب إلى السراب منها إلى الحقيقة. فالرخاء تحول إلى فقر غير مسبوق، وبطالة تضرب الملايين من شباب مصر وتدفعهم إلى أخطار الهجرة غير الشرعية لدول أوروبا، ومهانة قبول العمل بدول عربية في أعمال مندنية وظروف معيشية غير إنسانية وأغلبهم من خريجي الجامعات. كما انتشرت عشوائيات يسكنها ما يقرب من خمسة وعشرين مليوناً من المصريين منهم ما لا يقل عن ستة ملايين يعيشون في المقابر.

وإذا كان نظام يوليو قد اهتم في فترة الرئيس عبد الناصر ببناء قاعدة صناعية مشهودة كانت ركيزة مهمة لقطاع عام ساهم في دعم العمل الوطني ومساندة جهود القوات المسلحة أيام حرب الاستنزاف والتمكين لنصر أكتوبر 73 ، وذلك برغم نقص الكفاءة وسوء الإدارة في كثير من وحداته بتأثير تدخلات أهل الثقة من رجال نظام الحكم، فإن ورثة نظام يوليو قد فرطوا في هذه القلاع الصناعية وأهدروها من خلال برنامج مشبوه للخصخصة بزعم تحقيق

الإصلاح الاقتصادي، ليجد المصريون أنفسهم يقبضون على الهواء بعد أن كانوا يمتلكون ثروة هائلة من الوحدات الإنتاجية التي يصعب أو يستحيل عليهم استعادتها الآن، وكذلك انضمت الإنجازات الصناعية إلى مسلسل السراب.

ورغم انقضاء سنوات طويلة على تحرير سيناء في 1973، لا تزال مشروعات التنمية والتعمير فيها مجرد عناوين زاهية للخطب الموسمية في أعياد سيناء، ولا يزال أهلنا في سيناء يعانون من فقر الفرص وتراخي الدولة في تنفيذ مشروعات التنمية وتوطين المصريين، بل وحتى الاعتراف لهم بحقهم في تملك أراضيهم!

وتتوالى الوعود والبرامج الحكومية التي يكتشف المصريون أنها لا تزيد عن سراب لا يصلون إليه مهما بذلوا من جهد وتضحيات. فالمشروعات العملاقة التي تكلفت المليارات من أموال الشعب لم يتحقق عنها شيء له معنى. ويتحسس المصريون على مشروع توشكي الذي تحول إلى بالوعة تستنزف أموالهم من دون أن تتحقق عوائده التي وعدهم بها أهل الحكم الذين وصفوه بأنه الخطوة الأولى للخروج من الوادي القديم والبدء في توسيع المعمور من أرض مصر للوصول به إلى 25% على الأقل بدلاً من الرقعة الضيقة التي تعيش فيها أهل مصر ولا تتعدى 6-7% من مساحة مصر. وكذلك لم يتحقق من وعود تنمية الصعيد شيء يكافئ سيل الشعارات والخطب والكلمات التي تغنى بها أهل الحكم يمنون أهل الصعيد أنهم هم الغاية ومحل الاهتمام والتركيز!

وتوهم الفقراء من أهل مصر أن الفرج قد جاءهم حين اهتم أمين السياسات في الحزب الحاكم وأطلق مبادرة "الألف قرية الأكثر فقراً"، إلا أن الأيام والشهور تمر ويكتشف أهل تلك القرى أنهم مجرد ديكور في خلفية البرامج التليفزيونية والتحقيقات الصحفية التي ترصد زيارات أمين السياسات من دون أن تتحقق على أرض الواقع أية نتائج إيجابية أو إنجازات ذات بال تغير من أوضاع هؤلاء البشر الذين يعيشون ظروفاً غير إنسانية.

أما التنمية والرخاء فقد تبلورا في ثروات طائلة لحفنة من الرأسماليين وأصحاب الأعمال وثيقي الصلة بالحزب الحاكم وأهل السلطة بينما ضلت عوائد التنمية طريقها إلى الأغلبية من المصريين، ولا تجد أهل الحكم غضاضة في الاعتراف بأن عوائد التنمية لن تصل إلى غالبية أبناء الشعب في المستقبل المنظور. وفي المقابل استنزفت حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً فائض أموال التأمينات الاجتماعية وحولتها إلى صك أصدره وزير المالية، ويزداد عجز الموازنة ويرتفع الدين المحلي الإجمالي والديون الخارجية إلى مستويات تنذر بالخطر، وتعمد الحكومة إلى تمويل العجز بمزيد من الاقتراض! وتتبدد أحلام النمو والرخاء لملايين المصريين وتتحول إلى سراب تحسبه الظمآن ماء!!

أما على الصعيد السياسي، فما يزال أهل الحكم يصمون آذانهم عن مطالب الأحزاب والقوى السياسية لإجراء الإصلاحات الدستورية وتوفير الضمانات الحقيقية لانتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة. ولا يزال أهل الحكم

يصرون على تغييب الحقائق حول مستقبل الحكم في البلاد مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في 2011 ويمتنعون عن إلغاء القيود المفروضة على الترشيح لتلك الانتخابات والتي تضمنتها المادة 76 الشهيرة في الدستور. وإذا كانت شعوب العالم المتحضر تشارك بفعالية في رسم مستقبلها باختيار من يحكمها، فإن الشعب المصري مطالب بالقعود وأن ينتظر الفرج من السماء!

وإذا كان السراب يفسر علمياً بأنه خدعة بصرية (ضوئية) تحدث نتيجة ظروف البيئة المحيطة من اشتداد درجة الحرارة والأرض المستوية واختلاف في معامل الانكسار مما يجعلها في حالة توهج شديد حيث تبدو كالماء الذي يلتصق بالأرض ليعكس صورا وهمية للأجسام وكأنها منعكسة عن سطح مرآة كبيرة، فإن السراب الذي يعيشه المصريون هو خدعة سياسية تحدث نتيجة نظام حكم لا ديمقراطي تشتد فيه وطأة الحكم الفردي وينم تغييب إرادة الجماهير وتزويرها بأشكال تبدو ديمقراطية في ظاهرها وهي في حقيقتها أوهام، كما يجري اصطناع إنجازات ليس لها جذور على أرض الواقع، بل هي أوهام لا يصل إليها غالبية المصريين.

يا أهل مصر، لا تجعلوا السراب يخدعكم فليس هو بماء، ولن تجدوا الماء الحقيقي إلا بالضغط من أجل التغيير الدستوري وإعادة تملك الوطن، وتلك دعوة حزب الوفد لكم أعانكم الله وسدد اختياراتكم فيما أنتم مقبلون عليه في عامي الانتخابات.

2010

وفي نهاية تلك المقالات المختارة

مما نشر بين 2007 و2010 ونحن على أعتاب 2021،

ألا يحق لنا أن نتعجب "ما أشبه الليلة بالبارحة"!

الفصل الرابع

"وثيقة المبادئ الدستورية"

في مؤتمر دار الأوبرا لمناقشة وثيقة المبادئ الدستورية

كنا دكتور عماد أبو غازي، دكتور علي السلمي، أ. منير فخري عبد النور

نقلا عن كتابي

"التحول الديموقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية"

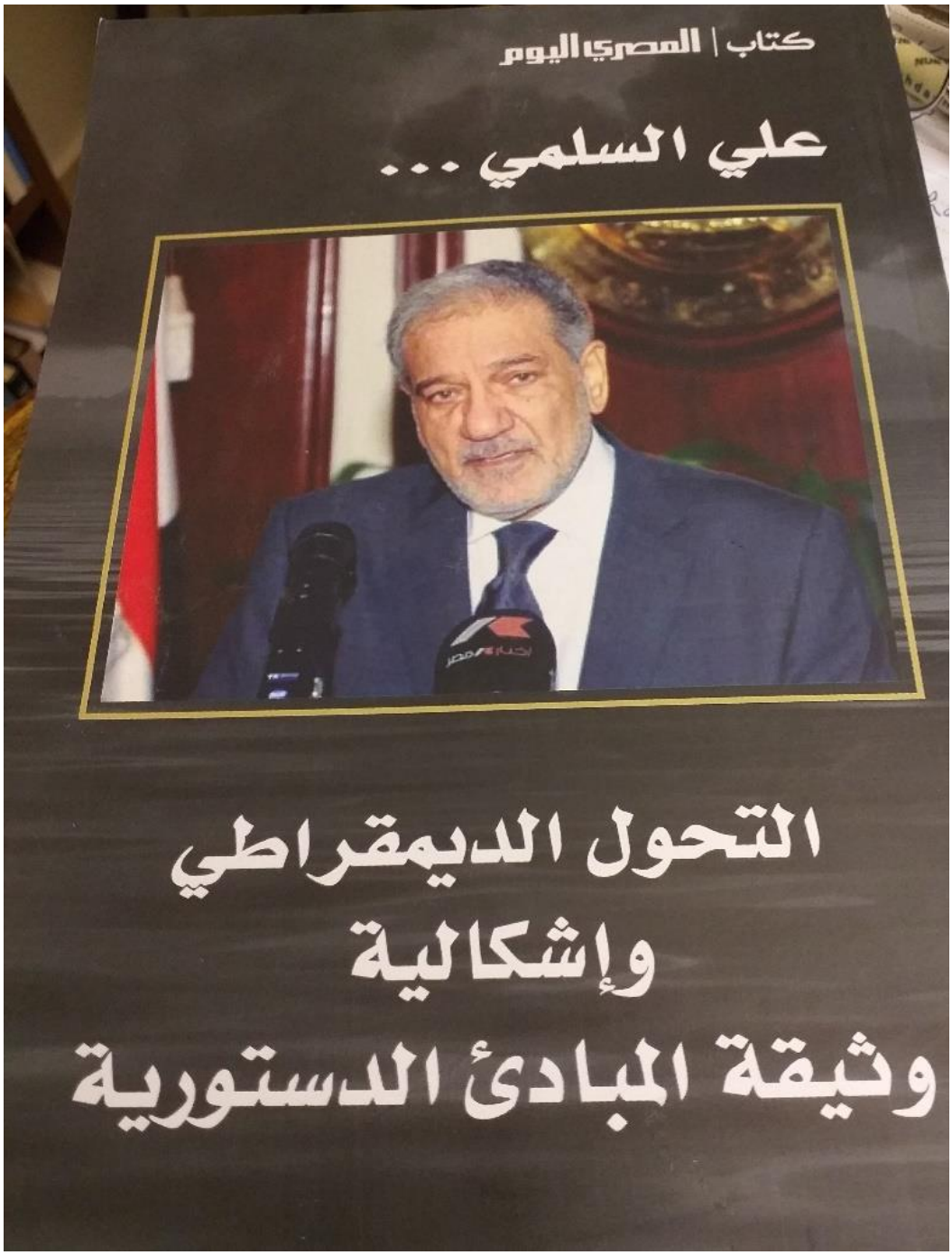

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط

التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الإخوان "غير المسلمين"

1. العوا ل "سي بي سي": الجيش غسل يديه من وثيقة السلمي[69]

. . . وعن وثيقة السلمي صرح "العوا" بأن الجيش أكد على أن وضعه لن يتغير في الدستور الجديد، وسيبقى مثلما كان عليه في دستور 1971، وختم كلامه قائلا: "هذا يعني أن الجيش غسل يديه من وثيقة السلمي."

2. المحلاوي للسلمي: الشعب الذي ذاق طعم الحرية لن يصبر عليك. . الزم حدك فلن يُسمع لك[70]

أثارت وثيقة المبادئ الأساسية للدستور التي عرضها "علي السلمي" – نائب رئيس الوزراء – غضب الشيخ "أحمد المحلاوي" – خطيب مسجد القائد إبراهيم – حيث اعتبرها مناقضة مع ما قامت من أجله ثورة 25 يناير، نظرا لما تمنحه الوثيقة للمجلس العسكري من الصلاحيات الواسعة في الاعتراض على القوانين. قال "المحلاوي" خلال درس عقب خطبة اليوم – الجمعة – بمسجد القائد إبراهيم: "إن الشعب الذي ذاق طعم الحرية لن يصبر على كائن اسمه السلمي يريد أن يلغي حرية الناس"، موجها رسالة شديدة اللهجة للسلمي قائلا : "الزم حدك فلن يُسمع لك ، ولو مضى ورائك ملايين سنكون هناك ملايين أكثر يرفضون ما تبغيه ، لأن العهد الذي مضى لن يعود مرة أخرى." وخاطب "المحلاوي" المصلين قائلا:" أن الحكومة لا تزال لا تأخذ برأي الشعب وتتخذ قراراتها من تلقاء نفسها ، وتجب عليها أن تعود للشعب الذي كان سببا في توليها منصبها الحالي."كما طالب المواطنين أن ينتبهوا لما تحدث ببلادهم، مشيرا أن ما مضى منذ قيام الثورة كان أبسطما حدث، وأن القادم سيكون الأصعب، وقال: "وتجب أن تقوموا بالتضحيات لأن ذلك ما سيجلب لكم العزة ."يذكر أن الحديث عن فضل يوم عرفة، هو ما استحوذ على خطبة المحلاوي اليوم، حيث أكد للمصلين أنه لا يريد تلويث مسامعهم بالحديث عن وثيقة السلمي وباقي الأحداث بمثل ذلك الكلام، بينما استكمل حديثه عقب صلاة الجمعة.

3. "النور" ردا على وثيقة السلمي: أكتبها بالسكر عشان لما تبلها وتشرب مينها يبقى طعمها حلو[71]

حطها زي ما أنت عايز بس يا ريت تكتبها بسكر علشان لما تبلها وتشرب مينها يبقى طعمها حلو"هذه الكلمات بدأ بسام الزرقا أمين حزب النور في الإسكندرية، حديثه قائلا "نرفض سرقة إرادة الشعب فهو الذي تختار ممثليه

---

[69] http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=542646

[70] http://www.dostor.org/politics/middle-east/11/november/4/60545

[71] http://www.dostor.org/politics/egypt/11/november/1/60141

وهو الذي يضع الدستور، وأي شخص يريد وضع مبادئ ضابطة أو حاكمة أو فوق دستورية يشرها"، وذلك رداً على دعوة الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء لإقرار المبادئ فوق الدستورية.

4. إمام مسجد التوحيد: وثيقة السلمي مكانها "سلة المهملات"[72]

قال الشيخ فوزي السعيد إمام مسجد التوحيد برمسيس في خطبة الجمعة، إن الأمل اقترب مع دخول الانتخابات، وذلك لتطبيق شريعة الله، موضحا أن وثيقة السلمي للمبادئ الدستورية ليس لها مكان إلا في سلة المهملات، مطالباً بسحب الثقة من المجلس العسكري، نظراً لأنه يدعم الوثيقة رغم إرادة الشعب.

5. خطيب مسجد ابن حنبل بالمنيا: وثيقة المبادئ الدستورية أشبه بوعد بلفور[73]

هو أشبه بالزحف الإسلامي ضد وثيقة السلمي، هكذا بات المشهد في المنيا حيث خرج الآلاف من الشباب السلفي وأعضاء الجماعة الإسلامية في مسيرة سلمية من أمام مساجد أحمد ابن حنبل وصلاح الدين والرحمن والمحطة، جابت شوارع المدينة الرئيسية، مرددة هتاف: شعب مصر مش طرطور.. الشعب يريد احترام الاستفتاء.. وثيقة سلمي ايه.. الثورة قامت ليه؟ علي السلمي اسمع منا.. مش هنوافق غصب عنا.. يا جيش قول قول.. لا لندخل الفلول.. أكتب على حيطة الزنزانة.. حكم العسكر لينا إهانة.

الشيخ ناصر خطيب مسجد أحمد بن حنبل، مقر الدعوة السلفية بالمنيا، قال في خطبة الجمعة، أن الوثيقة أشبه بوعد بلفور وإملاءات المندوب السامي البريطاني على الحكومات الضعيفة، وتسائل: هل يستلم جموع الشعب رغبة أناس في قلوبهم مرض ويريدون اضطهاد الإسلاميين، ولذلك سنقف أمامها بالمرصاد.

6. وثيقة بروتوكولات شياطين الاستبداد[74]

من عجائب مصر المتناقضات دائمًا، وكما قال الشاعر قديمًا: "كم في مصر من المضحكات، ولكنه ضحك كالبكاء".. ومثال ذلك وثيقة على السلمي، فمخرجها اسمه السلمي، والوثيقة فجرت غضبًا يهدد السلم الاجتماعي،

---

[72] http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=535103

[73] http://www.dostor.org/politics/egypt/11/november/18/61914

[74] http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=530222

والوثيقة يقال إنها دستورية، وهي ضد الدستور، ويقال إنها لتحقيق وحدة الوطن، وهي تمزقه، والأصل أنها وثيقة ضد الاستبداد، وهي توصل للاستبداد.

والأصل أن يطلق عليها وثيقة بروتوكولات شياطين الاستبداد، مثال ذلك ما جاء في بعض بنودها التي تم استخراجها من العالم السفلى لشياطين الاستبداد (بند رقم 9 من الوثيقة يمنع مناقشة ميزانية الجيش في البرلمان وينص على وضعها رقم واحد في الموازنة العامة.(السؤال الذي يعترض أي مصري: لماذا يمنع مناقشة ميزانية الجيش؟ والسؤال الآخر: من تحدد الميزانية ويراقبها ؟ والسؤال الثالث: أليست مصروفات الجيش ونفقاته كلها من مال الشعب.. فلماذا لا يراقبها ويناقشها أعضاء مجلس الشعب المنتخب من أبناء الوطن؟

أسئلة عديدة حائرة وستظل حائرة مادام العالم السفلى لشياطين الاستبداد لم تصل إليه الثورة، وربما يقول البعض إنها سرية الأمن القومي. البند الأخطر من ذلك: "يتم اختيار 80 عضوًا من الجمعية التأسيسية لوضع الدستور من خارج مجلس الشعب.. والحد الأقصى لمشاركة الأحزاب والكتل 5 أعضاء"[175].. الرد على هذا البند هو: وما قيمة مجلس الشعب؟ وما قيمة الاستفتاء؟ وما قيمة إرادة الشعب؟ أنتم بذلك تقولون: لا قيمة عندنا للشعب المصري ولا إرادته ولا اختياره.. نحن من وضعنا البند في عالم شياطين الاستبداد.. نحن الشعب ونحن كل شيء، وعلشان خاطر الديمقراطية ما تزعلش، سنترك لمجلس الشعب 20 عضوًا من المئة.. وكم في مصر من المضحكات، ولكنه ضحك كالبكاء.

ثم ننتقل إلى بند آخر جاء فيه: "إذا لم تتبنه الجمعية التأسيسية من الدستور خلال 6 شهور تختار العسكري جمعية جديدة تحريته لوضع الدستور خلال 3 شهور" ..يعني المجلس العسكري جاهز ومستعد: قوانين – دستور – جمعية تأسيسية. نحن نشكره على سرعته في تلبية الطلبات لكن ذلك مشروط باحترام إرادة الشعب، ولن يقبل ذلك شعب تحترم إرادته ولا أي سياسي شريف أو مواطن مصري حر".

الأخطر من البند السابق هذا البند الذي يبدو من مطلعه أن مخترعه من أبناء إبليس الشريعات: " للمجلس العسكري حق طلب إعادة النظر في مواد مشروع الدستور إذا تضمن نصًا يتعارض مع مقومات الدولة والمجتمع والحقوق والحريات العامة"، من المفترض أن الدستور وضعته نخبة تمثل الشعب كله، وهذا النص تجعل المجلس العسكري فوق الشعب وفوق البرلمان والجمعية التأسيسية، أي فرعون جديد، ولا يقبل ذلك أعضاء المجلس

---

[175] لم يرد هذا الشرط في أي طرح للوثيقة!!!

العسكري مطلقاً، ولكن شياطين تشريعات العالم السفلي أرادت مجاملة المجلس كما يبدو وتأليهه، فقدمت له تلك الهدية الفرعونية ليبدو الشعب كله جاهلاً لا يعرف مصلحته.

الشاهد من كل ما تم طبخه في مطبخ الاستبداد هو أن تيار الاستبداد اجتمع بناءً على دعوة مهمة وعاجلة، وفي الاجتماع اتفق الجميع أن الحرية خطر على الشعب المصري، وأن العدالة مصيبة على الشعب المصري، فهي تجعل العوام والبسطاء الصنايعية والموظفين والغلابة يطالبون بحقوقهم، وهو أكبر خطر على مصر التي شهد لها العالم بالفراعنة، وخطر العدالة خطر يهدد الأمن القومي للفراعنة ويهدد آثار مصر والسياحة، وبالتالي لابد من وضع وثيقة تقيد الحرية، وتمكن للفراعنة من الصمود أمام تيار الحرية والحقوق والعدالة.

ويبقى أن البعض يقول إن الوثيقة الشيطانية عمل مقصود به تحجيم الإسلاميين وشغلهم في معارك جانبية، ولكني أقول إن تلك الوثيقة خطرها على الشعب المصري كله وعلى إرادته وعلى حريته وعلى مستقبله، والشعب المصري كله مطالب بأن ينتبه لتلك الوثيقة الفرعونية، وأن تحبط مخطط فاعلها، وأن يعلن عن إرادته بكل قوة بمليونية تقهر كل الشياطين.

7. نبيل عبد الفتاح: السلمي ليس أكثر من موظف لدي المجلس العسكري[76]

جمال عيد: على وسائل الإعلام توضيح أنها وثيقة المجلس العسكري وليس السلمي

رغم الجدل الثائر حول وثيقة المبادئ الفوق دستورية، والصراع القائم على رفض المبادئ التي تتعلق بالسلطات المطلقة للجيش، إلا أن أحدا لم يلتفت إلى أن الوثيقة في الأساس كانت نية مبيتة من المجلس العسكري، لدرجة أن الوثيقة طرحت في الإعلام بـ "وثيقة السلمي"، لتصدير الحكومة في المشهد وعدم الكشف عن نيات المجلس العسكري، هكذا كان رأي عدد من الخبراء السياسيين والحقوقيين.

الدكتور نبيل عبد الفتاح مدير مركز تاريخ الأهرام نفي أن تكون وثيقة المبادئ الفوق دستورية متعلقة بمشاورات جرت بين الأحزاب أو القوي الإسلامية المختلفة، وكذلك ليس لها علاقة بالدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء، موضحا أن السلمي في النهاية ليس أكثر من موظف لدي العسكر، مثله مثل حكومة الدكتور عصام شرف، وبالتالي فهم يأتمرون بأوامر العسكر.

[76] http://www.dostor.org/politics/egypt/11/november/12/61238

ولفت عبد الفتاح أن القضية الأساسية، الضائعة في اللغط العام، والفوضى الفكرية والسياسية، هي الصراع بين شرعيتين، الأولى هي شرعية 23 يوليو التي سقط ومات، والتي ركب فيها العسكر على زمام الأمور، واستولوا على أكثر من 30% من الاقتصاد، وتم تعيينهم في المحليات، ولم يكن هناك أي مراقب عليهم، والشرعية الثانية هي شرعية ثورة 25 يناير التي أسقطت النظام القديم، وألهت على شرعية يوليو، لكن العسكر الآن يريد أن يعيد شرعية 23 يوليو مع القيام بإصلاحات صغيرة، تغير من أوضاعه الحالية.

ويضيف عبد الفتاح أن المجلس العسكري يريد أن يأخذ من التجربة التركية أسوأ ما فيها، حيث يسيطر في الهيمنة على مجريات النظام السياسي كله، بسلطات واسعة بلا أية مسؤولية، او أي نوع من فرض الرقابة، وفي أي وقت يقرر يعمل انقلاب على الشرعية والسلطة المنتخبة، فالمجلس العسكري يريد أن يوضع نفسه في وضع مكان بعيد عن المساءلة عن العديد من الأشياء، آخرها، طريقة الإدارة التي تمت بها المرحلة الانتقالية. خاصة بعد إدراكه بالخطأ الفادح الذي وقع فيه بعد التحالف مع الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية التي سنكرس وجود القوي الإسلامية في السلطة، لأنها هندست العملية الانتخابية، وبالتالي حاول أن يفرض الآن مبادئ فوق دستورية ذو صلاحيات بلا نهاية، تنقلب على الشرعية في أي وقت، وبالتالي فإن التيارات الإسلامية ترفض التعديلات الدستورية.

جمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان قال إن المجلس العسكري يصدِّر الحكومة في المشهد السياسي، أما هو فيعمل من خلف الستار، والحكومة تقبل ذلك الأمر الذي يثير غضب الشارع، حتى تطلب القوي السياسية أن يتدخل المجلس العسكري ويحاول حل الأمر.

ويؤكد عيد أن وسائل الإعلام الحيادية مطالبة بأن تشير إلى وثيقة المبادئ الفوق دستورية باعتبارها وثيقة المجلس العسكري، وليس وثيقة السلمي، مضيفا أن الحكومة تحاول تمرير خطط وأفكار المجلس العسكري التي تريد أن تفرضه باعتباره جهة فوق القانون، ودولة داخل دولة.

8. مرشحون للرئاسة: وثيقة السلمي "اغتصاباً" لسلطة البرلمان[77]

انتقد عدد كبير من مرشحي الرئاسة المحتملين وثيقة المبادئ الدستورية التي طرحها الدكتور على السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء، الثلاثاء، على ممثلي الأحزاب والشخصيات العامة، معتبرينها تمثل "اغتصاباً لسلطة البرلمان".

[77] http://www.almasryalyoum.com/node/511408

وشن المرشحون المحتملون هجوماً حاداً على المادة التاسعة من الوثيقة، بدعوى منحها المجلس الأعلى للقوات المسلحة جميع الصلاحيات المتعلقة بالجانب العسكري، منتقدين عدم جواز مناقشة ميزانية القوات المسلحة ضمن موازنة الدولة.

وأكد الدكتور محمد البرادعي أن القوات المسلحة " لم ولن تكون فوق القانون" . وقال، في رسالة كتبها على صفحته على "تويتر" الأربعاء: "هناك فارق بين الدولة الديمقراطية المدنية التي تضمن الحقوق الأصلية للإنسان وبين الوصاية العسكرية على الشعب"، مطالباً بضرورة سحب الوثيقة التي وصفها بـ "المشبوهة" .

وقال عمرو موسى: "مسودة الوثيقة تحتاج إلى إعادة نظر في بعض عناصرها لتعكس صورة كاملة للديمقراطية، وتؤكد السيادة غير المنقوصة لسلطة الشعب" داعياً إلى عقد مؤتمر شامل تتفق فيه القوى السياسية على الصورة النهائية للوثيقة".

واعتبر الدكتور محمد سليم العوا إصدار هذه الوثيقة " اغتصاباً لسلطة البرلمان" المخول له وحده حق اختيار لجنة المئة لوضع الدستور.

وقال " العوا"، لـ"المصري اليوم": "القوات المسلحة جزء من الدولة، وليست سلطة من سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن ثم فإن خروجها عن هذا التقسيم المعروف عالمياً يعد مخالفة للمبادئ الدستورية الصحيحة" .

وتعليقاً على اعتبار وثيقة المبادئ الدستورية استرشادية، قال " العوا :"هذا فرض وصاية على الشعب، وأمر غير مقبول، فمهمة (السلمي) تسهيل الإجراءات الخاصة بالتحول الديمقراطي لا طرح أفكار أو مفاهيم أو قضايا كلية، منتهزاً فرصة غياب البرلمان لإضفاء صفة التشريع على الحكومة والمجلس العسكري".

في المقابل، اعتبر المستشار مرتضى منصور الوثيقة "جيدة في مجملها" ، لكنه اختلف مع بعض بنودها ، معترضاً بشدة على أسلوب "الإخوان" في التعامل مع الوثيقة.

9. مجلس "الصحفيين" يدين "وثيقة السلمي" لفرضها الرقابة على وسائل الإعلام[78]

قال مجلس نقابة الصحفيين في بيانه، اليوم، الأربعاء، حول وثيقة الدكتور على السلمى، نائب رئيس مجلس الوزراء للتحول الديمقراطي، "في الوقت الذى كان الجميع ينتظر أن تنتهى حالة التباطؤ والمراوغة في تنفيذ قائمة أهداف ثورتنا العظيمة، والتي يتصدرها إقرار حق الشعب المصري في التمتع بصحافة وإعلام حر حرية حقيقية وإلغاء حالة "الحرية

[78] http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=533850

العرفية" التي تمارسها حالياً والمهددة طول الوقت بترسانة رهيبة وهائلة من تشريعات وقوانين تكاد تصادر حق التنفس، وبدلا من أن تتحرك السلطة الحالية وتدعو المعنيين بالشأن الصحفي والإعلامي، وفي المقدمة نقابة الصحفيين لحوار جاد حول ضرورات تطوير بيئة الإعلام الوطني وإطلاق حريته، فوجئت النقابة بتوارد أنباء عن وجود بند رقم (14) في وثيقة المبادئ الأساسية لدستور البلاد الجديد، والتي تفرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام ومصادرتها أو إغلاقها "بحكم قضائي." واستنكر بيان "الصحفيين" بشدة أن تتضمن وثيقة تحمل اسم "المبادئ الدستورية "والتي جاءت بعد ثورة شعبية عارمة من أجل الحرية، بنداً يؤكد على الرقابة والمصادرة وإغلاق وسائل الإعلام، وينزلها منزلة المبدأ الدستوري.

وأدان بيان مجلس النقابة، هذه السابقة الخطيرة المتمثلة في استحداث توجيه دستوري للبرلمان بإصدار تشريعات تفرض قيودًا جديدة على حرية التعبير والصحافة والإعلام، منعجباً من أن كافة دساتير مصر المعاصرة بما فيهم دستور النظام السابق (دستور 1971) لم يتضمن أي منها بنداً يضيف تحفظاً على مبدأ حرية التعبير والصحافة، ويضعها تحت شرط الرقابة والمصادرة والإغلاق ولو بحكم قضائي. وشدد البيان على إيمان نقابة الصحفيين بأن حرية الإعلام والصحافة، هي أساساً قضية وطن وتخص الشعب المصري كله، مناشداً كافة القوى المجتمعية مساندة موقف النقابة الداعي إلى تعديل جذري في صياغة هذا البند، والاكتفاء بنص قطعي الدلالة يؤكد كفالة حرية الصحافة والإعلام دون تحفظ أو شرط.

10. محسوب "يطالب "العسكري" بالتبرؤ من وثيقة "السلمي" وحماية الانتخابات[79]

طالب الدكتور محمد محسوب، عضو الهيئة العليا لحزب الوسط، المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسرعة إصدار إعلان تبرأ من وثيقة السلمي، وتأكيده أنه غير مسؤول عن الوثائق التي طرحت مؤخراً والتي جاءت لتخدم هيئات معينة متحدية الإرادة الشعبية، وذلك لخروج مصر من هذه الأزمة، كما تجب عليه الإشارة إلى أنه موافق على إجراء انتخابات برلمانية نزيهة وأنه حامٍ لها، وأن الشعب هو الذي سيختار البرلمان، الذي من شأنه اختيار اللجنة الدستورية التي ستضع الدستور الجديد.

وطالب محسوب، في بيان صحفي اليوم، المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضرورة الإعلان عن جدول زمني واضح لنقل جميع المؤسسات الدولة إلى المدنيين.

[79] http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=535183

وأضاف د. محسوب أن فكرة الوثائق الدستورية أصبحت مستكرة، بسبب استخدمها بشكل غير شرعي، موضحاً أن تصريحات على السلمي الأخيرة بأن الوثيقة الدستورية استرشادية كلام غير دستوري، لأن الوثائق الدستورية لا يمكن أن تكون استرشادية، لأنها صادرة عن مصدر تشريعي وهو الحكومة. وأكد أن مليونية، اليوم 18 نوفمبر، تعتبر أكبر دليل على اتحاد القوى الوطنية لخوض خروج مصر إلى بر الأمان، وأن الشعب المصري لن يقبل أي وصاية من أحد في سبيل تحقيق الديمقراطية التي على أساسها قامت ثورة 25 يناير.

11. زياد بهاء الدين: وثيقة على السلمي مخالفة لجميع دساتير العالم[80]

أكد الدكتور زياد بهاء الدين، عضو الهيئة العليا للحزب المصري الديمقراطي مرشح قائمة الكتلة المصرية بأسيوط، أن وثيقة على السلمي مخالفة لجميع دساتير العالم خاصة فيما تضمنه من منح سلطات التشريع ووضع الموازنة للجيش والقضاء، جاء ذلك خلال لقائه بالمثقفين أمس في قرية النخيل بمركز أبو تيج. وقال زياد بهاء الدين بصفته خبيراً دولياً في التشريعات القانونية إن الوثيقة تضمنت إخلالاً بالشفافية وعدالة القانون اللازم لرقي الدول حينما وضعت بعض الهيئات فوق القانون ولذلك فمن الطبيعي اعتراض جميع القوى السياسية والأحزاب على الوثيقة. وأضاف زياد بهاء الدين أن الحكومة الانتقالية شغلت نفسها بأدوار ومهام الحكومات الدائمة، خاصة في وضع استراتيجيات التعليم وملف التنمية ووثيقة على السلمي، وذلك على حساب أدوارها المفترض أن تحققها أي حكومة تسيير أعمال مثل الحفاظ على إيصال الدعم لمستحقيه كالخبز وأسطوانات البوتاجاز والسولار والسماد فضلاً عن سلامة سير العمل في المنشآت العامة والخاصة وتحقيق الأمان ولذلك فيمكننا تفهم خطورة ما انزلقت إليه الحكومة في مهام لا يسمح لها التوقيت الحالي ولا الأوضاع الراهنة، خاصة مع عدم وجود برلمان أو رئيس للبلاد وبالتالي فقد أدخلت الحكومة نفسها في مشكلات وأزمات غير مبررة.

"إن مستوى الحوار الديمقراطي بين النخبة السياسية لا تحتاج إلى تعقيب، بل تحتاج

"سلة مهملات"

[80] http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=537882

الفصل الخامس

حـــــــــوارات لها تاريـــــــــــخ

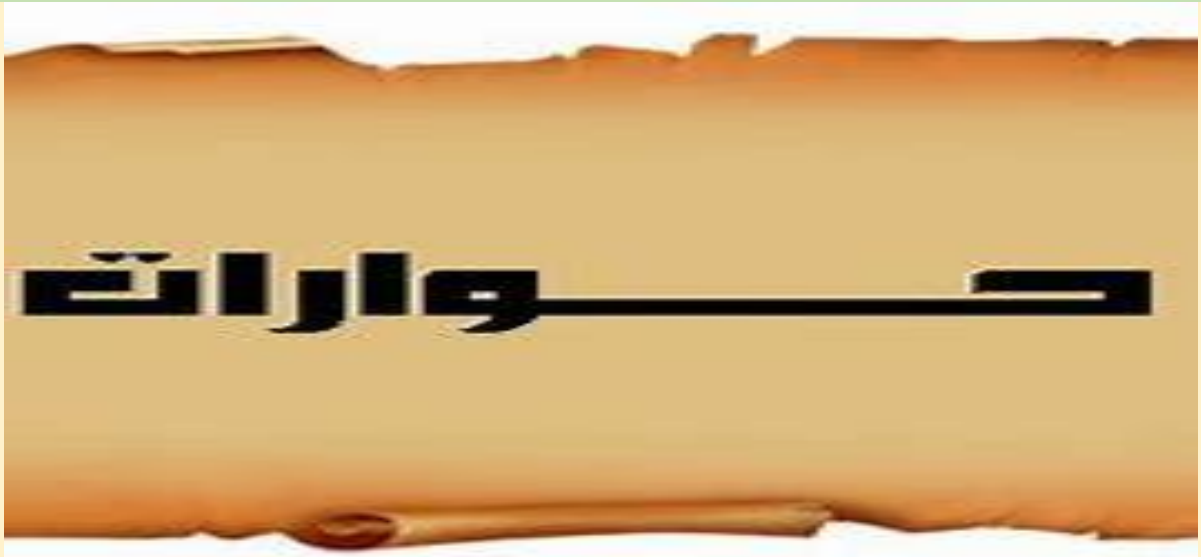

نموذج حوار الطرشان بين السادات وكسينجر !

تمهيد

يضم هذا الفصل مجموعة من فيديوهات توثق "حوارات لها تاريخ" سواء تمت قبل ثورة 25 يناير 2011 أو بعدها .

والغرض من إعادة التذكير بتلك الحوارات بعد انتهاء الأجواء التي صاحبتها بعدة سنوات أن يتم التفكير فيها بتجرد ودون تعصب مذهبي أو سياسي، خاصة أن كثيرين ممن شاركوا فيها وشهدوا الأجواء التي كانت سائدة وقتها هم بحمد الله ما يزالون أحياء ولم ينتقل منهم إلى رحمة الله إلا عدد قليل غفر الله لهم. وبعد توفيق الله سبحانه وتعالي أشكر ابني دكتور وليد السلمي لجهده في تجميع تلك الفيديوهات.

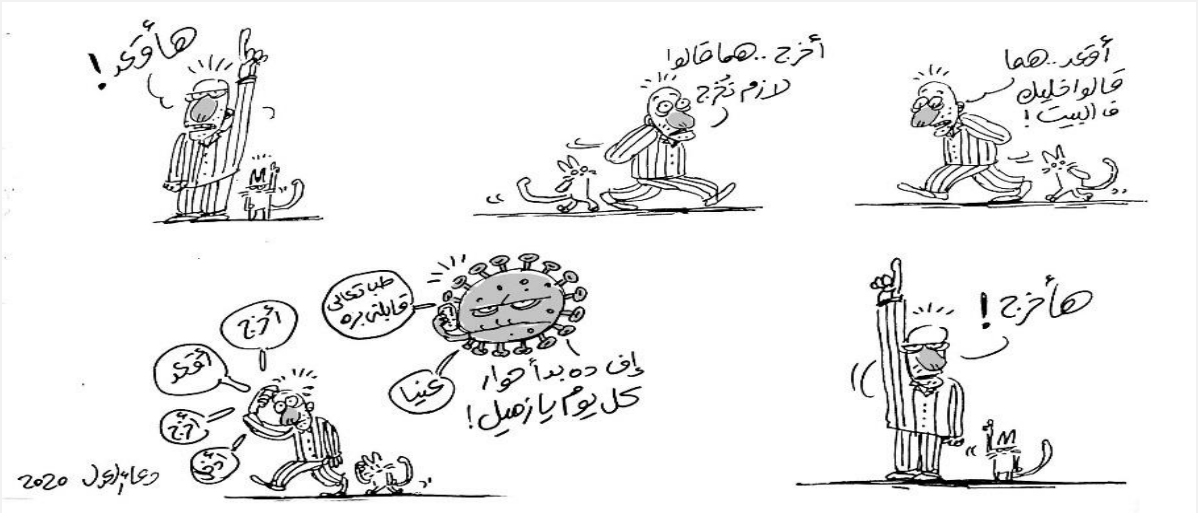

حوارات ما قبل 25 يناير 2011

.1

https://youtu.be/Xuy5KVjsTUQ

13/3/2011

.2

https://youtu.be/p-2_vZrYvK0

19/3/2011

حوارات أثناء وبعد ثورة 25 يناير 2011

.3

https://youtu.be/3VFcZjdtR0s

11/2/2011

.4

https://youtu.be/KS7RECQFFF0

12/2/2013

.5

https://youtu.be/PI0bDcqTGR4

12/2/2013

.6

https://youtu.be/UV6LUvnr60s

12/2/2013

.7

https://youtu.be/_sadjcUD_GU

12/2/2013

.8

https://youtu.be/Q6OIM-64qEs

12/2/2013

.9

https://youtu.be/vkKgfbrvCX0

12/2/2013

.10

https://youtu.be/Ua84ZkP4dfs

12/2/2013

.11

https://youtu.be/OsvjNu3Q9Ko

8/4/2013

.12

https://youtu.be/aOhBhZmF8PI

23/4/2013

.13

https://youtu.be/4G9HrNOHJYo

29/10/2013

.14

https://youtu.be/RI5tr6UVGzg

2015

.15

https://youtu.be/XownWQvboLO

12/12/2013

.16

https://youtu.be/eSSwPcDwaos

21/7/2011

.17

https://youtu.be/bNTdpbUA9pU

18/11/2011

.18

https://youtu.be/yPvZOzxv-Ao

15/11/2011

.19

https://youtu.be/rwnVtlOnoKo

23/11/2011

.20

https://youtu.be/za8B4bRCc08

1/11/2011

.21

https://youtu.be/wKNa6xHPL-I

12/11/2011

.22

https://youtu.be/GiDarHnm1Ew

17/11/2011

.23

https://youtu.be/zi8naL5AzsU

12/11/2011

.24

https://youtu.be/BIXnuqAV3AM

12/12/2013

.25

https://youtu.be/DNwGfABOuQQ

22/11/2011

.26

https://youtu.be/tAryH1glGXI

14/7/2013

.27

https://youtu.be/zi8naL5AzsU

12/11/2011

.28

https://youtu.be/wU_fkFp6oLY

18/11/2011

سبحان الله

.29

https://youtu.be/5fbmRukCtX0

7/1/2012

.30

https://youtu.be/ZjHAx4PZdkc

22/11/2011

.31

https://youtu.be/zidkD-F6C8o

22/11/2011

.32

https://youtu.be/77MGUrNAwgA

23/12/2012

.33

https://youtu.be/HYkAsft_IUw

.34

https://youtu.be/yJpNwTYJeGk

.35

https://youtu.be/iWgp2z4eEKo

.36

https://youtu.be/OsvjNu3Q9Ko

.37

https://youtu.be/h7Z2AhkjmWk

.38

https://youtu.be/9yVzYOMOc9U

.39

https://youtu.be/FFOyalFHqQc

.40

https://youtu.be/ERs3TqwWf3g

.41

https://youtu.be/DOIxzIcKwIk

.42

https://youtu.be/LFvseb4OAT8

.43

https://youtu.be/T2_xzeUs_VE

.44

https://youtu.be/E5ELkgMUOPk

.45

https://youtu.be/KzrdWc82HzM

.46

https://youtu.be/I2b0g1RFhns

.47

https://youtu.be/1tZGz_ng5zE

.48

https://youtu.be/-TgldvSCpZI

.49

https://youtu.be/YW4hT3KIK00

.50

https://youtu.be/06murUZ4bdI

.51

https://youtu.be/mnZQRi60144

.52

https://youtu.be/h9JhqXrtWJY

.53

https://youtu.be/hEk0OdilYrk

.54

https://youtu.be/NSbFFpq0ql0

.55

https://youtu.be/M43F8PKIMfM

.56

https://youtu.be/oH8-Le8eF8U

.57

https://youtu.be/POUYidDJ5Dk

.58

https://youtu.be/c0bwFx57R4c

.59

https://youtu.be/1m4EFE_NUOg

.60

https://youtu.be/JTBgcWHkdIA

.61

https://youtu.be/4Ri4k_8co8s

.62

https://youtu.be/R8YLAE0n09w

.63

https://youtu.be/SYTYgzsmC6o

.64

https://youtu.be/BAqTBSoZs1o

.65

https://youtu.be/QnKUGRTqZU4

.66

https://youtu.be/HcBryEaAp_M

.67

https://youtu.be/VprKb6j0Unw

.68

https://youtu.be/0QpmtcxSbiM

15/11/2011

.69

https://youtu.be/3qtedo5D8ds

/11/201118

.70

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4

16/11/2011

.71

https://youtu.be/32-1nZ-IYGU

3/7/2011

.72

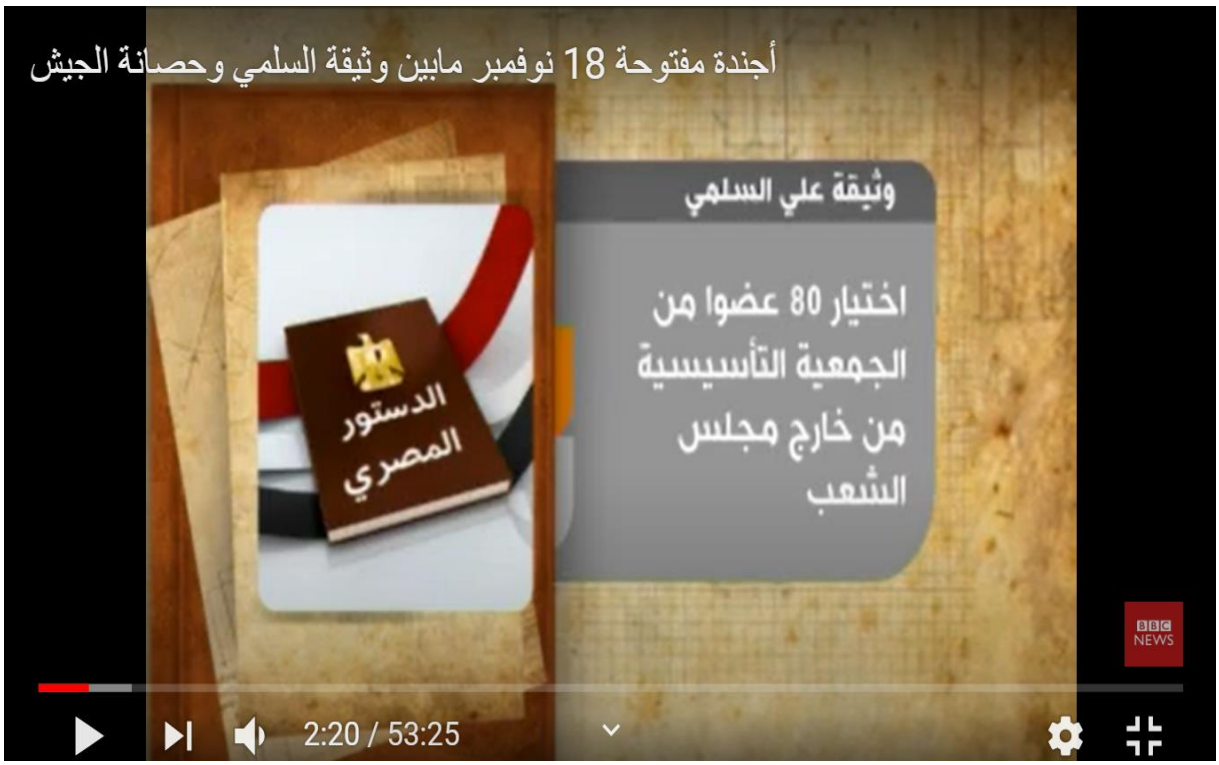

https://youtu.be/aWEFxNMSvCc

15/11/2011

.73

https://youtu.be/xybHud-KryE

7/12/2017

.74

https://youtu.be/7xkkf55hGgY

18/11/2011

.75

https://youtu.be/EV7SY6YXXWI

11/8/2011

.76

https://youtu.be/YAmoUZv5Thk

17/8/2011

.77

https://youtu.be/rQzy2RPi7UI

18/11/2011

.78

https://youtu.be/yQpGHgOHnYM

12/11/2011

.79

https://youtu.be/KdS25K7OZIA

/11/201116

.80

https://youtu.be/FjIffCQLI3M

10/11/2011

.81

https://youtu.be/2jKs8LqqtJI

.82

https://youtu.be/9AupGesvpBU

.83

https://youtu.be/uKnMYJc1FQQ

.84

https://youtu.be/sorbYGwLu9U

.85

https://youtu.be/h7Z2AhkjmWk

.86

https://youtu.be/hspZfaL4w7E

.87

https://youtu.be/LimmB2XOUJ4

.88

https://youtu.be/8F03LaIISCs

.89

https://youtu.be/eMJBnXnpA6M

.90

https://youtu.be/3-1B13rNJzQ

وسينتقم

اللهم اني اسألك علما نافعا
و رزقا طيبا و عملا متقبلا